

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب و اللغات
قسم الآداب و اللغة العربية

جهود اللسانيين العرب في إعادة وصف اللغة العربية وظيفيا
تمام حسان من خلال مصنفه "اللغة العربية معناها و مبناها"
- أنموذجا-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير
في علوم اللسان العربي

إشراف الأستاذ الدكتور:

صلاح الدين ملاوي

إعداد الطالبة :

إيمان بن حشاني

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الاسم و اللقب	الرتبة	التخصص	الجامعة	الصفة
1	محمد خان	أستاذ	لغويات	بسكرة	رئيسا
2	صلاح الدين ملاوي	أستاذ محاضر "أ"	لغويات	بسكرة	مشرفا ومقررا
3	عبد المجيد عيساني	أستاذ	لغويات	ورقلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

1433-1432

2012-2011

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي *))

وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي (())

(صدق الله العظيم)

شكر و عرفان

أتقدم بخالص شكري ، ومظيم امتناني لأستاذي المشرف " رابع بومعزة " لما بذله معي من صبر ، وجهد في قراءة فصول الرسالة ، فأفادني من سديد رأيه ووجيه نصحه طوال مدة البحث ، التي أختتمت الرسالة و صاحبهما كئيها ، داعين الله جل شأنه أن يمد في عمري و يبارك في ، إنه
سميح علي

و يهلي علي واجب العرفان ، والاعتراف بالجميل أن أعبر عن
أسمى آيات الشكر الجزيل لأستاذتي في قسم الآداب و اللغة
العربية.

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من كان له يد في إتمام هذه
الرسالة ، وأعاننا ولو بكلمة طيبة.

مقدمة

يعد التراث اللغوي العربي مادة غزيرة وثرية، وضعت فيه آلاف التصانيف منذ أن أصبحت العربية موضوع درس وتقنين، إلى عصرنا هذا؛ حيث شغلت الدراسات اللغوية القديمة مكانة مركزية في الثقافة العربية الإسلامية، وهذا يبعث على الإعجاب والاعتزاز بهذا الموروث؛ لأنه يدل على مجهود وعمل فكري بالغ الأهمية، شكل بدوره رسالة لسانية قائمة بذاتها.

ولأهمية هذا الموروث نجد الكثير من الدراسات تناولته بالقراءات و النقد؛ حيث اختلفت نماذج القراءات المسلطة عليه، خاصة في العصور الحديثة إذ حاول اللغويون العرب اقتراح نظرة جديدة إلى اللغة وكيفية دراستها، فكثر الأبحاث التي تنادي بضرورة التحديث والتطوير في حقل الدراسات اللغوية العربية، وعلت الأصوات التي تنادي بضرورة الإفادة من اللسانيات الحديثة ومناهجها والحقا بركب تطورها.

وقد تعددت الاتجاهات الحديثة في حقل الدراسات اللغوية تبعا لتعدد مناهج الدرس اللغوي الحديث، كل منها يحاول محاورة التفكير اللساني العربي القديم، أملا في اكتشاف ما هو جدير بالاكشاف في هذا الفرع من العلوم الإنسانية، ولكن هذه المحاورة لا نجدها إلا عند قلة قليلة من الباحثين، الذين يتوفرون على إلمام واسع بالتراث، وعلى دراية واسعة بمعطيات البحث اللساني الحديث.

ومن بين المناهج الحديثة التي اعتمدها أولئك الباحثون أداة لسانية علمية لمحاورة التراث اللغوي العربي " المنهج الوصفي " الذي استعان به العديد من الباحثين لإعادة قراءة اللغة، فكثر بذلك الدراسات اللغوية العربية المستندة إلى هذا المنهج بمختلف اتجاهاته، فكل باحث نجده قد تبني اتجاها وصفيا معينيا لقراءة التراث ، ومن بين هذه الاتجاهات الاتجاه الوصفي الوظيفي الذي اعتمد عليه الكثير من الباحثين في دراسة اللغة ومنهم الباحث تمام حسان ، الذي اختارته دراستنا المعنونة ب" جهود اللسانيين العرب في إعادة وصف اللغة العربية وظيفيا "اللغة العربية معناها و مبنائها لتتمام حسان" -أنموذجا-؛ إذ حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نقف على الجو الثقافي الذي ظهرت فيه محاولات إعادة وصف اللغة العربية في العصر الحديث، وخاصة عند تمام حسان باعتباره حلقة مهمة في اللسانيات العربية الحديثة، نبحت من خلالها عن الجديد الذي جاءت به هذه

الثلة من الدارسين ،فحاولنا الوقوف على الجوانب المضيئة التي وجدت في التراث اللغوي العربي، والمحطات التي انطلقوا منها في إعادة وصفهم للغة العربية، واختيارنا لتمام حسان لكونه قد قدم عملا متكاملًا في وصف اللغة العربية لكون ذلك محاولين الإجابة عن تساؤل مهم مؤداه :هل ما قدمه تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها يعد إعادة وصف للغة العربية؟ . وهل ما جاء به يمكن أن نعهده محاولة جريئة في إعادة تجديد قواعد اللغة العربية ؟

ومن خلال إجابتنا عن ذلك التساؤل نحاول أن نصل إلى جملة من الأهداف نذكر منها:

- إلقاء الضوء الكاشف على الوصفين بعامة والعرب خاصة الذين تأثروا بفيرث اللغوي البريطاني، للوقوف على منهجهم في الدرس اللغوي
- تناول عدد من القضايا اللغوية التي تطرقوا لها على ضوء اللسانيات الوصفية ، محاولة لوصف اللغة العربية.
- الوقوف على الجديد الذي جاء به تمام حسان، و محاولة تقويمه وذلك بعقد مقارنة بين التراث اللغوي العربي و ما يناهز به تمام حسان من أفكار لغوية بديلة لما رآه منافيا لطبيعة اللغة العربية في المصنفات اللغوية التراثية.
- محاولة إلقاء الضوء على رؤية تمام حسان للغة العربية، وتحديد الجو الثقافي والمنهجي الذي انطلق منه في دراسة اللغة.
- وهذه الأهداف في جلها تخدم رغبة البحث والاستقصاء وزيادة المردود المعرفي، وفتح باب المناقشة والنقد في مجهودات لسانية حديثة. خاصة أنها جاءت لتجيب عن عدة أسئلة انبثقت من البحث نفسه نذكر منها:
- هل طبق تمام حسان المنهج الوصفي الوظيفي كما جاء عند فيرث على اللغة العربية؟
- ما هي المبادئ التي اعتمد عليها تمام حسان في بناء نموذج اللغوي الجديد؟
- ما فحوى نظريته الجديدة التي نادى بها بديلا لنظرية العامل؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة ارتأينا أن نضع هذه الدراسة في ثلاثة فصول، قدمت لها بتمهيد حاولت فيه أن أقدم الأطر التاريخية والنظرية للسانيات الغربية وأهم المدارس الرائدة التي تأثر بها العرب المحدثون.

أما الفصل الأول الموسوم باللسانيات الوصفية عند العرب المحدثين فقد تحدثنا فيه عن اللسانيات الوصفية في العالم العربي، وأهم المناهج الحاضرة في إعادة وصف اللغة العربية من منهج وصفي شكلي، ومنهج وصفي سياقي، بعد أن عرّجنا في هذا الفصل على المرحلة التمهيدية للسانيات، المتمثلة في حملات النقد الموجهة إلى النحو العربي التي حدثت بعد احتكاك العرب بالغرب.

ثم أشرنا في المبحث الثاني إلى جهود بعض اللسانيين الوصفيين في إعادة قراءتهم للتراث اللغوي، وتم اختيارنا لهؤلاء الباحثين كونهم وظفوا المنهج الوصفي الوظيفي في أعمالهم؛ فوقفنا عند جهد إبراهيم أنيس، عبد الرحمن أيوب وكمال بشر.

أما الفصل الثاني الموسوم بمسيرة تمام حسان اللغوية - قراءة في جهود تمام حسان اللغوية- فقد خصص لنموذج الدراسة؛ هو تمام حسان، فقسّمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول عنوانه بتمام حسان سيرة ذاتية و مسيرة علمية؛ حيث عرّفنا بالباحث وأهم محطاته اللغوية، وجهوده الفكرية وحاولنا التعرض إلى أهم ما جاء في مصنفاته الرائدة. ثم تعرضنا في المبحث الثاني لمشروعه اللغوي " اللغة العربية معناها و مبناها " باعتباره محطة بارزة في الساحة اللغوية العربية لتقديمه وصفا شاملا لقواعد اللغة العربية، و أنهينا هذا الفصل بمبحث سميناه نظرية تضافر القرائن عند تمام حسان بديلا لنظرية العامل؛ قدمنا فيه لأهم مبادئ هذه النظرية، ثم حاولنا التنقيب عنها في كتب التراث وخاصة عند الجرجاني، لنبين قيمتها اللغوية في فهم معنى النصوص.

أما الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان: " محاولة تمام حسان في إعادة وصف اللغة العربية " فقد قسّمناه إلى ثلاثة مباحث: وهي: النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي (التركيب)، بحسب المستويات التي حددها تمام حسان، فوقفنا عند كل محطة بارزة رأينا أنها تمثل الجديد الذي جاء به تمام حسان، إذ حاولنا أن نقد مقارنة ضمنية بين ما جاء به الأولون في وصفهم لأنظمة اللغة العربية و ما قدمه تمام حسان.

وأنهينا الدراسة بخاتمة لخصنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال عرضنا لهذا البحث المتضمن لتجربة تمام حسان في وصفه للغة العربية، و ذيل البحث بقائمة للمصادر والمراجع التي اعتمدت في هذه الدراسة.

أما بالنسبة إلى المنهج المتبع فقد اعتمدنا المنهج الوصفي في هذه الدراسة كما استعنا بالمنهج التاريخي عند تأريخنا للدرس اللغوي العربي وكذا عند الوقوف عند المحطات البارزة في الدرس اللغوي العربي ، أما المنهج الوصفي فقد اعتمدنا عليه في قراءتنا لكتاب اللغة العربية معناها ومبناها، ووقفا عند أهم النقاط الأساسية التي جاء بها الكتاب والوقوف على الجانب الابدستيمولوجي للعمل اللساني.

وقد استعنا في هذه الدراسة بمجموعة من الدراسات والكتب، نذكر منها: كتاب اللغة العربية معناها ومبناها، لتمام حسان، وكتاب نشأة الدرس اللساني العربي الحديث لفاطمة الهاشمي بكوش، وكتاب أسرار اللغة العربية لإبراهيم أنيس بالإضافة إلى مجموعة من الكتب التراثية نذكر منها: الكتاب لسبويه، ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، ، بالإضافة إلى بعض الدراسات الأكاديمية ، كرسالة الدكتوراه لدليلة مزوز بعنوان: الأحكام النحوية بين علماء النحو و الدلالة.

هذا وأرجو أن يكون ما قدمناه في هذا العمل قد حقق بعض ما قصدناه ، ونحمد الله حمدا كثيرا لأنه أمدنا بطاقة لإكمال هذه الدراسة، والله نسأل أن يوفقنا لخدمة لغتنا العربية التي هي لغة القرآن الكريم..... إنه وليّ ذلك والقادر عليه...فهو حسبنا ونعم الوكيل.

وأشير في النهاية بكل امتنان إلى أن البحث يدين أساسا إلى عناية أستاذي المشرف: "بومعزة رابح" الذي صبر على هذه الدراسة حتى استوت ،فله جزيل الشكر ، فإن كان ثمة زلل فيها أو خطأ في العمل فإنما مرجعه إلى الباحثة.

مقدمة

يعد التراث اللغوي العربي مادة غزيرة وثرية، وضعت فيه آلاف التصانيف منذ أن أصبحت العربية موضوع درس وتقنين، إلى عصرنا هذا؛ حيث شغلت الدراسات اللغوية القديمة مكانة مركزية في الثقافة العربية الإسلامية، وهذا يبعث على الإعجاب والاعتزاز بهذا الموروث؛ لأنه يدل على مجهود وعمل فكري بالغ الأهمية، شكل بدوره رسالة لسانية قائمة بذاتها.

ولأهمية هذا الموروث نجد الكثير من الدراسات تناولته بالقراءات و النقد؛ حيث اختلفت نماذج القراءات المسلطة عليه، خاصة في العصور الحديثة إذ حاول اللغويون العرب اقتراح نظرة جديدة إلى اللغة وكيفية دراستها، فكثرت الأبحاث التي تنادي بضرورة التحديث والتطوير في حقل الدراسات اللغوية العربية، وعلت الأصوات التي تنادي بضرورة الإفادة من اللسانيات الحديثة ومناهجها والحقا بركب تطورها.

وقد تعددت الاتجاهات الحديثة في حقل الدراسات اللغوية تبعا لتعدد مناهج الدرس اللغوي الحديث، كل منها يحاول محاورة التفكير اللساني العربي القديم، أملا في اكتشاف ما هو جدير بالاكشاف في هذا الفرع من العلوم الإنسانية، ولكن هذه المحاورة لا نجدها إلا عند قلة قليلة من الباحثين، الذين يتوفرون على إلمام واسع بالتراث، وعلى دراية واسعة بمعطيات البحث اللساني الحديث.

ومن بين المناهج الحديثة التي اعتمدها أولئك الباحثون أداة لسانية علمية لمحاورة التراث اللغوي العربي " المنهج الوصفي " الذي استعان به العديد من الباحثين لإعادة قراءة اللغة، فكثرت بذلك الدراسات اللغوية العربية المستندة إلى هذا المنهج بمختلف اتجاهاته، فكل باحث نجده قد تبني اتجاها وصفيا معينيا لقراءة التراث ، ومن بين هذه الاتجاهات الاتجاه الوصفي الوظيفي الذي اعتمد عليه الكثير من الباحثين في دراسة اللغة ومنهم الباحث تمام حسان ، الذي اختارته دراستنا المعنونة ب"جهود اللسانيين العرب في إعادة وصف اللغة العربية وظيفيا "اللغة العربية معناها و مبنائها لتتمام حسان" -أنموذجا-؛ إذ حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نقف على الجو الثقافي الذي ظهرت فيه محاولات إعادة وصف اللغة العربية في العصر الحديث، وخاصة عند تمام حسان باعتباره حلقة مهمة في اللسانيات العربية الحديثة، نبحت من خلالها عن الجديد الذي جاءت به هذه

الثلة من الدارسين ،فحاولنا الوقوف على الجوانب المضيئة التي وجدت في التراث اللغوي العربي، والمحطات التي انطلقوا منها في إعادة وصفهم للغة العربية، واختيارنا لتمام حسان لكونه قد قدم عملا متكاملًا في وصف اللغة العربية لكون ذلك محاولين الإجابة عن تساؤل مهم مؤداه :هل ما قدمه تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها يعد إعادة وصف للغة العربية؟ . وهل ما جاء به يمكن أن نعهده محاولة جريئة في إعادة تجديد قواعد اللغة العربية ؟

ومن خلال إجابتنا عن ذلك التساؤل نحاول أن نصل إلى جملة من الأهداف نذكر منها:

- إلقاء الضوء الكاشف على الوصفين بعامة والعرب خاصة الذين تأثروا بفيرث اللغوي البريطاني، للوقوف على منهجهم في الدرس اللغوي
- تناول عدد من القضايا اللغوية التي تطرقوا لها على ضوء اللسانيات الوصفية ، محاولة لوصف اللغة العربية.
- الوقوف على الجديد الذي جاء به تمام حسان، و محاولة تقويمه وذلك بعقد مقارنة بين التراث اللغوي العربي و ما ينادي به تمام حسان من أفكار لغوية بديلة لما رآه منافيا لطبيعة اللغة العربية في المصنفات اللغوية التراثية.
- محاولة إلقاء الضوء على رؤية تمام حسان للغة العربية، وتحديد الجو الثقافي والمنهجي الذي انطلق منه في دراسة اللغة.
- وهذه الأهداف في جلها تخدم رغبة البحث والاستقصاء وزيادة المردود المعرفي، وفتح باب المناقشة والنقد في مجهودات لسانية حديثة. خاصة أنها جاءت لتجيب عن عدة أسئلة انبثقت من البحث نفسه نذكر منها:
- هل طبق تمام حسان المنهج الوصفي الوظيفي كما جاء عند فيرث على اللغة العربية؟
- ما هي المبادئ التي اعتمد عليها تمام حسان في بناء نموذج اللغوي الجديد؟
- ما فحوى نظريته الجديدة التي نادى بها بديلا لنظرية العامل؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة ارتأينا أن نضع هذه الدراسة في ثلاثة فصول، قدمت لها بتمهيد حاولت فيه أن أقدم الأطر التاريخية والنظرية للسانيات الغربية وأهم المدارس الرائدة التي تأثر بها العرب المحدثون.

أما الفصل الأول الموسوم باللسانيات الوصفية عند العرب المحدثين فقد تحدثنا فيه عن اللسانيات الوصفية في العالم العربي، وأهم المناهج الحاضرة في إعادة وصف اللغة العربية من منهج وصفي شكلي، ومنهج وصفي سياقي، بعد أن عرّجنا في هذا الفصل على المرحلة التمهيدية للسانيات، المتمثلة في حملات النقد الموجهة إلى النحو العربي التي حدثت بعد احتكاك العرب بالغرب.

ثم أشرنا في المبحث الثاني إلى جهود بعض اللسانيين الوصفيين في إعادة قراءتهم للتراث اللغوي، وتم اختيارنا لهؤلاء الباحثين كونهم وظفوا المنهج الوصفي الوظيفي في أعمالهم؛ فوقفنا عند جهد إبراهيم أنيس، عبد الرحمن أيوب وكمال بشر.

أما الفصل الثاني الموسوم بمسيرة تمام حسان اللغوية - قراءة في جهود تمام حسان اللغوية- فقد خصص لنموذج الدراسة؛ هو تمام حسان، فقسّمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول عنوانه بتمام حسان سيرة ذاتية و مسيرة علمية؛ حيث عرّفنا بالباحث وأهم محطاته اللغوية، وجهوده الفكرية وحاولنا التعرض إلى أهم ما جاء في مصنفاته الرائدة. ثم تعرضنا في المبحث الثاني لمشروعه اللغوي " اللغة العربية معناها و مبناها " باعتباره محطة بارزة في الساحة اللغوية العربية لتقديمه وصفا شاملا لقواعد اللغة العربية، و أنهينا هذا الفصل بمبحث سميناه نظرية تضافر القرائن عند تمام حسان بديلا لنظرية العامل؛ قدمنا فيه لأهم مبادئ هذه النظرية، ثم حاولنا التنقيب عنها في كتب التراث وخاصة عند الجرجاني، لنبين قيمتها اللغوية في فهم معنى النصوص.

أما الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان: " محاولة تمام حسان في إعادة وصف اللغة العربية " فقد قسّمناه إلى ثلاثة مباحث: وهي: النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي (التركيب)، بحسب المستويات التي حددها تمام حسان، فوقفنا عند كل محطة بارزة رأينا أنها تمثل الجديد الذي جاء به تمام حسان، إذ حاولنا أن نقد مقارنة ضمنية بين ما جاء به الأولون في وصفهم لأنظمة اللغة العربية و ما قدمه تمام حسان.

وأنهينا الدراسة بخاتمة لخصنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال عرضنا لهذا البحث المتضمن لتجربة تمام حسان في وصفه للغة العربية، و ذيل البحث بقائمة للمصادر والمراجع التي اعتمدت في هذه الدراسة.

أما بالنسبة إلى المنهج المتبع فقد اعتمدنا المنهج الوصفي في هذه الدراسة كما استعنا بالمنهج التاريخي عند تأريخنا للدرس اللغوي العربي وكذا عند الوقوف عند المحطات البارزة في الدرس اللغوي العربي ، أما المنهج الوصفي فقد اعتمدنا عليه في قراءتنا لكتاب اللغة العربية معناها ومبناها، ووقفا عند أهم النقاط الأساسية التي جاء بها الكتاب والوقوف على الجانب الابدستيمولوجي للعمل اللساني.

وقد استعنا في هذه الدراسة بمجموعة من الدراسات والكتب، نذكر منها: كتاب اللغة العربية معناها ومبناها، لتمام حسان، وكتاب نشأة الدرس اللساني العربي الحديث لفاطمة الهاشمي بكوش، وكتاب أسرار اللغة العربية لإبراهيم أنيس بالإضافة إلى مجموعة من الكتب التراثية نذكر منها: الكتاب لسبويه، ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، ، بالإضافة إلى بعض الدراسات الأكاديمية ، كرسالة الدكتوراه لدليلة مزوز بعنوان: الأحكام النحوية بين علماء النحو و الدلالة.

هذا وأرجو أن يكون ما قدمناه في هذا العمل قد حقق بعض ما قصدناه ، ونحمد الله حمدا كثيرا لأنه أمدنا بطاقة لإكمال هذه الدراسة، والله نسأل أن يوفقنا لخدمة لغتنا العربية التي هي لغة القرآن الكريم..... إنه وليّ ذلك والقادر عليه...فهو حسبنا ونعم الوكيل.

وأشير في النهاية بكل امتنان إلى أن البحث يدين أساسا إلى عناية أستاذي المشرف: "بومعزة رابح" الذي صبر على هذه الدراسة حتى استوت ،فله جزيل الشكر ، فإن كان ثمة زلل فيها أو خطأ في العمل فإنما مرجعه إلى الباحثة.

المدارس الوصفية في اللسانيات الغربية :

شهدت الدراسات اللغوية العربية الحديثة تطورا ملحوظا وذلك عائد إلى اتصال الدرس اللساني العربي بالدرس اللساني الغربي، الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة نظريات ودعوات ترمي إلى تأسيس درس لغوي عربي حديث قائم على مبادئ غربية في دراسة اللغة العربية، فحدث تمازج منهجي تباينت من خلاله نماذج القراءات المهمة بالتراث العربي، وبهذا تنتزل علاقة اللسانيات الحديثة بالتراث اللغوي العربي من خلال ما جاء به علماء اللغة العرب المحدثون، وما قاموا به من جهد في إعادة وصف اللغة العربية من منظور لساني غربي.

ولفهم الدرس العربي الحديث القائم على أسس غربية، لا بد من الاطلاع على أهم المبادئ اللسانية والمدارس الغربية الرائدة التي كان لها الأثر في علمائنا المحدثين وتوجهاتهم المنهجية، وذلك بدءاً من أصل اللسانيات الوصفية عند دي سوسير، الذي بزغ نجمه في مطلع القرن العشرين.

فقد عرف القرن العشرون تحولا هاماً في تاريخ الفكر اللساني الحديث وتحديدًا مع ما قدمه اللساني السويسري فرديناند دي سوسير، فبدأت مرحلة جديدة تعنى بدراسة اللغة دراسة وصفية، إذ عدّت محاضراته " دروس في اللسانيات العامة " تأسيساً لمرحلة جديدة مغايرة لتصورات الدارسين السابقين، وإن كانت قد أفادت من بحوثهم، ولاسيما مما قدمه علماء النحو التقليدي العام من قبل، لدى الهنود و اليونان، الرومان والعرب، ودراسات الباحثين في القرون الوسطى، وعصر النهضة حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، يضاف إلى ذلك بحوث اللسانيات التاريخية والمقارنة التي برزت في القرن التاسع عشر، وبخاصة أعمال "فرانز بوب" والنحاة الشبان فيما بعد"⁽¹⁾، فدي سويسر لم يبدأ من العدم وإنما أسس درسه على أساس متين من الدراسات اللغوية السابقة.

وضع "دو سوسير" ملامح نظريته في علم اللغة عندما ألقى محاضراته في جامعة جينيف؛ حيث ميّز مجال البحث ومنهجه في علم اللغة عن الجهود الأخرى التي عنيت باللغة على

(1) خليفة بوجادي، اللسانيات التداولية. ط:1. الجزائر: بيت الحكمة، 2009، ص13.

مدى القرون، وقد تميّزت دراسته بعدد من الثنائيات الأساسية، كان لها تأثير في كل مدارس علم اللغة الحديث وهذه الثنائيات:

1- اللغة والكلام: اللغة في هذا المعنى ظاهرة إنسانية عامة، عبّر عنها بمصطلح Langage، أما إذا خصت بجماعة لغوية معينة عبّر عنها بـ Langue، أما الكلام فهو عبارة منطوقة لها وجود مادي يختلف من فرد لآخر ومن موقف كلامي لآخر، عبّر عنه بلفظ Parole.

2- العلاقات الجدولية Paradigmatique والعلاقات الأفقية Syntagmatique: ويعني

بالعلاقات الأفقية تتابع الكلمات تتابعا خطيا، أما العلاقات الجدولية فيعني بها جملة الكلمات التي يمكن أن تتخذ الموقع نفسه وتنظم في عقل المتحدث ليختار منها المناسب⁽¹⁾. حيث إن العلامة لا تحمل معنى مستقلا بذاته ما لم تكن داخل النظام لأنها تستمد معناها كاملا منه، ومن الوحدات المجاورة لها في السياق نفسه شأنها في ذلك شأن قطع الشطرنج⁽²⁾ وفي هذا يقول "دو سوسير" اللسان نظام لا يخرج عن الترتيب الذي وضع عليه، وسنمثل لذلك بلعبة الشطرنج حتى نتبين هذا المعنى أحسن، فمن السهل إلى حد ما أن نميز هاهنا ما هو خارجي عما هو باطني: فانتقال هذه اللعبة من فارس إلى أوربا هو أمر خارجي بخلاف كل ما يخص النظام وقواعد اللعبة فهو أمر باطني، إن استبدلت القطع الخشبية بقطع من العاج، فإن هذا التغيير لا يمس النظام ولكن إن أنقصت أو زدت عدد القطع فهذا سيخل أيما إخلال بالنمو، الذي وضع عليه اللعب..."⁽³⁾

3 - التزامنية Synchronique والتاريخية Diachronique: يهدف علم اللغة

التزامني إلى تحديد المبادئ الأساسية للنظام المتزامن أي العناصر المكونة للنظام في وقت محدد. أما علم اللغة التاريخي فيبحث في العناصر المتتابعة زمنيا⁽⁴⁾.

(1) ينظر: محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي. ط: بلا. القاهرة: دار غريب. ص 31، 32

(2) ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية. ص 20

(3) فرديناند ده سوسر، محاضرات في الألسنية العامة، ت: يوسف غازي و مجيد النصر. ط: بلا. الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1986، ص 37.

(4) ينظر: محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي، ص 33

ومن بين القضايا التي وضعها الدارسون من بعده، موضوع اللسانيات إذ يقول في هذا: " إن هدف الألسنية المنفرد و الحقيقي إنما هو اللغة منظورا إليها في ذاتها و من أجل ذاتها"⁽¹⁾ وذلك من أجل الكشف عن المميزات العامة المشتركة بظاهرة اللسان البشري من خلال دراسة الطبيعة المختلفة المتداولة بين بني البشر⁽²⁾، وهو بهذا صحح منهجية دراسة اللغة التي كانت تدرس لغايات أخرى كتفسير النصوص الذي يعد موضوع الفيلولوجيا فسوسير وضع تصورا جديدا للغة، فأصبحت من بعده ذات أهمية كبيرة عندما عدّها نظاما من الإشارات تعبر عن الأفكار، إذ وضع مادتها التي تختلف عن مادة العلوم الأخرى⁽³⁾، وحدد طبيعة دراستها ففصل بين الدراسة الآنية والزمانية؛ فبدأت مرحلة جديدة تعني بدراسة اللغة دراسة وصفية ظهرت بموجبها عدة مدارس "في القرن العشرين لمحاولة تفسير اللغة نظاما وتعلماً ولم ينتكس أي منها لمبدأ الوصف"⁽⁴⁾؛ إذ ترك دي سوسير تأثيرا متفاوت الوقع من نظرية إلى أخرى، إلا أن المرتكز الأساسي والمنهجي المتمثل في دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها بقي نفسه كما هو عند دي سوسير.

وكانت أفكار "دي سوسير" بمثابة مرجع أساسي لما ظهر من مدارس لسانية، اختلفت نظرتها لمقولة الوصف، فتشعبت تبعا لذلك إلى نزعتين كل واحدة تنظر إلى وصف اللغة بشكل مغاير عن الأخرى. فبينما يرى أحد الاتجاهين " أن الوصف الحقيقي لا يستدعي تصورا منطقيا وتأويلا ذهنيا أو فلسفيا، يرى آخرون أن التأويل والتصور جزء من وصف نظام اللغة"⁽⁵⁾

وهذا ما جعل أحد الباحثين يرى بأن هناك طائفتين قد انتفعتا من عمل دي سوسير، طائفة اتفقت على أن يصطبغ الوصف بالطابع التصنيفي ومن بينهم: دي سوسير،

(1) محاضرات في الألسنية العامة ، ص280

(2) خولة طالب إبراهيمي، مبادئ في اللسانيات. ط:2. الجزائر: دار القصبية للنشر ، ص09.

(3) ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية. ص19.

(4) سمير شريف استيتبة، اللسانيات: المجال، الوظيفة، المنهج. ط. 1. القاهرة: عالم الكتب 2005، ص 159.

(5) سمير شريف استيتبة، اللسانيات: المجال، الوظيفة، المنهج ، ص 159

البراغيون، الكوبنهاغيون والأمريكيون. أما الطائفة الأخرى فمثلتها المدرسة التحويلية التي ترى بأن الدراسة لا تقف عند وصف اللغة وحده بل يتجاوزها إلى التفسير والتأويل.⁽¹⁾

وسيأتي عرض لكلتا المدرستين: المدارس الوصفية التصنيفية، والمدارس الوصفية التفسيرية.

أولاً: المدارس الوصفية التصنيفية:

فقد تأسست على هدي مبادئ "دي سوسير" اتجاهات وصفية ركزت في وصفها على تحليل بنية اللغة وتصنيفها، وبهذا كان التصنيف من أبرز سماتها، ولانتشارها تميز بها القرن العشرون، فعدت سمة سائدة في علم اللغة عند اللغويين الغربيين، إذ هناك عدة مدارس تشترك في تركيزها على بنية اللغة، ومنها اتخذت تسمية البنوية التي تجعل من اللغة موضوع بحث مستقل.⁽²⁾

وهذه المدارس قامت على مبادئ دي سوسير في دراسة اللغة وتحليل بنيتها معتمدة على المنهج الوصفي، وفي هذا يؤكد أغلب الدراسيين اللغويين أن النظريات البنوية قد نهجت "منهج اللغويات الوصفية من حيث تركيزها على البيانات اللغوية الملحوظة"⁽³⁾. إذ كانوا يحللون و يدرسون البيانات التي يمكن ملاحظتها، فلا يعمدون إلى التأويل بل يدرسون ما هو ظاهر فقط.

و قد انتشرت هذه المدارس في أماكن متفرقة من الكرة الأرضية يربطها خيط رفيع يعود إلى رائدهم دي سوسير ، حيث تلقى تعاليمه عن طريق التلمذة المباشرة ، أو عن طريق دراسة آثاره، و كان منها من أظهر وفاؤه للأستاذ الأول كمدرسة جنيف ، و مدرسة براغ ، و المدرسة الانجليزية ... الخ.

-1-

مدرسة جنيف:

(2) ينظر: تمام حسان، الأصول: دراسة استيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب. ط: بلا. القاهرة: عالم الكتب، 2001، ص 239

(3) ينظر: محمود فهمي الحجازي، البحث اللغوي، ص 35

(4) شحدة فارح، جهاد حمدان وآخرون، مقدمة في اللغويات المعاصرة. ط1. الأردن: دار وائل للنشر. 2000، ص 39

تعد مدرسة جنيف من أول المدارس المؤسسة لفكر دي سوسير، فأظهرت وفاء كبيراً له، فجل ما قدمته من أعمال هو تنظير لأعمال دي سوسير الذي كان من أعلامها البارزين، إذ " استطاع بفكره البارع أن يوجه الدراسات اللسانية وجهة مكنت العلماء والباحثين بعده من اعتبار أفكاره اللسانية نقطة تحول عميقة في مسار اللسانيات الحديثة"⁽¹⁾، وأبرز تحول شهدته الساحة اللغوية هو التحول من اللسانيات التاريخية إلى اللسانيات الوصفية، وعليه قامت هذه المدرسة، فعرفت باسم مدرسة جنيف أو مدرسة زيورخ⁽²⁾

وكان أعلام هذه المدرسة من تلامذة دي سوسير المباشرين، إذ جمعوا دروسه وأخرجوها إلى الإنسانية ومن بين أبرز أعلامها شارل بالي (c.bally) سيشهاي (Sechehay)⁽³⁾، فهؤلاء الباحثون حملوا راية دي سوسير في مناداتهم بمبادئ الاتجاه البنوي في اللغة⁽⁴⁾ خاصة ما تعلق "بعلم اللغة عامة والعلاقة بالمنهج الوصفي والتحليلي بصفة خاصة"⁽⁵⁾ كما تميزت هذه المدرسة "بنزعة قوية إلى الدراسات التي تعالج العنصر الانفعالي (التأثيري) في اللغة عن طريق الانصراف الدائب إلى اللسانيات الآنية وعن طريق الإيمان بأن اللغة تتجلى بوصفها كلاً منظماً ذا وظيفة اجتماعية"⁽⁶⁾؛ إذ ركزت على العنصر الذي يحقق التأثير الأسلوبي في اللغة وهذا ما برز في أسلوبيات شارل بالي، الذي اهتم بالمضامين الوجدانية للوقائع اللغوية.

وتعد مدرسة جنيف "مدرسة بنيوية تقليدية كما يمثلها دي سوسير، والتي تطورت فيما بعد إلى اتجاه له خصائصه المميزة"⁽⁷⁾. ومن أهم الخصائص والأصول القائمة عليها:

- 1) وجوب دراسة اللغة باعتبارها نظاماً وأنها ظاهرة اجتماعية.
- 2) العلاقة بين الصوت والمعنى يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لأنها مهمة في عملية الاتصال.

(1) عبد القادر عبد الجليل علم اللسانيات الحديثة. ط1 القاهرة دار الصفاء للنشر 2002، ص 225

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 224

(3) ينظر: أحمد حساني، مباحث في اللسانيات (صوتي. دلالي. تركيبية). ط: بلا. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص 51

(4) ينظر: ميلكا افيتش، اتجاهات البحث اللساني: تر سعد عبد العزيز مصلوح وفاء كامل كامل فايدة. ط2 المجلس الأعلى للثقافة. 2000، ص 223

(5) ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلطف وتداولية الخطاب. ط: بلا. الجزائر: دار الأمل، ص 57

(6) ميلكا افيتش، اتجاهات البحث اللساني، ص 223.

(1) ميلكا افيتش، اتجاهات البحث اللساني، ص 195.

(3) رؤيتها إلى أن تطور اللغة وحالتها الواقعية أمران مختلفان جذريا، ولذا لا يصح استخدام المعيار التاريخي في تفسير الحالة الحاضرة للغة⁽¹⁾. وبهذا غدت هذه المدرسة من أهم المدارس الوصفية.

2 - مدرسة براغ:

لم تقف مبادئ دي سوسير عند حدود تلاميذه بجينيف، بل امتدت إلى مناطق أخرى تفرعت عنها مدارس قائمة على مرتكزات دي سوسير؛ إذ أن هناك من أفاد من محاضراته وهناك من انطلق منها وطور فيها، "ولعل من أبرز المدارس اللغوية التي انطلقت من الأصول والمبادئ التي وضعها دي سوسير وطورتها مدرسة براغ التي وضعت نظرية كاملة في التحليل اللغوي الفونولوجي"⁽²⁾.

وقد قامت هذه الحلقة اللغوية على يد طائفة من علماء اللغة بتشيكوسلوفاكيا، فضمت مجموعة من الباحثين، ينتمون إلى بلدان مختلفة، منهم التشيكي فيلام ماثيزيوس الذي أسس مع بعض معاونيه نادي براغ اللساني سنة 1926⁽³⁾، فبلغت هذه المدرسة ذروتها خاصة بعد "مشاركة العلماء الروس الثلاثة: رومان جاكوبسن، نيكولاي تروبتسكي، وكان سفيسكي، فقد كان لهم أثر بالغ في نشاط هذه الحلقة"⁽⁴⁾.

والتقط علماء حلقة براغ مشعل الدراسات اللغوية الحديثة، من رائدها دي سوسير، ونسجت المدرسة الشكلية خيوطه، فطبقت مبادئ النظرية البنوية الوصفية، فأعطوا الدراسة الوصفية أهمية كبرى ورأوا بأنها "يجب أن تكون الهدف الأول لعلماء اللغة لأنها تتصل بالحقائق اللغوية اتصالا مباشرا"⁽⁵⁾، فنظروا إلى اللغة نظرة وظيفية وصفية مطبقين مبادئ مبادئ "دي سوسير"، لم يبتعدوا عن نظرتهم التي تخص الدراسة التاريخية التي ينبغي أن تكون في ضوء الوصفية دائما لأن هذا يؤدي إلى دراسة وصفية أخرى⁽⁶⁾، إذ لا تصح

(2) ينظر: نادية رمضان النجار، فصول في الدرس اللغوي بين القدماء والمحدثين. ط: 1. الإسكندرية: دار الوفاء لعلماء، 2006، ص 62.

(3) حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية: ط: بلا. الأزايطة: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 20.

(4) ينظر: أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور. ط: بلا. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص 136.

(5) نور الهدى لوشن، مباحث في اللغة و مناهج البحث. ط: بلا. الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2001، ص 347.

(1) حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، ص 24.

(2) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها

الدراسة التاريخية للظاهرة اللغوية إلا بدراستها دراسة وصفية؛ لأن المنهج الوصفي هو الوسيلة الوحيدة التي تؤدي إلى نتائج دقيقة وصحيحة.

وبهذا فرقت المدرسة بين الدراسة الوصفية والدراسة التاريخية، فوضحت بأن الدراسة التاريخية تابعة للوصفية، انطلاقاً من أن معرفة النظام اللغوي يجب أن يسبق معرفة التغيرات التي طرأت عليه⁽¹⁾ وترى هذه المدرسة "أن خير ما يمكن أن نحيط بجوهر اللغة وخصائصها هو التحليل الآتي للظواهر اللغوية الحالية، فهي وحدها تمثل مادة كاملة، وفيها وجد دفء الواقع اللغوي"⁽²⁾ فقد حظي الوصف بأهمية كبرى في مبادئها خاصة إذا ارتبط بالمنهج الوظيفي الذي اهتمت به المدرسة، وبهذا نجد أن هذه المدرسة "تلتقي في بعض توجهاتها مع المدرسة السياقية الوصفية، حتى شكلت معها بعداً منهجياً أكثر اتساعاً، هو البعد الوظيفي لدراسة اللغة غير أن هذا البعد يظل في إطار المنهج الوصفي بوجه عام" ⁽³⁾ ، و لاشتراك المدارس البنوية في المنهج نفسه نجدها تتشابك في كثير من المبادئ مثلما هو الحال مع المدرسة الوظيفية والمدرسة السياقية؛ حيث اهتمت هذه الأخيرة بالسياق، كذلك المدرسة الوظيفية اهتمت بالموقف الكلامي، أو العناصر المكونة للرسالة بما فيها السياق.

ولقد برع أقطاب هذه المدرسة في دراسة الفونولوجيا خاصة من الناحية الوظيفية، وهذا ما جعلهم يتميزون عن باقي المناهج اللسانية، حيث شمل نشاطهم مجال الصوتيات الوظيفية الأنوية، والصوتيات الوظيفية التاريخية؛ فيدرسون اللغة وظيفياً، فإذا كان دي سوسير قد نظر إلى اللغة بأنها نظام من العلامات فإن مدرسة براغ ترى أن اللغة نظام من الوظائف⁽⁴⁾.

ومن بين إسهاماتهم في مجال الصوتيات، تقديم دراسة تحليلية للأصوات الكلامية إلى سمات نطقية، فرغم أن هذه الدراسة لم تكن أمراً جديداً "إلا أن تحليل الوحدات

(3) ينظر: حليلة أحمد عميرة، الإتجاهات اللغوية لدى القدماء. ط: 1. الأردن: دار الأوتائل. 2006، ص39

(4) نور الهدى لوشن، مباحث في اللغة ومناهج البحث، ص 348.

(5) حليلة أحمد عميرة ، الإتجاهات اللغوية لدى القدماء ، ص 39

(1) ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص136

الفونومية إلى سلسلة من التضادات الخاصة، يعد تقدما حقيقيا في النظريات الفونولوجية والمنهج الوصفي بوجه عام (...). وبفضل أعمال مدرسة براغ في هذا الميدان، أصبح الفونيم أحد المقومات الأساسية للنظرية اللسانية عامة وللوصف العلمي والتحليل المنهجي لمختلف الظواهر اللغوية الخاصة⁽¹⁾

واستطاعت هذه الحلقة التمييز بين الدراسة الفونولوجية الوصفية والدراسة التاريخية، وبهذا كانت الفونولوجيا الترتيبسكوية شبيهة بالفونولوجية الوصفية الأمريكية، وفي هذا الميدان نجد "جاكوبسون" رائدا مطورا له، بتوضيحه لمبادئ الفونولوجيا التاريخية⁽²⁾.

فمدرسة براغ لها توجه خاص في دراسة اللغة من الوجهة الوصفية وهذا ما وضحه "سامسون" في قوله: "لم يكتف أصحاب هذه النظرية بالوصف، بل تعدوه إلى التفسير، مجيبين عن سؤالين رئيسيين: ماذا تشبه اللغات؟ ولماذا جاءت على هذه الشاكلة؟"⁽³⁾، فمن هنا يتضح أن مدرسة براغ ذات توجه تفسيري في تحليل اللغة، إلا أن غلبة التصنيف جعل منها مدرسة تصنيفية لا تفسيرية.

ولا تستثني من هذه الدراسة علما من أعلام هذه الحلقة، كان له رأي في الدراسة الوصفية للظاهرة اللغوية، وهو "أندري مارتيني"؛ الذي يرى بأن "اللغة هي موضوع اللسانيات لا توجد إلا على شكل ألسن متنوعة وأن اهتمام اللساني هو دراسة هذه الألسن، وقد تبين لنا أن هذه الألسن هي قبل كل شيء أدوات التبليغ، وعلى هذا فإنه من اللائق أولا وأساسا النظر فيها ووصفها في سعيها"⁽⁴⁾، وبهذا لا يخالف "دي سوسير" في موضوع اللسانيات، من خلال حديثه يوضح وظيفة اللغة التي ينبغي أن توصف وهي لحظة أداء وظيفتها، ثم يتابع حديثه ويقول: وطالما أن الأمور على ما هي عليه سنتساءل عن إمكانية فصل دراسة السعي (الوصف) عن دراسة التطور والحق أنه من اللائق أن يكون الوصف أنيا صرفا، بمعنى مؤسسا فقط على ملاحظات أجريت في مدة من الزمن قصيرة حتى يمكن

(2) المرجع نفسه، ص138

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 143-148

(1) سامسون، مدارس اللسانيات: السابق والتطور. ص 104 نقلا عن: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 137

(2) أندري مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة. تر: سعد زبير. ط: بلا. الجزائر: دار الأفق، 1999، ص 31

اعتبارها عمليا نقطة على محور الزمن⁽¹⁾، ليكون بذلك مؤكداً على ضرورة الفصل بين الدراسة الآنية والزمانية، كما يؤكد على ضرورة الالتزام بالمنحى التصنيفي، وذلك بالتركيز على الملاحظة فقط.

وخلاصة القول إن مدرسة براغ هي إحدى المدارس التي هيمنت على الدراسات اللغوية ردحا من الزمن، وما زال تأثيرها ساريا إلى اليوم خاصة مع ما قدمته في مجال الفونولوجيا.

ورغم أنها تَسِيرُ سَيْرَ دي سوسير في الدراسة الوصفية، إلا أنها تجاوزته إلى التحليل الوظيفي والتفسير الواقعي، وأثبتت أن الدراسة الفونولوجية صالحة للمناهج الآنية والزمانية على حد سواء⁽²⁾.

ومهما خالفت هذه المدرسة أستاذها، إلا أنها تبقى مشدودة إليه بخيط رفيع، تحت عنوان البنيوية الذي يؤكد على أصولها الوصفية.

3- مدرسة كوبنهاجن:

تعد مدرسة كوبنهاجن من أشهر المدارس التي أخذت أفكار دي سوسير، فنمتها وفق متطلباتها؛ إذ تعد من أشهر المدارس اللسانية التي ظهرت في أوروبا عقب القرن العشرين. ويطلق مصطلح مدرسة كوبنهاجن في المرحلة الأولى على اللسانيات البنيوية التي قامت على أساس من أفكار العالمين الدنماركيين هيلمسليف (Hyelmeslev) وبروندال (Brondal)⁽³⁾. فبدأت هذه المدرسة على يد هذين العالمين سنة 1931، رغبة في خلق نظرية تتميز عن النظرية البراغية في دراسة اللغة⁽⁴⁾.

وقد قام هيلمسليف وهو صاحب النظرية البنيوية التحليلية الشهيرة (الرياضيات اللغوية) التي تقابل Glossématiques المشتقة من Glossa وتعني اللغة، بجهد جبار في

(3) المرجع نفسه، ص32

(4) ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص155

(1) ميلكا افيتش، اتجاهات البحث اللساني، ص 317

(2) ينظر: أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص53

تأسيس هذه المدرسة. إذ تهتم نظريته بدراسة الوحدات الصغرى التي لا تقبل التجزئة، وفي هذا كان متأثراً بوالده أستاذ الرياضيات⁽¹⁾.

تحاول هذه النظرية بناء منطق رياضي للغة في مزجها بين علم اللغة والمنطق الرياضي إلا أن بنويته تتخذ شكلاً ثابتاً لا متغيراً... وقول دي سويسير باجتماعية اللغة يجعل "هيلمسليف" ينادي باستقلاليتها عن الإنسان مما يقربها من العلوم الطبيعية والدقيقة، وبالتالي تشهد اللسانيات فقدان إنسانيتها وحياتها، وتصبح مجرد ذهنية شكلية⁽²⁾ ولعل هذا ما جعل الكثير من الدارسين ينبذونها وينفرون منها.

تهدف الغلوسماتيك^(*) إلى إقامة لسانيات علمية مبنية على أسس كلية "تعنى بوصف الظواهر اللغوية، وتحليلها وتفسيرها بطريقة موضوعية، لتتميز هذه النظرية عن باقي النظريات اللسانية الأخرى بدرجة لا مثيل لها من التجريد النظري وبخاصة في مجال التعريف والتنظيم والتصنيف"⁽³⁾ فأرست بذلك الأسس السويسرية بطريقة جديدة، لتبدو مختلفة عن أصولها لتعقيدها، إلا أنها تصب في قالب واحد وهو الوصف.

ولقد كانت هذه المدرسة على درجة عالية من الوصف وفي هذا يقول "هيلمسليف" "أنها تهدف إلى إرساء منهج إجرائي، يمكن من فهم كل النصوص من خلال الوصف المنتظم والشامل، إنها ليست نظرية بالمعنى العادي لنظام من الفرضيات، بل نظام من المقدمات المنطقية الشكلية والتعريفات والنظريات المحكمة التي تمكن من إحصاء كل إمكانات التأليف بين عناصر النص الثابتة"⁽⁴⁾؛ إذ تسعى لإيجاد أسس نظرية تمكنها من تفسير النصوص، هذه الأسس قائمة على مبادئ منطقية شكلية، وبهذا اعتبر اللغة شكلاً وليس مادة.

ويرى "هيلمسليف" أن نظريته هي امتداد طبيعي لنظرية "دي سويسير"، فهو قد جاء ليتم ما بدأه هذا العلامة؛ حيث نادى بما كان ينادي به دي سويسير، كإقراره بأن اللغة

(3) ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 160

(4) ينظر: ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، ص 58

(1) أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 159

(*) شرح ماريو باي هذا المصطلح في معجمه *glissary of linguistic terminology* بأنه تحليل شبه رياضي للغة مؤسس على التوزيع والعلاقات المتبادلة بين الجلوسيمات وقد شرح هذا المصطلح بأنه أصغر وحدة ذات معنى. تواتي بن تواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث، ط: بلا. الجزائر: دار الوعي، ص 05.

(2) Phonology and phonetics. Intomas , p283 نقلا عن: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 159.

شكل وليست مادة، إلا أن هذه المدرسة قد تختلف في المصطلحات فمثلاً: مبدأ دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها سمي في اصطلاح هيلمسليف: اللسانيات المحاثة، ومبدأ الدال والمدلول استبدل بثنائية التعبير والمحتوى.⁽¹⁾

يذكر الباحثون بأن عمل هيلمسليف يعد أول "محاولة لتأسيس نظرية لسانية علمية وصفية، وفق مقدمات منطقية بديهية"⁽²⁾، ولتحقيق علمية الدراسة وضعت شروطاً لها ملخصة في مبدئين معرفين تفسيريين وهما:

أ - مبدأ التجربة:

يختلف معنى هذا المبدأ عن المعاني المعهودة، إذ يرى هيلمسليف أنه أساس النظرية العلمية، لاعتماده على الملاحظة والاختبار، ولجمعه بين ثلاثة معايير: اللاتناقض والشمولية، والتبسيط، بهذا الترتيب. فإذا كانت أي نظرية لغوية أمام عدة مناهج إجرائية، توفر كلها الوصف الشامل لأي نوع من النصوص، فلا بد من اختيار المنهج الذي يؤدي إلى أبسط هدف ممكن، أما إذا أدت المناهج إلى أوصاف بسيطة على حد سواء فلا بد من اختيار المنهج الذي يؤدي إلى نتيجة من خلال أبسط الإجراءات⁽³⁾.

ب مبدأ الأحكام والملاءمة:

فالمصطلح الأول "الإحكام ورد عند دي سوسير تحت تسمية الاعتباطية، ومعناه أن ترد النتائج الطبيعية تابعة لمقدماتها المنطقية، إلا أن هذا المعيار عديم الجدوى من الناحية العلمية؛ لأنه غير قابل للتطبيق من الناحية التجريبية، وكذلك الشأن بالنسبة للنظرية اللسانية إذ لم تكن منطقية لا يمكن تطبيقها على المدونة اللغوية، ومن جهة أخرى لكي تكون النظرية ناجحة لا بد أن تكون ملائمة، عندما تكون قابلة للتطبيق على عدد كبير من المعطيات التجريبية⁽⁴⁾.

فقد كانت هذه النظرية ترمي إلى دراسة اللغة دراسة علمية على منوال العلوم الدقيقة بحيث يصبح موضوع اللسانيات علماً بحتاً، متأثرة في ذلك بالفلسفة الوضعية المنطقية عند أوغست كونت، التي لا تدرس إلا الظواهر اليقينية.

(3) أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 161، 162.

(4) المرجع نفسه، ص 163.

(1) ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة و التطور، ص 163.

(2) ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة و التطور، ص 163، 164.

فأنصار الغلوسماتيك في مسيرتهم اللسانية "يبحثون عن العلامات اللغوية، التي تبدو الآن كما قد كانت في الماضي وكما ستكون في المستقبل، إن اللسانيات عندهم ليست آنية ولا زمانية، فعامل الزمن هنا لا أهمية له"⁽¹⁾، فلم تقلقهم المعضلة التي شغلت اللسانيين الخاصة بالفصل بين المنهجين الآني والزمني، بل ركزوا على البنية اللغوية التي تعتبر أساس الدراسة . فكانت هذه المدرسة متميزة عن باقي المدارس، فريدة في مبادئها ومصطلحاتها، لأنها استطاعت أن تبلور أفكار دي سوسير في حلة جديدة، فجمعت بين مبادئ النحو التقليدي ومظاهر اللسانيات الحديثة، مما جعلها "نظرية بارعة في عمومها وشمولها ومداهها"⁽²⁾

تعرضت هذه النظرية إلى هجوم قوي من قبل الدارسين لتحويلها اللغة إلى رموز علمية جافة ، وفي هذا يرى فيرث " أن نظرية هيلمسليف نظرية مجردة، أنها نظرية منطقية رياضية، وصاحبها قد غالى في المبادئ التي نادى بها دي سوسير، تخريجا وتأويلا واستنباطا وتطبيقا، مغالاة لا توحى بها كتابات دي سوسير"⁽³⁾؛ ولاعتمادها على المنطق الرياضي ابتعدت عن مبادئ دي سويسر، التي يدعي أنه يحبسها، وكأن نظريته ثورة على الدراسات اللغوية المتأثرة بالفلسفة واللسانيات المقارنة لتحل محلها دراسة قائمة على أسس رياضية ومنطقية.

فرغم نفور الدارسين منها إلا أنها مازالت تحظى بمكانه عالية وبتقدير الباحثين؛ فكانت آراؤها تنادي بقوة انتمائها إلى الأستاذ الأول فكان لرائدها "دون غيره فضل المنادة بـ "دي سوسير" مؤسساً للبنوية اللسانية، ومن أجل ذلك أطلق كثير من الباحثين على نظريات هيلمسليف اسم السوسيرية المحدثه"⁽⁴⁾، فنصّبوه بذلك الوريث الشرعي لدي سوسير، فأعطى لنفسه الحق في تغيير الكثير من المصطلحات اللسانية، واستبدالها برموز رياضية لا تكاد تفهم من قبل الباحثين ، رغم ذلك فقد شددت هذه النظرية الأنظار سواء من

(3) ميلكا افيتش، إتجاهات البحث اللساني، ص331

(4) محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي. ط: بلا. بيروت: دار النهضة العربية، ص 324.

(1) Application of general linguistics, p 2. نقلا عن: محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ، ص 345

(2) ميلكا افيتش، إتجاهات البحث اللساني، ص324.

قبل معجبين أو ناقدين إلا أنها "لم تطبق حتى الآن تطبيقاً كاملاً على لغة من اللغات" (1) ، وهذا نظراً لصعوبتها في اعتمادها على مسلمات رياضية بحتة.

4 - المدرسة الإنجليزية:

لقد كان لبريطانيا تراث ضخم في مجال الدراسات اللغوية، يعود إلى القرن الحادي عشر الميلادي؛ إذ "صب الباحثون كل اهتمامهم آنذاك على ميكانيزمات الوصف اللغوي الدقيق قصد انتقاء لغة رسمية فصيحة بين اللهجات المستعملة في مختلف أرجاء الجزيرة" (2)

وبعد هذا القرن نشطت الدراسات في لندن نشاطاً كبيراً، وذلك بعد وضوح اللغة الرسمية، وقد اتبعت في دراستها "نهج الدراسات التاريخية المقارنة في القرن التاسع عشر، محاولة منها مسيطرة البحث اللغوي في ألمانيا" (3)، واللافت للانتباه أن إتباعها هذا النهج، لا يعني خلو درسها اللساني من المقولات الوصفية؛ إذ نجد الكثير من الملاحظات الوصفية خاصة في وصف الأصوات ففي "القرن التاسع عشر الميلادي، انكب جمع من علماء بريطانيا على دراسة الأصوات اللغوية دراسة وصفية موضوعية" (4)، حيث اشتهرت في بريطانيا عائلة "بال" في مجال الصوتيات التي طورت الدراسة الصوتية وخدمت البشرية باختراعاتها خاصة اختراع الهاتف.

كما نجد رواداً آخرين قد أسهموا بجهودهم في تطوير الصوتيات من أمثال: دانيال جونز وغاردينر، ورغم جهودهم إلا أنهم لم يستطيعوا تغيير المنهج المتبع والتيار اللساني العام، إلى أن يأتي اللساني الذي أحدث ثورة في التنظير اللساني البريطاني و الحديث هنا عن عالم اللسانيات الإنجليزي جون فيرث John Firth (5)؛ الذي كان من أبرز علماء المنهج الوصفي السياقي، فكانت نظريته أول مشاركة لغوية في بريطانيا، في وقت كانت الدراسات اللغوية لا تعدو وضع المعاجم والدراسات الصوتية واللهجية، أما فيرث فقد كان

(3) محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 345.

(4) أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 170.

(1) نادية رمضان نجار، فصول في الدرس اللغوي بين القدماء والمحدثين، ص 75.

(2) أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 170.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 172.

مهتما باللغات الشرقية نظرا لاستقراره فترة من الزمن في الهند، فتأثر بهم وبلغتهم السانسكريتيه فوصفها وصفا صوتيا⁽¹⁾.

ومن الملاحظ أن فيرث لم يتأثر بالهنود فقط في استوحاء نظريته اللغوية ، بل نجده أيضا قد "تأثر بالتفسير الأنثروبولوجي على يد العالم البولندي مالينوفسكي، الذي طبق نظريته في اللغة وعرفت بسياق الحال Context of situation"⁽²⁾؛ إذ أن مالينوفسكي وجد صعوبة في ترجمة بعض نصوص الآداب البدائية، إلا بعد ربطها بسياقها الذي قيلت فيه، وبهذا تأثر فيرث وأقر بأن المعنى لا يتحدد إلا من خلال ربط الكلام بسياقه، وهذا ما جعله مؤهلا "لوضع نظرية لغوية قامت عليها مدرسة لغوية مستقلة في تاريخ الفكر اللغوي في بريطانيا"⁽³⁾، فكانت له ثمار قد أئمنت، وبرزت في أفكار من تتلمذ على يده، إذ ركز "فيرث" من خلال نظريته على "وصف اللغة بوصفها نشاطا معنويا في سياق اجتماعي معين"⁽⁴⁾

فحاول "فيرث" من خلال تجربته الوصفية وضع مجموعة من الشروط للواصف النحوي عليه الالتزام بها في دراسته لمظاهر اللغة المختلفة أهمها:

- 1) ينبغي أن يحدد الباحث معاني الأشكال النحوية على المستوى النحوي والمعجمي بالنسبة إلى نظام اللغة موضوع البحث.
- 2) ومن المبادئ العامة المقررة في الوصف النحوي أن يتجنب الباحث إدخال مقدمات وتصنيفات سابقة، وعدم الاعتراف بالأقسام اللغوية التي تعبر عنها موضوع البحث بطريقة شكلية.
- 3) على الواصف اللغوي تحديد قائمة بعناصر اللغة يوزعها، ويحدد وظائفها ومعناها على المستوى النحوي في مصطلحات خاصة بالنظام النحوي الذي تنتجه اللغة وعلاقتها بظروف الاستعمال.
- 4) على الباحث أن يدخل دائما في اعتباره البنية الشكلية والظروف الاجتماعية.

(3) ينظر: حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، ص 30. 31.

(4) نادية رمضان نجار، فصول في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 75.

(1) حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، ص 31.

(2) نادية رمضان نجار، فصول في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 75.

5) على الباحث تحديد مدى استعمال الأقسام اللغوية في اللغة وتبيين الوسائل التي تتضح بها.

6) على الباحث أن يقيم هذه الأقسام على أسس شكلية لا تصورية فلسفية.

7) على الباحث إدخال عناصر سياق الحال كالظروف الاجتماعية التي تستعمل فيها هذه الأقسام، وملاحظة الفروق بين الكلام العادي وبين القواعد التي تسيّر عليها اللغة المتخصصة⁽¹⁾.

ولقد اتبع فيرث "firth" هذه الوصايا لضمان نجاح منهجه الذي جعل من "المعنى سريع الانقياد والملاحظة والتحليل الموضوعي، كما أنه عالج الكلمات بوصفها أحداث وأفعالا وعادات تقبل الموضوعية والملاحظة في حياة الجماعة المحيطة بنا"⁽²⁾.

وحتى لا نجحف في حق تلاميذه، لابد من الإشارة إلى "ألكسندر هاليداي" الذي استدرك ما أخذه عن أستاذه، متأثرا بعلماء كثر أمثال: "مالينوفسكي"، وأقطار مدرسة براغ، فاستوعب أفكارهم وصاغ نظريته في وصف اللغة التي يمكن أن تطبق على أكثر من لغة؛ حيث دعا إلى وصف الفصائل اللغوية التي نحتاج إليها في دراسة النحو الباطني في أي لغة من اللغات⁽³⁾.

5 - المدرسة الوصفية الأمريكية:

نشطت الدراسات الأمريكية نشاطا كبيرا في ميدان الدراسات اللغوية، وكانت وجهتها مغايرة لوجهة اللسانيات الأوروبية، فكانت نتائجها تبعا لذلك مغايرة رغم تقاطعها معها في بعض المقولات خاصة في ميدان الوصف.

وقد اعتمدت الدراسة الأمريكية على اللغة المنطوقة؛ إذ " انطلقت من الأنثروبولوجيا والدراسات الحقلية التي إهتمت بتدوين وتصنيف اللغات الهندية الأمريكية المتناثرة في الولايات المتحدة خشية انقراض هذه اللغات"⁽³⁾. وفي ظل هذه الدراسات نشأت الدراسة الوصفية، التي تنبني "على اللغة المنطوقة وتعتمد على الأشكال اللغوية، بعيدة كل البعد عن

(3) ينظر: محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 238-240.

(1) أحمد عمر مختار، علم الدلالة. ط: 5. القاهرة: عالم الكتب، 1992، ص 73.

(2) أحمد مومن، اللسانيات النشأة وتطور، ص187.

إقحام المنطق والمعنى في تفسير الظواهر اللغوية، وترتكز على وصف خصوصيات كل لغة على انفراد"⁽⁴⁾

وقد شهدت أمريكا هذا النشاط اللغوي " في النصف الأول من القرن العشرين على يد مجموعة من العلماء الوصفين (.....) الذين حملوا راية الدرس اللغوي الأمريكي أمثال فرانز بوغر franz boos ادوارد ساپير Edouard Sapair وليوناردو بلومفيلد leonardo bloomfield"⁽¹⁾، فقد أرسى هؤلاء دعائم اللسانيات الأمريكية، و توجيهها نحو منهج متميز، و لكل واحد من هذه الثلاثة مقاربتة الخاصة للغة .

فقد مثل "فرانز بوغر" البداية الحقيقية للسانيات في القارة النظيرة لأوروبا، فرغم أنه بدأ مسيرته اللغوية في ظل المبادئ النحوية التقليدية، إلا أن هذا لم يعقه في عمله اللغوي، فاستطاع أن ينجز من خلال عمله دراسات وصفية ناجحة لأنماط من اللغات، فاستطاع أن ينجز من خلال عمله دراسات وصفية ناجحة لأنماط من اللغات كانت غير معروفة، إذ يرى بأن المادة اللغوية هي التي تفرض طريقة ملائمة لتحليلها.⁽²⁾

قدم "فرانز بوغر" دراسات معتبرة في مجال الوصف و يعد أول من " وضع أسس اللسانيات الوصفية في الولايات المتحدة، وقد ظلت هذه الأسس التي تضمنها كتابة دليل اللغات الهندية الأمريكية... مهيمنة على النظرية اللسانية"⁽³⁾ فأعطى الدراسة الوصفية أهمية كبرى في مصنفه هذا الذي كان أعظم إنجاز قدمه الباحث الأمريكي "فأسهم إسهاما أساسيا في المشكلة النظرية المتصلة بتأسيس منهج وصفي"⁽⁴⁾ وبهذا كان كتابه مرجعا أساسيا للدارسين الوصفيين، لوضعه الأسطر العامة للدراسة الوصفية ونال هذا اللساني شهرة واسعة، فتجمع حوله ثلة من التلاميذ الذي تناولوا دروسه بشغف إذ كانت دروسه أرضا خصبة لنمو عقول لسانية رائدة أمثال "ساپير" الذي كان " ذا ثقافة واسعة واهتمامات علمية واسعة على نحو تجاوز كل حد، وقد بدأ مستقلا عن دي سوسير في نشر أفكاره

(1) نادية رمضان نجار، فصول في الدرس اللغوي بين القدماء و المحدثين، ص79.

(2) ينظر : ميلكا فيتش، اتجاهات البحث اللساني، ص273،274.

(3) أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور ص 188

(4) ميلكا فيتش، اتجاهات البحث اللساني، ص 274،275

بالخارج عن اللغة بوصفها نظاما منسوقا، وألقى بنفسه متحمسا في غمار اللسانيات الوصفية التي كانت غايتها الأولى فحص أنماط البنية اللغوية" (1)

أسهم "سابير" في إرساء أصول اللسانيات الوصفية، حيث ألحّ كغيره من الوصفيين على التنوع الموجود بين اللغات وجعله مسلمة أساسية واستراتيجية ضرورية لوضع حد للافتراضات المسبقة، فهو يرى أنه لا يمكن لأي باحث أن يدرس لغة غريبة إلا إذا اعتقد أن بنيتها تشبه بنية لغة أخرى يعرفها. (2)

وإلى جانب سابير بزغ نجم لساني آخر في هذه القارة لا يمكن تفاديه، فالأمر متعلق ببلوفيلد الذي مثل المدرسة الوصفية ووضع اللسانيات الأمريكية بصفة خاصة (3)، وهو من أبرز أعلام المدرسة الوصفية التوزيعية، إذ نظر للغة من وجهة آلية سلوكية. ولبلوفيلد مصنفا تحت عنوان "اللغة" تناول فيه الدرس الوصفي، وتعرض لدى سوسير في مقدمة كتابه التاريخية، (4) وقد تشبع هذا العالم بمبادئ السلوكية وأعلن عن هذا صراحة

وللأهمية العلمية للكتاب قد سمي إنجيل اللسانيات الحديثة، وقد وصف منهجه بالوصفية التجريبية إلا أنه يقصر عمله على مراقبة الظاهر الخارجية القابلة للقياس، ولذا استبعد كل ما لا يخضع في اللغة للمنهج التجريبي" (5)، وهذا ما جعله يبتعد في دراسته عن المعنى لأن المعنى غير قابل للملاحظة، ولأن بلومفيلد لما كان يسجل اللغة كان يسجل الأصوات فقط بدون معنى، وهذا ما جعل المعنى يغيب أثناء التجربة التي قام بها، لذلك عده شيء خارج عن طبيعة اللغة.

"فبلومفيلد" اعتنى باللسانيات الوصفية والبنوية وذهب إلى أن " الدراسة اللغوية التقليدية التي ظهرت قبل اللسانيات التاريخية، تعد دراسة غير علمية لأنها استدلالية

(5) المرجع نفسه، ص 275

(1) ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 192

(2) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) ينظر: حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، ص 24

(4) نادية رمضان نجار، فصول في الدرس اللغوي بين القدماء والمحدثين، ص 82

ومعيارية، وأكد على أن دراسة اللغة يجب أن تكون وصفية استقرائية" (1) وبهذا قد ثار على المبادئ التي شب عليها، وهذا يعود إلى تتبعه لتطور مشكلات اللسانيات الأوروبية.

أما فيما يخص مرتكزات مدرسة بلومفيلد الوصفية، فهي عديدة متخذة من الكلام المنطوق بوصفه أساسيا للدرس اللغوي وهو الأساس الأول عنده، أما ثاني أساس فهو أن النحو علم تصنيفي غايته الأولى استقراء الصيغ الأساسية في اللغة حسب درجة التواتر. (2)

فالتزمت هذه المدرسة بالموضوعية المتمثلة في الوصف الاختياري أي الاستقرائي، ملتزمين بتحديد الأشكال النحوية وتصنيفها في مستويات لغوية دقيقة. (3)

ولقد عمل بلومفيلد بروح سلوكية فكان له " عظيم الاهتمام بتوضيح مسالك البحث العلمي التي تقود إلى الغاية وهي الكشف عن قوانين النفس الإنسانية، غير أنه اعتقد أن التوصل إلى هذا الهدف ينبغي أن يتحقق بصورة تدريجية عن طريق الدراسات الوصفية الموضوعية للظواهر الحادثة بالفعل" (4)

وخلاصة ما تقدم يمكننا أن نلاحظ أن معظم اللسانيين الأمريكيين دعاة للمنهج البنوي حيث نجدهم قد " انكبوا على دراسة اللغة وخاصة المنطوقة في الإطار الذي رسمه بلومفيلد في الثلاثينات دراسة وصفية، ومن هنا عرفوا بالوصفيين " (5) وأنهم اتبعوا طريقة بلومفيلد القائمة على دراسة اللغة وفق المنهج التوزيحي " الذي يقوم على توزيع المكونات الأساسية للجملة بطريقة الاستبدال. " (5)

ثانيا: المدرسة الوصفية التفسيرية:

(5) أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 193

(1) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في ق 20 ط. 1: عمان: دار الإسرائ، 2002، ص 244

(2) ينظر المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

(3) ميكا افيتش، اتجاهات البحث اللساني، ص 279

(4) أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 197

(5) حليلة أحمد عمارة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، ص 41

كان البحث اللغوي قبل ظهور هذه المدرسة يركز على تصنيف المفردات ووصفها، فكان هذا التركيز سبب في نفور الدارسين منها، إذ شهدت انحصارا في عجزها في تحليل وتفسير الظاهرة اللغوية، وهذا ما جعل الدارسين يصرفون عنها النظر لحاجتهم إلى مدارس ومناهج أخرى قادرة على وصف وتفسير الظواهر اللغوية.

وأمام حاجة الساحة اللغوية المسيسة إلى هذا النوع من الدراسات، ظهرت المدرسة التحويلية التوليدية استجابة لمتطلبات الوضع وبدأت حملتها المعادية سنة 1957. "بتحويل اتجاه علم اللغة من المنهج الوصفي إلى منهج جديد (التحويل)، وكان صاحب هذا الاتجاه اللغوي نعوم تشومسكي"⁽¹⁾ فكان هذا اللغوي بمثابة ثائر على الاتجاهات اللسانية السائدة؛ إذ كانت نظريته من " أشهر إنجازاته التي أحدثت ثورة في التفكير في علم اللسانيات بحيث أصبحت في النظرية السائدة في النصف الثاني من القرن العشرين".⁽²⁾

ارتكز تشومسكي على جملة من النقائص التي سجلها على من سبقه ومنها بنى فكره اللغوي، فكان ما قدمه عبارة عن جملة من الانتقادات للمدارس البنوية التصنيفية.

فقد ثار على بلومفيلد وأتباعه وهاجم السلوكية ، فهو يرى أن هذه المدارس التي تهتم "بالوصف والتصنيف لا تقدم لنا شرحا ولا تفسيراً لما ينتجه المتكلم من الكلام ولا لمظهر اللغة الخلاق الذي يتضح في قدرة متكلم اللغة على توليد وفهم العديد من الجمل التي لم يسمعها من قبل"⁽³⁾ فلم يرض تشومسكي على عمل النحاة الذين سبقوه في اهتمامهم بالظواهر فقط، الجاعلين من درس اللغوي مجموعة من الخطوات التحليلية لوصف التراكيب؛ حيث لم تهتم بالبنية العقلية العميقة التي لا يمكن تفسيرها بالفعل، بل دراسة القابلية اللغوية لدى الإنسان، وذلك لا يكون إلا إذا أصبح درس اللغوي يشمل إلى جانب الظواهر اللغوية السطحية التراكيب العميقة الشبيهة بتحليل عقلي لجملة ما، ومن خلال هذا

(1) صالح بلعيد، في المناهج اللغوية و إعداد البحوث .ط:بلا .الجزائر :دار هومة، 2005، 61.

(2) سامي عياد حنا ، وكريم زكي حسام الدين و آخرون ،معجم اللسانيات الحديثة .ط:1.لبنان :مكتبة لبنان ناشرون، 1997، ص17.

(3) كريم زكي حسام الدين ،أصول تراثية في اللسانيات الحديثة.ط:بلا.مصر :دار النهضة، 2001، ص54.

المنظور يصبح نحو لغة ما هو نظرية هدفها تفسير قدرة استعمال تركيب لغوي معين على نحو معين.⁽⁴⁾

وقد اقترح "تشومسكي" موضوعاً جديداً في الدراسة اللغوية المتعلق بالمقدرة اللغوية، وكان لاقتراحه هذا أن استدعى منهجاً آخر يتوافق مع طبيعة هذا الموضوع، يتسم بالدقة، فاعتمد على التفسير والنظر التجريدي⁽¹⁾ يقول تشومسكي: "لا يمكن أن نقول أن النحو الذي يقترحه اللغوي هو نظرية تفسيرية تقدم في ظل المعالجة المثالية تفسير الحقيقة أن متكلم اللغة المقصود سيفهم أو يفسر أو يصوغ أو يستعمل تعبيراً يعين بطرائق معينة وليس بطرائق أخرى كما يمكن البحث عن نظريات تفسيرية أكثر عمقا، فالمتكلم الأصلي يكتسب نحواً معيناً على أساس أدلة مقيدة ومشوهة بينما يعتمد النحو على نتائج تجريدية تمتد إلى خارج نطاق الأدلة"⁽²⁾ فالنحو عند تشومسكي "ذو واقع نفسي إذا كان يقدم التفسير اللائق للظواهر الملاحظة، والتفسير اللائق يعني الوصف اللائق"⁽³⁾

وكانت دعوة تشومسكي إلى علم اللغة التفسيري، نقطة تحول في الدراسات اللسانية في القرن العشرين، وبدأ تحوله بنشر كتابه "التراكيب النحوية" عام 1957؛ إذ انتقد في هذا الكتاب المدرسة الوصفية التركيبية الأمريكية السابقة عليه، التي اقتصر على وصف اللغة دون تفسيرها⁽⁴⁾ واعتمادها المنهج الوصفي التنظيري، حيث لا تميز بين المناهج التحليلية وبين موضوع تحليلها، إذ تعتمد الوصف البدائي وتترك العلامات والعلل البنوية⁽⁵⁾ وهذا ما جعلها قاصرة على الوصول إلى المعنى العميق للعبارات اللغوية.

وقد انتقد من سبقوه في قضية تجاهل دراسة المعنى، واقتصرهم على الشكل وفي هذا يقول: "إن الكلام عن التحليل اللغوي دون الإشارة إلى المعنى كمن يصف طريقة

(4) عبد السلام المسدي، اللسانيات من خلال النصوص. ط: 1. تونس: الدار التونسية للنشر، 1984، ص 105

(1) ينظر : فاطمة الهاشمي بكوش نشأة درس اللساني العربي الحديث. ط: 1. مصر: إيتراك للنشر، 2006، ص 81

(2) اللغة و العقل، ص 12 نقلاً عن فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة درس اللساني العربي الحديث، ص 81

(3) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات و اللغة العربية. ط: 1. بيروت: منشورات عويدات، 1986، ص 44

(4) كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، ص 55

(5) ينظر : صالح بلعيد، نظرية النظم. ط: بلا. الجزائر: دار هومة، 2002، ص 79

صناعة السفن دون الإشارة إلى البحر"⁽⁶⁾، فالمعنى جزء مهم في الدراسة اللغوية، وتفاديه يجعل الدراسة ناقصة.

ولأن النظرية التشومسكية تفرق بين القدرة اللغوية والكلام الفعلي، كان هدفها استنباط القواعد البديهية، فكان التحليل اللغوي ليس وصفا للتركيب الشكلي للكلام ولكنه وصف شامل للغة، صوتيا وصرفيا ونحويا ودلاليا.

ومن خلال مما سبق يمكن إجراء مقارنة بين المنهج الوصفي والمنهج التوليدي التحويلي، حيث نجد أن التحليل اللغوي في المدارس الوصفية قائم على مدونة ينصرف فيها الدارس إلى تحليل النظامين الصوتي والصرفي بالاعتماد على التقطيع والتصنيف⁽¹⁾، فقد اتفق الوصفون على أن يصطبغ الوصف عندهم بالطابع التصنيفي، وأن يرتبط الوصف عندهم بلغة واحدة.⁽²⁾

ولكن هذا التحليل في نظر التحويليين لا يكشف عن البنية اللغوية، ولا عن الجمل الصحيحة من غير الصحيحة⁽³⁾، ومن هذا المنطلق أقامت المدرسة التوليدية التحويلية نقدها لهذه المدارس ومنه انطلقت حركة جديدة نزعتها تحليلية، لا تكتفي بالوصف المجرد للآليات اللغوية بل تتجاوزها إلى البحث عن الأسباب والعلل التي تجعل منها ما هي عليه بنيتها ونظامها، حيث لم تكتف بالوصف والتصنيف الناتجين عن المناهج البنوية السابقة التي تعتمد على التجزئة البسيطة التي تؤدي إلى اكتشاف الوحدات وتصنيفها⁽⁴⁾

وقد قلنا إن المدرسة الوصفية التصنيفية ارتبطت بلغة واحدة أما المدرسة التوليدية التحويلية تعدت هذا إلى دراسة الملكة الإنسانية العامة وقدرة الإنسان على استعمال اللغة، وتحاول أن تبني نحويا يقوم على أساس من هذه الملكة⁽⁵⁾.

(6) النظرية اللغوية ، تر: حلمي خليل ،ص70،نقلا عن :حلمي خليل ، دراسات في اللسانيات التطبيقية، ص58

(1) ينظر: محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي، ص140.

(2) تمام حسان، الأصول، ص239

(3) ينظر: محمود حجازي. البحث اللغوي، ص 140

(4) ينظر: التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، ص 50

(5) تمام حسان، الأصول، ص239.

وبهذا نجد أن المدرسة التوليدية التحويلية غيرت منهج الدراسة من تصنيفي إلى تفسيري؛ يفسر التراكيب السطحية من حيث إنها نتائج لتحويلات كبيرة طرأت على التركيبات العميقة⁽¹⁾، فالفرق واضح بين المدرستين في استخدام المنهج لتحليل اللغة، وبالتالي اختلاف في النتائج المتوصل إليها، فالمنهج الوصفي التصنيفي، يصنف الوحدات بحسب مواصفاتها دون أن يعلل أسباب ورودها بهذا الشكل، لذلك نجدهم يغفلون عن المعنى الذي يعد أهم مكون تعتمد عليه المدرسة التوليدية التحويلية؛ حيث اعتنت هذه الأخيرة "بالمعنى اللفظي والسياقي واتصالهما بالصوت لأهميته في التحليل اللغوي."⁽²⁾؛ لأن هدفهم هو معرفة المستحيل من الجمل وكذا معرفة الجمل النواة وغير النواة.

(1) ينظر: عبد السلام المسدي، اللسانيات من خلال النصوص، ص 106
(2) نادية رمضان نجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، ص 179.

الفصل الأول

اللسانيات الوصفية عند العرب المحققين

المبحث الأول : اللسانيات الوصفية في العالم العرب
المبحث الثاني : تجارب بعض رواد اللسانيات الوصفية العرب
في إعادة وصف اللغة العربية

المبحث الأول:
اللسانيات الوصفية في العالم العربي

1- واقع اللسانيات في العالم العربي:

تعرفنا في الفقرات السابقة على أهم المدارس اللسانية الغربية القائمة على مبادئ دي سوسير الوصفية، التي كان لها أثر بالغ على توجه الدراسات اللغوية في العالم عامة، وعلى الدراسات اللغوية العربية خاصة، فقد حاولت هذه الأخيرة متابعة التحولات والتطورات التي شهدتها الساحة اللغوية الغربية، وتبعاً لذلك ظهرت حركة تجديدية في العالم العربي، تحاول « استئناف النظر في أعمال القدامى وبلوغ حقيقة المادة اللغوية على ضوء مناهج الدرس اللغوي الحديث في أوروبا وأمريكا »⁽¹⁾ فكانت هذه القفزة عبارة عن محاوراة الذات مع الآخر، محاوراة التراث مع الحداثة من أجل إضفاء صفة الشرعية والعملية على الدرس اللغوي العربي.

ولفهم هذه الحركات التجديدية التي أحدثها احتكاك العرب بالغرب لا بد من التنقيب على تاريخ بدايات اتصال العرب بالغرب الذي يصعب تحديده وفهم حقيقة هذا الارتباط والتأثر نظراً للظروف والتشعبات الحاصلة في التفكير اللغوي العربي.

ولعله من الصعب تحديد البدايات الأولى لانتقال الفكر اللساني الغربي الحديث إلى ميدان التفكير اللغوي العربي، ولكن الذي لا شك فيه أن البدايات الأولى ترجع إلى بداية «الاتصال الفعلي بالحضارة الغربية في العصر الحديث وفي مصر تحديداً، إذ برز التأثير بهذا الفكر في كتابات رفاة الطهطاوي الذي دعا إلى إنشاء مجامع للغة العربية على غرار المجمع العلمي الفرنسي»⁽²⁾ . فمن خلال هذا الجهد تظهر معالم التقليد عند رفاة الطهطاوي، الذي مثل جيل العائدين من الجامعات الغربية، المحملين بأفكار أجنبية.

والجدير بالذكر أن غاية الرجل لم تكن غاية لغوية ، إنما كانت غايته الحضارة والأخذ بأسباب التمدن والعمران، حيث شكل بكتبه اللغوية التيسيرية تياراً يمكن أن نسمي أصحابه بالمدرسة التيسيرية، والتي بدأها الطهطاوي، وأحسن تمثيلها إبراهيم مصطفى صاحب كتاب "إحياء النحو"، الذي كاد صاحبه أن يكون مدرسة لكثرة ما تحدث عنه، حيث أنه ركز في متن هذا الكتاب على الإعراب، ولم يكن بآرائه مناقضاً للنظرية العربية بل كان جزءاً منها،

(1) عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية. ط:1. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2006، ص 55.

(2) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي، ص199، نقلاً عن: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 12.

فحاول تجديدها وإحياء قواعدها فاعتبر رأس المدرسة الجديدة من خلال ما دعا إليه⁽¹⁾، ودعوته واضحة في تصريحه التالي: « أطمع أن أُغيّر منهج البحث النحوي للغة العربية وان أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة، تقربهم من العربية وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها(...) اتصلت بدراسة النحو في كل معاهده التي يدرّس فيها بمصر، وكان اتصالا وثيقا، ورأيت عارضة واحدة لا يكاد يختص بها معهد دون معهد، ولا تمتاز بها دراسة عن دراسة، وهي التبرم بالنحو، والضجر بقواعده على أن ذلك من وراء النحو قديما(...) ولقد بذل في تقويم النحو جهود مجيدة، واصطنعت أصول التعليم، اصطناعا بارعا، (...) ألا يمكن أن تكون تلك الصعوبة من ناحية وضع النحو وتدوين قواعده، وان يكون الدواء في تبديل منهج البحث النحوي للغة العربية »⁽²⁾، فإبراهيم مصطفى استشعر هروب التلاميذ من النحو العربي نظرا للصعوبات التي يواجهونها في تدريسه وتعليمه رغم الجهود الكبيرة التي بذلت في سبيل تيسيره.

ومن خلال هذه الصعوبات التي أبعدت العربي عن لغته ونحوها، أراد إبراهيم مصطفى تغيير منهجها، علّه يقرب بين العربية وأهلها. وبمجهوده هذا بدأت حملة التجديد في النحو العربي، فكانت أفكاره من جملة إفرات العصر الحديث، التي تسعى إلى تبسيط الأمور على الدارس العربي، الذي تشغله أمور عديدة في ظل صعوبة العالم وتشابكه. فإبراهيم مصطفى لم يخف نواياه في خروجه من عباءة التراث، بل أراد تحطيم الحاجز المنيع بين العربي ولغته.

ومن ضمن سلسلة الباحثين العرب الذين ربطوا بين الحضارة العربية والغربية لا يمكن أن ننسى جهود جرجي زيدان، الذي حاول وصل دارسي العربية بالدراسة اللغوية الحديثة؛ إذ « نشر في فترة مبكرة كتابين في اللغة: إحداهما الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية كائن حي، وقد حاول في هذين أن يعرض شيئا مما كان متداولاً بين علماء اللغة الغربيين عن طبيعة ووظيفتها وطرق تحليلها (...) معتمداً في ذلك على ما كتبه المستشرقون وبخاصة الألمان »⁽³⁾، خاصة أن هؤلاء قد نشطوا في تلك الحقبة في مجال إعادة قراءة قواعد اللغة،

(1) ينظر: محمد صلاح الدين شريف، أثر الألسنة في تجديد النظر اللغوي، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، تونس: مركز الدراسات و الأبحاث الاقتصادية و الاجتماعية، العدد4، 1978، ص 47.

(2) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو. ط: بلا. القاهرة: دار الآفاق، 2003، المقدمة، أ. ب. ج.

(3) عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية في ضوء اللسانيات، ص 15.

وساهموا في تسييرها وحاولوا إدخال « نمط التفكير الفيلولوجي إلى البلاد العربية، وشكلت بحوثهم إطارا مرجعيا لجملة من البحوث والدراسات اللغوية العربية »⁽¹⁾ خاصة تلك التي اتجهت بالنقد إلى نظرية النحو العربي مثلما هو الحال عند إبراهيم مصطفى، الذي استقصى منهجهم في نقد النحو العربي في حملته التجديدية لنظرية الإعراب، فتجده يقول: « يجب أن نعرض لرأي في أصول الإعراب رآه المستشرقون واستعانوا فيه بدرسهم علم اللغات ومقارنتها»⁽²⁾.

فهذه الثلاثة من الباحثين اعتمدوا على المنهج المقارن في الكشف على جذور ظاهرة الإعراب وأصل اللغات، وذكر إبراهيم مصطفى لهم التفاتة مهمة من الرجل لجهودهم في مسيرة النظر في اللغة وقواعدها، خاصة في تاريخ اللغة العربية ونقدها.

لولا ضيق المجال لاتسع الحديث إلى باحثين كثر أسهموا في إعادة النظر في قواعد اللغة العربية: أمثال مهدي مخزومي، تلميذ إبراهيم مصطفى، الذي استطاع بأعماله أن يكون أكثر دلالة من عمل أستاذه⁽³⁾. وكذا أعمال سلامة موسى، ومحمد كامل حسن،... وغيرهم الذين مثلوا فئة من المجددين التي كان لها أثرها في الثقافة عامة⁽⁴⁾ ومثلوا ظاهرة تستحق الدراسة و التنويه؛ لأن كل واحد من هؤلاء قدم نظرة جادة للغة العربية بمنظار منهجي جديد.⁽⁶⁾

ولم تسلم هذه الفئة من النقد كغيرها من الدراسات الحديثة التي تبدو أفكارها غريبة عن ما يعرفه أهل اللغة؛ حيث يرى بعض الباحثين أنها قد أخفقت في نقد التراث، فأوجدت هذه الفئة ردود فعل متعددة، يمكن أن نجملها في صنفين بارزين: صنف محافظ بعيد عن النظر اللساني، وصنف يسعى إلى البحث عن أصول ألسنية مباشرة صريحة يقيمون عليها نقدهم للتراث النحوي فتوجه هؤلاء وجهتين: وجهة ألسنية تاريخية، ووجهة ألسنية وصفية⁽⁵⁾، فاتبعوا تاريخ درس اللغوي العربي وحاولوا تطبيق المناهج الغربية على قواعده.

(1) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة درس اللساني العربي الحديث، ص 15.

(2) إحياء النحو العربي، ص 42.

(3) محمد صلاح الدين شريف، أثر الألسنة في تحديد النظر اللغوي، ص 47.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 50.

(6) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج درس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص 12، 13.

(5) ينظر: محمد صلاح الدين شريف، أثر الألسنة في تجديد النظر اللغوي، ص 50.

واعتبرت مسيرة التسيير التي انتهجها هؤلاء اللغويون، مرحلة بداية لإعادة قراءة التراث الغوي، متأثرين في ذلك بالمناهج الغربية، فقد نادى بعضهم بتقريب النحو إلى أفهام الدارسين، ومن أبرز هؤلاء: **عبد الرحمان أيوب** في كتابه " دراسات نقدية في النحو العربي " ؛ الذي أقام أنظاره على أساس مدرسة التحليل الشكلي الغربية التي كان رائدها بلوميفيد، واللغوي "**تمام حسان**" في كتابه "**اللغة العربية معناها ومبناها**" الذي أقامه وفقا لنظرية السياق لفيرث، حيث سنعمق الحديث عن هذا اللغوي وكتابه في الفصول الآتية، وآخرون قد مثلوا تيارا بارزا في إعادة قراءة التراث وفقا للتوجه اللساني الغربي⁽¹⁾ ، وهذا ليس بغريب على ثلة عادت من الجامعات الغربية، محملة بأفكار أساتذتها الأجانب، الذين يحملون رغبة شديدة في تطبيق المناهج الغربية على اللغة العربية.

فمثل هؤلاء مرحلة جديدة في تاريخ اللغة العربية، بنقلهم للثقافة الغربية إلى البلاد العربية، وبهم بدأ الاحتكاك الجدّي بين الحضارتين، وبهم بدأت ظاهرة الكتل اللغوية، ومن طريقهم دخلت اللسانيات كوافد جديد، أفرز شعورا من الخوف والرغبة من هذا الوافد الجديد، الشيء الذي يجعل من الفرد يتساءل عن كيفية استقبال العرب لهذا الوافد ، وعن كيفية تقبله في ظل التراث اللغوي الضخم، خاصة أن حامله حاولوا إيجاد نحو جديد بديلا للنحو اللغوي التراثي.

2- اللسانيات في الثقافة العربية:

يعتبر القرن التاسع عشر منعطفًا حاسمًا في تكوين الفكر العربي الحديث بانفتاحه على الحضارة الغربية، إذ أحدث وعيا في التفكير العربي يدعو إلى ضرورة تغيير الأوضاع اللغوية ومواكبة التطور الحاصل في الغرب، فوضع هذا التحول العرب أمام « أنموذجين حضاريين هما: أنموذج الحضارة الغربية، الذي استوعب بنفوزه كل مظاهر العصر، وأنموذج عربي إسلامي شكّل ولا يزال، تعبيرا عن الذات وتراثا يحفظ الهوية »⁽²⁾، فشكّل هذين الأنموذجين قطبين متنافرين، قطب معاد لكل وافد عربي، يطعن في كل المحاولات التي تسعى إلى إعادة قراءة التراث وفق مناهج غربية، معتبرين ذلك تهديم للبناء اللغوي

(1) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص 11- 12.

(2) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللغوي العربي الحديث، ص 14.

المقدس الذي اجتهد في بنائه الكثير من شيوخ اللغة العربية ابتداء من شيخ العربية الخليل، وساهم في تقديسه الأجيال من بعده.

وقطب منفتح عن الحضارة الغربية، أخذ بكل جديد، متأثر باللسانيات الغربية و بمعطياتها المنهجية ، بالإضافة إلى أنه متمسك بالموروث اللغوي العربي؛ حيث يسعى إلى إيجاد باحث متمكن من البحث اللساني المعاصر، ملماً بالتراث، فأصبحت محاولاتهم في إعادة قراءة التراث تأسيساً للمستقبل على أصول الماضي، محاولين إبراز نصيب حضارتهم في إثراء الفكر اللغوي الحديث⁽¹⁾.

وفي ظل هذا الصراع بين القطبين اتجهت اللسانيات « إلى ما يمكن تسميته لسانيات توفيقية تتبنى أنموذجاً وصفيًا يمزج المقولات النظرية الغربية الحديثة بمقولات نظرية النحو العربي (...) فلم يستطيعوا أن ينتجوا درسا لسانيا منبثا عن أصله التراثي، يعلن القطيعة التامة مع التراث النحوي القديم»⁽²⁾ ، فرغم أن جهودهم اللغوية تحاول إيجاد نحو جديد من خلال محاولاتهم التيسيرية، إلا أن هذه الجهود لم تستطع الاستغناء عن التراث رغم تصريحاتهم بعدم ملاءمة هذا التراث للجيل الجديد ، وهذا راجع إلى إحترام اللغوي العربي لنحو سيبويه، فمحرمّ عليه تغيير قواعد اللغة العربية، رغم محاولاتهم الحديثة في إعادة وصف قواعدها ونقد تعقيداتها، وهذا ما جعل العربي بين سندان الأصالة ومطرقة المعاصرة، يتقلب بين تقديسه للقواعد اللغوية التراثية و بين رغبته في تغييرها بما يناسب أحواله و عصره، وعن هذا الوضع يقول تمام حسّان: «وتشعبت المسالك أمام الشعب بعد أن تئاب وتمطى ورفض عن نفسه غبار الموت، فوجد أمامه طريقا في الماضي يقوده إلى التراث العربي الخصب ، ورأى أنه لو بعث هذا التراث وأحياه لكان دافعا لعزة جديدة لا تقل روعة عن التأريخ العربي نفسه، ووجد أمامه طريقا في المستقبل معاملة ما في أيدي الأمم من علوم ومعارف (...) ثم رأى أنه لو سلك الطريق الأول فحسب لانقطع به التأريخ عن الحياة، ولو سلك الثاني فحسب لانقطعت به الحياة عن التأخير، ففضل أن يأخذ بنصيب من التراث العربي يوحى إليه بالاعتزاز، ونصيب من الثقافة المعاصرة يمنحه العزة

(1) ينظر: بوعمامة محمد، التراث اللغوي بين سندان الأصالة ومطرقة المعاصرة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 2 و 3، 2008، ص 209.

(2) فاطمة الهاشمي بكوش، نفس المرجع، ص 15.

«(1).وكان بهذا الحديث يبرر لنفسه ما جاء به في درسه للغة العربية، وفي محاولته الوصفية ، لما أراد تغيير بعض الأسس اللغوية التراثية بأسس أخرى جديدة أساسها اللسانيات الوصفية السياقية الفيرثية .

فمن خلال ما تقدم يتبين أن العربي مازال يستشعر صعوبة تقديم المناهج اللسانية الحديثة، أمام التراث العربي الهائل، فجعله يعيش بين مد وجزر، الأمر الذي جعله يأخذ بيد من الماضي ، ويد من الحاضر فمزج بين التراث وما جاءت به الحضارة من جديد؛ لكن هذا لم يغير من إحساسه بالخوف من كل شيء غريب، متشعب اختلف في حقيقته وفي أهدافه.

فرغم أن اللسانيات أصبحت تحتل « موقعا مركزيا داخل العلوم الإنسانية، الشيء الذي جعلها تفرض عليها نموذجها التحليلي ومعجمها المفهومي »(2)، ورغم أن موضوعاتها « موضع عدد من أعلام الباحثين في أمم الغرب وقد بذلت في هذا السبيل جهود قيمة مشكورة، بلغ هذا العلم درجة راقية من النضج و الكمال (...) ومن ثم أصبحت مراجع هذا العلم من أكثر مراجع العلوم عددا وأوسعها نطاقا، وأدقها بحثا، وأجلها قيمة » (3)، إلا أن اللسانيين العرب تخوفوا من ردود أفعال مناهضة لنشاطهم اللساني، خاصة ما تعلق بإعادة قراءة التراث وفق منظور اللسانيات الحديثة، فشكل بذلك مقاومة وصراع ضد كل جديد، وربما يعود السبب مثلما رأى الباحثين من أن اللسانيات تعد « شكل من أشكال الإمبريالية العالمية لأنها تسعى جاهدة إلى تشجيع كل صوت يضرب على وتر الانسلاخ عن اللغة العربية الواحدة والثقافة العربية الأصيلة »(4) وهذا الإحساس راجع إلى ما عاشه العربي خلال فترة الاستعمار، وحالة التغريب التي شهدتها اللغة العربية، وما أفرزته هذه الحالة من مظاهر الضعف والانسلاخ، التي ورثت إحساس الخوف من الضياع في غمرة تمازج الثقافات، فكان على العربي أن يتفوق في ثقافته محافظا على ما تبقى من تراثه ؛ ولأجل ذلك حاولوا إبعاد اللغة العربية عن مناهج اللسانيات الغربية المتميزة بالتناحر والتناقض حتى لا تفقد هويتها .

(1) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة: ط: بلا. مصر: دار الثقافة، 1979، ص 04.

(2) حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة. ط: 1. بيروت: دار الكتاب الجديد، 2009، ص 109.

(3) عبد الواحد وافي، علم اللغة، ط: 1، مصر: دار النهضة، 2005، المقدمة.

(4) حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 67.

هذا الرأي يميل إليه عبد السلام المسدي عندما ربط بين أهداف الاستشراق وبين الدراسات اللسانية، خاصة دراسة اللهجات؛ حيث يقول: « لا مهرب لنا من الإقرار موضوعيا بأن بعضهم (يقصد المستشرقين) قد عمل على ازدهار علم اللهجات العربية بباعث إمّا سياسي غايته استعمارية، وإمّا عقائدي يهدف إلى تقليص البعد الديني والوزن الروحي الذي للعربية عند أهلها، وإمّا مذهبي يرمي إلى نقص التركيب الهرمي في المجتمع انطلاقاً من ذلك بنيته الفكرية»⁽¹⁾، فيتضح أن هدف الاستشراق جلي وهو تهديم بنية اللغة العربية وإضعافها بدل البحث عن مواطن قوتها، ومواقع سموها، ومن هذه الأهداف تخوف الدارس العربي من هذه المناهج، لذلك تجنب استعمالها في دراسة لغته.

إلى جانب رأي المسدي في توضيح سبب عزوف العربي عن اللسانيات، نجد رأياً آخر يبحث عن سبب آخر لهذا العزوف، متمثلاً في رأي محمود السعران الذي يرى أن سبب العزوف هذا يعود إلى اعتقاد العربي أنه لم يحن الوقت بعد للإقدام في دراسة هذا العلم، وفي هذا يقول: «أمّا جمهور المشتغلين بالدراسات اللغوية عندنا، يرفض النظر في هذا العلم الجديد، أولاً يحاول تفهمه، أو يعجب أن ما في يده من علم قد يجلب محله حادث وافد من (البلاد الغربية)، وخيرهم ظناً بهذه الدراسة الجديدة وبالقلة القائمة بها من أبناء العربية يعد علم اللغة أو بعض فروعها، كعلم الأصوات اللغوية (ترفا) علمياً لم يؤن الأوان بعد للانغماس فيه أو التطلع إليه»⁽²⁾؛ أي أن الباحثين في تلك الفترة يعتقدون أن اللسانيات ما هو إلا علم حديث سببه مجازاة الموضة لا أكثر، ولا داعي أن نغمس أنفسنا في فروعها، ولكن محمود السعران لم يتوقف عند هذا السبب بل وجد سبباً آخر لرفض الباحثين العرب لهذا العلم الحديث، هو عدم الإطلاع عليه، والجهل بنظرياته، حيث يرى: «أن هذه الدراسة في البلاد الناطقة بالعربية لا تزال غريبة على جمهور المتخصصين في المسائل اللغوية المنقطعين لها المنصرفين إليها، فهم قد يفهمون من دراسة اللغة دراسة النحو والصرف أو الاشتقاق ومعرفة الشوارد النادرة، وحوشي الكلام، وتميز الفصيح من غير الفصيح، ومعرفة معاني الكلمات (...). وليس شيء من هذا. ولا هذا كله يكوّن ما تعارف المحدثون في أوروبا وأمريكا وروسيا على تسمية "علم اللغة"»⁽³⁾، أي أن الباحثين العرب لم يتحرروا

(1) عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ط:1، تونس: المطبعة العربية، 1986، ص 16.

(2) محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 22.

(3) محمود السعران، علم اللاغة مقدمة للقارئ العربي، ص 21.

بعد من قيود الدراسة اللغوية التراثية، فمالوا يسيرون على نمطها وينحتون قواعدها التي لم تعد صالحة للغة اليوم ، فلم يقدروا على التأقلم مع قواعد اللسانيات الغربية لعدم فهمهم لها .

وباعتبار اللسانيات علم يدرس الكلام البشري من دون تمييز، تستمد شرعيتها من دراسة اللهجات جعلها في موقف مريب، خاصة عندما وظفه اللغويون العرب توظيفا غير موضوعي، وهذا ما فعله أصحاب الدعوة إلى العامية التي تزعمها أنيس فريحة، ومارون غصن وغيرهم⁽¹⁾ الذين طعنوا في قواعد اللغة العربية الفصحى بدعوة اللسانيات ومجاعة الحداثة.

ولعل دراسة اللهجات في الجامعات العربية أمر لم يستوعبه الدارسون، وهذا الذي جعل اللسانيات في أزمة، وشكل عقبة أمام المدرّسين، مثل الصعوبة التي واجهت تمام حسان عندما تولى تدريس المناهج اللسانية بكلية دار العلوم حيث يقول عن هذه التجربة: «...وحين كنت أتولى تدريس علم الأصوات اللغوية لطلبة السنة الثانية لكلية دار العلوم بالقاهرة، فيما كذا بين عامي 1953- 1959 كان الاتجاه العام بين أساتذة الكلية في ذلك الحين هو إلى التشكيك في قيمة الدراسات اللغوية الحديثة(...)وكنت أبين في تدريس هذا الموضوع ما تتطلبه القصص من إعادة النظر في منهجها وطريقة تناولها، وفي سنة 1959 تحولت عن قسم الدراسات اللغوية بكلية دار العلوم، وهو القسم الذي يعني أساسا بالمناهج الحديثة في دراسة اللغة إلى قسم النحو والصرف والعروض وهو المقابل التقليدي للقسم السابق الذكر، وكان من بين الدهاقين الذين يعيرون هذا الجديد كبار رجال هذا القسم»⁽²⁾.

ويبدو أن سبب معاناة المدرسين في تدريس المناهج الحديثة هو رسوخ المسلمات اللغوية القديمة الموجودة في كتب التراث، والتي يصعب تغييرها بجديد وافد غريب البيئة لم يفهمه أهل العربية، وخاصة الذين تتلمذوا على يد المدرسة التراثية المحافظة.

لكن رغم هذه الصعوبات التي واجهت اللسانيات بوصفه علما جديدا يحمل مصطلحا غربيا لم يتفق حتى على ترجمته، إلا أنها شق طريقه في البلاد العربية، وشكل تيارات لها أساسها في البلاد العربية، يمكن أن نحدد تاريخه « بعودة الموفودين المصريين من

(1) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 19.
(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها وبنائها، ط:3، القاهرة: عالم الكتب، 1998، ص 87.

الجامعات الأوروبية حيث درسوا المناهج اللسانية الحديثة، وبدأوا بنشر بحوثهم اللسانية منذ ذلك التاريخ»⁽¹⁾، وهكذا شكل الموفودون حلقة وصل بين اللسانيات الغربية واللسانيات العربية، فكانوا همزة وصل بين التراث والمعاصرة، وأصبحت محاولاتهم جديرة بالاعتبار والتقدير، جديرة بأن يقام عليها دراسة بحثية تثمن مجهودهم في تكوين لسانيات عربية أصيلة.

ولما كانت اللسانيات « فرعين أساسيين، ألسنية تاريخية، وألسنية وصفية آنية، فقد اتجهت أعمال هذه الفئة من اللغويين (...إحداهما تاريخية والثانية وصفية»⁽²⁾، وكلا الفرعين قد وجد مناصريه في البلاد العربية، ولعل المنهج الذي نال اهتمام الباحثين العرب، هو المنهج الوصفي نظرا لقربه من الدرس اللغوي العربي التراثي و كونه منهجا علميا نتائجه مضمونة لا غبار عليها، ملائم لطبيعة اللغة العربية.

وهذا ما سنحاول التركيز عليه، بغية الكشف عن كيفية تطبيقه على اللغة العربية من خلال أعمال مناصريه، وهذا ما يجيز لنا طرح السؤال التالي: متى عرف المنهج الوصفي طريقه إلى الثقافة العربية؟ وهل اتجه الاتجاهات نفسها عند الغرب؟ و اجابة السؤال ستكون في العنصر التالي:

3- بداية ظهور المنهج الوصفي في الثقافة العربية الحديثة:

أشرنا سابقا إلى أن الإرهاصات الأولى لظهور اللسانيات الوصفية كان بداية القرن العشرين، بعد ما عرفت أفكار دي سوسير انتشارا واسعا في أوربا⁽³⁾.
أمّا عن معنى المنهج الوصفي فهو يدل بمعناه الواسع على ذلك المنحى من الدراسات اللغوية الذي يقوم بدراسة لغة معينة من حيث ملامحها الصوتية والنحوية وكذا مفرداتها، في حقبة زمنية محددة⁽⁴⁾.

فتركزت عناية الوصفيين فيه على نقد اللسانيات التاريخية، وتجاوز نقائص النحويين التقليديين و قد استطاع الوصفيون أن يجمعوها في جملة من النقاط هي:

1. كان النحو ذاتيا بدل أن يكون موضوعيا (objective).

(1) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 18.
(2) محمد صلاح الدين شريف، أثر الألسنة في تجديد النظر اللغوي، ص 50.
(3) حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 225.
(4) عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي، ص 195.

2. التركيز على التعليل بدل التفسير بناء على الملاحظة.
3. الخلط بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة.
4. الخلط بين مستويات التحليل اللغوي.
5. التأثير بالمنطق الأرسطي واهتمامه بالتعليل و التقدير.

وهذه الانتقادات، اعتبرت نقاط ضعف في تاريخ الدراسة اللغوية، مما أبعد المنهج التاريخي من هذه الدراسة (1).

انتقل المنهج الوصفي إلى الثقافة العربية في فترة اتصال العرب بالغرب وذلك من طريق البعثات؛ إذ بدأت بواكيره في العالم العربي منذ أواخر الأربعمينات بعد أن بدأ المبعوثون إلى جامعات الغرب من مصر والعالم العربي يعودون إلى بلادهم (2)، حاملين معهم الأفكار اللسانية الغربية من أجل تطبيق مبادئها على اللغة العربية، منتهجين في ذلك نهج الدراسات اللغوية الغربية، وكان من بين العائدين «من تخصصوا في اللسانيات أو في أحد فروعها، ومن تتلمذوا على يد فيرث Firth في مدرسة لندن، فبعد عودة هؤلاء تصدّوا للتدريس والبحث اللغوي في الجامعات المصرية» (3) فكانوا بمثابة منطلق لبلورة الاتجاه الوصفي في الثقافة العربية، الذي سطع نجمه في سماء الدراسات اللغوية، وعدّ من ثمرات القرن العشرين، و إذا كان « القرن التاسع عشر قد اصطبغ بالصبغة التأريخية فإن القرن العشرين إنما يصطبغ بالصبغة الوصفية» (4)، فاعتبر تخصص اللسانيين العرب في الاتجاه الوصفي دون غيره، أمرا طبيعيا إذ « ما علمنا أن فترة صدور كتابات جلهم- وهي مرحلة اللسانيات الوصفية- لم تشهد إلاّ البحوث اللسانية الوصفية» (5)، أي أن اللغويين العرب لمّا عادوا من الجامعات الغربية تشبعوا بالمبادئ الوصفية فكان أول ما فعلوه عند عودتهم، تأليف الكتب النظرية في الاتجاه الوصفي، من أجل نشر ما تعلموه في البلاد الغربية في المنهج الوصفي.

(1) ينظر: حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 225، 226
(2) عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي، ص 195.

(3) حافظ اماعل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 42.

(4) تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، ص 36.

(5) ألفه يوسف، المساحية بين فقه اللغة واللسانيات عند بعض اللغويين العرب المعاصرين، ط:1، تونس: دار سحر للنشر، 1997، ص 39.

والى جانب هؤلاء، هناك من يرى أن الأفكار الوصفية بدأت تشق طريقها إلى النحو العربي على يد برجستراسر « في إمامات موجزة تخللت أحاديثه ومحاضراته عن الدراسات التاريخية المقارنة، وقد عبّر عن الوصفية بالنظامية (...)» عندما يقرر أنها تصف الواقع اللغوي دون التعليل لظواهره «⁽¹⁾»، ومن خلال هذا لا تبدو محاضراته ذات قيمة نظرية، يمكن لها أن تعجل بلورة الاتجاه الوصفي عند العرب لأن ما قدّمه يعتبر ملاحظات عابرة لم يؤسس فيها لشيء متعلق بالمنهج الوصفي.

وهناك من يرى أن مقولة الوصف تمتد إلى جهود الميسرين والمقارنين فالدكتور صلاح الدين شريف يرى أن الميسرين والمقارنين من اللغويين العرب، قد وظفوا فكرة الوصف في أعمالهم، إلا أنه ينعت وصفهم بالعمومية، أما الوصف عند المقارنين فنعتة بالتأريخية، ويرى الباحث صلاح الدين شريف أن إخفاق هؤلاء في نقد النحو العربي يعود إلى كون التراث العربي تراثاً وصفيًا، فلا يصلح لنقده إلا نظرية وصفية⁽²⁾.

وإذا أردنا البحث عن سبب قيام المنهج الوصفي في العالم العربي، وجدنا أنه جاء نتيجة « الرغبة في تطبيق هذا الجديد الذي تسلح به الدارسون في الغرب، واستشعار النحاة العرب المحدثين أن درس العربية من منظور عربي ليس كافياً في هذه المرحلة »⁽³⁾، أي أن الدرس اللغوي العربي تخطى مرحلة البحث عن القواعد وعن الرفع والنصب، والبحث عن العلل، لأن هذه القضايا تبعد الباحث وتلهيه عن مقصد المتكلم، فأصبح الرس اللغوي في ظل الوصفية يبحث عن الموضوعية في العربية، يبحث عن تفسير للظواهر اللغوية بعيداً عن الفلسفة والمعيارية.

والبحث اللساني العربي « في تبنيه اللسانيات الغربية سار على النهج نفسه في الدعوة إلى الوصفية من خلال نقد الدراسات اللغوية القديمة ونعتها بالمعيارية »⁽⁴⁾، ولهذا نجد أن من بواعث الأخذ بهذا المنهج هو نبذ فريق من النحاة المحدثين « للأفكار الفلسفية في الدرس النحوي، ومن ثم نبذهم للأخذ بمبدأ العلة ومبدأ العامل في الدرس النحوي، وهما من الأمور

(1) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة النبوي، ص 141، نقلاً عن عطاء محمد موسى، مناهج الدارس النحوي في العالم العربي، ص 197.

(2) ينظر: محمد صلاح الدين شريف، أثر الألسنة في تحديد النظر اللغوي، ص 52.

(3) عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي، ص 197.

(4) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 84.

التي طالما شكوا منها المحدثون في هذا القرن»⁽¹⁾، وهذا ما دفع بهم إلى البحث عن أسس جديدة، وجدوها في المنهج الوصفي لأن «الدراسات اللغوية الحديثة تجعل اللغة موضوعا للوصف وتستخدم لذلك من المناهج ما يضمن الموضوعية التامة لهذا الوصف»⁽²⁾.

ويذهب بعض الدارسين إلى أن الوصفية العربية في بادئ الأمر كانت غامضة وهذا لخلطهم بين المناهج ومبادئها، ويستدلون على ذلك بأن "عبد الواحد وافي" استخدم مصطلح "الوصفية" للدلالة على الألسنية التاريخية⁽³⁾، إذ كان الرجل يخلط بين المنهجين، المنهج الوصفي و المنهج التاريخي، رغم أنه يعد بمؤلفيه "علم اللغة"، و"فقه اللغة"، بداية حقة للكتابة في اللسانيات الوصفية، وكانت دراسته تعتمد على المبادئ التالية:

1. الاعتماد على الملاحظة والتجريب.
2. التفريق بين اللغة الحية واللغة الميتة.
3. تقسيمه للظواهر اللغوية إلى مستويات صوتية، و صرفية، ونحوية ودلالية.
4. تفريقه بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة⁽⁴⁾.

فهو لم يعرض للمنهج الوصفي ولا حتى لدي سوسير، إلاّ عرضا عابرا، فكان ما قدمه صورة عن واقع البحث اللغوي في تلك الفترة التي ظلت حكرا على الاتجاه التاريخي والمقارن؛ أي أنه لم يستطع أن يميز بين الدراسة التاريخية والدراسة الوصفية، وهذا نظرا لتأثره الشديد بالاتجاه التاريخي، ولعدم اتضاح الصورة أمامه؛ نظرا لانتمائه إلى فترة مبكرة من حياة المنهج الوصفي في العالم العربي.

ولم يتضح الأمر إلاّ بعد عودة إبراهيم أنيس عام 1941 من الجامعة الغربية، الذي تعد محاولته «أول محاولة عربية لوصف أصوات العربية وصفا جديدا، أفاد فيها من جهود القدماء والمحدثين كليهما»⁽⁵⁾، وهذا ظاهر من خلال مؤلفه "الأصوات اللغوية"⁽⁶⁾.

(1) عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي، ص 197
(2) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط: بلا، المغرب: دار الثقافة، ص 26.
(3) ينظر: محمد صلاح الدين شريف، أثر الألسنة في تجديد النظر اللغوي، ص 52.
(4) ينظر: محمد عبد الواحد، علم اللغة، ص 42- ص 52.
(5) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 32.
(6) ينظر: الأصوات اللغوية، ط: 5. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1979، ص 1

والمطلع على ما كتبه إبراهيم أنيس في كتابيه "الأصوات اللغوية"، و"من أسرار اللغة"، نجده يفرق بين الوصفية والتاريخية في وقت لم يكن الفكر اللغوي العربي قد استقر بعد على تصوّر واضح لهذين المنهجين في الدراسة اللغوية.

وقد ألف الباحث كتابا آخر وسمه **باللهجات العربية**، بيّن فيه وجوب البدء في دراسة اللهجات بالدراسة الوصفية بعيدا عن المقارنات (1) حيث يقول في هذا: « ودراستنا للهجات يجب أن تبدأ وصفية نشرحها ونسجلها ونحلل أصواتها وكلماتها دون التعرض في البدء إلى أي نوع من المقارنات أو الحكم على أي صلة بلهجة قديمة » (2)، وهذا من صميم الموضوعية التي نادى بها المنهج الوصفي و البحث العلمي .

وقد ترسّخ هذا الاتجاه الوصفي بفضل الجهود التي أعقبت إبراهيم أنيس ، متجلية في جهود تلامذته ، وجهود بعض العائدين الجدد من المدرسة نفسها، الذين كوّنوا جيلا يمكن أن نصفه بحق « جيل الوصفيين العرب نذكر من أفراده: **عبد الرحمان أيوب**، و**تمام حسان**، و**كمال بشر**، و**أحمد مختار عمر** في دار العلوم، و**الدكتور محمود السعران...»** (3)، وقد شكّل هؤلاء مرحلة أولى لتطبيق المنهج الوصفي على اللغة العربية، حيث ركّزوا على التعريف بالدراسة الوصفية و أفكارها باعتبارها وافدا جديدا لا بد من تبسيط حقيقته للدارس العربي.

أمّا المرحلة الثانية من تاريخ اللسانيات في الفكر اللغوي العربي، فقد كانت مرحلة دفاع عن الفكر اللساني الحديث والكشف عن نظرياته من الناحية النظرية والمنهجية، كما شهدت هذه المرحلة مقارنة بين هذا الوافد والفكر اللغوي العربي القديم (4)، فكانت جهود اللغويين العرب في هذه الفترة من أبرز الجهود وأوفرها إسهاما في صياغة الخطاب اللساني العربي الحديث؛ حيث تفرعت جهودهم إلى اتجاهات حسب المدارس التي تتلمذوا على يدها، وهذا ما سنعالجه في العنصر الموالي.

4- الاتجاهات الوصفية الحاضرة في الخطاب اللساني العربي الحديث:

- (1) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 63.
- (2) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ط:3، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 1956، ص 9-10.
- (3) عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص66.
- (4) حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 226.

ينتمي رواد الأسنة الوصفية العرب إلى مدرسة لغوية واحدة؛ حيث إنهم تتلمذوا على يد الانجليزي "فيرث" صاحب المدرسة الانجليزية، لكن رغم أنهم نهلوا من منهل واحد، وانتهجوا منهجا واحدا وهو المنهج الوصفي، إلا أن اتجاهاتهم قد تعددت وتفرعت (1)، خاصة إذا علمنا أن الوصفية الغربية اتجاهات: منها الوصفية الأمريكية الشكلية، والوصفية الأوربية السياقية، حيث تجسدت هذه الاتجاهات لدى اللسانيين العرب المحدثين تجسيدا واضحا في أعمالهم، تعكس نسبة التأثير العربي باللسانيات الغربية، ومن هذه الاتجاهات نذكر:

أ. الوصفية الأمريكية الشكلية:

من أهم ما يميز هذه المدرسة، هو فصلها بين الشكل والوظيفة، فركزت على الشكل وأهملت المعنى، ومن أبرز من وضع أنظاره على أساس هذه المدرسة "عبد الرحمان أيوب" من خلال كتابه "دراسة نقدية في النحو العربي" عام 1951، وكذا اللغوي محمد الشاوش، في مقاله "دراسة بشأن تركيب الجملة" (2).

فبعد الرحمان أيوب دعا إلى دراسة اللغة العربية من خلال انتهاجه لمنهج التحليل الشكلي، وفي هذا يقول: « وازدهرت اليوم مدرسة تسمى بالمدرسة التحليلية الشكلية (School of Phormalanalysis) وتتوعدت نظرياتها وأصبحت الدراسة في بعض صورها بالمعادلات الرياضية» (3).

فهو يرى أن هذه المدرسة تتسم بالموضوعية والوصفية، فاتجه من خلال دعوته إلى الالتزام بهذه المدرسة إلى نقد التفكير النحوي، بوصف هذه المدرسة جزءا من الثقافة العربية (4)، فربط في دراسته بين الوصفية والمنهج الشكلي؛ حيث يقول: « إن المدرسة الوصفية تدرس اللغة لا من جهة دلالة الألفاظ، بل من جهة أشكالها، وهي بذلك تكفي بتقرير الواقع لا غير» (5). فهذه المدرسة ركزت على الشكل باعتباره ظاهرة يمكن ملاحظتها وتطبيق المنهج العلمي عليها، لذلك أهملت المعنى لعدم إمكانية تطبيق المنهج

(1) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 66.

(2) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص 207.

(3) دراسات نقدية في النحو العربي، هـ (المقدمة)، نقلا عن، حليلة أحمد عميرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، ط: 1، الأردن: دار وائل، 2006، ص 42.

(4) حليلة أحمد عميرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، ص 42.

(5) دراسات نقدية في النحو العربي، ص 21، نقلا عن: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث،

ص، ص 87.

العلمي عليه، وبعدم إمكانية ملاحظته، وفي الوقت الذي كان « اللغويون من ميسرين ومقارنين ينقدون النحو لتشبهه بالشكل، ويفكرون في إلحاق علم المعاني كان أيوب الوحيد الذي يفكر في إخراج قسم من النحو، يدخله في علم المعاني »⁽¹⁾.

فأقام أيوب نقده للتراث اللغوي العربي، على أساس وصفي شكلي، معتمدا على الوصفية مقابل التعليل الفلسفي والمنطقي، واستبعاد المعنى في تصنيف الوحدات والاعتماد على الشكل والوظيفة أساسا للتصنيف⁽²⁾، سنعرض لبعض آراء الرجل في الفقرات المقبلة من خلال محاولته في إعادة قراءة التراث اللغوي.

ومن النحاة الذين انتهجوا منهج التحليل الشكلي أيضا: " نهاد موسى " ، لكنه اختلف عن أيوب ؛ حيث استهدف من خلال عمله « المقابلة بين أنظار من البنية وأخرى من النحو العربي لاستشعار وجود مشابهة بين الطرفين »⁽³⁾ ، من خلال كتابه "نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث"؛ إذ يجد في منهج التحليل التقابلي (contrastive Analysis) ما يؤنسه في هذا التوجه ، إذ أن هذا المنحى لا يجد غضاضة في المقابلة بين لغات لا تربطها أسر لغوية⁽⁶⁾.

لم يتوقف جهده على هذا ، بل قد اعتمد كذلك على مبدأ آخر للبنوية الوصفية، المتمثل في مبدأ الخانية ، فهو منهج « يقوم على ضبط العلاقة بين الوظيفة النحوية، وهي تمثل في العادة خانة أو موقعا يكون ثابتا أو متغيرا، ومفردات الباب التي يمكن أن تحتل تلك الخانة أو أن تقع ذلك الموقع »⁽⁴⁾ . كما « أن للرجل محاولات جادة من بينها دراسة متميزة نحا فيها نحو توصيف جديد للعربية في ضوء اللسانيات الحاسوبية، جاء فيها مثل دال على حضور التفكير العلمي في منهج اللسانيات الحاسوبية»⁽⁵⁾.

ومن المحاولات التي تستحق الثناء في ظل المنهج الشكلي التقابلي، ما قام به سعيد البحيري 1989؛ الذي حاول تشكيل عناصر نظرية نحوية من كتاب "سيبويه"، وقابلها

(1) محمد صلاح الدين شريف، أثر الألسنة في تجديد النظر اللغوي، ص 53.

(2) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 68.

(3) عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص 225.

(6) ينظر: نهاد موسى، النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث. ط:1. الأردن: دار البشير، 1979، ص 19

(4) عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ، ص 226.

(5) حسن خميس الملح، التفكير العلمي في النحو العربي، ط:1، الأردن: دار الشروق، 2002، ص 49.

باتجاهات نحوية حديثة من أبرزها الاتجاه المعجمي الوظيفي، المتطور عن نظرية تشومسكي والنحو الوظيفي⁽¹⁾.

وصفوة القول أن الوصفين العرب قد أقاموا بنیان دراستهم على أساس وصف الواقع اللغوي دون الجري وراء الفلسفة و العلل و التقدير و التأويل ، فأقامت المدرسة الوصفية التشكيلية منهجها على هدي هذا المعيار العريض آخذة في الاعتبار ألا تجعل المعنى وسيلة من وسائلها في التحليل اللغوي ، بل جعلت الوصف الشكلي هو الطريق إلى بلوغ المعنى (4).

ب- المنهج الوصفي السياقي:

عرفنا من خلال مدخل هذا البحث، أن من أبرز الذين نادوا بضرورة الاعتماد على السياق بوصفه عنصراً أساسياً لفهم الخطاب اللغوي، العالم الإنجليزي فيرث **Firth** ، وهو بذلك متأثر بالعالم البولندي **مالينوفسكي** الذي توصل إلى نظرية سياق الحال والعناصر المكونة له، فقد تتبع فيرث خطوات الرجل وحدد المعنى من خلال مجموعة الوظائف اللغوية لسياق الحال، فكان منهجه سهل الانقياد للملاحظة والتحليل الموضوعي، فهو يعالج الكلمات بوصفها أحداثاً وأفعالاً وعادات تقبل الموضوعية والملاحظة في حياة الجماعة المحيطة بنا⁽⁵⁾. وبهذا كان رائد اللسانيات الوصفية الوظيفية التي أعطت أهمية كبيرة للسياق، الذي قام بدور كبير في تفسير البنية اللغوية وتحليلها.

فإذا حاولنا التنقيب عن هذه النظرية في الخطاب اللساني العربي الحديث، نجد تمام حسان الذي يعد من أبرز المتأثرين بنظرية السياق في كتابه "اللغة بين المعيارية والوصفية" 1958 ، الذي يعد من الكتب النظرية التي قدمت المنهج الوصفي إلى الفكر اللغوي العربي الحديث بصورة أدق وأشمل من كتاب عبد الرحمان أيوب، حيث إن هذا الأخير وصف الدراسات النحوية العربية بالتقليدية أما تمام حسان فقد وصفها بالمعيارية perspective وهو مصطلح جديد مستمد من الفكر اللغوي الأوروبي في مقابل الوصفية Descriptive التي يدعو إليها من خلال مصنفاته الرائدة⁽²⁾.

(1) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي، ص 229.

(4) ينظر: المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

(5) ينظر : المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

(2) ينظر: احمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 72.

ولقد زأوج تمام حسان بين نقد التفكير اللغوي العربي القديم الذي وصفه بالمعيارية وبين طرحه للمنهج الجديد، وفي هذا يقول: «فكرت في أمر الدراسات العربية القديمة من حيث المنهج، لا من حيث التفاصيل وجعلت تفكيري في أمرها مستضيئاً بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة»⁽¹⁾، وتفكيره هذا جاء بعدما رأى الناس يشكون داءً في النحو لا يستطيعون تشخيصه، جعلهم يبتعدون عنه .

ونجد الرجل في طرحه متأثراً بفيرث خاصة في قضية اجتماعية اللغة، من حيث هي عنصر من عناصر النشاط الاجتماعي الفردي، وهي من العناصر التي تتميز بها المجتمعات، وعدّ خطرها في حياة الفرد لا يقل عن خطرها في حياة المجتمع، فهي الأداة الوحيدة التي تمكن الفرد من الدخول في نطاق المجتمع الذي يعيش فيه، فموقف المتكلم من اللغة كموقفه من العادات والتقاليد والدين ، وبما أن العرف هو الذي يحدد المقاييس الاجتماعية، فهو أيضاً الذي يحدد معايير اللغة، فنجد الذي يستعمل لغة مجتمعه إنما يستعمل أصواتها وصيغها ومفرداتها وتراكيبها حسب أصول استعماله معينة⁽²⁾، وقد حاول تمام حسان بذلك إثبات علاقة اللغة بالمجتمع وربطها بالسياق الذي يحدد وظيفتها.

فقد حاول تمام حسان تقديم للقارئ العربي ما اصطنعه الغربيون في مجال اللسانيات الوصفية من خلال كتابه «مناهج البحث في اللغة» 1955، فعرض للمنهج الوصفي عرضاً مفصلاً، معتمداً في توضيحه على اللغة الفصحى والعاميات، واللغات الأجنبية. فهذا الكتاب يتكامل مع كتابه «اللغة بين المعيارية والوصفية»، حيث يعتبر هذا الأخير بمثابة تحقيق وعد أو أمنية راودت الباحث من خلال كتابه «مناهج البحث في اللغة». فتناول فيه الأصول المنهجية والمبادئ النظرية العامة التي تقوم عليها الوصفية، منطلقه في ذلك نظرية هيكلها غربي ، حاول تمام حسان تطبيقها على اللغة العربية⁽³⁾.

أما نظرتة إلى اللغة في ظل المدرسة السياقية فقد اعتبرها « نشاط اجتماعي ، يجب أن تدرس كذلك بالملاحظة والوصف»⁽⁴⁾ حيث يعتبر الملاحظة والوصف من أهم مرتكزات

(1) عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 68، 69.

(2) ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 09، 10، 11.

(3) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 76.

(4) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 17.

الدراسة العلمية الموضوعية التي تمكن الدارس من الوصول إلى النتائج الدقيقة خاصة إذا تعلق الأمر بقضية اجتماعية.

وفي دعوته إلى الوصفية نجده يركز على الشكل والوظيفة لكونهما أساسين من أسس بناء المنهج الوصفي، يطبقان في كل فرع من فروع الدراسات اللسانية، وبهذا يمكن أن نصف هذا المنهج بالشكلي أو الوظيفي⁽¹⁾.

إن تأثر تمام حسان بالمنهج الوصفي السياقي جعله أمام « وصفية تعطي أهمية بالغة للمعنى، وهي بذلك تختلف عن وصفية عبد الرحمان أيوب التي تحتكم إلى الشكل دون المعنى»⁽²⁾، ففي دعوته ركّز على المبادئ التي أخذها من أستاذه فيرث.

يبرز المنهج الوصفي السياقي أو كما سمّاه الوظيفي من خلال تطبيقه على اللغة العربية في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" 1973 الذي أراد من خلال فصوله وصف اللغة العربية من كل مستوياتها، قائلا: « والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقى ضوءاً كاشفاً على التراث اللغوي العربي كله، منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة »⁽³⁾، فأعاد وصف اللغة العربية من خلال إشكالية المبنى والمعنى التي حكمت الدراسة اللغوية ابتداء من عبد القاهر الجرجاني، وحتى لا نغوص أكثر في تفاصيل الدراسة الوصفية التي جاء بها الرجل، سنكتفي بهذه الإشارة، لنعرض لأهم ما جاء به من آراء في الفصول القادمة المخصصة له، حيث سيكون متسع للقول على أعمال تمام حسان، في مجال المنهج الوصفي الوظيفي.

ومن الباحثين الذين لا يمكن أن ننسى جهودهم في مجال اللسانيات، الذين تأثروا كذلك بنظرية السياق، محمود السعران، في كتابه "علم اللغة مقدمة للقارئ العربي" 1972؛ إذ يشير هذا الرجل إلى ضرورة دراسة اللغة « دراسة موضوعية تستهدف الكشف عن حقيقتها »⁽⁴⁾ فالباحث اللغوي عندما يدرسها لا يدرسها هادفاً إلى ترتيبها أو تصحيح جوانب منها أو تعديل أخرى، إن عمله قاصر على أن يصفها ويحللها بطريقة موضوعية⁽⁵⁾، فهو في هذا

(1) ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 37.

(2) حليلة أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، ص 45.

(3) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 10.

(4) محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 51.

(5) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

يدعو إلى وصف اللغة العربية كما هي، دون أن نتدخل في بنيتها ولا في قواعدها، بل ملاحظتها ووصفها وصفا موضوعيا بعيدا عن الذاتية، وهذا ما يضمن نتائج سليمة يمكن أن نبني عليها نظرية لغوية.

أما مظاهر المدرسة السياقية عند السعران، فتظهر من خلال اهتمامه بها كونه جعلها آخر المدارس اللغوية التي اهتمت بالمعنى، حيث وقف عندها بالتفصيل عارضا في ذلك لآراء "مالينوفسكي"، الذي تأثر به فيرث وأخذ منه نظرية سياق الحال (1).

فقد وضّح السعران مكونات سياق الحال كما هي عند مالينوفسكي، الذي يتكون من شخصية المتكلم والسامع وتكوينها الثقافي ومن كان معهما، والعوامل الاجتماعية ذات العلاقة باللغة، وأثر النص الكلامي في المشتركين. ويرى هذا الباحث أن هذه النظرية تشمل جميع أنواع الوظائف الكلامية عكس النظريات القديمة التي اقتصر على إبراز نوع أو أكثر من الوظائف الكلامية(2)؛ أي أن هذه النظرية ألقت الضوء على كل وظائف الرسالة التي عرض لها جاكبسون من وظيفة شعرية، ووظيفة فوق اللغة ووظيفة إفهامية... الخ.

أما المعنى عند هذه المدرسة فهو وحدة مركبة من مجموعة الوظائف اللغوية الصوتية الفونولوجية والنحوية والمعجمية والوظيفية الدلالية لسياق الحال، أما قضية الوصول إلى حقيقته فيكون تحليل هذه الوحدة على هذه المستويات مع بيان سياق الحال(3).

فالسعران من خلال ما طرحه عن هذه النظرية، يمكن أن نقول أن تأثره بها كان نظريا ويمكن ملاحظة هذا من خلال ما طرحه في كتابه المذكور سلفا، حيث قصد إلى التعريف بالأصول العامة للمناهج المختلفة (4)، فأراد أن يضع أساسا نظريا للسانيات في العالم العربي «حتى يكون القارئ على بينة من المذاهب اللغوية المختلفة، وعلى دراية بالفلسفة التي قامت عليها، وعلى علم بأهم المؤلفات فيها» (5) ومن خلال ما طرحه محمود السعران السعران في كتابه، المشار إليه، يسجل اكتمال الجانب النظري للوصفية البنيوية التحليلية؛ حيث تناول لنظرية السياق من الجانب النظري التاريخي لا من الوجهة التطبيقية كما فعل تمام حسان، إلا في عرضه لبعض المفردات اللغوية التي يحتاج للوقوف على معناها

(1) ينظر: حليلة أحمد عمارة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، ص 46.

(2) ينظر: محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 310، 311.

(3) محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 312.

(4) ينظر: حليلة أحمد عمارة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، ص 46.

(5) محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 07.

الدلالي إلى سياق الحال، وقد مثل لهذه المفردات اللغوية من القرآن الكريم ومن الشعر الجاهلي وأمثال العرب والشعر الصوفي؛ حيث لم يزد عمّا رددّه أستاذه فيرث حول عناصر هذه النظرية (1).

كانت هذه أهم اتجاهات البحث الوصفي عند العرب المحدثين ممثلة عند عبد الرحمان أيوب، وتمام حسّان ومحمود السعران، وآخرين ذكروا عرضاً في هذا المبحث، سنحاول في المبحث الآتي أن نعرض لأهم آرائهم في إعادة وصف اللغة العربية من منظور لساني، استطاعوا من خلاله صياغة الخطاب اللساني العربي الحديث بتطبيق ما تعلموه في الجامعات الغربية .

ج- الاتجاه الوصفي التفسيري (المنهج التوليدي التحويلي):

لقد عرفنا في المدخل أن المنهج التوليدي التحويلي نشأ على أنقاض اللسانيات البنوية، حيث نحا بالبحث اللساني منحى مغايراً ، فانشد إليه كثير من الباحثين ، فعرف طريقه إلى ثقافات عديدة ، فكان للثقافة العربية نصيب منه ؛ حيث عرفت النظرية التوليدية طريقها إلى ثقافتنا في بداية السبعينات من القرن العشرين، كما عرفت تطبيقات مهمة على اللغة العربية (2).

فمن الدوافع التي حدثت النحاة العرب المعاصرين على ضم هذا المنحى إلى زمرة المناهج المستخدمة في تقويم نظرية النحو العربي ، رغبتهم في استخدام منهج يستطيعون به سد النقص الذي نجم عن المناهج التي تم استخدامها وهم يطمحون إلى الوصول إلى وصف دقيق للتراكيب العربية و تحولاتها العديدة .(3) و من البواعث أيضاً على استخدام هذا المنهج ، إحساس فريق من النحاة العرب المحدثين بقصور المدرسة الشكلية في تفسير النظرية النحوية العربية ، ذلك القصور الذي كان من أبرز مظاهره أطراح المعنى في التحليل النحوي للظاهرة اللغوية ، و الاستناد في درس النحو إلى تصنيف شكلي لا يقوى على تفسير الجانب العميق للتراكيب اللغوية؛ فمن بين التراكيب التي لم تستطع المدرسة

(1) ينظر: عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ط:1، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2007، ص 324.

(2) حافظ اسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص261.

(3) عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص234، 233.

الشكلية تفسيرها الجمل المبنية للمجهول ، إذ لم يفسر هذا المنهج طبيعة التغير الذي يطرأ على مبنى الجملة عند تحولها على صيغة المبني للمجهول.(1)

ومن هؤلاء النحاة الذين حاولوا تطبيق أنظار المنهج التحويلي على لغتهم نذكر: محمد علي الخولي ، وميشال زكريا ، وعبد القادر الفهري ، ومازن الوعر (2) ، حيث نستطيع أن نميز من خلال أعمال هؤلاء بين: (3)

- محاولات توليدية جزئية : وهي محاولات ركزت اهتمامها على نموذج أو أكثر من النماذج التوليدية ، ومن أهم النماذج التي استأثرت باهتمام التوليديين العرب : النموذج المعياري ، و النموذج المعياري الموسع ، ونحو الأحوال ، والنظرية الدلالية التصنيفية .
- محاولات توليدية شمولية ، وتظهر شموليتها في مواكبتها المستمرة للتطورات المتلاحقة التي عرفت النماذج التوليدية ، مع تحديث الآلة الواصفة لمعطيات اللغة العربية ، والانخراط في مستجدات الأسئلة التي أفرزها الخطاب اللساني الغربي المعاصر ، والتوليدي منه بشكل خاص.

فمن المحاولات التوليدية الجزئية نسجل محاولة داود عبده و ميشال زكريا. فداود عبده من أوائل اللسانيين العرب الذين استلهموا مبادئ النظرية التوليدية ، إذ جمع بين الدراسة الصوتية و الدراسة التركيبية ، وهي دراسة ركزت على تجاوز القصور الذي طبع الاتجاه الوصفي (4) ، و في هذا يقول : "ويخيل إلي أن عددا من هؤلاء اللغويين المعاصرين قد بلغ في التعصب للمنهج الوصفي حد التطرف ، فكاد يجرّد علم اللغة مما يستحق أن يسمى من أجله علما ، فإذا كانت غاية علم اللغة الوصف فحسب ، فلأي علم ننسب تفسير الظواهر اللغوية المختلفة؟ (...) في اللغة نحن نحتاج إلى عالم لغوي لكي يذكر لنا أن الفعل الثلاثي في العربية يأتي على أوزان مختلفة : كتب ، قام ، باع ، مد ، قضى ، غزا ، نسي ، ولكل من هذه الفئات تصريف خاص قائم بذاته ، فأني عربي مثقف يستطيع أن يلاحظ هذا بما

(1) ينظر : كريم حسام الدين ، أصول تراثية في علم اللغة ، ص107، 106.

(2) ينظر : عطا محمد موسى ، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ، ص242.

(3) ينظر : حافظ اسماعيل علوي ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص262.

(4) حافظ اسماعيل علوي ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص263.

نحتاج إليه هو تفسير عدد من الظواهر اللغوية المتعلقة بهذه الأفعال".⁽¹⁾، ومن خلال قوله نجده اعتمد التفسير في التحليل و استعاض به عن الوصف.

ومن النحاة العرب المحدثين الذين عكفوا على وصف النحو بأدوات غريبة ميشال زكريا ، حيث أصدر عددا من المؤلفات تناول فيها المنهج التوليدي التحويلي على المستويين النظري و التطبيقي ⁽²⁾، فتميزت كتاباته بعرضه المفصل للقواعد التوليدية والتحويلية و التمثيل لها من معطيات اللغة العربية، ومن أبرز تحليلاته ما تعلق بدراسة الجملة ⁽³⁾، وفي هذا الإطار عرض لمقولة مفادها أن ترتيب العناصر في هذه الجملة حر، وأن العلامات الإعرابية هي التي تدل على الحالات الإعرابية ، إلا أنه يستدرك على هذه المقولة بأنه لا بد من توافر ضوابط لهذا الترتيب تحد من استخدام جمل لا يقبلها منطوق اللغة كالجملتين التاليتين :

الرجل التفاحة أكل

التفاحة الرجل أكل.

وذلك يعني أن الترتيبين : (فاعل + مفعول + فعل) و (مفعول + فاعل + فعل) غير سائغين لتعارضهما مع المستوى الصوابي للغة.⁽⁴⁾

وقد أشار في بحوثه إلى الأهمية البالغة التي تتخذها إعادة كتابتها (الجملة) بالقواعد التوليدية و التحويلية من حيث إن للجملة بنية عميقة تشتغل عليها قواعد توليدية و تحويلية لاشتقاق بنيتها السطحية . فالجملة من هذه الزاوية ، هي الوحدة الأساسية التي تقوم عليها هذه القواعد.⁽⁵⁾ فلقد استفاد ميشال زكريا من معطيات النظرية التوليدية و خصوصا ما سطره تشومسكي في نماذجه الأولى ، وهذا جلي في تركيزه على عناصر التحويل .⁽⁶⁾

ومن المحاولات التوليدية الشمولية محاولة عبد القادر الفاسي الفهري ، الذي انخرط عبر مشاريعه العلمية، في بناء أوصاف دقيقة لظواهر من اللغة العربية (صرفا ، وتركيبا ،

(1) دراسات في علم أصوات اللغة العربية .ط:بلا. الكويت :مؤسسة الصباح ، 1979، نقلا عن : المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(2) ينظر : عطا محمد موسى ، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي ، ص249.

(3) ينظر : حافظ إسماعيل علوي ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 269.

(4) ينظر : ميشال زكريا، الألسنية التوليدية و التحويلية (الجملة البسيطة) .ط: I. بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات ، 1983، ص26

(5) ينظر : المرجع نفسه ، ص23.

(6) حافظ إسماعيل علوي ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 271.

ومعجما ، ودلالة) ، ولم يكتف بالبحث في قضايا اللغة العربية اللسانية ، بل أثار قضايا تهم التخطيط اللغوي و التوظيف الحاسوبي للغة العربية(1)

و قد اتكأ في أعماله المختلفة على منحى من مناحي النظرية التوليدية التحويلية قامت بتطويره الباحثة الأمريكية برزنان (1978) ، فهو يرى أن العربية كسائر اللغات ، تطورت و تغيرت عبر القرون ، وأن هناك ما يدل على أن اللغة التي وصفها سيبويه ليست هي الموجودة حاليا بالنظر إلى كثير من خصائصها التركيبية و الصرفية و الصوتية ، و يذهب إلى أنه مهما كانت قيمة الأنحاء التي وضعها القدماء أو المحدثون لهذه اللغة ، فإن الحاجة تستلزم بناء أنحاء أخرى بجهاز مفاهيمي أو نظري جديد (2) .

و يستطرد الفهري إلى أبعد من ذلك ، فيصف المعطيات النحوية العربية القديمة و الحديثة بأنها ناقصة ، و لا تعالج كل صور الكلام المسموع ، و أنها تتحلل تراكيب مصطنعة للدلالة على قواعد النحاة ، كما يرى أن العربية ، وإن تفردت ببعض الخصائص ، فإنها تشترك مع سائر اللغات في خصائص كثيرة ، كما تضبطها قيود و مبادئ تضبط غيرها من اللغات(3)

فالفهري يؤمن بأن يكون النحو إسقاطا للمعجم ، أي أن تكون هناك روابط وثيقة بين القواعد التركيبية و الصرفية و الصوتية و الدلالية و بين المعجم(4) ، كما يؤمن بأن النماذج الغربية العربية الواصفة قد أثبتت كفايتها في وصف اللغة ، و من هذا المنطلق ، فقد اختار " المعجمية الوظيفية " التي طورتها الباحثة الأمريكية برزنان عن نظرية تشومسكي لتكون المنهج الذي يدرس به النحو العربي (5)

و يقوم ببيان هذه النظرية على تحديد الروابط بين البنية المحمولية التي تتمثل في العلاقات الدلالية التي تشد المحمول إلى الموضوع ، و البنية المكونية، التي تتمثل في بنية المكونات كما تظهر من خلال النسق الذي ينتظمها في السطح ، ويجدر التنويه إلى أن الوظائف النحوية ، وهي الفاعل (فا) و المفعول غير المباشر ، و المالك (possessor) ، و الفصلة (فض) ، و الملحق (Adjunct) ، هي التي تقوم بمهمة التوفيق بين البنيتين ، كما أن هذه

(1) المرجع نفسه ، ص282.

(2) ينظر : اللسانيات و اللغة العربية ، ص53.

(3) ينظر : اللسانيات و اللغة العربية ، ص56،53

(4) ينظر : المرجع نفسه ، ص33.

(5) ينظر : المرجع نفسه ، ص81

الوظائف تسند إلى المكونات بواسطة القواعد التركيبية ، وإلى الموضوعات بواسطة القواعد المعجمية ، وأنها تبعا لهذه النظرية تعدت من الكليات (1)

فمكونات النظرية لدى الفهري هي : المكون المركبي ، والمكون الوظيفي ، والمكون التحويلي ، و المكون الصوتي، والمكون الدلالي المنطقي ، ليكون التطوير الذي أحدثته برزنان و احتذاها فيه الفهري يتمثل في إضافة مكون جديد هو المكون الوظيفي .(2)

فمحاولة الفهري تنم عن أصالة في البحث ، تتسم بالدقة و الموضوعية و العمق ، تظهر أن صاحبها ذو كفاية عالية في هذا الميدان الذي ولجه من أوسع أبوابه، فما قام به خطوة جادة نحو نظرية نحوية عربية حديثة .

سنكتفي بهذا الحديث البسيط عن جهد الفهري ، و سنتوقف عند هؤلاء الدارسين الذين مثلوا الاتجاه التوليدي التحويلي ، مع الإشارة إلى وجود جهود أخرى كثيرة تجاوزناها رغم أهميتها نظرا لأن مقصدنا هو لفت الانتباه إلى وجود هذا المنحى في اللسانيات العربية الحديثة.

كانت هذه هي الاتجاهات الوصفية في الخطاب اللساني العربي الحديث ، التي اتخذها علماء العرب المحدثون أداة في وصف أنظمة اللغة العربية ، سنركز في المبحث التالي على بعض جهود علماء اللغة العرب الوصفيين .

(1) ينظر :المرجع نفسه :،الصفحة نفسها .

(2) عطا محمد موسى ، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي ، ص260.

المبحث الثاني :
تجارب بعض رواد اللسانيات الوصفية العرب
في إعادة وصف اللغة العربية

لقد بيّنا في الفقرات السابقة، أن اللسانيات العربية قد ارتبطت بالنظرية اللسانية الغربية، فكان عليها إثبات وجودها في قدرتها على تكوين خطاب لساني عربي له أصوله النظرية والتطبيقية، له خصوصياته الحضارية، وهذا يكون من خلال تأديتها لجملة من الوظائف، كان من بينها إعادة النظر في التراث اللغوي العربي، ونقد النظرية النحوية العربية بهدف تنقيتها من المعيارية والنظرة الفلسفية.

فما نصطح عليه بنقد النظرية النحوية ليس بالأمر الجديد، إذ فطن الميسرون والمقارنون إلى ذلك، لكنهم لم يستطيعوا تشكيل خطاب لساني يعتمد عليه في إعادة إحياء قواعد العربية، وإصلاح مناهجها؛ لأن « ما اقترح من نقود لا يصلح بديلا للنظرية النحوية، وأنه قاصر مقصر اجتر عبارات النحويين »⁽¹⁾ فكما يقول تمام حسان عنه أنه تكلم « في جزئيات النحو لا في صلب المنهج »⁽²⁾ وفي ظل هذه الأوضاع كان على العربية أن تنتظر أبناءها العائدين من الجامعات الغربية، المحملين بالأفكار الغربية والمشبعين بالمقولات اللسانية الوصفية، والمدركين لحقيقة الوضع الذي تعيشه اللغة العربية، والواعين لعمق قضية نقد النظرية النحوية، وهذا الذي أدركه "عبد الرحمان أيوب" من خلال قوله: « ظن الكثير أن الأمر لا يعدو إعادة تدوين النظرية النحوية بأسلوب حديث ولكن الأمر عندي

(1) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 59.

(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 03.

أعمق من كل هذا»⁽¹⁾، فالأمر إذا ليس مجرد ربط القديم بالحديث، بل القضية أخطر وأعمق من ذلك .

وقد أدرك "محمود السعران" عمق العملية إذ يقول في هذا «إننا لنعالج أحيانا مشكلات لغوية خطيرة على جهل بما يراه العلم اللغوي الحديث من البسائط والأولويات (...). ومن ذلك أن علماءنا يتحدثون عن تيسير النحو وعن تيسير العربية وترقيتها وعن إصلاح الكتابة العربية وعن العامية والفصحى»⁽²⁾، فمن خلال تصريحه يبدو أنه أدرك خطأ النقاد السابقين في نهجهم النقدي للدراسات اللغوية غير الواعية بالدراسات اللغوية الحديثة، والتي تدور في دائرة ليست من محور العصر.

ولأجل إصلاح الوضع أصرّ اللسانيون المحدثون على إعادة وصف اللغة العربية ونقد النظرية النحوية، التي شكلت إحدى مقولاتهم اللسانية، التي اعتبرت مقدمة منهجية للسانيات العربية، وواصل للانتقال إلى مرحلة جديدة تعني بتطبيق المناهج الحديثة على اللغة العربية، تحاول من خلالها إثبات وجودها في الساحة اللغوية بدعوتها إلى تطبيق الوصفية على الدرس اللغوي العربي، فكانت هذه المحاولة ثورة فكرية، أحس بها عبد الرحمان أيوب خلال تجربته قائلاً: «إنني أشعر من ناحية أخرى أن هذه المحاولة تمهيد ضروري لثورة عقلية لا بد من نضوجها قبل أن يفتح الجيل الجديد إلى البحث اللغوي الموضوعي»⁽³⁾ ويقصد الدكتور بقوله هذا، أن على الدرس اللغوي أن يمر بمرحلة تمحيص وفرز للأفكار قبل الانطلاق في المناهج اللغوية الحديثة، خاصة إذا علمنا أن النظرية اللغوية المهيمنة على الدراسات اللغوية العربية خلال عصور طويلة هي النظرية نفسها التي قدّمتها الثقافة الإسلامية، والتي أورثت الباحثين أوهاما وخطا في التفكير.

وهذا الوضع الغامض أحس به تمام حسان حين شرع بدراسة اللغة العربية، وفي هذا يقول: «لقد منيت الدراسات اللغوية العربية مدة طويلة بسمة الصعوبة وأحيانا بسمعة التعقيد (...). ولعل نعت الدراسات العربية هذه النعوت إنما جاء لعدم التجديد في مناهجها، فما ورثناه عن آبائنا لا يزال كما هو...»⁽⁴⁾، فكان من واجب اللغويين أن يعيدوا النظر في

(1) دراسات نقدية في النحو العربي، نقلاً: عن فاطمة الهاشمي، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 59

(2) محمود السعران، علم مقدمته للقارئ العربي، ص 23.

(3) دراسات نقدية في النحو العربي، نقلاً عن: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس العربي الحديث، ص 57.

(4) مناهج البحث في اللغة: ص 12.

الدرس اللغوي العربي، وتخليصه من الشوائب العالقة به التي رسخت في الأذهان وهيمنت على التفكير العربي كمقدسات يحرم على الدارس تحريفها أو تغييرها، على اعتقاد إن ما جاء به اللغوي العربي الأول كاف وشفاف، وهم بذلك يوهمون أنفسهم بالصحة والكمال.

ومن خلال هذا تأتي « محاولة إعادة وصف اللغة العربية كنتيجة حتمية، لما اقترحه اللسانيون العرب من مقدمات نظرية »⁽¹⁾ وارتبط هذا بحاجة اللغة العربية إلى إعادة النظر في منهجها وطريقة تناولها في ظل ظهور المناهج الغربية.

فقد حاول العرب إيجاد هيكل بنيوي لدراسة اللغة العربية، يستمد مقولاته من النظرية اللسانية الغربية من دون الاعتماد على نتائج النظرية اللغوية التقليدية، إذ يرى بعض الباحثين أن عملية إعادة وصف اللغة العربية قد خضع للغة الواصفة Metalanguage التي قدّمتها النظرية النحوية العربية القديمة، حيث كانوا يستعملون مفاهيم تنتمي إلى اللغة الواصفة لنظرية النحو العربي كالحال والمبتدأ والخبر والفعل⁽²⁾، فاتجهت اللسانيات العربية وجهة توفيقية بين التراث اللغوي العربي، والدرس الغربي، لأن الدارس العربي لم يستطع التخلي عن موروثه اللغوي في عمله النقدي.

فرغم ارتباط هؤلاء بالتراث اللغوي إلا أن نقدهم للنظرية النحوية العربية يبقى مربوطاً بالنظرية اللسانية الغربية، وهذا ما عني به قادة اللسانيات العرب، ومن بينهم تمام حسان الذي يقول: « ...فكّرت في أمر الدراسات العربية القديمة من حيث المنهج لا من حيث التفاصيل وجعلت تفكيري في أمرها مستضيئاً بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة»⁽³⁾.

فعملية نقد التراث ليست عملية سهلة لأنها نتاج لعملية تقويم الدرس العربي، وهذا ما تحسسه "محمود سهران"، إذ يرى أن نقد النحو عمل خطير وشاق⁽⁴⁾، ورغم هذه الصعوبة إلا أن هناك من جازف، وقدم مبادرات تستحق التثمين، حاول من خلالها نقد التراث وإعادة وصف اللغة العربية، بتطبيق المنهج الوصفي على بنيتها لأنها « من أشد اللغات حاجة إلى هذا الوصف الجديد، إذ أن نحوها يرجع اليوم إلى ما ينيف عن اثني عشر قرناً ولم يكد يعرف تغييراً جوهرياً منذ نشأته »⁽⁵⁾، أي أن قواعده بحاجة إلى تجديد ما يخدم

(1) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس العربي الحديث، ص 99.

(2) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 100

(3) اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 03.

(4) ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 37.

(5) حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 229.

العصر والواقع الذي نعيشه حتى نعيد الدارس إلى بوتقة اللغة العربية، وإعادة غرس حب اللغة وقواعدها في قلبه.

وعملية إعادة وصف اللغة ليست عمل رجل واحد، وإنما هي جهود متكاثفة تحاول إعادة الاعتبار للغة العربية، ومسح الغبار عن تراثنا، وما سنقدمه في الفقرات التالية من جهود لغويين حاولوا التجديد وإعطاء البديل، فهو عبارة عن محاولة لإمطاة اللثام عن جديدهم في الدرس اللغوي العربي، من خلال سرد لأعمال أهم رواد اللسانيات الوصفية في العالم العربي، الذين بهم بدأت الثورة على التراث اللغوي من أمثال إبراهيم أنيس، عبد الرحمان أيوب، محمود السعران، كمال بشر، حيث كانت جهودهم من أبرز الجهود وأوفرها إسهاما في صياغة الخطاب اللساني العربي الحديث.

أولا: تجربة إبراهيم أنيس:

قام هذا الباحث بدور بارز منذ البدء في دراسته العربية بمنظار المفاهيم اللسانية الأوروبية الوصفية منها والتاريخية، والتركيز على دراسة البنية الصرفية والتركيبية والدلالية للغة العربية، وذلك ما تجلى في مؤلفاته الرائدة: الأصوات اللغوية، ومن أسرار اللغة، وفي اللهجات العربية.

فكتابه **الأصوات اللغوية** (1941-1946) يعد « أول محاولة عربية لوصف أصوات عربية وصفا جديدا أفاد فيها من جهود القدماء والمحدثين كليهما »⁽¹⁾. أراد من خلاله رفع اللبس عن كثير من المفاهيم والآراء التي أتى بها المتقدمون من علماء اللغة؛ والتي تكررت عند المتأخرين دون فهم أو تجديد، كما أراد نشر ثقافة لسانية في أوساط المشتغلين بالدراسات اللغوية⁽²⁾، إذ يقول: « وكتابي هذا وإن كان الأول من نوعه في اللغة العربية لا أدعي له الكمال في كل نواحيه، وإنما أعده مجهودا متواضعا أبغي به نشر طرف من هذه الثقافة اللغوية بين من يعنون بالبحث اللغوي في مصر »⁽³⁾ أي أن بكتابه هذا فتح الباب لمن سيأتي بعده من الدارسين ليسهل عليهم مهمة وصف اللغة العربية.

والدكتور "إبراهيم أنيس" كان وريث التقليد الإنجليزي الذي ركز على الدراسات الفونيطيقية للأصوات، رغم أنه كان موفقا في تعريف مجالي علم الأصوات الفونيطيقي

(1) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 32.

(2) ينظر: المرجع نفسه: ص 32.

(3) الأصوات اللغوية. ط:5. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1979. ص 5.

والمفونولوجي غير أنه لم يوفق في تصنيف كتابه في الدراسة الفونولوجية (1) أي أن إبراهيم أنيس في كتابه درس الأصوات فونيطيقيا وليس فنولوجيا مركزا على الظواهر الصوتية كالجهر والهمس ، و المقطع إلى آخره من الظواهر الصوتية.

أما كتابه "اللهجات العربية" الصادر سنة 1946 فقد حاول فيه الحديث عن دراسة اللهجات من جهة علمية، فافترض أسسا علمية تخلصها من الجدل(2). لكن من الملاحظ أن إبراهيم أنيس تردد في محاولته لصعوبة البحث في مجال اللهجات فتجده يقول: « قد يكون من عمل الهيئات العلمية ولا يقوم به فرد وحده»(3) .

وفيه عرض لتعريف اللهجة واللغة والعلاقة بينهما، كما عرض لخصائص اللهجة والعناصر المكونة لها، والعناصر المشتركة بين لغات الفصلية.

و تناول في ظل حديثه عن اللهجات ، الغموض الذي يكتنف تاريخ لغة العرب، فأشار إلى العلاقة القائمة بين القراءات واللهجات، وتحدث عن ظواهر لغوية كثيرة كالترادف والاشتراك والتضاد وعواملها، ثم تحدّث عن اللهجات العربية الحديثة، وركز على لهجة مصر- القاهرة- وخصائصها الصوتية(4).

وبخصوص كتابه من أسرار اللغة الصادر سنة 1951، الذي يعد أهم مؤلف عنده، استعرض فيه ظواهر لغوية نعتها بالمشكلات اللغوية(5).

ضمّ كتابه أربعة فصول، مثل كل واحد منها بحثا مستقلا، فقدّم في الفصل الأول لآليات نمو اللغات البشرية من قياس واشتقاق وقلب وإبدال ونحت وارتجال وافتراض.

وفي الفصل الثاني بحث في العلاقة بين اللغة والمنطق ، ليشير إلى تأثير النحو العربي بالمنطق، ثم عرّج على النظرية الحديثة التي ترى أن لكل لغة منطقها الخاص.

والمفصل الثالث تحدث فيه عن قصة الإعراب، فتجده يروي كيف أصبح الإعراب أهم ظاهرة في اللغة العربية على الإطلاق، والسبب في رأيه هو غلو النحاة في صناعته، ثم حاول تفسير هذه الظاهرة على أنها ضرورة صوتية يلجأ إليها المتكلم لتحقيق الوصل بين

(1) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة درس العربي الحديث، ص 34.

(2) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش ، نشأة درس اللساني العربي الحديث، ص 36.

(3) اللهجات العربية، ص 09.

(4) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة درس العربي الحديث، ص 37.

(5) ينظر: من أسرار اللغة، ط:1، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 1978، المقدمة.

الكلمات⁽¹⁾ وهنا تجده يستشهد برأي "قطرب" (ت 209 هـ)، الذي يقول: «إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون فجعلوه في الوصل محرّكا حتى لا يبطئوا في الإدراج وعاقبوا بين الحركة والسكون وجعلوا لكل واحد أليق الأحوال به، ولم يلتزموا حركة لأنهم أرادوا الاتساع»⁽²⁾.

وفي الفصل الأخير تحدث عن الجملة، فوصل إلى أنها «أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر»⁽³⁾، ثم تناول أقسام الكلام وانتقد في ذلك تعريفات النحويين بأنها لم تكن جامعة مانعة⁽⁴⁾.

أمّا كتابه "دلالة الألفاظ" فنجده يركز على عرض النظريات الدلالية الحديثة سواء المتقاربة أم المتعارضة، فيقرن بينها وبين آراء العرب من فلاسفة ومتكلمين وأصوليين ولغويين، فاعتمد في كتابه بشكل كلي على كتاب بلوميفيلد المشهور باللغة، فقسم الدلالة إلى صوتية وصرفية ومعجمية واجتماعية.

كانت هذه جملة ما كتب "إبراهيم أنيس"، والتي حملت أفكاره الطموحة إلى تغيير الدرس اللغوي العربي، فحاول من خلالها توسيع نظريته لتشمل مسائل شتى من القضايا اللغوية التي قد نطرح بعضها في الفقرات الموالية والتي كان له فيها رأي مميز في خضم الدراسات اللغوية العربية المعاصرة.

1. أقسام الكلام:

يعتبر "إبراهيم أنيس" من أبرز رواد اللسانيات في العصر الحديث الذين تكلموا عن تقسيم القدماء للكلام، حيث أشار إلى أنهم اضطربوا في تفسير المراد لكل من هذه الأقسام، لأنهم في رأيه اقتدوا بتقسيم فلاسفة اليونان وأهل المنطق، فطعن إبراهيم أنيس في ذلك قائلا: «قنع اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من اسم، وفعل وحرف متبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل الأجزاء ثلاثة سموها الاسم والكلمة والأداة، ولمّا حاول اللغويون العرب تحديد المقصود من هذه شق الأمر عليهم»⁽⁵⁾.

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص220.

(2) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ت: مازن المبلوك، ط: 3، بيروت: دار النفائس، 1986، ص 70-71، نقلا عن: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 40

(3) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 276.

(4) ينظر: اللسانيات الحديثة والتفكير اللساني العربي، قراءة وصفية في تجارب لسانية معاصرة، alhdeeth.com، www.ahl-، يوم 5 سبتمبر 2009، سا: 9:30.

(5) من أسرار اللغة، ص 279.

وصعوبة التفريق بين هذه الأقسام عند العرب يظهر في تعريفهم لها، فمثلا عند تعريفهم للاسم بأنه ما دلّ على معنى وليس الزمن جزء منه، و هذا لا ينطبق على كل الأسماء كالיום والليلة والمصدر، إذ اعترفوا باسمية هذه الكلمات، و لا يشك أحد في إشارتها إلى الزمن، وهذا ما جعلهم يبحثون عن تفسيرات تنطبق مع فهمهم للاسم⁽¹⁾، أي أنهم حاولوا البحث عن تخريجات لهذه الهفوات حتى لا يحدث تناقض في تعريفاتهم النظرية و تطبيقاتهم، حتى أن بعضهم لم يستطع الوصول إلى تعريف دقيق لكل قسم، فنجد سيبويه مثلا يكتفي في تعريفه للاسم بالتمثيل له إذ يقول: «الاسم مثل فرس، ورجل»⁽²⁾ وكذا في تعريفهم للحرفية نجد أنها غامضة في أذهانهم، لأنهم في نظر إبراهيم أنيس «يكادون يجرّدونها من المعاني وينسبون معناها إلى غيرها من الأسماء والأفعال»⁽³⁾؛ أي أن الحرف لا معنى له في ذاته و إنما يتخذ معناه من الكلمة التي يقترن بها؛ فمثلا حرف اللام إذا اتصل بالفعل يكون للتعليل أما إذا اتصل بالاسم يكون للملكية وهنا هو حرف جر.

ويرى إبراهيم أنيس في لجوء النحاة إلى قبول الاسم للتنوين وقبول الفعل لقد وسوف كسمات أساسية لهذه الأقسام، هو خير دليل على شعورهم بنقص التعاريف التي قدّموها⁽⁴⁾ ومن خلال حملته على تقسيم القدماء للكلم حاول اقتراح أسس جديدة، بنى عليها تقسيمه الجديد، فتدارك من خلالها الخلل الذي وقع فيه النحاة القدماء، وهذه الأسس هي: المعنى، والصيغة ووظيفة اللفظ في الكلام⁽⁵⁾، فوصل بذلك إلى «تقسيمه الرباعي لأقسام الكلم على هذه الأسس التي يمكن إرجاعها إلى ثنائية اللغة والمعنى وهو تقسيم يستمد من المحدثين»⁽⁶⁾؛ حيث يرى أن تقسيمهم أدق من تقسيم القدماء، فيقول في ذلك «قد وفق المحدثون إلى تقسيم رباعي أحسب أنه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين وقد بنوه على تلك الأسس الثلاثة»⁽⁷⁾.

وبهذا استبدل تقسيم القدماء الثلاثي بتقسيم رباعي: أول هذه الأقسام الاسم ويشمل الاسم العام، والعلم والصفة، والقسم الثاني هو الضمير ويشمل الضمائر بمفهومها عند

(1) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية. ص 151- 152.

(2) الكتاب، ت: عبد السلام محمد هارون. ط: 1. بيروت: دار الجيل. ج 1/ ص 12.

(3) من أسرار اللغة، ص 281

(4) ينظر: حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة. ص 230.

(5) ينظر: من أسرار اللغة، ص 281

(6) حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة. ص 231.

(7) من أسرار اللغة. ص 282.

القدماء وألفاظ الإشارة والموصولات والعدد⁽¹⁾، أمّا القسم الثالث فهو الفعل، إذ ركّز أنيس في تعريفه على وظيفة الإسناد التي يؤديها في الجملة، ولم ينف في ذلك ضرورة الاعتماد على العلامات اللفظية التي ذكرها القدماء كدخول قد وغيرها⁽²⁾ حيث قرر « أن ربط الزمن بصيغة الفعل لا يبرره الاستعمال اللغوي »⁽³⁾. والقسم الرابع فشمّل الأداة: ويتضمن ما بقي من ألفاظ العربية ومن الحروف بأنواعها والظرف بنوعيه الزماني والمكاني⁽⁴⁾. وبهذا التقسيم الجديد حاول أن يتجاوز قسمة القدماء إلاّ أنّه لم يخرج في إطاره العام عما جاء عند النحاة من جهة، ولم يصرح بأصوله من جهة ثانية⁽⁵⁾، لكن رغم هذا يبقى تقسيمه ردّاً وطعنا على ما جاء به القدماء من قضايا تحتاج إلى تمحيص.

2. نظرية الإعراب والعوامل:

عرض "إبراهيم أنيس" لموقفه من نظرية الإعراب في كتابه "من أسرار اللغة" تحت عنوان كبير " قصة الإعراب " حيث صرّح بأن دراسته هذه لم تكن لتغيير الأصول ولا المنهج بل كانت مجرد استقصاء عن تاريخ الإعراب ، وملخص رأيه في الحركات الإعرابية أنها ليست ذات مدلول بل إنها « لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض »⁽⁶⁾ ودليله في هذا أننا إذا « قرأنا خبرا صغيرا صغيرا في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بالنحو أي نوع من الاتصال، فسترى أنّه يفهم معناه تمام الفهم مهما تعمدا الخلط في إعراب كلماته، برفع المنصوب ونصب المرفوع أو جره»⁽⁷⁾، فيرى أن المجيء بهذه الحركات إنما هو لغاية صوتية مفادها وصل وصل الكلام بعضه بعضا؛ أي للانتقال التلقائي من كلمة إلى أخرى ، وهذا يعني أن أصل اللغة عنده غير معربة، فالسكون فيها هو الأصل و يستند في ذلك على حجج منها:

1. أن اللغات الساميات الأخرى لا توجد بها آثار إعرابية كافية.

2. عدم وجود حركات إعرابية في اللهجات المعاصرة⁽⁸⁾.

(1) ينظر: من أسرار اللغة، ص 289- ، ص 293.

(2) ينظر: حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 232.

(3) من أسرار اللغة، ص 293.

(4) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 153.

(5) ينظر: حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 232

(6) من أسرار اللغة: ص 237.

(7) من أسرار اللغة: ص 237

(8) ينظر: يحيى عباينة وأمنة الزغبى، علم اللغة المعاصرة. ط:بلا. الأردن: دار الكتاب الثقافي، 2005. ص 74- 75.

3. أن في القراءات القرآنية تحذف الحركات الإعرابية في غير الوقف مثلما فعل أحد القراء السبعة، وهو أبو عمرو بن العلاء.

4. قد تسقط الحركات الإعرابية في الضرورات الشعرية.

5. إن تغيير الحركة الإعرابية لبعض الكلمات من النصب إلى الجر لا يغير معناها⁽¹⁾.

6. والإعراب بالحروف كالمثنى والجمع ما هو إلا نطق لهجي، نتيجة خلطهم بين لهجات عربية مختلفة، فالإعراب عنده قصة اختلفها النحاة⁽²⁾.

والذي يحدد الوظائف النحوية عنده كالفاعلية والمفعولية هو « نظام الجملة ورتبة مكوناتها والسياق الذي يحيط بإنشاء الجملة وظروف قولها»⁽³⁾، لكن هذا الافتراض لا يتناسب مع « الأساليب العربية كالتعجب والاستفهام والنفي في نحو " ما أجمل السماء!، ما أجمل السماء؟ ما أجمل السماء. ومن غير الواضح أن تقوم قرينتان: قرينة الرتبة وقرينة السياق على بيان المعنى »⁽⁴⁾. وفي هذا نرى أن إبراهيم أنيس قد غالى بعض الشيء في ما ذهب إليه خاصة و أنه لم يقدر جهود أولئك الذين ضحوا في سبيل العربية و القرآن .

يبدو أن "أنيس" في تشكيكه هذا، قد تبنى النظرية الغربية التي تعتمد على الرتبة في تحديد المعنى، لكن بهذا قد ابتعد وتنكر لقوانين اللغة، وخط من قيمة الإعراب التي رفعها العلماء القدماء كابن فارس الذي يقول: « للعرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني يقولون: مِفْتَحٌ لِلآلَةِ التي تفتح بها، ومِفْتَحٌ لموضع الفتح...»⁽⁵⁾، فكان على "إبراهيم أنيس" أن يوفق في النظرة إلى الإعراب؛ لأن النظرة العلمية الصائبة تقتضي أن ندعو إلى الاعتدال في التعامل مع قواعد العربية خاصة الإعراب باعتباره ظاهرة لغوية أصيلة ترتبط بالاستعمال اللغوي، نتعامل معه بقدر ما يخدم المعنى، كما يقول ابن جني: « الألفاظ خدم للمعاني والمخدوم- لا شك - أشرف من الخادم »⁽⁶⁾، فالحركات الإعرابية ليست إلا قرينة لفظية من ضمن « قرائن لفظية ومعنوية كثيرة

(1) ينظر: حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة. ص 240.

(2) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة. ص 258.

(3) حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة. ص 240.

(4) دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، رسالة دكتوراه، قسم الأدب العربي. بسكرة : جامعة محمد خيضر ، 2008. ص 236.

(5) الصحابي في فقه اللغة، ص 191، نقلا عن المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(6) الخصائص، ت: محمد على النجار. ط: بلا. بيروت: الكتبة العلمية. ج2/ ص 221.

أخرى توازيها أو تفوقها أهمية كالرتبة والأداة والإسناد وقرائن التخصيص والمعنى المعجمي والمنطقي والتقسيمي والتصريفي»⁽¹⁾.

أمّا رأيه في القضايا الأخرى ، فنجدّه ينقد القدماء تارة، ويقدمّ البديل تارة أخرى، ففي قضية الإعلال والإبدال نجده يأخذ على الصرفيين عدم مراعاتهم للنظرية الصوتية وفي هذا يقول: « ومع أن الصرفيين يجمعون على أن الهمزة في كلمة (السماء) أصلية منقلبة عن واو فإنهم لا يفسّرون لنا السبب في قلب الواو هنا عن همزة تفسيراً علمياً مقنعاً له أساس من نظرية صوتية»⁽²⁾ ، وبديلاً لذلك استخدم « المقاطع في دراسة البنية الصرفية ومن طريقها أمكنه التفرقة بين المشتقات والجوامد»⁽³⁾.

أما رأيه في الصلة بين اللفظ ومعناه فإنه يرى « أنها صلة اصطلاحية عرفية مكتسبة وقد أخذ على العلماء الذين عرض آراءهم في كتابه " دلالة الألفاظ" عدم تفرقتهم بين الصلة الطبيعية والصلة المكتسبة»⁽⁴⁾ فيقول: « والأمر الذي لم يبد واضحاً في علاج كل هؤلاء الباحثين هو وجوب التفرقة بين الصلة الطبيعية والذاتية والصلة المكتسبة ففي كثير من ألفاظ كل لغة نلاحظ تلك الصلة بينها وبين دلالتها ولكن هذه الصلة لم تنشأ مع تلك الألفاظ أو تولد بمولدها وإنما اكتسبتها اكتساباً بمرور الأيام وكثرة التداول والاستعمال»⁽⁵⁾.

ثانياً: تجربة عبد الرحمان أيوب :

يعدّ "عبد الرحمان أيوب" من أبرز الباحثين المتأثرين بمدرسة التحليل الشكلي، وهذا متجل في كتابه "دراسات نقدية في النحو العربي" 1957، وهو كتاب ألفه « ليبين أن المهم تغيير النظرية النحوية القديمة لأنها مبنية على قواعد عقلية لا على وصف المادة

(1) عبد الجبار توامة، المنهج الوظيفي الجديد، أعمال ندوة تسيير النحو. الجزائر: منشورات المجلس الأعلى للغة، 2001، ص 285.

(2) الأصوات اللغوية. ص 99، 100

(3) عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 213.

(4) محمد علي عبد الكريم الرديني، فصول علم اللغة العام، ط: بلا، الجزائر، دار الهدى، ص 212.

(5) دلالة الألفاظ، ط: 2، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1963، ص 71.

النحوية، بسبب تأثر النحاة بالنحو اللاتيني، ويعيب على القدماء أيضا عدم تفرقتهم بين اللهجات المختلفة ويرى أن الخير في تطبيق أفكار مدرسة التحليل الشكلي»⁽¹⁾.

ومن خلال هذا المؤلف قدم جملة من الانتقادات التي تحسبها أثناء بحثه في اللغة، فمن بين ذلك، نقده للفكر النحوي من خلال نقده للثقافة العربية بوجه عام واصفاً إياها بالتقليدية الجزئية⁽²⁾

فقد ميّز في كتابه بين نوعين من الدراسة « احدهما يبدأ بالجزء وينتهي منه إلى الكل، وهو ممثل في الدراسة اللغوية التقليدية، وثانيهما دراسة تصف التركيب اللغوي من دون أن تفصل أجزاء بعضها عن بعض وهي الدراسة اللغوية ممثلة في المدرسة التحليلية »⁽³⁾ وهو بهذا يضيف نقداً آخراً للتفكير النحوي التقليدي بقوله « وثمة عيب آخر في التفكير النحوي التقليدي، وذلك أنه لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل أنه يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى، ثم يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها، وهذا النوع من التفكير لا يمكن أن يوصف بأنه تفكير علمي بالمعنى الحديث»⁽⁴⁾. فالدراسة التقليدية عنده بمثابة « صنيع من يكون الشيء »⁽⁵⁾ أما الدراسة الحديثة التي تبناها فهي بمثابة « صنيع من يصف تكوينه دون أن يتدخل فيه بشيء »⁽⁶⁾.

فهو بذلك ينتقد اهتمام النحاة بالمعنى في تصنيف الوحدات؛ فنجده يقول: « ترى المدرسة اللغوية التحليلية أن يكون شكل الكلمة- لامعناها- أساساً لتقسيمها، والتقسيم التحليلي الشكلي للكلمة يشمل دراسة مقاطعها وأجزائها كما يشمل مواضعها بين سواها من الكلمات »⁽⁷⁾، فمن خلال هذا يعد من أنصار الشكل لا المعنى في دراسته اللغوية.

فقد تضمن كتابه قسمين: سمى القسم الأول منه الكلمة⁽⁸⁾، عاب فيه تقسيم القدماء للكلمة للكلمة على أساس الدلالة وهذا لتأثرهم بنظرية أفلاطون في الموجودات⁽⁹⁾، فاقترح "أيوب" تقسيماً جديداً قائماً على تقسيم الكلام إلى معرب ومبني و، هو تقسيم الكلام على

(1) خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي، ط:1، عمان: دار الميسرة، 2007، ص 188.

(2) ينظر: حليلة أحمد عمارة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، ص 174.

(3) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس العربي الحديث، ص 45.

(4) دراسات نقدية في النحو، المقدمة، د، نقلا عن: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس العربي الحديث، ص 45.

(5) المرجع نفسه، ص 03.

(6) المرجع نفسه، ص 03.

(7) دراسات نقدية في النحو، ص 11، نقلا عن: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث. ص 45.

(8) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 45.

(9) ينظر: حافظ اسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة. ص 233.

حسب صحة الحروف أو معتلها؛ لأن هذا برأيه يقوم على واقعية الألفاظ وعلى أمور اعتبارية.⁽¹⁾

لكن هناك من يرى أن "عبد الرحمان أيوب" لم يقترح «تقسيمًا جديدًا للكلم على نحو ما فعله أنيس لكنه أشار إشارة إلى الأساس الذي يجب أن يقوم عليه التقسيم، وهو ما سماه النحاة العلامات»⁽²⁾، فهي في نظره كافية لإقامة حدود جامعة مانعة بين أجزاء الكلم، و في هذا يقول: «لما كانت العلامات هي التي تميز بين الأنواع وتحصرها فإنها هي التي يمكن أن يطلق أنها جامعة مانعة»⁽³⁾، ليكون الأساس الشكلي أساس كل تقسيم عنده.

أمّا القسم الثاني من كتابه فقد خصصه للحديث عن الجملة أو الكلام⁽⁴⁾ وفيه يقول: «إن جميع التأويلات النحوية تفسير لواقع الجملة أي للحدث اللغوي وهي بهذا لا تتصل بعلم النحو الذي هو علم النماذج التركيبية بل بعلم المعاني الذي هو تفسير لمعاني الأحداث اللغوية الواقعية من ناحية والنماذج التركيبية من ناحية أخرى»⁽⁵⁾، فيقسم الجملة تبعاً لذلك إلى إسنادية وغير إسنادية، على خلاف تقسيم النحويين إلى فعلية، واسمية.

وبخصوص رأيه في نظرية الإعراب والعوامل فقد طعن في نظرية الإعراب والبناء عند القدماء مستندا على حجتين، تقوم الحجة الأولى على تأثر القدماء بأفلاطون وهو النقد نفسه الذي وجهه لهم في تقسيمهم للكلم، فجعل نظرية الإعراب نظرية تافهة لعدم مطابقتها للواقع اللغوي، واستدل على ذلك بالمضارع المرفوع والمجزوم عند دخول نون التوكيد عليهما، فقد اعتبرهما النحاة معربين إعرابين مختلفين رغم تماثلهما في اللفظ، وعدم تغير أواخرهما رغم تغير التراكيب.

أمّا الحجة الثانية فتقوم على تعليل الإعراب بحاجة الكلمة إلى الحالات الإعرابية لتحديد معناها، والبناء بعدم حاجتها إليها، وهو ما قاد القدماء إلى القول أن الاسم يحتاج إلى العلامات الإعرابية لتحديد معناه كالفاعلية والمفعولية، أمّا الفعل الماضي والأمر والأحرف فهم لا يحتاجون لعلامة إعراب لأن معانيها تتميز دون الحاجة إليها⁽⁶⁾.

(4) ينظر فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 45

(2) حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 234..

(3) دراسات نقدية في النحو العربي، ص 21، نقلًا عن: حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 234.

(4) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 46.

(5) دراسة نقدية في النحو العربي، ص 44، فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 46.

(6) ينظر: حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 242

فهو يدعو إلى ضرورة التمييز بين أربعة أمور هي:

أ- الإعراب، ب- الموقع الإعرابي، ج- الحالة الإعرابية، د- الموقع الإعرابي.⁽¹⁾ وقد جمعهم في ثنائيتين « الإعراب والموقع الإعرابي » يقصد بالأول تغيير أواخر الكلمات بتغيير التراكيب، ويناقضه البناء، فالإعراب أمر ذاتي في الكلمة لا يختلف عنها، أمّا الموقع الإعرابي فهو الوظيفة النحوية كالفاعلية والمفعولية، وهو المعنى الذي نسب للكلمة في سياق معين سواء أكانت معربة أم مبنية، فلكل موقع إعرابي حالته الإعرابية⁽²⁾.

فالإعراب عنده ليس هو المفرّق الوحيد بين معاني الكلمات، فقد يتحد الإعراب وتختلف المعاني، وقد تختلف المعاني لكنها تلزم إعرابا واحدا، ويكون مرد الأمر في النهاية إلى الإقرار بواقع المسموع عند العرب وهو ما تقوم به المدرسة التحليلية الشكلية⁽³⁾، إذ نسجل ظاهرة الإعراب والبناء دون أن نعزل لها، لأنها ظاهرة متغيرة مع الزمن مثلما يحدث للهجات العربية الحديثة من تخليها عن الحركات الإعرابية.

وخلاصة القول إن ما جاء به **عبد الرحمان أيوب**، هي آراء أكثرها محمودة، إلا أن هناك من الباحثين من يخالفه في رفضه لعوامل القدماء كونها فلسفية، وذلك أن التأثير الفلسفي موجود لكنه لا يراه في اختيار العوامل والمعمولات بل في القواعد والأصول التي وضعت لها⁽⁴⁾.

ثالثا: تجربة محمود سمران:

يعد هذا الباحث واحدا من العلماء الذين أوقفوا حياتهم على دراسة اللغة، ونشر المعرفة الموضوعية، له أعمال كثيرة منها المنشور وغير المنشور من بينها: "علم اللغة مقدمة للقارئ العربي"، دار العربي، الإسكندرية⁽⁵⁾، إذ وضع محمود السمران هذا الكتاب بين يدي الدارس العربي من أجل تبسيط اللسانيات ومبادئها أمامه، ويظهر موضوع هذا الكتاب من خلال قوله: « وأنا لم ألتزم في جملة ما عرضت مذهبا بعينه في كل أصوله وفروعه

(1) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة درس العربي الحديث، ص 45-46.

(2) ينظر: خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في درس اللغوي، ص 307.

(3) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي، ص 310، نقلا عن: خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في درس اللغوي، ص 307.

(4) ينظر: خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في درس اللغوي، ص 310.

(5) ينظر: اللسانيات الحديثة والتفكير اللساني العربي، www.ahla-lhadeeth.com

من مذاهب الدرس اللغوي المتعددة، بل ركنت إلى التعريف بالأصول العامة التي ارتضيتها والتي قلّ أن يختلف فيها أهل هذا العلم مع بيان مصادرها ومذاهب أصحابها في معظم الأحوال مع الإشارة في الوقت نفسه إلى الآراء المخالفة الصادرة عن مذاهب أخرى حتى يكون القارئ على بينة من المذاهب اللغوية المختلفة وعلى دراية بالفلسفة التي قامت عليها...»⁽¹⁾.

فقد قصد الكاتب تقديم هذا العلم الحديث للقارئ العربي حصراً، لذلك نجده قد وضع له مقدمة طويلة عرض من خلالها مبادئ هذا العلم فيقول: «مهدت لكتابي هذا بمقدمة طويلة شيئاً ما تهيئةً لذهن القارئ الشادي لتلقي هذا العلم بأيسر سبيل، وأدنى مجهود»⁽²⁾؛ فكان عمل "السعران" منصبا على تبسيط الأفكار للدارس العربي في اللسانيات باعتباره علماً جديداً، وهو بهذا يعتبر ممثلاً للجانب النظري لعلم اللغة.

وحين نتأمل بنية الكتاب نجده مقسماً على خمسة أبواب، خصص الباب الأول للتعريف باللسانيات وطبيعة الدراسة العلمية للغة ثم قدم لموضوع علم اللغة، وفي تعريفه للغة ركز على تعريف دي سوسير باعتباره الرائد الأول لللسانيات، أمّا الباب الثاني، فعرض فيه للمستوى الصوتي الذي استقل بعلم خاص في اللسانيات هو علم الأصوات اللغوية⁽³⁾ وهو يمثل في رأيه: «حجر الأساس في أي دراسة لغوية»⁽⁴⁾، فتحدّث في هذا الباب عن الجهود السابقة المأثورة عن اليونان والهنود والعرب في مجال الصوتيات، إلى غاية علم الأصوات الحديث⁽⁵⁾.

وفي الباب الثالث عرض للنحو، حيث تحدث في هذا الباب عن طبيعة النحو الوصفي والنحو المقارن، وموضوع كل نوع وتعريفه.

أمّا الباب الرابع فتحدث فيه عن علم الدلالة أو دراسة المعنى ابتداءً من مؤسس علم الدلالة "ميشال بربل" إلى المدارس التي أتت بعده⁽⁶⁾، فتحدثت عن المدرسة السلوكية الأمريكية ثم المدرسة الاجتماعية الإنجليزية التي يمثلها "فيرث"⁽⁷⁾.

(1) علم اللغة مقدمة للقارئ، ص 07.

(2) المرجع نفسه.

(3) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 51.

(4) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 123.

(5) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس العربي الحديث، ص 51.

(6) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس العربي الحديث، ص 51.

(7) ينظر: عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص 324.

أما الباب الأخير فكان قسما متعلقا بتاريخ الدراسات اللسانية من خلال عرض موجز للعصور القديمة الوسطى، وتحدث عن عصر النهضة العلمية حتى عام 1800م، وكذلك عن القرن التاسع عشر، ليختمه بنظرة مستقبلية⁽¹⁾.

فتجربة "محمود السعران"، تجربة نظرية، أسس من خلالها لأرضية لسانية بسيطة يستطيع الباحث العربي أن يعود إليها أثناء الحاجة إلى فهم اللسانيات. فكان مؤلفه مرجعا أساسيا في تلك الفترة في ظل غياب المراجع اللسانية باللغة العربية، ليكون بذلك قد أنار الطريق أمام الباحث إذ أنه قد وضع أمامه أهم أسس التحليل البنوي للغة.

رابعا: تجربة كمال بشر:

يعد "كمال بشر" من بين الباحثين الذين تعرضوا لنقد التراث العربي من خلال كتابه الموسوم «دراسات في علم اللغة» الذي صدر عام 1969، وفيه بحث عن التفكير اللغوي عند العرب على ضوء علم اللغة الحديث، فالرجل لم يتوجه بالنقد للتراث بصورة مباشرة بل حاول الكشف عن جوانب من هذا التفكير تتفق وعلم اللغة الحديث⁽²⁾، فأراد أن يؤصل للتراث اللغوي وفق نظريات علم اللغة، وهو بذلك يبحث عن مظاهر الوصفية في جهود اللغويين القدماء، فأبرز جهودهم في خدمة لغتهم التي هي خدمة لغة القرآن الكريم صيانة لها من التحريف⁽³⁾.

فأثناء تعرضه لنقد التراث لاحظ أن علماء العربية وقعوا في أخطاء منهجية لا يقرها البحث الحديث، وأهم هذه الأخطاء ما يأتي:

1. عدم التكامل أو فقدان المنهج، الذي يعود حسب رأيه إلى عدم إدراك علماء العرب للعلاقة بين فروع علم اللغة⁽⁴⁾، وفي هذا يقول: « يبدو أن علماء العربية لم يدركوا تمام الإدراك مدى العلاقة والارتباط بين فروع الدراسات اللغوية أو مسائل اللغة المختلفة في عمومها ومن ثم نراهم ينظرون إلى هذه الفروع أو المسائل كما لو كانت منفصلة بعضها

(1) ينظر: اللسانيات الحديثة والتفكير اللساني العربي، www.ahl alhadeth.com

(2) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 73.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 74.

(4) ينظر: عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص 324.

عن بعض لا يضمها إطار عام مشترك يوحي بوحدتها وانتظامها جميعا تحت موضوع رئيسي واحد»⁽¹⁾.

لكن نجده يلتبس لهم العذر، لقلة الإمكانيات المتاحة، فيقرر أن عقد أية مقارنة بين منهج البحث اللغوي عند علماء العربية القدامى ومنهج البحث عند المحدثين أمر يصعب تحديد وجه الحق فيه؛ لعدم تكافؤ الطرفين وما أتيح لكل منهما من علم وثقافة، ونجده إلى جانب نقده للتراث يثمن جهد علماء العرب الضخم⁽²⁾، لأن عندما نظر إلى التراث أخذ جوه الثقافي و البيئة التي ترعرع فيها بعين الاعتبار.

2. إعمال عامل الزمن: وذلك حين درس العرب لغتهم في فترة زمنية محددة، لم ينظروا فيها قبل هذه الفترة أو بعدها نظرة علمية، ولم يحاولوا الاستفادة من ماضي اللغة والنظر فيها على فترات التاريخ المتعاقبة⁽³⁾

كانت هذه جملة الانتقادات التي وجدها "كمال بشر"، التي جعلت من التراث درسا معياريا بعيدا عن الوصفية، لكن في ظل حديثه عن هذه الهفوات نجده يشير إلى وجود شيء من الوصفية في التفكير التراثي العربي لكنها وصفية عفوية، لم يقصدها الباحثون العرب⁽⁴⁾ لأن هدفهم حماية لغة القرآن الكريم من اللحن، لذا لا يعتبر المنهج الوصفي العفوي المنهج المتبع في الدرس اللغوي العربي.

كما حاول "كمال بشر" نقد التراث الصرفي، فنطلق من المنطلق نفسه، عند "عبد الرحمان أيوب" في دراسته النقدية، وعند "تمام حسّان" في اللغة بين المعيارية و الوصفية، فاتفق معهم في قضية التأثير بالمنطق والفلسفة، وغلبة المعيارية، و فقدان المنهج في الدرس التراثي⁽⁵⁾.

كما أن "كمال بشر" بحثا بعنوان "مفهوم علم الصرف" حاول أن يلقي فيه الضوء على الصرف العربي، فرسم من خلاله خطوطا عريضة لمنهج جديد لطرحه، يمكن الاستفادة منه في التطبيق العملي؛ كالكلام عن همزة التأنيث في نحو صحراء وأصلها المنقلبة عنه،

(1) دراسات في علم اللغة - القسم 2. ط: 9. مصر: دار المعارف، 1986. ص 23.

(2) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 74.

(3) عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص 327.

(4) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 75.

(5) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 74

وكأوزان الفعل الثلاثي، وصيغ جمع التكسير باعتبارها موضوعات تناسب متن اللغة لا الصرف⁽¹⁾.

وفي ظل حديثه عن هذا المستوى يشير إلى ضرورة الاعتماد على الدرس الصوتي لأن هناك أبوابا في الصرف التقليدي، عولجت علاجاً خاطئاً، لا تفيد متعلم اللغة في شيء، بل قد تفيد المتخصص في الوقوف على آثار السلف في هذه المواضيع⁽²⁾.

و"كمال بشر" في تجربته النقدية تتبع منهج المدرسة السياقية، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً، إذ تناولها من جانب نظري وهذا ما يشبه صنيع "محمود السعران"، فدعا إلى تطبيقها في الدرس اللغوي العربي، رغم تطبيقه المحدود لهذه النظرية وذلك من خلال رؤية جديدة يتطلع أن يكون عليها الدرس اللغوي الحديث في مصر والعالم العربي من جانب آخر⁽³⁾.

ظل بحث "كمال بشر" متواتراً عند نخبة من الدارسين، اهتموا رأساً بتأصيل النظريات اللسانية، فنجده يركز على "ابن جني" و"السكاكي" اللذين يعتبرهما خير ممثل لعلماء العربية نظرياً وتطبيقياً و منهجياً، لإدراكهما طبيعة العلاقة بين مستويات اللغة، إلا أنه يعيب عليهما بعض الشيء عدم توفيقهما في التطبيق⁽⁴⁾.

ويبدو من خلال نقده للتراث العربي أنه لا يميل إلى تطبيق المناهج الحديثة تطبيقاً صارماً على النحو العربي لاختلاف الأصول والأدوات واختلاف السياق الحضاري كله، والأأنفع عنده الكشف عن جوانب النظرية اللسانية العربية، لا الادعاء بعدم ارتكاز البحث اللساني على نهج ثابت وواضح، كما يفعل الكثير من الدارسين بتحميلهم النحو ما لا يطبق من المناهج الغربية، التي إذا لم تستسغها اللغة العربية يتهمونها بعدم مواكبتها للعصر.

كانت هذه أهم التجارب اللسانية الرائدة في العالم العربي، التي فتحت الباب أمام الدارسين من خلال ما اقترحت من أفكار جديدة وبديلة في ظل إعادة وصف اللغة العربية، فكانت محاولات جديرة بالاهتمام لاختلاف نظرها، إذ منهم من نظر وسهّل الطريق، ومنهم

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 221.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 211.

(3) عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص 230-231.

(4) كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص 46.

من نقد وابتعد في نقده، ومنهم من نقد والتمس الأعداء، لتبقى هذه هي جهود المرحلة الأولى
لبداية النقد وإعادة النظر في قواعد اللغة العربية.

الفصل الثاني: مسيرة تمام حسان اللغوية قراءة في جهود تمام حسان اللغوية

المبحث الأول: تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية
المبحث الثاني: قراءة في مشروع تمام حسان اللغوي
" اللغة العربية معناها و مبنائها "
المبحث الثالث: نظرية تضافر القرائن عند تمام حسان
بديلا لنظرية العامل

المبحث الأول :

تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية

تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية:

حتى نفهم منحى تمام حسان اللغوي في درس اللغة العربية فهما جيدا ، لا بدّ من الاطلاع على حياته العلمية والثقافية، وتكوينه الأكاديمي، والتعرف على أساتذته الذين أخذ منهم منهجه الذي طبقه على اللغة العربية، وفي هذا لا بدّ من الاطلاع على جزء من شخصيته، كونه رائدا من رواد الدرس اللغوي المعاصر في مصر والعالم العربي بوجه عام، لأن هذا الرجل لم يعد حكرا على دولته بل تعدى صيته حدود مصر، لما جاء به من طرح جديد للغة العربية، فقد أحيى تراثها ورتّب أشناتها، وسنقول كما قال أحد تلامذته الأوفياء: « ولولا طبيعة الزمان وأن المعاصرة حجاب لبويع تمام حسان أميرا ومجددا للنحو العربي وللدراسات اللغوية الحديثة في عالمنا العربي »⁽¹⁾ . فهذه الكلمة تشهد على صنيع الرجل، وتجعل القارئ يتساءل، ماذا قدّم هذا الرجل حتى نصّب تلميذه أميرا ومجددا للنحو العربي؟

فرحلة تمام حسان العلمية في مجال اللغة حافلة بالعطاءات والوقفات المنيرة التي تتم على فكره الواسع وتكوّنه الأصيل، وحتى نعرفه أكثر سنحاول من خلال هذه السطور أن نعرض على حياته العملية، المبنوثة فيها جوانب شخصية سنتعرف من خلالها على علمه وثقافته وسنقف على بعض كتبه ونحاول إبراز البعد الوظيفي فيها.

أولا - نشأته وثقافته:

ولد "تمام حسان عمر محمد داود" في اليوم السابع والعشرين من شهر يناير سنة 1918 بقرية الكرنك بمحافظة قنا أقصى صعيد مصر. تربى على القرآن الكريم والتعليم الأزهري منذ صباه، ثم درس بالمدرسة دار العلوم وحصل على إجازة التدريس عام 1945.⁽²⁾ بعد تخرجه مباشرة عيّن مدرّسا، ثم معيدا بدار العلوم التي أوفدته في بعثة دراسية إلى جامعة لندن، حيث تخصص في علم اللغة فحصل على الماجستير في فرع الأصوات، فكان موضوعه: « دراسة صوتية لهجة الكرنك في صعيد مصر، عام 1952 تحصل على درجة الدكتوراه في الفرع نفسه⁽³⁾»، وقد كانت بعثته فرصة سانحة لدراسة

(1) صبري الصعيدي ، معالجة التراث في المصنفات الغربية اللغوية الحديثة: <http://www.islamonline.net> يوم: 2010/1/10، الساعة: 10:30.

(2) عبد الرحمان حسن عارف، تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية، الكتاب التذكري، ط:1، القاهرة، عالم الكتب، 2002، ص 13.

(3) عبد الرحمان حسن عارف، نفس المرجع، ص 14.

المناهج اللغوية الحديثة، وإتقان اللغة الانجليزية، وكان ثمرة ذلك نقل مجموعة من المؤلفات الإنجليزية إلى العربية⁽¹⁾، وهذا لاحتكاكه الكبير بالأدب الإنجليزي، وتأثره بأساتذته. كل ذلك عوامل ساعدت في توجيهه اللغوي الذي زاد من رغبته في مساهمة المناهج الغربية.

وبعد عودته، عين مدرسا بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة عام 1952، ثم أستاذا مساعدا، كما تم انتدابه سنة 1961 مستشارا ثقافيا بالسفارة النيجيرية، حيث أقام فيها مدة خمس سنوات حافلة بالإسهامات العلمية الجادة⁽²⁾.

وبعد عودته إلى مصر عين رئيسا لقسم النحو والصرف، وفي عام 1967 أعيد إلى جامعة الخرطوم بالسودان، أنشأ أثناءها قسم الدراسات اللغوية الحديثة⁽³⁾.

ثم بعد عودته إلى مصر سافر إلى المغرب، وظل بها حتى أحيل على التقاعد عام 1978، أقام بها مدة ست سنوات، بالرغم من قلتها إلا أنها كانت شديدة الأثر في مجال الدراسات اللغوية الحديثة، حيث تزعم الدكتور الاتجاه الوصفي، في مقابل تزعم الفاسي الفهري الاتجاه التحويلي التوليدي⁽⁴⁾.

ولقد نشط "تمام حسان" في هذه الفترة؛ حيث أشرف على العديد من الأبحاث العلمية للحصول على درجة الماجستير، وتولى تدريس مقرر علم اللغة الحديث، كما كانت له أنشطة علمية متعددة هيأت له المشاركة في الندوات والمؤتمرات التي كانت تنعقد بالقطر المغربي و من ذلك مؤتمر التعريب بالجزائر علم 1974، وذكرى ابن خلدون بالمغرب، وندوة اللسانيات بتونس عام 1978⁽⁵⁾.

ولم يكتف تمام حسان بدوره الأكاديمي، بل برز أيضا في المشاركات الثقافية والعلمية، إذ قدم الكثير من الأبحاث اللغوية والأدبية بمجلة المناهل المغربية على مدى عقد من الزمن، كما نشرت له أبحاث في حوليات الجامعة التونسية، ومجلة اللسان العربي المغربية

(1) صبري الصعيدي، تمام حسان وأثره في البحث الأكاديمي المغربي، www.lahjat.maktoob.blog.com. يوم 2010/4/6، الساعة 10:02

(2) ينظر: عبد الرحمان حسن عارف، تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية، ص 14.

(3) ينظر: المرجع نفسه.

(4) - صبري الصعيدي، تمام حسان وأثره في البحث الأكاديمي المغربي، www.lahjat.maktoob.com. ص 04.

(5) - ينظر: المرجع نفسه.

التي يصدرها مكتب تنسيق التعريب الذي منح تمام حسان أكبر جائزة تقديرية عام 1972 عن بحثه « القرائن النحوية »⁽¹⁾.

ثم عاد إلى مصر لينتخب عضواً بمجمع اللغة العربية بالقاهرة لكن بعدها استقال، وفي عام 1980 وقع عقد عمل بجامعة الملك عبد العزيز فرع مكة المكرمة بعهد اللغة العربية لغير الناطقين بها، وقد أسس فيها أول قسم لتخرج معلمي اللغة العربية، وظل يواصل عطاءه بالمعهد حتى أواخر 1996 ليعود إلى مصر ليعمل أستاذاً بكلية دار العلوم التي مازال يعمل بها حتى الآن⁽²⁾.

لقد قدم هذا الباحث للمكتبة اللغوية العربية مؤلفات تجاوز مدى تأثيرها مشرق الوطن العربي إلى مغربه، فحازت على الرضا و القبول، وفي الوقت الذي أثارت أفكاره كثيراً من الخلاف والاختلاف، فأسالت تبعاً لذلك مداد المعارضين والمؤيدين، ولا غرابة في هذا لأنه كما قال أحد الدارسين: « هو منظر ومفكر ورائد لغوي خبر تراث العربية وتزود من منابعه الأصلية خير زاد، وعاصر النظريات والاتجاهات اللغوية الحديثة التي كانت سائدة إبان فترات الخمسينات من القرب المنصرم وبخاصة البنيوية والوصفية، بل أنه تتلمذ على أشهر رموز روادها وفي مقدمتهم اللغوي الانجليزي فيرث 1960»⁽³⁾. هذا الأخير الذي تمثل آراءه واتخذها سنداً له في نقده للتراث اللغوي العربي.

فتمام حسان لم يتفوق في اتجاه لغوي واحد ألزم نفسه به، بل دفعته الحاجة إلى التطلع على « أحدث النظريات اللغوية التي ظهرت أوائل النصف الثاني من القرن العشرين على يد عالم اللغة الأمريكي تشو مسكي، والتي تعرف بالنظرية التوليدية التحويلية »⁽⁴⁾، حيث عكف على دراسة النحو التحويلي بعد مجيئه إلى المغرب، محاولاً من خلال هذا الاطلاع توضيح أوجه الاتفاق والاختلاف بين منهجه الوصفي البنوي والمنهج التحويلي.

والمتتبع لمسيرة تمام حسان يجده قد جمع بين التراث والحداثة فكانت آراؤه اللغوية مزيجاً بين هذين التيارين إذ إنها تستلهم أصالتها من جذور التراث العربي العريق، وتستمد

(1)- ينظر: صبري الصعيدي، تمام حسان و أثره في البحث الأكاديمي المغربي. www.lohjot.maktoob.com.

(2)- ينظر: عبد الرحمان حسن عارف، تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية، ص 15-16

(3)- عبد الرحمان حسن عارف، تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية، الكتاب التذكاري، ص 07.

(4)- صبري الصعيدي، تمام حسان وأثره في البحث الأكاديمي المغربي، www.lohjot.maktoob.com.

معاصراتها من أحدث الاتجاهات في دراسة اللغة وتحليل نظمها...»⁽¹⁾. وهذا ما ساعد على تقليص الفجوة القائمة بين الدرس العربي و الدرس اللغوي الحديث في الغرب.

فقد استطاع من خلال أعماله العلمية أن يضيف على الدرس اللغوي جدة غير معهودة، فحرك ما كان ساكنا وأحضر ما كان غائبا، وفتح لمن جاء بعده آفاقا وفضاءات من أوجه التفكير اللغوي، وتحليل قضاياها المتشعبة، فلم تكن نظراته في اللغة من النوع الهادئ العابر، بل كانت تبعث في العقل اللغوي فضل تأمل وإعمال نظر، وطول تدبر⁽²⁾.

فبالرغم من مكانته المتميزة وما وصل إليه من علم إلا أنه اتصف بخلق رفيع من التواضع خاصة في تعامله مع الباحثين، فمن مواضع تواضعه لما وصفه محمد حماسة عبد اللطيف في مؤتمر العربية وقرن من الدرس النحوي بأنه أستاذ الجميع، فردّ عليه تمام حسان بتواضع: « أني أحسّ في هذا الموقف بالخرج، وقد قال محمد حماسة كلاما أشكره عليه، لكنني أبرأ منه جملة وتفصيلا، فما أنا إلا طالبا علم مسن، وخلقني الله لأعمل والبحث وظيفتي في هذه الدنيا»⁽³⁾ وهذا الكلام الحكيم لا يصدر إلا من رجل عرف مكانته وحدد لنفسه موضعا، ولهذا يستحق التقدير من كل من عرفه أو عرف أبحاثه.

وقد وصفه أحد تلامذته لما دخل عليه في بيته قائلا: « إذ رأيتني بإزاء رجل تعلوه هيبة ووقار تؤكد ملامحه الحادة، وبنيانه الجسماني القوي الذي يستدعي صورة القدماء، وكرمه ودفء لقائه الذي سيبين سريعا عن أصوله الصعيدية»⁽⁴⁾ إلى أن يقول: « كنت أتصوره غارقا في الكتب القديمة والمخطوطات والأوراق المبعثرة، فإذا به يصطحبني لغرفة مكتب بسيطة وأنيقة ومنتظمة... وكانت المرة الأولى التي أرى فيها شيئا تجاوز الثمانين يكتب أبحاثه ويراجعها بنفسه من الكمبيوتر»⁽⁵⁾

ثانيا - نشاطه العلمي:

(1)- عبد الرحمان حسن عارف، تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية، الكتاب التذكاري، ص 07

(2) - المرجع نفسه. ص 07.

(3) - عباس علي اسوسوة، وقائع مؤتمر العربية من الدرس اللغوي، اليمن: جامعة تعز، 2003

(4) - صبري الصعدي، معالجة التراث في المصنفات العربية اللغوية الحديثة، <http://www.majma.org.jo/majma/index> 24 أبريل 2010، سا: 9:00، ص 5.

(4) - صبري الصعدي، معالجة التراث في المصنفات العربية اللغوية الحديثة، www.almaktobe.net 10 جانفي 2010، سا 14:30

(5)- صبري الصعدي، معالجة التراث في المصنفات العربية اللغوية الحديثة.

لتمام حسان نشاط علمي كبير يمكن تصنيفه إلى ثلاثة مجالات، أولها مجال التأليف، وثانيهما مجال المقالات والبحوث وثالثهما مجال الترجمة. إلا أننا في هذا المقام سنكتفي بثلاثة مصنفات رأينا أنها تمثل خلاصة فكره، وتجسيده لمفهوم المنهج الوصفي الوظيفي وهذه المؤلفات هي مناهج البحث في اللغة، واللغة بين المعيارية والوصفية، والأصول، دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي ، فكل مؤلف من مؤلفاته يمثل فتحاً جديداً في بابه.

1/ مناهج البحث في اللغة:

صدر أول مرة عام 1955 بالقاهرة ، ويعد هذا الكتاب أول محاولة لتقديم مناهج البحث اللساني الغربي الحديثة ، وتطبيقها على اللغة العربية الفصحى، وفي هذا يقول: « ولقد جئت في هذا الكتاب بشرح مناهج الفروع الرئيسية في الدراسات اللغوية (...) ويقوم تطبيق النظرية في هذا الكتاب على اللغة العربية الفصحى »⁽¹⁾، حيث إنه قسم كتابه إلى ستة مستويات سماها مناهج، وهي على الترتيب: منهج الأصوات أو الفونتيك، ومنهج التشكيل الصوتي أو الفونولوجيا، ومنهج الصرف، ومنهج النحو، ومنهج المعجم، ومنهج الدلالة، وقد حدّد هذه الفروع انطلاقاً من المنهج الوصفي، فرسم من خلالها طريق البحث العلمي باتباع النقاط التالية:

« 1. الباحث في علوم اللغة كالباحث في تشريح الجسم الإنساني عليه أن يصف ما يراه لا أن يصدر أحكاماً أو يفرض قواعد.

2. ليس من وظائف الباحث أن ينص على ما يحوز لغويا وما لا يحوز.

3. الباحث اللغوي يختار مرحلة بعينها من لغة بعينها ليصفها وصفا استقرائياً»⁽²⁾.

ففي هذا الكتاب تستطيع أن تستقري المنهج الوصفي الوظيفي من خلال تتبع طريقته في طرح هذه المستويات التي بني عليها كتابه، ففي الفصل الأول يظهر الاتجاه الوصفي السياقي الذي اتبعه، هذا الاتجاه الذي يتخذ الشكل والوظيفة أساسين من أسس منهج اللغة، يمكن تطبيقه على كل فروع الدراسات اللغوية⁽³⁾، فقد حاول "تمام حسان" أن يدمج

(1) - مناهج البحث في اللغة، ص 05.

(2) - محمد صلاح الدين بكر، الوصفية في الدراسات العربية القديمة والحديثة، www.alarabia.ws، يوم: 3 مارس 2010، ساعة: 15:30، ص 05.

(3) - ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 37.

مصطلح "الوظيفة" في كل قضية من القضايا التي يدرسها، وهذا ما سنلاحظه من خلال صفحات الكتاب، فهو يرى أن اللغة متعددة الأنظمة يؤدي كل نظام منها وظيفة بالتعاون مع النظم الأخرى⁽¹⁾. وقد حاول في ذلك تطبيق المنهج الوظيفي، الذي لم يختره اعتباطاً، بل جاء من « أن اللغة تستخدم وسيلة من وسائل الاجتماع وأداة ذات غرض محدد »⁽²⁾.

وكما قلنا فقد قسم كتابه بحسب مستويات اللغة، وحاول توضيح موضوع كل دراسة بدقة وتفصيل، ففي منهج الفونتيك بيّن ما هو علم الأصوات، الذي يرى أنه « دراسة الأصوات التي تجري في الكلام من حيث هي حركات عضوية مقترنة بنغمات صوتية »⁽³⁾.

ثم حاول من خلال هذا الموضوع أن يفرق بين الصوت اللغوي وغير اللغوي، إلا أن وصل إلى أن الصوت اللغوي ذو جانبيين أحدهما عضوي والآخر صوتي⁽⁴⁾.

وفي هذا الباب تحدّث عن وسائل البحث العلمي المعتمد عليها في دراسة الأصوات اللغوية، ثم تعرض لصفات أصوات اللغة العربية الفصحى، كما جاءت عند علمائنا الأولين.

ثم انتقل إلى منهج التشكيل الصوتي، لأنه يرى بأن دراسة الأصوات لا تقتصر على الجانب الطبيعي لخضوعها لقواعد معينة في تجاورها وارتباطها ومواقعها، وفي هذه الناحية ندرس سلوكها في مواقعها أكثر مما هي دراسة للأصوات نفسها⁽⁵⁾، وإذا حاولت أن تقارن بين المنهجين سنجد أن « علم الأصوات يدرس أصوات الكلام، أمّا علم التشكيل الصوتي يدرس أصوات اللغة، وهذه الأصوات وحدات تجريدية، وهدف هذا العلم تحديد النظام الصوتي للغة معينة، ويعتمد فيها هذا على أساس وظيفي، ومن ثم يميز بين وحدة صوتية تجريدية لها أثر وظيفي، ووحدة أخرى لا أثر وظيفي لها »⁽⁶⁾، أي أن علم الأصوات يهتم بكيفية إنتاج الصوت وتنقله عبر الهواء إلى أذن السامع دون الاهتمام بوظيفته أو معناه، أما علم الأصوات التشكيلي فهو دراسة لوظيفة الأصوات في اللغة من حيث تفاعلها وتجاورها.

(1) - ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) - ينظر المرجع نفسه، ص 67.

(4) - ينظر: المرجع نفسه، ص 72.

(5) - ينظر: المرجع نفسه، ص 139.

(6) - مناهج البحث في اللغة، ص 200.

وكل وصف تشكيلي للأصوات ينبني على إيجاد المقابلات الصوتية التي توجد في اللغة والتفريق بين صفاتها، وبين وظائفها حيث نقابل بين صفة وصفة، وظاهرة وظاهرة، كأن نقابل مثلا بين صفة الجهر والهمس، أو بين وجود النبر من عدمه.

وفي ظل حديث تمام حسان في الفرق بين العلمين، نجده يفرق بين الصوت والحرف، فالحرف تجريد والصوت تحقيق، وبالتالي موضوع علم الأصوات التشكيلي هو الحرف، أما موضوع علم الأصوات فهو الصوت⁽¹⁾.

وفي المقام نفسه نجده يفرق بين الحرف الصحيح والعلة، فالفرق بينهما يقع في التوزيع والوظيفة؛ فمثلا الفرق بين الواو الساكنة المطالة والضمة من حيث التوزيع، نجد أن الواو قد تقع محركة ولا تأتي الضمة كذلك، ومن حيث الوظيفة تأتي الواو في بداية المقطع، أما الضمة فلا⁽²⁾.

فعلم الأصوات التشكيلي يركز على وجه الاختلاف، وهي التي يطلق عليها تمام حسان بالقيم الخلافية، التي تميز بين وحدة ووحدة، وهي ما يسميها "تمام حسان" باصطلاح العلاقة، حيث يقصد بها «جهة الشركة أو التخالف بين صحيح وصحيح، كعلاقة الجهر المدركة إيجابيا بين (د.ز)، وسلبيا بين (د.ت) أي أنها جهة شركة بين الزوج الأول، وجهة الاختلاف في الزوج الثاني»⁽³⁾، وفي رأي "تمام حسان" أن أي حرفين في النظام التشكيلي لا بد أن يكون بينهما جهة اختلاف واحدة على الأقل.

وهو في حديثه عن هذه العلاقة قد نجده متأثرا إلى حد قريب بنظرية "تروبتسكوي" في تحديده للفونيم، فقد تعمق هذا الباحث «في دراسة الفونام، وتناوله من جميع الوجه، الذي توصل إلى أن تحديد الفونام ينبغي أن يقوم على أساس وظيفي، أو بعبارة أخرى ينبغي أن يحصر دوره في التمييز بين العناصر اللغوية»⁽⁴⁾

وقد تعرض "تمام حسان" لنظرية "تربتسكوي" في ظل حديثه عن نظرية الفونيم، عند جملة من المحدثين، ونظرة تربتسكوي للفونيم على أنه علامة مميزة لا يمكن تعريفها إلا

(1) -ينظر: المرجع نفسه، ص 153.

(2) - ينظر: نفس المرجع، الصفحة نفسها

(3) - المرجع نفسه. ص 154.

(4) - نصر الدين بن زروق، محاضرات لسانيات عامة- اللغة العربية وآدابها-، تكوين أساتذة التعليم الأساسي، الجزائر: الديوان الوطني للتكوين والتعليم عن بعد، 2006، ص 88.

بالرجوع إلى وظيفتها في تركيب كل لغة وهي نفس نظرة بلومفيلد الذي يرى بأن الفونيم يحتوي على خلافات صغرى مميزة للأصوات.(1).

وقبل أن يتحدث "تمام حسان" عن مفهوم المقطع عرض لمفهوم مهم في الدراسة الصوتية و هو مفهوم المجاورة في السياق حيث يرى بأن هناك حروفا لا تصلح أن تتجاوز في المقطع ، وحتى يفهم معنى المجاورة لا بد من الإلمام بمعنى المقطع، الذي يرى تمام حسان بأنه صعب التحديد.(2)

وقد توصل "تمام حسان" إلى تحديد المقطع بأنه « تعبيرات عن نسق منظم من الجزئيات التحليلية، أو خفقات صدرية في أثناء الكلام أو وحدات تركيبية، أو أشكال وكميات معينة »(3) ، وهناك من انتقد تمام حسان في هذا التعريف ورأى بأنه تعريف مبهم(4) ؛ كونه لم يوضح مكوناته أو كمية أصواته، كما أنه لم يتبنّ اتجاهها معنا ،حيث نجده قد مزج بين أشياء كثيرة؛ بين الخفقات الصدرية، وبين الوحدات التركيبية وبين كميات معينة، وهذا ما يجعل الدارس يتساءل كيف أحدد هذا في كلام معين؟

وقد تناول تمام حسان في مستوى التشكيل الصوتي جملة من الظواهر الفونولوجية، كالموقعية التي يقصد بها دراسة لسلوك الأصوات في الموقع، طبقا لما يقتضيه هو، سواء أكان هذا الموقع بداية الكلمة، أو وسطها، أو نهايتها(5)، وهذه الدراسة تتم داخل السياق، ولا تصح وهي منعزلة عنه.

ومن الظواهر الفونولوجية كذلك ظاهرة النبر التي يقصد بها « وضوح نسبي لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام »(6)؛ إذ هو بروز صوت أو مقطع أكثر من غيره في الكلام المنطوق، أو بتعبير آخر هو الضغط على صوت، أو مقطع خاص من كل كلمة لتبرز أكثر مقارنة بغيرها من الكلمات في السلسلة الكلامية.

و"تمام حسان" يرى بأن للنبر في اللغة العربية وظيفة صرفية؛ فصيغة (فاعل) يقع النبر فيها على الفاء، وفي صيغة (مفعول) يقع النبر على العين(ع). كما يرى أن النبر لا

(1) - ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 162.

(2) - ينظر: المرجع نفسه، ص 163، 164.

(3) - المرجع نفسه، ص 170.

(4) - ينظر: فاطة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 51.

(5) - ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 179.

(6) - ينظر: المرجع نفسه، ص 194.

يقتصر على مستوى الكلمة بل يمكن أن يكون له وظائف نحوية، ودلالية في الكلام، إما أن يكون تأكدياً أو تقريرياً، ففي حالة التأكيد يعلو معه الصوت، أقوى من التقريري (1).

أما ظاهر التنغيم فهي ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام، فيرى "تمام حسان" أن له وظيفة نحوية خاصة في تحديد الإثبات والنفي في الجملة، كما أن له وظيفة صوتية وأخرى دلالية، فالوظيفة الصوتية فهي النسق الأصواتي الذي يستنبط التنغيم، وأما وظيفته الدلالية فتظهر في اختلاف الترتيب العام لنغمات المقاطع في النموذج التنغيمي (2).

أما المستوى الثاني فهو الصرف الذي يعنى بدراسة صيغ الكلمات ويطلق على هذا العلم باللغة الأجنبية Morphology .

ومن خلال اطلاعنا على ما كتبه تمام حسان في هذا الجزء نجد أنه قد تناول هذا المستوى من الناحية التشكيلية التركيبية للصيغ والموازن الصرفية وعلاقتها الصرفية من ناحية والاشنافية من ناحية أخرى.

وقد فرق في دراسته لهذا المنهج بين ثلاثة مصطلحات هي: الباب، والمورفيم، والعلامة؛ فالباب هو اصطلاح من علم اللغة يستعمل بالنسبة للغة المعينة من خلال مصطلحات دي سوسير، وهو وسيلة تقسيمية لا تنسب له وجوداً خارجياً، فيعبر عن كل باب بمورفيم معين (3).

أما المورفيم فله حضور ذهني، وهو اصطلاح تركيبى بنائى، وهو عبارة عن وحدة صرفية في نظام من المورفيمات متكاملة الوظيفة، وكل نظام من المورفيمات له علاقة بنظام الأبواب. والعلامة هي العنصر الذي يعبر عن المورفيم تعبيراً شكلياً وتوجد في النطق، حيث قد تكون عنصراً أبجدياً أو ظاهرة فوق مقطعية (4). وللتمثيل عن ترابط هذه المصطلحات نقول مثلاً: باب الفاعل يعبر عنه مورفيم خاص وهو "الاسم المرفوع" وعلامته محمد (5).

(1) - ينظر: المرجع نفسه، ص 194، ص 197.

(2) - ينظر: المرجع نفسه، ص 198.

(3) - ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 204.

(4) - ينتظر: المرجع نفسه، ص 206.

(5) - المرجع نفسه، ص 207.

وفي هذا المنهج تحدث عن الصيغة التي هي علامة للمورفيم، وفي هذا المقام نجده يفرق بين المعنى الوظيفي، الذي هو معنى العلامة الصرفية، والمعنى المعجمي الذي هو معنى الكلمة التي سنتخذها مثالا؛ فمثلا صيغة (فَاعَلٌ) نجد لها معنى وظيفيا خاصا وهو المورفيم، وهو المشاركة، كما أن لها صيغة فعلية وهو جزء من معناها الوظيفي وإسنادها إلى الغائب جزء ثالث من معناها الوظيفي، ونحن في هذا لم نتعرض للمعنى المعجمي للكلمة التي سنتخذها مثالا والتي هي على وزن فَاعَلٌ كَفَاتَلٌ، لأنها موجودة في القاموس، وبهذا يكون المعنى الوظيفي نحويا صرفيا، ويكون المعنى المعجمي عرفيا اجتماعيا⁽¹⁾؛ أي أن المعنى الوظيفي قواعد كلية أو قوالب، أمّا المعنى المعجمي فهو العلامات اللغوية الاصطلاحية التي يتكلم بها أبناء اللغة الواحدة.

ولقد أكد "تمام حسان" على أن الصيغة الصرفية وحدها ليست كافية للدلالة على المورفيم لوجود الغموض فيها، وهي لهذا بحاجة إلى وسيلة نحوية متمثلة في السياق، الذي سيفصل في بعض الصيغ المتشابهة المختلفة في المعنى؛ مثل صيغة " فَعَلٌ " نجدها مشتركة بين الصفة المشبهة وبين المصدر؛ مثل " شَهْمٌ و ضَرْبٌ "، وفي هذا سنعتمد على السياق للتفريق بين الصيغتين، لأن له دور أساسي في تحديد المعنى الوظيفي اللغوي.⁽²⁾

بعدها تحدث عن الاشتقاق الذي اعتبره « ردّ لفظ إلى آخر لموافقته إياه في حروفه الأصلية ومناسبته له في المعنى »⁽³⁾، وفي هذا تحدث عن الملحقات التي تتخذ معنى وظيفيا لا معجميا ، فمعناها الوظيفي في الكلمة التي تلحق لها هو المورفيم الذي تعبر عنه، الذي يعبر بدوره عن باب من أبواب النحو أو الصرف، فمثلا كلمة " يحترمونهم " نجد فيها: الياء تعبر عن مورفيم المضارعة الذي يعبر عن باب ابمضارع، و التاء كحشو تعبر عن باب الافتعال، والواو عبارة عن مورفيم الفاعلية الذي يعبر عن باب الفاعل أو العمدة⁽⁴⁾ ، والنون علامة على مورفيم الرفع يعبر عن باب رفع الفعل المضارع والضمير المتصل عجز في الكلمة علامة على مورفيم المفعولية الذي يعبر عن باب المفعول أو باب

(1) - ينظر: المرجع نفسه، ص 208.

(2) - ينظر: مناهج البحث في اللغة. ص 208.

(3) - المرجع نفسه، ص 212.

(4) - ينظر: المرجع نفسه، ص 221.

الفضلة⁽¹⁾، إذا للملحقات معنى وظيفي لا معنى معجمي، والأساس في هذا أن يقدر القارئ المهمة الأساسية للملحقات، ومعناها الوظيفي.

والدراسة الصرفية عند " تمام حسان " لا تكون « إلا دراسة رأسية وتلك هي الصيغة التي يصطبغ بها منهجه، ونقصد بالدراسة الرأسية دراسة الجدول، سواء أكان تصريفياً أم اشتقاقياً⁽²⁾؛ أي فكرة الرأسية تشبه العلاقات الاستبدالية، ومعناها الاختلافات الشكلية في المادة الصرفية الواحدة، عكس الفكرة الأفقية التي يصطبغ لها أبواب النحو التي في السياق⁽³⁾، أي علاقات نظامية ترتبط بين وحدات الجملة في سياق معين، فالفاعل يحتاج إلى فعل، والمبتدأ إلى خبر وهكذا (...) أي أن هناك علاقات أفقية حاضرة بين الأبواب النحوية. وفي منهج النحو، نجد مظاهر المنهج الوصفي الوظيفي واضحة بشكل جلي، خاصة في الجزء الذي تحدث فيه عن علاقة الإعراب بالمعنى المعجمي أو الدلالي، إذ ربط بين الإعراب والمعنى الوظيفي، وقصد بالمعنى الوظيفي الوظيفة التي تشغلها الكلمة في الجملة، وهو معنى تكتسبه الكلمة من خلال صيغتها ووضعها بعيداً عن مفهومها اللغوي، وفي هذا يقول: « يكفي أن تعرف وظيفة الكلمة في السياق ، لتدعي أنك أعربت إعراباً صحيحاً (...) ولذلك يستطيع المرء أن يعرب كلمات لا معنى لها، ولكنها مصنوعة على شروط اللغة العربية ومرصوفة على غرار تراكيبيها⁽⁴⁾ ؛ ولهذا نجده يأتي بكلام مصنوع ليس له معنى لغوي غير أنه جاء على صيغ العربية، فقام بإعرابه على أساس أن هذا الكلمات الهرائية تحمل في طياتها معنى وظيفياً، ليصل إلى أن المعنى الوظيفي هو الذي يحدد وظيفة الكلمة في السياق ثم يحدد إعرابها، نتيجة أن الإعراب فرع المعنى الوظيفي الذي هو موقع الكلمة الإعرابي، وليس فرع المعنى المعجمي ولا الدلالي كما قال العرب رغم أنهم نظرياً صرّحوا بهذا إلا أن في تطبيقاتهم صرفوه إلى المعنى المعجمي حيناً وإلى الدلالي حيناً آخر⁽⁵⁾ .

(1) - ينظر : المرجع نفسه ،الصفحة نفسها .

(2) - المرجع نفسه، ص 223.

(3) - المرجع نفسه، ص 223.

(4) - مناهج البحث في اللغة ص 227.

(5) - ينظر: المرجع نفسه. ص 225.

لكن نظرة تمام حسان فيها نوع من الخلل؛ لأنه لا معنى أن تحدد وظيفة كلمة دون أن يكون لها معنى معجمي، ولم نفهم ماذا يقصد بهذه العملية. وهذا ما رآه بعض الباحثين لأنه « قد جرد المعنى اللغوي من قيمته الإعرابية، وهذا غير مقبول فهناك الكثير من الكلمات لا تستطيع إعرابها ما لم تقف على معناها اللغوي »⁽¹⁾، وخاصة إذا كنت أمام جملة وقع فيها التقديم والتأخير، وتتشابك فيها العلاقات، فنكون هنا بحاجة للمعنى اللغوي أكثر من المعنى الوظيفي؛ فمثلا كيف أعرب جملة "أكل الخبز الولد" انطلاقا من رؤية تمام حسان إذا لم أكن أعرف المعنى المعجمي لكل كلمة فيها، لنصل في النهاية إلى أن اللغة جسم واحد لا نستطيع فيها الفصل بين المعنى المعجمي و المعنى الدلالي .

ثم بدأ حديثه عن تكامل المناهج الأربعة من أصوات، وتشكيل صوتي، و صرف، ونحو، لتشكّل لنا ما يسمى بالجراماطيقا grammar ، وفي هذا يؤكد على المعنى الوظيفي قائلا: «... المعنى الذي تدرسه الجراماطيقا هو المعنى الوظيفي فحسب »⁽²⁾ ، أي أن الجراماطيقا تعالج المعنى حتى حدود المعجم، حيث يحدد وظيفة الصوت ، فوظيفة الحرف والمقطع والموقع والنبر والكمية والتنغيم، فوظيفة المورفيم والصيغة، فوظيفة الباب من أبواب النحو⁽³⁾.

بعد فراغه من الحديث عن علاقة الإعراب بالمعنى الوظيفي ، عرّج إلى الحديث عن أقسام الكلام ، وقد رأى أن تقسيم النحاة للكلام مبني على أسس لم يذكروها، وإذا نظرنا إلى هذا التقسيم على ضوء الدراسات اللغوية الحديثة يمكن الوصول إلى شيئين، أولهما أن هذا التقسيم صالح للنقد، وثانيهما أن هذا النقد مبني على أسس يمكن استخدامها في تقسيم الكلمات تقسيما جديدا وهذه الأسس كما حددها تمام حسان هي: - الشكل الإملائي المطلوب - التوزيع الصرفي - الأسس السياقية - المعنى الأعم ومعنى الوظيفة - الوظيفة الاجتماعية⁽⁴⁾.

فالشكل الإملائي هو الذي يفرق بين المفرد والجمع؛ مثلا: مسلمات، ونبات، نستطيع التخلي عن الألف والتاء في مسلمات، ولا نستطيع الاستغناء عنهما في كلمة نبات، لأن

(1) - عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين. ص 312

(2) - مناهج البحث في اللغة. ص 229.

(3) - ينظر: مناهج البحث في اللغة. ص 229

(4) - ينظر: المرجع نفسه، ص 230- 233

الأولى جمع مؤنث سالم، والثانية مفرد، أما التوزيع الصرفي، فهو الذي يساعد على التفريق بين الصيغ من خلال توزيعها على الجدول الصرفي، كإدخال ألف ولام التعريف للتفريق بين الاسم والفعل⁽¹⁾.

أما في الأساسين السابقين فيظهر تأثير "تمام حسان" بالمنهج الوظيفي السياقي اللذين قصد بهما ارتباط الكلمة بما قبلها وما بعدها على مستوى التركيب، فمن خلال هذه الأسس السياقية يظهر التصنيف الصرفي للكلمة، عندما لا يستطيع الشكل الإملائي أن يميز بين الوحدات الصرفية فمثلا: « لا نستطيع إلا على أساس سياقي أن نفرق بين "هم" باعتبارها ضميرًا منفصلا، وبينها باعتبارها ضميرًا متصلا، لأن بشكلها الإملائي قد لا تدل على اتصال أو انفصال بدليل المقارنة في الأمثلة الآتية :

هم يحضرون، يحضرهم

هم يجدون، يجدهم⁽²⁾. فالشكل الإملائي كما هو واضح لا يجدي في التفريق بين الضميرين حيث نحتاج هنا إلى الموقع في السياق.

فتمام حسان من خلال حديثه يجعل من السياق المكان الطبيعي لبيان المعاني الوظيفية للكلمات، فهو يحدد وظيفة الكلمات حتى ولو كانت في جملة هرائية، فما بالك بكلمات مرصوفة في نص أدبي تستخرج منه القواعد النحوية، وهذا ما فعله نحاة العرب القدماء الذين اعتمدوا في تقسيمهم للكلم على أسس سياقية؛ خاصة في اعتماده على الشواهد والنصوص⁽³⁾

أما الأساس الخامس فإنه ينتمي إلى ما يسمى بسياق الحال أو السياق الاجتماعي، حين ترتبط هذه الوظيفة بالمجتمع وما يفرضه من دلالات خاصة لأنها تدخل في تحديد العلاقات التي يبني عليها المجتمع؛ مثل كلمة: أب، أم، مولود، رئيس، مرؤوس.... أو أنا أنت، هو⁽⁴⁾؛ حيث إن بين كل كلمة وكلمة علاقة معينة، فلكل مولود أب وأم ، ولا يوجد رئيس دون مرؤوس، وإذا قلت أنا فأكيد هناك أنت، وهناك هو.

(1) - ينظر: المرجع نفسه، ص 233.

(2) - ينظر: مناهج البحث في اللغة . 233

(3) - ينظر: المرجع نفسه، ص 234

(4) - ينظر: المرجع نفسه، ص 235، 236.

وانطلاقاً من هذه الأسس الخمسة خلص إلى تقسيم جديد للكلام، ليصبح أربعة أقسام، وهي: اسم، وفعل، وضمير، وأداة، فلامس دلالة معينة، وللضمير دلالة غير معينة، وتشارك الأداة مع الضمير في كونهما يخرجان عن القاعدة العامة القائلة أن للكلمة العربية أصولاً ثلاثة، وفي أنها لا يقبل العلامات المميزة للاسم جميعاً⁽¹⁾.

وقد تناول في منهج النحو، مبحثاً آخر يتعلق بوسائل الربط في السياق، وفي هذا يتمسك بفكرة الوظيفية، ويؤكد ولاءه للمنهج السياقي، وتأثره بما جاء به "عبد القاهر الجرجاني" (ت471هـ)، فتناول فكرة السياق من وجهة حديثة، مستندا في ذلك على ما قدمته اللسانيات الحديثة، وفي رأيه أن ما يجعل السياق مترابطاً ثلاث وسائل هي: وسائل التماسك السياقي، ووسائل التوافق السياقي، ووسائل التأثير السياقي⁽²⁾.

فالتماسك السياقي قائم على العلاقات المتشابكة الموجودة بين أجزاء التركيب، هذا التماسك الذي رآه مبنياً على أساس المعنى الوظيفي لا على أساس المعنى المعجمي؛ إذ يدور حول وظيفة الباب في السياق وهذا التماسك ما عبّر عنه "عبد القاهر الجرجاني" عند حديثه عن النظم قائلاً: «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك: أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض، وتجعل هذه سبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس. وإذا كان كذلك حيث أن تنظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحد منها بسبب من صاحبها ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك، علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل، أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً، أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيًا أو استفهامًا أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعية لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل إحداهما شرطاً في الآخر، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمننت معنى ذلك الحرف، وعلى هذا القياس»⁽³⁾

(1) - ينظر: المرجع نفسه، ص 237.

(2) - المرجع نفسه، ص 237

(3) - دلائل الإعجاز، عناية: علي محمد زينو. ط: 1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 2005. ص 58.

ومن خلال هذا القول، يتضح أن التماسك عند الجرجاني قائم على أساس التعليق والبناء؛ ويقصد بالتعليق العلاقة التي تربط الكلمة بأختها فيجعلها فاعلا لها أو مفعولا أو غير ذلك، ومن خلال هذه العلاقة تحدد وظيفة الكلمة، أما البناء فهو ترتيب الكلمات في السياق، وهو أساس التماسك السياقي، وهذا ما فطن إليه عبد "القاهر الجرجاني"، فجعله «كشرط من شروط البلاغة، وجعله مبنيا على المعنى، وواضح أن هذا المعنى ليس معجميا ولا دلاليا (...) وإنما هو معنى وظيفي يدور حول وظيفة الباب في السياق» (1).

أما التوافق السياقي فيظهر من موقع الكلمة في النظم الذي يقتضي التوافق بين أجزاء الجملة، فاختيار ضمير مفرد مثلا يقتضي فعلا مسندا إلى مفرد وفي هذا يقول "تمام حسان": «التوافق ملحوظ بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، وبين التابع والمتبوع، فمحمد قائمٌ لا قائمان ولا قائمون» (2). طبعاً هذا الاختيار يتم عبر المحور الاستبدالي حيث يحرص المتكلم على اختيار الألفاظ المتوافقة والمنسجمة؛ وهذا ما يمكن أن نطلق عليه بقرينة المطابقة.

ويعد التعليق والتوافق نتيجتين للتأثير السياقي، فالتماسك نجده قائما بين الفعل والفاعل والمفعول به، وبين المبتدأ والخبر وإلى جانب هذه العلاقات لا بد من الإشارة إلى دور القيم الخلافية القائمة في أبواب النحو، التي تجعل الفاعل مرفوعا، والمفعول به منصوبا (3)، وهذا الاختلاف بين الحركات الإعرابية ناتج عن اختلاف في الوظائف في سياق معين، وقد فطن "ابن مضاء القرطبي" (ت592هـ) إلى ذلك حيث تراه يقول: «وإن من يرى أن العرب إنما راعت المعاني وجعلت اختلاف الألفاظ في الغالب دليلا على اختلاف المعاني» (4).

و"تمام حسان" يرى أن "ابن مضاء القرطبي" قد اقترب من مفهوم الوظيفة، «فاختلاف الوظيفة مؤثر في الجملة إلى حد كبير وذلك الاختلاف في الوظيفة هو المقصود بالتطريز اللغوي والقيم الخلافية» (5).

(1) - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 238.

(2) - ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 240.

(3) - ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) - الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف. ط: بلا. القاهرة: دار المعارف. ص 126.

(5) - مناهج البحث في اللغة، ص 241.

ومن خلال تتبع كلام "تمام حسان" ستجد أن ملامح نظريته الجديدة بدأت تظهر، من خلال نقده لنظرية العامل؛ إذ يقول في هذا: « هذا في الواقع مساهمة في نقد نظرية العامل ؛ لأن القيم الخلافية إذا أثرت في السياق هذا التأثير لم يكن هناك داع لافتراض عامل ومعمول في الجملة »⁽¹⁾؛ إذا في نظر تمام حسان تغيير الحركات الإعرابية ليس سببه العامل ، بل سببه الوظيفة التي تشغلها الكلمة، و في هذا تظهر الإرهاصات الأولى لفكرة "تمام حسان" من خلال تخليه عن فكرة العامل لبحث عن فكرة أخرى يرى أنها أساس تحديد المعنى .

أما في منهج المعجم الذي يدور حول الكلمة إيضاحا وشرحا، فيرى "تمام حسان" أن المعنى المعجمي قاصر على المعنى الاجتماعي المرتبط بالموقف، ويدور موضوع المعجم حول الكلمة، التي رأى "تمام" بأن تعريفها ناقص؛ لذلك أعاد النظر فيه، وقدم تعريفا جديدا مفاده أن الكلمة « صيغة ذات وظيفة معنوية معينة في تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح أن تفرد أو تحشى أو يغير موضعها أو يستبدل بها غيرها في السياق، وترجع مادتها غالبا إلى أصول ثلاثة، وقد تلحق بها زوائد »⁽²⁾ . وفي تعريفه هذا قد حدد بعض المعايير التي يتخذها الباحث للفصل بين الكلمات، ويحدد من خلالها بداية ونهاية أي كلمة معينة.

أما فيما يخص منهج المعجم، فهو منهج يختلف عن منهج الصوت والصرف والنحو، لاعتماده على قضايا خاصة بالكلمة، وهي:

1. الهجاء: فالمعجم مكان طبيعي للنظر في هجاء الكلمة.
2. النطق: فالمعجم يرفق بالكتابة الصوتية للكلمة.
3. التحديد الجراماطيقي: أي في المعجم تحدد الكلمة إن كانت اسما أو فعلا.
4. الشرح: فالمعجم متعلق بشرح معاني الكلمات، فيعرض لتطورها التاريخي، و تقسيماتها مصحوبة بالشواهد.⁽³⁾

(1) - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 266.

(3) - ينظر: المرجع نفسه، ص 268، 269.

وباعتبار أن العربية لا تملك معجما مرتبا بحسب الترتيب التاريخي نجد "تمام حسان" يمتني نفسه بأن يصبح للعربية معجما بهذا الترتيب، كما يتمنى في آخر حديثه أن تتفادى المعاجم العربية الأخطاء التي وقعت فيها المعاجم التقليدية، ليستطيع أي باحث أن يجد الأسس الأربعة التي تحدثنا عنها سابقا⁽¹⁾.

أما منهج الدلالة باعتباره آخر منهج فقد تعرض له "تمام حسان"، وفيه نجده مؤرخا أكثر منه مطبقا؛ إذا استعرض وجهة نظر بعض العلماء في المعنى الدلالي، وخص بالذكر نظرية دي سوسير.

وفي هذا المبحث فرّق بين الدراسة الآنية والتاريخية فركّز في الدراسة التاريخية على التطور التاريخي للكلمة بحثا عن الأسباب التي تحدث التغيير في المعنى، التي ربما تكون تاريخية أو لغوية أو طبقية.

أما الدراسة الآنية، فركز فيها على المعنى الثابت للكلمة ومثّل لها برأي اللساني فيرث، وفيها شرح "تمام حسان" الظروف التي مرّ بها اصطلاح الماخریات Context of situation، وفي هذا يقول: «والآن ننفذ أيدينا من وجهة النظر التاريخية لننشئ منهاجا لدراسة الصيغة، والوظيفة في اللغة فتجعل الفكرة المركزية في هذا المنهج هي الماخریات»⁽²⁾. ويقصد بالماخریات ما يحيط بموضوع التحليل من تكوين شخصي وتاريخي ثقافي للشخص ومصطلح الماخریات يقصد به في علم اللغة سياق النص⁽³⁾.

وقد شقّق "تمام حسان" المعنى إلى نسق من الوظائف، وكل وظيفة هي استعمال لشكل لغوي معين، أو عنصر لغوي معين في سياق ما؛ أي النظر إلى المعنى باعتباره مركبا من علاقات الماخریات⁽⁴⁾.

وقد عرض تمام حسان عرضا نظريا لما قصده فيرث بمصطلح سياق الحال أو المقام، وانتهى من هذا العرض إلى: «أن هذه النظرية التي جاء بها فيرث تحليلات امبريالية عملية، لا نظرية للمعنى، ويمكن وصفها بأنها نسق من الماخریات كل ماخرى منها في داخل الآخر، وتتجه جميعها إلى شرح الحقائق اللغوية، وكل ماخرى منها وظيفة

(1) - ينظر: المرجع نفسه، ص 273.

(2) - مناهج البحث في اللغة، ص 285

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 287.

(4) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الماجري الذي يشتمل عليه، ولا يزال يشتمل كل من هذه الماجريات على الآخر، حتى تحتويها جميعا ماجريات الثقافة التنشئية»⁽¹⁾.

ثم ختم تمام حسان كتابه بتفضيله للمنهج الوصفي باعتباره أحسن منهج للدراسة اللغوية؛ لأنه في نظره يخلص الدراسات اللسانية من الشوائب الأخرى، ليجد الطالب نفسه أمام موضوع مستقل لا يعتمد في أفكاره ومصطلحاته على فروع المعرفة الأخرى⁽²⁾؛ لأن المنهج الوصفي يدرس الظاهرة كما هي دون تدخل للظروف المحيطة بها، وهذا هو أساس المنهج البنوي.

ويرى بعض الباحثين أن دراسة تمام حسان قامت على آراء النظرية الوظيفية؛ إذ ركز فيها على العلاقات الوظيفية التي تقوم بين الأصوات وإن كان يسمى نظريته بالنظرية الوصفية⁽³⁾

ويعد كتاب مناهج البحث في اللغة امتدادا لمشروع اللغة العربية معناها ومبناها، لذلك حاولنا أن نتعمق في مباحثه حتى يساعدنا هذا في فهم، مشروعه اللاحق، وسنكتشف أن جل ما جاء به في هذا الكتاب متداول في كتبه اللاحقة.

2- كتاب اللغة بين المعيارية والوصفية:

طبع أول مرة سنة 1958 بواسطة التزام مكتبة الأنجلومصرية ، كما طبع بدار الثقافة بالدار البيضاء سنة 1979.

وقد عالج هذا الكتاب موضوع موقف الإنسان من اللغة في حالتي الدرس والاستعمال، أي درس اللغة موضوعا للمتكلم، وموضوعا للباحث.

اتجه "تمام حسان" إلى دراسة المعيارية والوصفية، حين رأى شكواي الناس من صعوبة النحو، وهذا ما ذكرناه فيما سبق، حيث أراد من خلال سطور هذا الكتاب أن يشخص الداء، ويسهل علاجه، وكما هو واضح أن أساس الشكوى هو تغلب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولا وأخيرا⁽⁴⁾.

(1) المرجع نفسه، ص 302-303.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 304.

(3) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 44.

(4) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ط4. القاهرة: عالم الكتب، 2000، ص 3-4.

وانطلاقاً من الواقع اللغوي الذي غدت فيه القواعد سيدة النصوص، قسم "تمام حسان" مؤلفه إلى بابين كبيرين هما: المعيارية والوصفية، وفرّق من خلالهما بين ناحيتين من نواحي النشاط هما: الاستعمال اللغوي، الذي هو وظيفة المتكلم، و البحث اللغوي الذي هو وظيفة الباحث، وفيهما تفريق بين المتكلم و الباحث ، حيث إن وظيفة المتكلم تطبيق أسس معينة غير واضحة لديه، حتى يكون كلامه سليماً، أمّا وظيفة الباحث فهي الكشف عن هذه الأسس لتوضيحها. فاللغة عند الأول معايير تراعى، وهي عند الثاني ظواهر تلاحظ ومن هنا نجد أن نشاط المتكلم معياري، ونشاط الباحث وصفي.

وفي هذا ربط بين المعيارية والأمور الاستعمالية كالقياس والتعليل والمستوى الصوابي، كما ربط بين الوصفية والأمور المنهجية كالرموز اللغوية، والاستقراء والتقييد والنماذج اللغوية، فهذه هي فلسفة الكتاب الذي يعتبر اللغة في خدمة المجتمع والمنهج في خدمة اللغة⁽¹⁾.

وهذا الكتاب في كل خطوة يخطوها، لا نجده يحكم بل يصف ويلاحظ ما كان عليه القدماء من المنهج الوصفي، وما أن تنتهي آخر خطوات الكتاب حتى نكون قد تعرفنا على المنهجين "القديم والحديث، لنصل في النهاية إلى أهمية المنهج الحديث، الذي ينبغي أن يتخذ أساساً للبحث اللغوي⁽²⁾.

ويعد هذا الكتاب تأليفاً نظرياً، قدم فيه صاحبه المنهج الوصفي إلى الفكر اللغوي العربي الحديث بصورة أقرب وأشمل، حيث نجده يصف الدراسات النحوية العربية بالمعيارية perspective ، وهو مصطلح جديد مستمد من الفكر اللغوي الأوربي، في مقابل الوصفية Descriptive التي يدعو إليها في البحث اللغوي⁽³⁾.

وقد حدد "تمام حسان" في التمهيد لكتابه المنطلقات الأساسية للدراسة الوصفية، فحدد أصولها ومبادئها العامة ومن بين هذه المبادئ: أن الباحث في اللغة عليه أن يصف ما يراه ولا يصدر أحكاماً أو يفرض قواعد، ولا ينبغي للباحث أن يعبر عن موقفه من موضوعه بالنص على ما يحوز وما لا يحوز، ومن المبادئ كذلك أن الدراسة الوصفية تختار مرحلة

(1) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص 13

(2) ينظر: محمد صلاح الدين بكر، الدراسات في الوصفية العربية القديمة والحديثة. www.alarabiae.ws. يوم 2010/3/3، الساعة 15:30

(3) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 69.

بعينها من لغة بعينها لتصفها وصفا استقرائيا وتتخذ النواحي المشتركة بين الجزئيات المتداخلة في هذا الاستقراء، ورابع مبدأ أن القاعدة اللغوية في الدراسة الوصفية ليست معيارا وإنما هي جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية. كما ينبغي لعالم اللغة الوصفي أن يقصر نشاطه على الملاحظة والوصف والتسجيل⁽¹⁾.

وقد بدأ باب المعيارية بالقياس والتعليل، فقد عرفنا أن المتكلم يقيس كلامه على المعايير الاجتماعية الموجودة في محيطه، ومن هنا يظهر ما يسمى بالصوغ القياسي، وهي ظاهرة تبدأ مع الفرد منذ طفولته؛ حيث يجرى هذا القياس على غير وعي من المتكلم، وما كلامنا اليومي إلا تطبيق قاعدة الصوغ القياسي؛ فالطفل أو المتكلم يقيس الصيغ أو الجمل التي يتكلم بها على النماذج التي سمعها أو تكلم بها⁽²⁾.

وعملية الصوغ القياسي هي عملية معيارية إلى أقصى حد، فلا تدخل في صلب المنهج لأنها تتصل بنشاط مستعمل اللغة، لذا لم يعترف المنهج الوصفي بها كفكرة منهجية، ويتم ملاحظتها ووصفها كنشاط لغوي⁽³⁾.

وفي هذا الفصل انتقد تمام حسان طريقة العرب في القياس والتعليل، ومن خلال هذا تطرق لقضية العامل وانتقدها، وانتقد من نقدها من علماء العربية القدماء كابن مضاء القرطبي⁽⁴⁾، فوصل "تمام حسان" في نهاية مناقشته لنظرية العامل، أنه لا يوجد عامل في اللغة، لأن في نظره أن اللغة جهاز متكامل من الأجهزة، تتكون من عدد من الطرائق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، وكل طريقة توضح معنى من المعاني الوظيفية في اللغة؛ فمثلا، جاء الفاعل مرفوعا؛ لأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع، دون ما سبب منطقي واضح، إذ هو ربط بينهما وبين معنى وظيفي خاص، وهنا لا نجد للمتكلم دخلا في تغيير الحركات الإعرابية كما قال ابن جني^(ت392هـ)، وابن مضاء للقرطبي⁽⁵⁾، ونلاحظ أن "تمام حسان" يحاول تطبيق مبادئ البنوية، بدراسة اللغة لذاتها ومن

(1) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 23-24.

(2) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 31.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 36.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 52.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص 52.

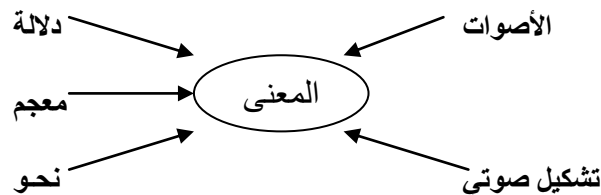
أجل ذاتها فعناصر التحول هي عناصر لغوية فقط ،فلا دخل لعوامل خارجة عن طبيعة اللغة في تحليلها.

أما الفصل الثاني فتناول فيه قضية الصواب والخطأ، التي تحتكم إلى المعايير الاجتماعية، فالإنسان عندما يستعمل اللغة لا بد من مراعاة الموقف الاجتماعي الذي يكون فيه، وكذلك مراعاة الوظائف اللغوية، والحذر من الوقوع في الخطأ، ويتم تمييز المستوى الصوابي من طريق الملاحظة، والمشاركة، والتجربة⁽¹⁾.

فالباحث يلاحظ كلام المتكلمين، فيعرف أنهم يراعون في كلامهم قواعد خاصة لا يحددونها، وبعدها يشاركهم في كلامهم، ويتعلم منهم ما لم يستطيع تعلمه بالملاحظة. وبعد حديثه عن المستوى الصوابي الذي يعتبر مقياسا اجتماعيا مفروضا على الأفراد، انتقل إلى الحديث عن أثر الفرد في نمو اللغة، بداية من عملية الاكتساب الذي يكون بالاحتكاك والمشاركة⁽²⁾.

وفي الباب الثاني الذي خصصه للوصفية، تحدّث فيه عن الرمز اللغوي، وعن الاستقرار، وعن اجتماعية اللغة، وحدد فيه ثلاثة أنواع من العلاقات التي تربط الرموز بمعانيها وهي: علاقة طبيعية، وعلاقة منطقية، وعلاقة عرفية، وهذه الأخيرة هي من أهم العلاقات لوجودها في الدلالات اللغوية⁽³⁾.

وفي هذا الباب نجد "تمام حسان" يؤكد على النتائج التي توصل إليها في كتابة "مناهج البحث في اللغة"، خاصة ما تعلق بقضية المعنى، فهو يقول: « إن كل دراسة لغوية لا بد أن تتجه إلى المعنى فالمعنى هو الهدف المركزي الذي تصوب إليه سهام الدراسة من كل جانب على النحو المبين في الشكل »⁽⁴⁾



(1) ينظر: المرجع نفسه، ص62.

(2) ينظر: اللغة بين المعيارية و الوصفية .ص62.

(3) ينظر: المرجع نفسه،الصفحة نفسها.

(4) المرجع نفسه، ص 118.

وإذا حاولت أن تقرأ هذا المخطط بتعمق ستجده يلخص فكرة "تمام حسان" ،التي أراد أن يصرح بها، في تركيزه على المعني الوظيفي ؛إذ إنك تلاحظ أن المعنى هو البؤرة الرئيسة التي تحوم عليها كل مناهج اللغة أو مستويات اللغة من أجل تحديده و فهم مكنونه. وفي منهج دراسة اللغة انتقد "تمام حسان" منهج النحاة القدماء في الاستشهاد الذي أوقفوه عند حد معين (حد مكاني، وحد زماني) ، الأمر الذي جعلهم يعتمدون على ما لديهم من قواعد مادةً لدراساتهم بدلا من النصوص اللغوية المستجدة، فكان جديرًا بهم أن يعترفوا بالمراحل التي مرّت بها اللغة ، وان يدرسوا كل مرحلة دراسة وصفية⁽¹⁾ ، فالنحاة بعد جمع اللغة ووضع القواعد بدأوا بمرحلة التقنين وهنا دخلوا مرحلة المعيارية بدلا من اتباع المنهج العلمي الصحيح في الوصف .

و قد اتخذ تمام حسان المدرسة الاجتماعية مرجعا أساسيا لمناقشة المسألة اللغوية، إذ أكد على أن أي نموذج في اللغة لا بد أن يكون نتيجة تعارف ، ليكون الطابع الاجتماعي هو النموذج اللغوي . ليصل في حديثه إلى التفريق بين اللهجة واللغة المشتركة، باعتبار اللهجة ظاهرة ديناميكية، واللغة ظاهرة استاتيكية، و الجملة هي وحدة اللهجة ، أما وحدة اللغة فهي كل قسم من أقسام كل جهاز، فمثلا: الحرف هو من الجهاز الأبجدي⁽²⁾.

ليصل في النهاية إلى نتيجة مفادها أن اللغة تقع في نماذج تركيبية معينة، تقوم دراستها على أساس الملاحظة والاستقراء والوصف، خاصة وأن اتجاهات دراسة اللغة في أيامنا هذه كلها اتجاهات وصفية⁽³⁾.

فتمام حسان من خلال هذا الكتاب حاول التفرقة بين المعيارية والوصفية، منهجين متعاكسين في الوظيفة والأداء، فظهرت المعيارية نقيضة للوصفية، وبصفة عامة يعتبر هذا الكتاب مكملا لكتاب مناهج البحث في اللغة، وترسيخا للمنهج الوصفي الذي كان قد دعى إليه، ونقدا للمنهج المعياري الذي اتسمت به الدراسات اللغوية القديمة عند العرب، وقد وصف "صبحي الصالح" الكتابين: "اللغة بين المعيارية والوصفية"، و"مناهج البحث في

(1) ينظر: اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 176.

(2) ينظر: المرجع نفسه ، ص 184، ص 187.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 184

اللغة " بقوله: « قد جاء آيتين في الدقة والتقصي فيما صوّرا من المذاهب الحديثة في بحوث اللغة، وان فيهما لجهدا مشكورا في رد طائفة من تلك المذاهب إلى مبتدعيها، ومحاولة ناجحة في المقارنة بين العربية واللغات الحية من خلال ما استحدث العلماء من مناهج «(1)، خاصة أن "تمام حسان" جاء في مرحلة مبكرة من عودة المبعوثين العرب من البلاد الغربية، فحاول توصيل ما درسه في الجامعات الغربية من مناهج حديثة بأسلوب عربي، محاولا تطبيقها على اللغة العربية.

3/ كتاب الأصول – دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي – :

صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى عام 1981 عن دار الثقافة بالدار البيضاء، وتوالت بعدها الطباعات في مصر والعراق(2).

وأما سبب إخراج هذا الكتاب كما جاء على لسان صاحبه فهو « أن النحو العربي لم يعرض حتى الآن في صورته المتكاملة على رغم جهود علماء أفاضل صرفوا الجهد المشكور في استخراج أصوله من بطون الكتب ومن أقوال النحاة أنفسهم «(3)، فكتابه هذا جاء ليسد النقص في التأليف النحوي، والنقص القائم في المكتبة العربية التي تفتقد لمثل هذا النوع من الكتب، فتمام حسان قد رأى أن نحائنا العرب لما سجلوا أصول النحو لم ينظّموا الفكرة في صورة نظرية متكاملة يشد بعضها بعضًا، بل نثروا العبارات العارضة في ثنايا مناقشاتهم للمسائل الفرعية التي لا تثير انتباه القارئ، وهذا ما يتعب القارئ، ويشتت ذهنه(4).

فهو بهذا المجهود يحاول أن يوضح مواطن ضعف التأليف النحوي، لكن رغم ذلك تجده يشيد بمن توفرت فيه ملامح العلمية، والدقة المنهجية، وهنا لا نجده يفوت فرصة الانتفاع بمثل هذه الكتب ككتاب الإنصاف لابن الأنباري.

ومن خلال حديث "تمام حسان" يتضح أن فكرة الكتاب ظهرت قبل التفكير في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، منذ تدريسه في كلية دار العلوم؛ حيث قد أولى كتب التراث اهتماما يعادل اهتمامه بالدراسات اللغوية الحديثة، خاصة أن كتابه "اللغة العربية معناها

(1) دراسات في فقه اللغة. ط: 2. بيروت: المكتبة الأهلية، 1962، المقدمة.

(2) ينظر: حسن عارف، سيرة ذاتية ومسيرة علمية، الكتاب التذكاري، ص 21.

(3) الأصول، ص 10

(4) ينظر: المرجع نفسه.

ومبناها" يعتمد في نصوصه على نصوص التراث اللغوي، فكان من الطبيعي أن يسبق كتاب "الأصول" ليكون تمهيدا له ، لكن تمام حسان فضل إخراج كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" أولا لاحتوائه على فكرة جديدة ومن إبداعه، أمّا كتاب الأصول فهو عبارة عن إعلان عن رأي يدور حول آراء الأقدمين من النحاة، بالإضافة إلى أن تمام حسان كان حريصا على الأمانة العلمية، فهو لم يرد إخراج فكرة ناقصة بل انتظر حتى تكتمل فكرته لينتفع بها القراء (1).

وقد اتجه تمام حسان في هذا الكتاب مباشرة إلى أصول الفكر اللغوي العربي في محاولة لعرض النحو في صورته المتكاملة، ولبناء هيكل نظري ضخم التزم النحاة بمضمونه، وان لم يعنوا بصياغته، فحاول من خلال ما كتبه جمع المفروق، وفصل المجمل ووضّح الغامض بكل براعة(2). فقد احتوى هذا الكتاب على مادة دسمة من النتائج العلمية في الفكر الأصولي، فيعد بهذا أكثر الكتب فائدة وأكبرها أثرا في اتجاه البحوث النحوية، خاصة في الدراسات الجامعية العليا.

وفي هذا الكتاب دراسة معرفية تناول فيها جذور الفكر اللغوي ومصادره في ثلاثة حقول، من أهم حقول الدراسات اللغوية العربية وهي: النحو، و فقه اللغة والبلاغة، فلما اكتمل عنده منهج النحاة ، تطلع إلى ما كتبه البلاغيون واللغويون، راغبا في أن يجد لهم من الأصول ما وجد عند النحاة، وكانت نتيجة ذلك موازنة بين الفروع الثلاثة(3).

عالج في المحور الأول قضايا النحو، حيث تعرض لعوامل نشأته والجهود المبذولة في تطويره، من جهود البصريين والكوفيين مع الإشارة إلى الاختلافات بينهما. وفي هذا الباب بحث في كون النحو صناعة ومعرفة، وفيه تعرض للهيكل البنوي للنحو العربي، القائم على الاستدلال النحوي، الذي يبني على السماع والقياس والاستصحاب(4).

وعند تصفح هذا الباب نجد أنه تعمق في دراسة قواعد التوجيه المتصلة بالاستدلال، ويقصد بهذه القواعد « تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر

(1) ينظر: الأصول، ص 12.

(2) ينظر: النحو في الأصول لتمام حسان، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، www.upu.edu.so، 3 افريل 2010، سا: 14:30، ص 2

(3) ينظر: الأصول، ص 13.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 206.

في المادة اللغوية (سماعا كانت أم استصحابًا أم قياسًا) التي تستعمل لاستنباط الحكم «(1) ،
وسمّاها الأستاذ بقواعد التوجيه لارتباطها بالتعليل وبتوجيه الأحكام عند التأويل، فالنحاة
كانوا يفتيدون منها في إبداء آرائهم.

و باعتبار قواعد التوجيه قواعد مهمة، نجده يسميها "دستور النحاة"، فيعتبر هذا
المصطلح مع مصطلح قواعد التوجيه مصطلحا عسكريا ميدانيا ،انتقل إلى ميدان لغوي
أصولي على يده، وفي هذا يرى بعض الباحثين أنه حاول استغلال المصطلحات العسكرية
في هذه الفترة كونه كان ضابطا في حرب فلسطين، فانعكس ذلك على منتوجه اللغوي(2).

وكما قلنا سلفا إن "تمام حسان" أخذ هذه القواعد من كتب التراث، فرتبها وصنفها
بعدها كانت متناثرة غير منتظمة، وغير مقصودة، لا تعبر عن ما وراءها من بناء شامخ.

وفي الباب الثاني تحدث عن فقه اللغة، وفيه عرض لمسيرة الدراسات اللغوية في البلاد
العربية، التي سادت فيها فكرة التعليم وكذا وقع البحث اللغوي في الحضارة الغربية ومن
خلالها أصل لمصطلح الفيلولوجيا كعلم يدرس النصوص القديمة، وكمصطلح يقترب من
مفهوم فقه اللغة، ويختلف عن علم اللغة الذي يدرس اللغة الحية باعتبارها نظاما للتواصل
الإنساني(3).

أما الباب الأخير فتضمن موضوع البلاغة، وتحدث فيه عن قضية الإعجاز القرآني،
كون القرآن الكريم الدرة الخالصة التي دارت حولها الدراسات وتشعبت من أجل الحفاظ
عليه، فههدف البلاغة هو الوقوف على أسرار الإعجاز القرآني من جهة ما خصه الله به من
حسن التأليف وبراعة التركيب(4).

أمّا فروع البلاغة الثلاثة": المعاني والبيان والبديع فإنها تناول العلاقة بين الأسلوب
والمعنى؛ حيث يعد المعنى هو الأساس في تقسيم هذه الفروع، و يُشقق من خلالها
المعنى(5).

(1) المرجع نفسه، ص 189، 190.

(2) احمد علم الدين الجندي، من قضايا الفكر الأصولي وأثره في تسيير النحو- الكتاب التذكار - ، ص 40.

(3) ينظر: الأصول، ص 249 وما بعدها

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 273 وما بعدها

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص 284.

فيعد علم المعاني أقرب شيء إلى النحو؛ حيث إنه يتناول التركيب والسياق، فينقاسمان بذلك النظر في التركيب، فالنحو يبدأ من الأبواب المفردة وينتهي إلى الجملة، أما علم المعاني فيبدأ من الجملة ليصل إلى السياق⁽¹⁾.

أما البيان فهو علم المعنى المفرد مطابقا كان أم تضمنيا أم لزوميا، حقيقة كان أم مجازا، وقريبا كان أم بعيدا؛ وباعتبار المعنى المفرد هو أيضا موضوع فقه اللغة، نجد أن البيان لصيق بفقه اللغة مثلما هو علم المعاني بالنسبة للنحو⁽²⁾.

أما علم البديع فمجاله مختلف عن المجالين السابقين، لاهتمامه بزخرفة المبني، لكن رغم اختلاف موضوعات هذه الفروع، إلا أنها مربوطة بعلاقة تتمثل في كونها تقع في نطاق الأساليب، وما يدور حول النصوص والذوق الفني⁽³⁾.

ومن خلال ما سبق يتضح أن كتاب الأصول، هو بالفعل أصل وجدّد ورتّب ما كان مشتتا، فاعتبر بذلك فتحًا جديدًا لما فيه من معارف قيّمة لاشتماله على كل فروع اللغة، فهو قطعة نادرة لا تصدر إلا من رجل فاهم وواع بالتراث اللغوي، فما جاء به تمام حسان كما قال أحد الباحثين « يستحق أن يكتب بماء الذهب »⁽⁴⁾، وحقا فالمطلع على هذه الجوهرة سيكشف عن براعة التأليف ودقة الوصف والترتيب بالإضافة إلى سلاسة اللغة التي تمنح الدرس اللغوي المتعة في المتابعة والفهم.

ثالثا - إبداعات تمام حسان اللغوية:

تعد حياة تمام حسان حياة خصبة ذات انعطافات، ووقفات علمية رائدة، كل وقفة تحتاج إلى تأمل من باحث مجد، ومن بين ابتكاراته التي اتفق عليها الباحثون وتلامذته نذكر ما يأتي :

(1) ينظر: الأصول، ص 310، وما بعدها
(2) ينظر: المرجع، نفسه، ص 324 وما بعدها
(3) ينظر: المرجع نفسه، 341-342.
(4) النحو في الأصول لتمام حسان، www.upu.edu.so

1. كان أول من استنبط قواعد النبر والتنغيم في اللغة العربية، حيث إنها لم تكن مدروسة قبله في اللغة العربية، فقام بهذا الجهد في مرحلة الماجستير والدكتوراه وشرحها في كتابه مناهج البحث في اللغة عام 1955⁽¹⁾.
 2. جاء بنظرية جديدة، وهي نظرية تضافر القرائن التي تعد فكرة محكمة الوضع متكاملة الجوانب، هزّت الدراسات الأصولية في النحو؛ والتي التقطها من ثنايا التراث العربي، فوضع بها لبنة في صرح تسيير أصول النحو العربي⁽²⁾.
 3. أول من درس المعجم باعتباره نظاما لغويا متكاملا تربطه علاقات محدودة، وليس مجموعة مفردات أو كلمات متتالية منفردة كما كان مستقر عند بعض الباحثين.
 4. أول عالم لغوي يخالف البصريين والكوفيين في دراسة الاشتقاق حين اقترح فاء الكلمة وعينها ولامها أصلا للاشتقاق، في حين كان عنده البصرة "المصدر" وعند الكوفة "الفعل".
 5. قسم الكلام العربي تقسيما جديدا على أساس المعنى والمبنى، فبلغ بها سبعة أقسام في كتابه اللغة العربية معناها و مبنائها.
 6. فرق بين الزمن النحوي والزمن الصرفي، فهذا الأخير هو وظيفة الصيغة المفردة خارج الجملة، أمّا الزمن النحوي فيختلف عنه، وقد لا يخالفه لأنه مرتبط بالسياق وبالجملة التي وردت فيها الصيغة، فبنى بذلك نظاما زمنيا متصلا للصيغ العربية، اتضح به ما لم يوضحه النحاة من ثراء النحو العربي بالأزمنة المتعددة⁽³⁾.
 7. قام بمحاولة تشقيق المعنى، وتحليل كل شق على حده، فكان بهذا العمل غير مسبوق⁽⁴⁾.
- ومن خلال ما سبق ذكره يتضح أن "تمام حسان" رجل وهب حياته للعلم وللغة العربية، فسخر كل ما عنده من علم لخدمة هذه اللغة الشريفة، وهذا جلي في جل أعماله حتى و إم لاقت نقدا من قبل الدارسين، فجهده مشكور، لأنه استطاع بجرأته أن يقف أمام التراث

(1) ينظر: صبري الصعيدي، معالجة التراث في المصنفات اللغوية العربية الحديثة. www.islamonline.net

(2) أحمد علم الدين الجندي، من قضايا الفكر الأصولي وأثره في تسيير النحو- الكتاب التذكري- ص 44.

(3) ينظر: صبري الصعيدي، معالجة التراث في المصنفات العربية اللغوية الحديثة، www.islam online.net.

(4) ينظر: صبري الصعيدي، الدكتور تمام حسان وأثره في البحث الأكاديمي المغربي

ويعيد تصنيفه ويحاول تجديده، وسنكتشف من خلال ما سيأتي عن نظرتة الجديدة،
ومحاولاته الجريئة.

المبحث الثاني :
قراءة في مشروع تمام حسان اللغوي
. اللغة العربية معناها ومبناها.

1- مشروع تمام حسان اللغوي: "اللغة العربية معناها ومبناها"

تعرفنا في المباحث السابقة على جهود تمام حسان اللغوية، والمنهج الوظيفي الذي اتبعه في دراسة اللغة العربية، الذي تجلّى في جلّ أعماله، ولعل أهم عمل ضمنه صاحبه خلاصة أفكاره، وجسد فيه توجهه اللغوي، هو كتابه « اللغة العربية معناها ومبناها » الذي يعد أهم

مؤلف أحدث تغييرا في الدراسات ، ولفت الأنظار للعديد من الظواهر اللغوية التي درسها الطلاب كمسلمات حفظوها دون أن يبحثوا عن معناها أو وظيفتها .

فغير بذلك من طريقة تناول اللغة العربية، بما فيها من طرح جديد للتراث؛ إذ حاول وضع « طريقة لدراسة العربية بتطبيق نتائج البحوث الحديثة تطبيقا يلائم خصائص لغتنا »⁽¹⁾، فالرجل كما ذكرنا سلفا متأثر بالمدرسة السياقية الفيرثية في طرحه ودرسه للتراث ، إلى جانب ذلك نلمح تأثره ببعض لغوي العرب أمثال "الجرجاني" ، فاعتبر مصنفه من خلال محاورته للحضارة العربية بلسان عربي أشمل كتاب في هذا المجال كما ذكر "صلاح الدين شريف"⁽²⁾ .

وقد ظهر هذا الكتاب في عام 1973، عن الهيئة المصرية العامة وأعيد طبعه سنة 1979، فيعتبر بداية عهد جديد في فهم العربية الفصحى، إذ إنه أثار اهتمام جمهور الدارسين⁽³⁾ لما فيه من أفكار تستحق النظر والتحقيق، لأن ما جاء به يعد حقا ثورة لم يقم بها أحد من قبله بمثل هذه الجرأة.

فهذا الكتاب ملخص لجهود تمام حسان في فهمه للمنهج الوصفي الوظيفي، أودع فيه «خلاصة الأفكار التي كانت تدور في ذهنه منذ أمد بعيد في المنهج الوصفي البنوي في دراسة اللغة ومحاولة تطبيقه على العربية»⁽⁴⁾ فهو كما قال صاحبه: «نتاج زمن طويل من إعمال الفكرة ومحاولة إخراجها في صورة مقبولة»⁽⁵⁾.

ففكرة الكتاب قد راودته عندما كان بصدد تحضيره لكتاب "مناهج البحث في اللغة"، لكنها تأخرت نظراً لعدم اكتمال الفكرة، إلا أنه مسّها مسّا خفيفاً⁽⁶⁾، إلا أنّ "كتابه مناهج البحث" في اللغة يعتبر مثل بقية الأبحاث قابعا في إطاره النظري دون أن يتسنى له الوقوف بأفكاره أمام النموذج التقليدي حتى صدر كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" الذي يعد أول محاولة في مجال تعميق نظرية فيرث اللغوية والتمهيد لتطبيقها على اللغة العربية⁽⁷⁾.

(1) عبد القادر المهيري ، نظرات في التراث اللغوي .ط:1. تونس : دار العرب الإسلامي ، 1993 ، 73

(2) ينظر : أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي ، أشغال ندوة اللسانيات و اللغة العربية ، ص 54

(3) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 05 (التقديم)

(4) عبد الرحمن حسن العارف ، تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية – الكتاب التذكاري- ، ص 18

(5) اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 7.

(6) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها، ص 05 (التقديم)

(7) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 80

وأما مجال هذا البحث كما قال صاحبه: « اللغة العربية الفصحى بفروع دراستها المختلفة، فليس هذا الكتاب كتابا في فرع معين من فروع هذه الدراسات ولكنه يجول فيها ويأخذ من كل فرع منها ما يراه بحاجة إلى معاودة العلاج على طريقة تختلف اختلافاً عظيماً أو يسيراً عن الطريقة التي ارتضاها القدماء ثم ينتهي أخيراً إلى نتيجة مختلفة أيضاً»⁽¹⁾، فتمام حسّان أراد بهذا إعادة ترتيب الأفكار اللغوية، وجمع الظواهر المتعلقة باللغة العربية في نظام واحد، بحيث أن كل فرع منها يخدم الآخر، لأنه أدرك وفهم نظرية دي سوسير في اللغة، فتمام حسّان لم يتخصص في مستوى واحد من مستويات اللغة؛ لأنه أراد أن يتجنب الدراسة الفرعية، حتى تكون نتائجه شاملة ومختلفة على طريقة القدماء في تناول اللغة العربية، وهذا يدل على فهمه لمقصد اللسانيات التي لا تعبر عن مستوى من مستويات اللغة، بل هي ذلك الكل المتكامل من فروع اللغة من صوت و صرف و نحو فقد أعاد تمام حسان « ترتيب الأفكار اللسانية الكلاسيكية التي تشتتت في كتابات القدماء في ضوء المنهج الوصفي ومقولات النظرية السياقية تحديداً»⁽²⁾. فقدم لنا قراءة جديدة للتراث من منظور علم اللغة الحديث، حيث جعل النحو العربي دعامة له و أرضية انطلق منها، فشبعه بمبادئ لغوية غربية.

بالإضافة إلى هذا فإنه يعتبر « دراسة نظرية قوامها منهج لتناول نظام اللغة العربية في صورته الشاملة من وصف فروعها الصوتية والصرفية والنحوية وصفا يكشف عن تفاصيلها وتكاملها وعطاء كل منها في سبيل الكشف عن المعنى للوصول إلى الإفادة»⁽³⁾، فكان هدفه الوصول إلى المعنى الذي غفل عنه الكثير من اللغويين سواء أكانوا قدامى أم محدثين، لكن رغم ذلك فالكتاب لا يختلف عن المؤلفات التي نعرفها لعدم خروجه عن الإطار النظري في تناول القضايا اللغوية، وهذا ما أدركه صاحبه، فقرر أن يطبق ما جاء به في كتابه الموسوم "الخلاصة النحوية"، الذي يعتبر تجسيدا فعليا للمقولات التي حملها كتاب "اللغة العربية معناها و مبناها".

(1) اللغة العربية معناها و مبناها، ص 09

(2) بوقره النعمان، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ط: بلا، عنابة: منشورات باجي مختار، 2006.

(3) تمام حسّان، الخلاصة النحوية. ط: 2. القاهرة: عالم الكتب، 2004، ص 07.

والمتصفح لهذا الكتاب ومن خلال تصريحات صاحبه يتّضح أن موضوعه الأخص هو « المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف، وهو صلة المبنى والمعنى »⁽¹⁾.

وفي ربطه بين المبنى والمعنى نجده متأثراً بنظرية أستاذه "فيرث" في تمييزه بين المعنى المعجمي والمعنى المقامي، فربط بذلك بين الشكل والوظيفة، وقد اتفق في هذا مع قدماء العرب من منطقة وأصوليين في دراسة الدلالة اللغوية المفردة أو في السياق⁽²⁾، خاصة في تفسيرهم للنص القرآني و استحدثهم لما يسمى بعلم المناسبة الذي يراعي المعنى المعجمي و مناسبته للسياق.

وقد أقرّ "تمام حسان" بجهود العرب في هذا المجال عندما قال: « وحين قال البلاغيون: " لكل مقام مقال" ولكل كلمة مع صاحبها مقام وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات لا في العربية الفصحى فقط، وتصلحان للتطبيق في إطار كل الثقافات على حد سواء، ولم يكن مالمينوفسكي وهو يصوغ مصطلحه الشهير Contexte of situation، يعلم أنه مسبق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها، إن الذين عرفوا هذا المفهوم سجلوه في كتب لهم تحت إصطلاح "المقام"»⁽³⁾.

وبهذا الاعتراف يتضح أن الرجل في طرحه للقضايا اللغوية الحديثة يعترف بجهود القدماء وفي إسهامهم في الدراسات اللغوية، فهو بذلك لا يقدر في التراث بل نجده يشيد به في ظل الكشف عن الجديد الذي لم يشر إليه القدماء مع وضوحه أمام أنظارهم⁽⁴⁾، فالعرب أدركوا أهمية المقام في فهم الكلام، لكن لم يدرسوه لذاته وعلى أساس أنه عنصر لغوي، بل نجدهم يتكلمون عن القضايا اللغوية التي تحدث عنها المحدثون دون أن يقصدوا إلى إقامة نظرية خاصة؛ لأن اهتمامهم انصب على فهم القرآن الكريم.

فالعرب القدامى اعتنوا بالمبنى ولم ينتبهوا إلى ضرورة جعل المعنى فيصلا في إقامة التوازن بين الأشكال والوظائف، وفي نظر "تمام حسان" أن انتحاء الدراسات التراثية هذا المنحى، يعود إلى حرصهم على لغة القرآن الكريم من أن تمتد إليه أعراض اللحن، التي

(1) عبد الرحمان حسن عارف، الكتاب التذكري "تمام حسان رائدا لغويا" ص 46.

(2) ينظر: بوقره النعمان، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 45.

(3) اللغة العربية، معناها ومبناها، ص 372.

(4) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 81.

بدأت في التفشي في أوائل العهد الإسلامي⁽¹⁾ وفي هذا يقول: «ومن هنا اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسا ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعاً لذاك وعلى استحياء»⁽²⁾. واهتمام العرب بالأخطاء النحوية التي قد تمس الجانب الشكلي للغة و باللحن جعل من النحو يتسم بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي⁽³⁾؛ لأنهم قد بالغوا في مراقبة الحركة الإعرابية وما يطرأ عليها من تغيير.

وقد لخص تمام حسان موقف النحاة في قول محمد بن مالك في ألفيته:

.....
فما أبيض أفعل، ودغ ما لم يُبَحْ⁽⁴⁾.

وعدم اهتمام العرب القدماء بالمعنى والسياق جعلهم يقعون في أخطاء منهجية كان من أخطرها قضية الزمن النحوي والزمن الصرفي الذي أوقعهم في الخلط⁽⁵⁾، فهذه الأخطاء جعلت علماء العربية يلجأون إلى علل غير منطقية، حاولوا من خلالها تفسير قواعدهم حتى وإن نافت طبيعة اللغة العربية.

ورغم أن معظم نحاة العربية تناولوا الظواهر اللغوية على أساس شكلي (Formal)، وأجادوا في ذلك إجادة تامة، إلا أنهم لم يقفوا عند حدود الشكل بل عوّلوا على المعنى معولا كبيرا، ويمثل التفاتهم إليه ملحظا ثابتا يفرعون إليه ويصدرون عنه في التفسير النحوي، وخاصة إذا تخلف التفسير على المستوى النحوي الخالص⁽⁶⁾، لأن بعض التراكيب المتشابهة المتشابهة قد توقع اللغوي في مشكل التفسير، وهنا يتدخل السياق عاملا مساعدا لشرح معنى التركيب .

والمطلع على مسيرة العرب اللغوية يجد أنهم لم يهتموا بالمعنى إلا لاحقا « مع النقد الذي وجهه عبد القاهر الجرجاني للنحاة العرب، الذين أهملوا المعنى وقصروا عنايتهم به على فكرة أن في زيادة المبنى زيادة في المعنى، فعبد القاهر يرى أن مدار الامر كله هو توخي معاني النحو»⁽⁷⁾، خاصة في تعريفه للنظم بأنه « ليس النظم شيئا غير توخي

(1) ينظر: عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي ق 20، ص 314.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها، ص12.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 13.

(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: محمد محي الدين عبد الحميد: ط: بلا. القاهرة: دار الطلائع، 2004، ج 2/ ص

62. و صدر البيت : و الرفع في غير الذي مرّ رجع .

(5) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص17.

(6) عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ط: 1، الأردن: دار حامد- 2004- ص 146.

(7) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 54.

معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم»⁽¹⁾. فيعد "عبد القاهر" من أبرز علماء العربية الذين أعطوا للمعنى أهمية كبيرة في فهم الكلام، ومؤسس لنظرية جديدة في النحو قوامها المعنى، فحيثما تولي نظرك تجدها أمامك حاضرة سواء في اللغة أو النقد .

و في هذا المقام يرى تمام حسان أن «دراسة عبد القاهر للنظم وما يتصل به تقف بكبرياء كتفا إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي»⁽²⁾. فالحديث عن عبقرية عبد القاهر الجرجاني يلزمها لوحدتها بحثا، لأنه حقا عقلية فذة فجّرت طاقة سابقة لعهدا لما جاء به من قضايا لغوية لم يتوصل إليها البحث اللغوي الحديث إلا مؤخرا .

ولأن عبقرية "الجرجاني" فاقت الحدود، لم يفوت "تمام حسان" الفرصة في أن يجعل مشروعه في هذا الكتاب امتدادا لمشروع "عبد القاهر الجرجاني"⁽³⁾، حيث نجده يقول: « اعترف لأرائه الذكية بقدر غير يسير من الفضل على الجزء الخاص بتناول المعنى النحوي والدلالي من هذا الكتاب حيث جرى الانتفاع أحيانا بعبارات هذا العلامة وأحيانا أخرى بإشارات»⁽⁴⁾، فتمام حسان من خلال هذا الاعتراف يثبت مرة أخرى تمسكه بالتراث في مثل اعترافه بهذه الجهود الجبارة، خاصة تلك التي تولي أهمية للمعنى الوظيفي، و هذا الاهتمام ليس غريبا؛ لأن نظرة الإشادة بالتراث هي المصاحبة للمصنفات اللغوية الحديثة، إلى جوار الكشف الجديد الذي يشير إليه القديم مع وضوحه أمام أنظارهم كما فعل "تمام حسان" في مشروعه اللغوي، حيث نجده يستثمر التراث فيما يفيد الدراسة اللغوية الحديثة خاصة ما تعلق بجانب المعنى.

فقد احتفل تمام حسان بالمعنى احتفالا كبيرا يقويه ويدعمه؛ ذلك أن المعنى في نظره من أصداء الاعتراف باللغة ظاهرة اجتماعية⁽⁵⁾ والمتأمل في دراسة المعنى لدى تمام حسان حسان يجد أنه قد شققه على ثلاثة أنماط فرعية:

(1) دلائل الإعجاز، ص 38.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 18.

(3) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة درس اللساني العربي الحديث، ص 54.

(4) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 14.

(5) عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص 146.

1. **معنى وظيفي**: يعتمد في تحققه على النظام اللغوي أو السياق، وهو متعلق بوظيفة الجزء.

2. **معنى معجمي**: وهو خارج السياق ومتعدد، وواحد فقط في السياق؛ لأن معنى الكلمة المعجمي متعدد لا يحدده إلا السياق.

3. **معنى اجتماعي (المقام)**: وهو أشمل من سابقه، يسبغ على المقال أهمية اجتماعية تاريخية⁽¹⁾.

فهذا التشقيق الذي توصل إليه تمام حسان، دعت إليه الحاجة المنهجية. والمتأمل في هذه المعاني الثلاثة يجد أن المعنى على مستوى الأنظمة الصوتية والصرفية والنحوية، هو معنى وظيفي أي أن ما يسمى المعنى على أساس هذا المستوى هو في الواقع وظيفة المبنى التحليلي⁽²⁾ ومهمة علم النحو هي دراسة العلاقات بين الأبواب النحوية ممثلة في المفردات التي في التركيب⁽³⁾ إذ إن هناك تفاعلا بين الوظيفة النحوية والمفردة، التي تختار لشغلها، ويشكل هذا التفاعل بينهما مع الموقف المعين المعنى الدلالي للجملة⁽⁴⁾.

وفروع المعنى التي توصل إليها الدكتور، هي ما أسهمت بها الدراسات اللغوية الحديثة، في محاولة الكشف عن المعنى، وهو ما سيطبقه "تمام حسان" على فصول هذا الكتاب، وسيكشف من خلالها عن النتائج الباهرة التي توصل إليها علماءنا القدماء في حقل اللغة، حيث نجده يستفيد من مصطلحاتهم العلمية التي لم يستطع أن يجد لها بديلا، خاصة ما جاء به سيوييه و عبد القاهر الجرجاني.

وطرح تمام حسان لقضية المعنى نجد أنه خير خلف للنظرية السياقية التي مثلها كل من مالمينوفسكي وفيرث كما سبق وأن أشرنا، خاصة في حرصه على اجتماعية اللغة في ظل اهتمامه بالسياق. وقد أثنى في مصنفه على الدراسات الحديثة التي أولت اهتماما للمعنى وفي هذا يقول: «لدراسات اللغوية الحديثة اهتمام خاص بدراسة المعنى يقويه ويدعمه أن المعنى في نظر هذه الدراسات صدى من أصداء الاعتراف باللغة كظاهرة اجتماعية»⁽⁵⁾؛ لأن

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 28-29

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 182.

(3) عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص 146

(4) محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة. ط: بلا. القاهرة: دار الغريب، 2006، ص 09.

(5) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 28.

اجتماعية اللغة تفتح الباب أمام الباحث للكشف عن معنى السياق، ومطابقة الكلام لمقتضى الحال الذي صدر فيه، فاللغة لا تدرس إلا في كنف المجتمع.

فقد ذهب تمام حسان في طرحه للمعنى مذهب المدرسة اللغوية، التي لا ترى الدلالة مكتملة إلا بالسياق الاجتماعي، وهو ما يسميه "مالينوفسكي" بـ"سياق الحال"، ويسميه "تمام حسان" بالمقام ويقابله المقال الذي هو السياق اللغوي⁽¹⁾.

ومما هو ظاهر يتضح أن تمام حسان مثل فيرث في جعل المعنى غاية الدراسة اللغوية وفي إيقاف الدلالة على السياق الاجتماعي⁽²⁾، وفي تأثر تمام بفيرث نجد صلاح الدين شريف يقول: «إذ كان صحيحا ما رأيناه من اتصال الكاتب بأراء فيرث فنحن أمام كتاب أخذ من النحو القديم وصفه وتحليله ومن البلاغة اهتمامها بالنظر والتركيب ساكبا هذا كله في قالب واحد متبعا في عمله مبادئ مصدرها مدرسة لندن»⁽³⁾، فتمام حسان قد استثمر التراث ووجهه حسب منهجه السياقي، وقد عارض في توجهه هذا الاتجاه البنوي الشكلي الذي أبعد المعنى وأهمله، رغم أن "تمام حسان" قد صرح باعتماده على المنهج البنوي في بعض فصول كتابه إلى جانباً اجتهاده الخاص؛ فنجده يقول في هذا: «لقد ظهر لي كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" في عام 1973 (...) ووفقت في هذا الكتاب الذي أراه جهداً متواضعاً إلى استنباط منهج للنحو العربي يحمل آثار المنهج البنوي ولكنه لا يلتزم به التزاماً مطلقاً. فلم أعتمد في تفكيري في مادة الكتاب إلا على اجتهاد خاص في ضوء تكويني الشخصي في ظل أفكار النحاة العرب، وما قرأت من الدراسات اللغوية الحديثة»⁽⁴⁾، فتمام حسان من خلال هذا التصريح يبدو أنه اعتمد على نفسه، وعلى تكوينه الشخصي، ربّما هذا ما يفسّر خلو الكتاب من التهميشات، لأن الكاتب اعتمد على ذاكرته في استحضار النصوص، فربما أراد محاكاة القدماء في التأليف.

فالباحث أراد أن يبني منهجا جديدا للنحو من خلال المزج بين التراث والحداثة، وقد عدّ نموذجه الجديد «أجراً محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجرى بعد سيبويه وعبد

(1) ينظر: محمود أحمد نخلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية. ط: بلا. بيروت، دار النهضة 1988، ص 81.

(2) المرجع نفسه، ص 82.

(3) صلاح الدين شريف، النظام اللغوي بين الشكل والوظيفة، ص 20، نقلا عن: محمود أحمد نخلة، مرجع سبق ذكره، ص 82.

(4) تعليم النحو، مجلة المناهل، العدد:7، المغرب، 1967، ص 12، نقلا عن محمود أحمد نخلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص 81.

القاهر»⁽¹⁾، و مقولة شيخنا هذه هي «حق ليس عليه ظل لريب ، فأما أجراً محاولة فأمر ثابت لكتاب بيقين ، فالكتاب على ضالة حجه قد جعل كل تفكير لغوي سبقه في تناول يده إما على صورة مباشرة أو غير مباشرة»⁽²⁾ .

ولكن نود أن نشير إلى أن "سيبويه" (180هـ)، قد انطلق من كلام العرب ، أما "عبد القاهر" فقد انطلق من القرآن الكريم ، لكن "تمام حسان" انطلق من كتب النحو و الصرف التراثية أي نحن أمام نموذج قديم يعاد النظر فيه، و النتيجة أن اللغة العربية لم تكن هي مجال البحث كما قال بل كانت دراسته لما جاء في كتب النحو و الصرف⁽³⁾. وهو بهذا يخالف مبدأ المنهج الوصفي الذي يتفق كل الباحثين على مهمته في وصف اللغة المنطوقة المستعملة، و بهذا لا يمكن أن نعت محاولته بأنها محاولة في وصف اللغة العربية ، بل هي محاولة في قراءة قواعد اللغة العربية .

فربط "تمام حسان" محاولته بمحاولة "سيبويه" و"الجرجاني" كانت أحسن ربط ، لأنه أدرك أهمية العمل الذي قام به الرجلان؛ فسيبويه يعد أول نحوي وضع كتابا في النحو بأسلوب علمي وصفي، عدّه "تمام حسان" أحسن محاولة في حقل التحليل، وبهذا فسيبويه يعد نقطة مضيئة في تاريخ الدرس اللغوي العربي.

والحديث نفسه نقوله عن الجرجاني ، هذا العبقري الذي لو كان حاضرًا في زماننا لجاؤ بنظريات غيرت تاريخ العرب، فلقد أدرك "الجرجاني" في وقت محدود الإمكانيات أهمية المعنى في فهم التركيب، وعرف أن اللغة ليست علامة إعرابية، بل أن هناك ظروف نعود إليها لفهم الكلام، وقد صنّفه "تمام حسان" في حقل التركيب، ليصبح "تمام حسان" ثالث مجدد في الدرس اللغوي أو بالأصح ثالث لغوي جريء يعيد تصنيف التراث و فق نظرية المعنى ؛ إذ غير وجهة الدرس اللغوي من اهتمام بالمبنى إلى اهتمام بالمعنى ، وسلط الضوء على قضايا عديدة أهملها من سبقوه، وألغى ظواهر لغوية رأى أنها لا تخدم المعنى، واستحدث ضوابط جديدة ونظريات بديلة عن نظريات تراثية.

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 10.

(2) سعد عبد العزيز مصلوح ، في اللسانيات العربية المعاصرة ، دراسات و مناقشات ط:1. القاهرة : عالم الكتب ، 2004، ص 203.

(3) ينظر : عبد الرحمن الرمالي ، العربية و الوظائف النحوية . ط: بلا . مصر : دار المعرفة الجامعية 1996 ، 50

فالشخص الذي يواجه التراث وينقده ويمنح البديل بالفعل يستحق التقدير؛ لأنه لم يقدر النحو العربي كل التقديس كما فعل الباحثون في زمانه، بل نقد وحل وجاء بالبديل لما رآه مخالفا للبحث اللغوي الحديث.

وفي مناقشة "تمام حسان" للمعنى قد فهم مقولة "ابن هشام" (ت761هـ) التي مفادها: «على المعرب أن يفهم ما يُعربه مفردا أو مركبًا»⁽¹⁾ وقول النحاة: «الإعراب فرع المعنى»⁽²⁾ من جهة، ولطبيعة التعليق الذي جاء به "عبد القاهر الجرجاني" من جهة أخرى؛ ففرض علينا بذلك جدلية علاقة النحو بالدلالة⁽³⁾، حيث أن الوظائف النحوية قد يكون بعضها مشروطا بشروط دلالية معينة حتى يصح وضعه في هذه الوظيفة النحوية أو تلك.

وفي ظل مزجه بين النحو والدلالة، نجده يهتم بالبلاغة وخاصة علم المعاني الذي اعتبره قمة الدراسات النحوية؛ لأن النحو وحده لا يكفي لتفسير البنية اللغوية، بل هو بحاجة إلى علم آخر يسنده، وجده "تمام حسان" في علم المعاني، وفي هذا يقول: «إنه ليحسن في رأيي أن يكون علم المعاني قمة الدراسات اللغوية أو فلسفتها أن صح هذا التعبير»⁽⁴⁾، وتظهر هذه الحاجة عند دراسة الظواهر اللغوية التي تمس البلاغة والنحو كالتقديم والتأخير، والنفي والإثبات، فهي دراسة لمعانٍ وظيفية في صميمها، ونحن نعلم أن المعنى الوظيفي هو غاية تمام حسان؛ لأنه يرى أن «وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية التعليق»⁽⁵⁾، و التعليق كما جاء عند "عبد القاهر" و كما فهمه "تمام حسان" بأنه «إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية الحالية»⁽⁶⁾، هذا الفهم جعل "تمام حسان" يناقش قضية الإعراب وعلاقتها بالمعنى، مما جعل بعض الباحثين يرى بأن فهمه متعثر لنظرية التعليق، ودراسته مبنية على أسس خاطئة وبالتالي نتيجتها أيضا خاطئة⁽⁷⁾، لكن لا يمكن أن نتهم الرجل بالخطأ، لأن دراسته جاءت

(1) مغني اللبيب، ت:مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. ط:بلا. لبنان: دار الفكر، 2007، ص 491.

(2) الزركشي، البرهان، ص 17، ص 165، نقلا عن: خديجة محمد الصافي، أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية. ط: القاهرة: دار السلام، 2009، ص 16.

(3) ينظر: خديجة محمد الصافي، أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية، ص 16.

(4) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 18.

(5) المرجع نفسه، ص 182.

(6) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 188.

(7) ينظر: خديجة محمد الصافي، أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية، ص 17.

في مرحلة مبكرة لفهم المناهج الغربية ، غب وقت لم يستوعب فيه العربي اللسانيات و لا حتى مبادئها، في ظل صعوبة تغيير بعض وجهات النظر اللغوية .

وبغض النظر عن ما قيل عن أفكار الرجل ،يحق لنا أن نقول أنه أدرك الخلل القائم في الدراسات اللغوية العربية، ووجد الدواء لهذا ،بربط أنظمة اللغة بعلوم البلاغة، والبحث عن الترابط في علم النحو والصرف والمعجم بعلوم المعاني والبديع والبيان، حيث سنجد أن علم المعاني يتناول المعنى الوظيفي ،وعلم البيان يتناول المعنى المعجمي، وعلم البديع يتناول الصيغة الفنية⁽¹⁾.

ومن المفاهيم الجديدة التي جاء بها كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" ، مفهوم النظام « الذي يتألف من مجموعة من المعاني تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو المباني المعبرة عن هذه المعاني ثم من طائفة من العلاقات التي تربط ربطا إيجابيا والفروق "القيم الخلافية" التي تربط سلبيا بين أفراد كل من مجموعة المعاني أو مجموعة المباني »⁽²⁾، وفي هذا تحدّث عن العلاقات التي تقوم عليها أنظمة اللغة وقسمها إلى علاقات إيجابية وقصد بها علاقات التماثل، وعلاقات سلبية ونعتها بالقيم الخلافية وقصد بها علاقات التقابل⁽³⁾، وهي عنده قيم عدمية شكلية ووظيفية ؛لأنها مهمة في تحقيق أمن اللبس وغاية الاستعمال اللغوي⁽⁴⁾. فوظيفة هذه القيم التفرقة بين الوحدات المتشابهة و التي تتخذ وظائف متعددة.

أمّا عن علاقة التقابل، نجده يقابل بين نظام اللغة الساكن والسياق المتحرك، فسمّاه مشاكل التطبيق نظرا للتعارض بين مطالب السكون ومطالب الحركة⁽⁵⁾ ، وهذا ما يسمى بالنظام المغلق و النظام المفتوح ، فالنظام المغلق هو البعد السكوني ، أما النظام المفتوح هو البعد الحركي ، ففي الأول يكون المتكلم مجبرا على الالتزام بقواعد المبنى اللغوي ،و بما يمكن أن تمنحه من معانٍ صورية ،ينطلق في فهمها أو إفهامها على ما هي به في أبنيتها

(1) ينظر: صبري الصعيدي، معالجة التراث اللغوي في المصنفات العربية اللغوية الحديثة، www.islamonline.net

(2) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 18.

(3) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة درس اللساني العربي الحديث، ص 55.

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 18.

(5) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، 19.

النموذجية ، و في البعد الثاني يكون مخيرا بحيث تنفتح طاقاته التعبيرية في ظل تنوعات سياقية داخلية و خارجية(1)

وقد عالج "تمام حسان" هذه القضايا في ظل قضية المعنى والمبنى، ومن خلال تعريفه للنظام يتضح أن لكل معنى مبنى، والعلاقة القائمة بينهما وظائفية (2) ؛ فالمعنى عنده هو وظيفة المبنى « والمباني رموز للمعاني لا غنى عن الرمز في نظام كاللغة هو في أساسه نظام رمزي »(3). والاهتمام البالغ بالمعنى جعله يضع الشكل موضع الإهمال(4) ، فهو أراد مخالفة من اهتم بالشكل فوجه اهتمامه بالشق الثاني (المعنى) ، فنسي نفسه فكانت هذه نقطة الضعف التي انطلق منها نقاده، فكان الجدير به أن يوفق بين الشقين حتى تكون دراسته كاملة ، فلا وجود للغة دون مبنى وحده و لا لغة بوجود معنى وحده، بل هي جسم متكامل من معنى و مبنى، فهما كالروح و الجسد بالنسبة للإنسان.

2- بنية كتاب "اللغة العربية معناها و مبناها":

أما في ما يخص فصول الكتاب ، فقد قسمه بحسب نظرته إلى النظام اللغوي ، الذي يتألف عنده من « النظام الصوتي و النظام الصرفي، والنظام النحوي فضلا عن مجموعة مفردات "المعجم ومجموعة القرائن الحالية " وحين ندرس هذه الأنظمة وعناصرها المكونة ، ندرك أنها لا تقف فرادى وإنما يعتمد بعضها على بعض، فالصرف يعتمد على الأصوات والنحو يعتمد عليهما معًا »(5)

والناظر إلى الكتاب يجد أنه مقسم إلى ثمانية فصول مرتبة ترتيبا منهجيا، إذ بدأ بحثه بفصل نظري عام عنونه باللغة والكلام ، وهذا الموضوع تناوله في كتابه "مناهج البحث في اللغة" ، وكذا في كتابه "اللغة بين المعيارية والوصفية"؛ حيث فرق بين المصطلحين معتمدا على آراء دي "سوسير" ، ليكون هذا الفصل تذكيرا لما كتبه في مؤلفاته السابقة ، لذا

(2) الطيب دبة ، خصائص النحو من النظام المغلق الى النظام المفتوح .مجلة التراث العربي ، عدد108، دمشق : اتحاد كتاب العرب ، 2008 ، aru@net.sy :mailto:2008/6/18، ساعة:11:53، ص2
(2) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج البحث اللغوي في العالم العربي، في ق 20، ص 315.
(3) اللغة العربية، معناها ومبناها، ص 38.
(4) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج البحث اللغوي في العالم العربي، في ق 20، ص 316.
(5) ممدوح عبد الرحمان الرمالي، العربية والوظائف النحوية، ص 43.

لم يقف مطولا عند هذه النقطة، بل ركز فيه على أنظمة اللغة باحثا من خلالهما عن المعنى الوظيفي(1).

ثم بدأ بمجال الصوت كعادة اللسانيين ، على أساس أنه أول نظام وأصغر وحدة في التقطيع فقسمه إلى فصلين ، فصل في الفونيطيقا وآخر في الفنولوجيا، عرض فيه لموقف النحاة العرب في دراسة الأصوات العربية وصفاتها مركزا على آراء سيبويه، إذ وضّح كيفية تقسيمه للأصوات ورأيه في صفاتها، وفي هذا الفصل نجد "تمام حسان" يشير إلى نظام التخالف الذي يقوم عليه الصوت.

أما الفصل الرابع فخصصه للصرف وكان الأضخم والأطول، بدأه بالكلام عن الأسس التي يتألف منها هذا النظام، وهي عنده ثلاثة أسس:

« 1. مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى تقسيم الكلم، ويعود بعضها الآخر إلى تصريف الصيغ.

2. طائفة من المباني بعضها صيغ مجردة وبعضها لواصق وبعضها زوائد وبعضها مباني أدوات.... الخ.

3. طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية، وهي وجوه الارتباط بين المباني وطائفة أخرى من القيم الخلفية أو المقابلات، وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني»(2)

أما الفصل الخامس فعنونه بالنظام النحوي، الذي يعد أهم نظام في اللغة وأكبرها، لذا نجد "تمام حسان" قد أعطاه مفهومه ومكانه الصحيح بين أنظمة اللغة العربية، فلم يعد علما مقصورا على درس ظواهر الإعراب والبناء فقط، بل تعدّى إلى ما هو أهم وألزم للتركيب اللغوي من حيث بنائه وفهم مدلوله معاً(3) ولذلك مزج بين علم النحو وعلم المعاني ليصل إلى دراسة جديدة للغة العربية الفصحى(4).

فقد وضّح "تمام حسان" من خلال هذا الفصل موقفه « من الطريقة التي سلكها النحاة في تبويب علم النحو، وكما بين موقفه من أهم القضايا النحوية وعلى رأسها نظرية

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 32 وما بعدها.

(2) المرجع نفسه، ص 82.

(3) ينظر: ممدوح عبد الرحمان الرمالي، العربية والوظائف النحوية، ص 44.

(4) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 50.

العامل»⁽¹⁾، فسنرى فيما سيتقدم النظرية الجديدة التي سماها بتضافر القرائن، التي جاءت بديلة لنظرية العامل؛ حيث أنه جعل النظام النحوي يدور حول فكرة التعليق التي تعد الفكرة المركزية في النحو العربي⁽²⁾.

فالمتمصفح لهذا الفصل يتحسس المفهوم الوظيفي الذي نادى به "تمام حسن"، الذي حدده من خلال فكرة القرائن وفي ربطه للبلاغة والنحو، إذ شكلا وجهين لعملة واحدة اتخذت أساسا للكشف عن معنى التركيب.

أما الفصل السادس فقد طرح فيه "تمام حسن" ظواهر لغوية سماها الظواهر السياقية، وقد أحصى المؤلف هذه الظواهر فوجدها ثلاث عشرة ظاهرة وهي: التأليف والوقف و المناسبة والإعلال والإبدال والإدغام والتخلص و الحذف والإسكان و الكمية والإشباع والإضعاف والنبر والتنغيم⁽³⁾. ومعظمها ظواهر معروفة تناولها بالدراسة في أماكن متفرقة من مباحث الأصوات والصرف والنحو، فضلا عما تناوله من ظواهر لم يعرفها القدماء كالنبر والتنغيم⁽⁴⁾.

وتعد هذه الظواهر خارجة عن النظام، لتشكل نظاما فرعيا يؤيد النظام الأصلي ومن الأسباب التي تؤدي إلى الخروج عن النظام، و التي تعتبر سببا لحدوث الظواهر السياقية و التي جمعها في ثلاثة أسباب هي: الثقل في النطق، والخروج على الذوق العربي اللغوي، و وجود احتمال اللبس⁽⁵⁾.

فاللبس* مشكلة كبيرة قد يقع فيها أي مفسر لكلام ما؛ إذ قد تتفق بنية وبنية أو إعراب وإعراب أو حتى بين تركيب وتركيب في صورتها التامة فينشأ عن ذلك اللبس، إلى أن تقوم قرينة سياقية أو خارجية بالحيلولة دون ورود هذا اللبس⁽⁶⁾.

(1) محمود بودية، الوظيفة في اللسانيات العربية، مذكرة ماجستير، أدب عربي، لسانيات، كلية الآداب، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007، 2008، ص 50.

(2) ينظر: ممدوح عبد الرحمان الرمالي، العربية والوظائف النحوية، ص 45.

(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 263، 264.

(4) ينظر: ممدوح عبد الرحمان الرمالي، العربية والوظائف النحوية، ص 47.

(5) ينظر: ممدوح عبد الرحمن الرمالي، العربية والوظائف النحوية، ص 47.

* « اللبس Ambiguity : هو اختلاط المعان واشتباها بسبب كون اللفظ يحتمل أكثر من معنى، وهي ظاهرة شائعة في جميع اللغات؛ فمثلا: زيارة العمات ظهرا مزعجة، فيحتمل أن تكون الإضافة من إضافة المصدر إلى فاعله، ويكون المعنى حينئذ زيارة العمات لأولاد إخوانهن، ويحتمل أن تكون من إضافة المصدر إلى مفعوله، ويكون المعنى زيارة أولاد الإخوة لعماتهم». محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية. ط2: لبنان: دار المدار الإسلامي، 2007، ص 315.

(6) ينظر: تمام حسن، مقالات في اللغة العربية والأدب. ط1. القاهرة: عالم الكتب، 2006، ج2، ص 33.

ف عند حدوث تشابه بين التراكيب يفقد اللغة ذوقها و يصعب على المتلقي فهمها، فعلى المتكلم أن يوضح ما يقصد ، و هنا سيستعين بظاهرة من الظواهر السياقية لحل المشكل وفك الإبهام ،وبالتالي يحدث ما يسمى بأمن اللبس، الذي يعد من الأغراض المهمة التي راعتها العرب في كلامها. فالغرض الأول من التعبير هو الإفهام، ، ولذلك كان إزالة ما يؤدي إلى اللبس من أولى أغراض المتكلم⁽¹⁾، الذي يسعى إلى إفهام المتلقي وتوصيل خطابه بأقصر الطرق و أيسرها ؛لذا نجده يتعامل مع هذه الظواهر كعوامل مساعدة لحدوث ما يرغب فيه.

ويأتي الفصل السابع ليتناول فيه المعجم، فنجد "تمام حسان" يتساءل: هل المعجم نظام من أنظمة اللغة مثله مثل النظام النحوي والصرفي أم أنه مجرد رصيد من المفردات؟. وقد تعرض لهذه المسألة في عدد من كتبه، مثل كتابه "مقالات في اللغة والأدب"، إذ حاول معالجتها بوضع عدة أسس للتمييز بين النظام و غير النظام. وحتى نفهم هذا يجب أن نعرف معنى النظام عند "تمام حسان" الذي يقول: « يوصف مفهوم ما بأنه نظام إذا قامت علاقة تكافل بين مكوناته بحيث يتوقف أداء كل منهما لوظيفته على طبيعة وظيفة الآخر»⁽²⁾ ، وهذا ما وجده اللغويون في اللغة باعتبارها نظام متشكل من نظام نحوي، وصرفي وصوتي، فكشفوا عن النظم التي تتفرع منها، لكن عندما نظروا إلى المعجم لم يلحظوا فيه ما يدعو إلى وصفه بأنه نظام، إنما عدّوه حشداً من الكلمات التي تبدو في صورة رصيد يجري الانتفاع به للاتصال بالنظم الثلاثة: أصوات، صرف، نحو⁽³⁾.و الذي يؤكد على أنه ليس نظاماً عدم توفره على الأسس التي وضعها "تمام حسان" للنظام وهي:

« أ. العلاقة العضوية والقيم الخلافية بين المكونات.

ب. الصلاحية للجدولة.

ج. عدم الإمكان الاستعارة بين لغة ولغة»⁽⁴⁾

فالأساس الأول يجعل الوحدات في علاقة خلافية، عضوية. و لكن بين كلمات المعجم لا توجد هذه العلاقة، بل قد نجد فيه علاقة اشتقاقية وهي اشتراك في أصل المادة.

(1) ينظر : فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ط:1، لبنان: دار بن الحزم، 2000، ص 69.

(2) مقالات في اللغة والأدب، ص 87.

(3) ينظر: مقالات في اللغة والأدب، ص 87.

(4) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 312.

أما الأساس الثاني فلم يتوفر عليه المعجم أيضا؛ إذ استطاع "تمام حسان" أن يضع النظام الصرفي والنحوي في صورة جداول ذات أبعاد رأسية وأخرى أفقية تتشابه فيها العلاقات، لكن المعجم لا يتمكن من وضعه في صورة جدول لنقص العلاقات العضوية بين مكوناته ولهذا لا يصلح أن يكون نظاما لغويا.

أما الأمر الأخير المميز للأنظمة اللغوية في عدم قدرتها على الاستعارة من لغة إلى أخرى، فلا تستعار أداة ولا رتبة ولا صيغة، لكن في المعجم توجد هذه الخصيصة؛ حيث ثبت أن اللغة العربية استعارت من اللغات بعض الكلمات الأعجمية ودخلت المعجم العربي، ولكن لم يثبت استعارة اللغة العربية لوظيفة نحوية أو لحركة إعرابية، وهذا ما يجعل المعجم بعيدا عن النظام⁽¹⁾.

لكن القول بأن المعجم ليس نظاما لا يعني إخراجه من اللغة لقول "تمام حسان" « فالمعجم على رغم كونه قائمة من الكلمات التي لا تنتظم في نظام معين إنما يعتبر جزءا من اللغة من حيث يمد اللغة بمادة عملها وهي الكلمات المخزنة في ذاكرة المجتمع »⁽²⁾، فالمعجم أمر أساس لكي تتحقق اللغة، إذ يمكن أن تعتبره الصورة الذهنية للغة، فهو جملة المكتسبات اللغوية لجماعة لغوية ما، فهو عبارة على الألفاظ المتداولة دونت أم لم تدون، التي تحمل ثقافة مجتمع ما، فالإنسان لا يتكلم بالقواعد، والظواهر اللغوية، بل يتعامل بكلمات أخذها من رصيده اللغوي المتمثل في المعجم.

لكن عندما تتبع مسيرة "تمام حسان" اللغوية، نجد أنه قد غير نظرتة للمعجم، فمرة يعده نظاما مثل غيره من الأنظمة، وهذا ما أكده في كتابه **مقالات في اللغة و الأدب** و في كتابه **"اجتهادات لغوية"**⁽³⁾، وقدّم في ذلك أدلة مثلما قدّمها في نفيه للمعجم على أن يكون نظاما؛ حيث قال: « وفيما يلي بيان للعلاقات التي تترابط بها محتويات المعجم، وهي المبرر لتغيير النظرة إلى طبيعة المعجم والمساعد على تحويل الكيان المعجمي في أفهامنا من كونه رصيذا من المفردات إلى كونه نظاما من أنظمة اللغة:

1. ترابط المفردات بواسطة أصول الاشتقاق.

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 313-314.

(2) المرجع نفسه، ص 316.

(3) اجتهادات لغوية. ط: 1. القاهرة: عالم الكتب، 2007، ص 338.

2. التمايز بواسطة الصيغة الصرفية للكلمات.
3. بيان معنى الكلمة بواسطة هذين المحورين.
4. النظر إلى أصل وضع الكلمة لبيان الأصلي وغير الأصلي من المعاني.
5. أثر المسموع في بيان الأصلي من غيره.
6. الحقول المعجمية وأثرها في تكوين السياق.
7. المناسبة المعجمية بين ألفاظ من حقل وألفاظ من حقل آخر.
8. فكرة النقل وأثرها في مرونة النظام المعجمي «(1).

وقد وصل تمام حسن في الأخير إلى أن المعجم واحد من أنظمة اللغة التي تقوم على علاقات جامعة وأخرى فارقة (...)، لولا أن المعجم نظام ما استطاع طالب معنى الكلمة أن يحدد مكانها بين مداخل ألفاظه عند ما يتناول المعجم بيده أو قبل ذلك⁽²⁾.

إذن "تمام حسن" في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" تبنى الرأي الذي جعل المعجم رصيذا من المفردات و هي الرؤية التي تبناها علماء اللغة العرب القدماء، أما في كتابه "مقالات في اللغة" وكتابه "اجتهادات لغوية"، فقد أدخله ضمن أنظمة اللغة. فهل تمام حسن يناقض نفسه بنفسه؟، خاصة وأنه في بداية المقال نسب رأيه الأول إلى لغويين محدثين، وكان أفكاره في كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" ليست أفكاره. فماذا سنتبنى؟، فهل نجعل المعجم رصيذا من المفردات أم نجعله نظاما؟. سؤال محير لمن أراد أن يتخذ تمام حسن مرجعا له، لكن نستطيع أن نقول أن كتاب "اللغة العربية معناها و مبناها" جاء في مرحلة متقدمة، أفكاره مازالت لينة، لم تتضح له فيها الرؤية بشكل جيد، خاصة و أن الرجل أخذ أرضيته الأولى من التراث اللغوي، فلن يكن سهلا عليه تفنيد كل ما جاء به العرب.

أما الفصل الأخير فقد خصصه للدلالة، وفيه ظهرت ملامح المدرسة الاجتماعية السياقية التي تتلمذ على يدها، وفيه ربط بين التراث اللغوي وادرس الحديث؛ أشار إلى

(1) مقالات في اللغة العربية والأدب، ص 89.

(2) المرجع نفسه، ص 100.

جهود العرب في مجال الدلالة، وما قدموه من آراء في قالب البلاغة خاصة ما تعلق بأعمال عبد القاهر الجرجاني التي اعتبرها محاولات ذكية.⁽¹⁾

وفي ظل تركيزه على المعنى، توصل إلى اجتماعية اللغة، فهذه النتيجة أوصلته إلى فكرة المقام، واعتبرها «المركز الذي يدور حول علم الدلالة الوصفية وهو الأساس الذي ينبني عليه الشق أو الوجه الاجتماعي من وجوه المعنى الثلاثة، وهو الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية، التي تسود ساحة أداء المقال»⁽²⁾.

وقد أخذ "تمام حسّان" فكرة المقام من أستاذه "فيرث" الذي نادى بسياق الحال الذي هو عبارة على «مجموع الظروف التي تحيط بالكلام، أي أن تحديد المعنى المقصود لا يتم إلا بمعرفة هذه الظروف»⁽³⁾. فالمقام عنصر أساس في تحديد المعنى إلى جانب المعنى، إلى جانب القرينة اللفظية، فهو بعبارة أخرى «مجموع الظروف الاجتماعية التي تكون طريقا إلى دراسة العلاقات الموجودة بين السلوك اللغوي والسلوك الاجتماعي»⁽⁴⁾؛ فبدون مقام لا نستطيع فهم المعنى الدلالي بمجرد النظر إلى معنى المقال.

وفي هذا الفصل أصل "تمام حسّان" لمصطلح المقام فوجد أن العرب قد اعترفوا بفكرة المقام منذ ألف سنة تقريبا⁽⁵⁾، وهم بذلك متقدمون على الدراسات الغربية في تحليلهم للخطابات مراعين في ذلك الموقف الكلامي، حيث وجد أن التراث البلاغي قدم لدراسة المعنى الاجتماعي أمرين أساسيين:

1. المقال Speech event.

2. المقام Context of Situation.

فربطوا بين هذين الأمرين بعبارتيهما المشهورتين و اللتين أصبحتا شعارا يهتف: « لكل مقام مقال*»، « لكل كلمة مع صاحبها مقام»⁽⁶⁾. فالعبارة الأولى تبين أن استخراج

(1) ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها، ص 336

(2) المرجع نفسه، ص 337.

(3) عبد الراجحي، فقه اللغة في كتب العربية. ط: بلا. بيروت: دار النهضة العربية، ص 167.

(4) عبد الجبار توأمة، زمن الفعل في اللغة العربية قراءته وجهاته. ط: بلا. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،

1994، ص 11.

(5) اللغة العربية معناها و مبناها، ص 337.

* هذا القول مأخوذ من قول طرفه بين العبد إذ روى عنه: تصدق على هداك المليك فإن لكل مقام مقالا. محمد بدري عبد الجليل، تصور المقام في البلاغة العربية. ط: بلا. مصر: دار المعرفة، 2003، ص 11.

(6) ينظر: صبري الصعيدي، معالجة التراث اللغوي في المصنفات العربية اللغوية الحديثة، www.islaonline.net

المعنى من المقال وحده أمر معيب؛ لأنه أغفل عنصر أساس وهو المقام، لذا وجب استحضاره لأن لكل كلام ظروفه التي قد يقع فيها.

أما العبارة الثانية فتوضح علاقة النظام التي تقع بين الوحدات اللغوية وعلاقتها بالمعنى اللغوي والدلالي والاجتماعي. « ليصلوا إلى نتيجة مفادها أن أقسام المقامات الاجتماعية ترتبط بتعبيرات يتم فيها التضام بين الكلمات المختلفة باختلاف المقام »⁽¹⁾.

فقد ربط تمام حسّان بين الدراسات الحديثة وما خلفه البلاغيون في التراث العربي، واعتبر الاهتمام بالمقال و المقام من نتائج المجازفات الفكرية في دراسة اللغة في الغرب المعاصر، وهذا كله منطلق من عبارة « لكل مقام مقال ». فتمام حسّان قد كشف عن عبقرية العرب في زمن محدود الإمكانيات، فتكلم عن جهود الأصوليين في تقسيم دلالة الكلمة، وفي وضع القواعد الفقهية المبنية على المقام، واعتماد المفسرين على السياق في فهم القرآن من خلال التمييز بين المعنى المقالي و المعنى المقامي، وهما الدعامتان المشكلتان للمعنى الدلالي، حيث فطنوا منذ زمن سحيق إلى الفرق بين ظاهر القرآن وباطنه وهذا لا يتسنى إلا بالنظر إلى المقام والمقال⁽²⁾.

ومن خلال هذا يتضح أن « مراعاة المقام في غاية الأهمية، فإنك لو جئت بأعلى الكلام وأبلغه فيما لا يناسب المقام عيب عليك (...) فالسياق والمقام من القرائن المهمة في فهم الكلام والدلالة على معناه »⁽³⁾.

فإدراك المقام واختيار الكلام المناسب له من أهم الأسس، التي تؤدي إلى فهم الكلام، وتفسير المشاعر، بغض النظر عن فصاحة الكلام؛ لأنك لو اخترت أجمل الكلام وأبلغه إلا أنه غير ملائم للوضع، فلن يفهمك المتلقي، ولن يفهم هدفك من الرسالة.

ولأجل هذا اهتم تمام حسّان بدراسة اللغة في جانب المعنى، من أجل الاعتراف باللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية، متأثرة بعادات وتقاليد وطرائق معيشة يختلف فيها كل مجتمع

(1) المرجع نفسه.

(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 339

(3) فاضل السامرائي، الجملة العربية و المعنى، ص 63-64.

في معناه عن الآخر، لذلك يعد اشتراط وجود المقام مع المقال، اشتراط عبقرى حتى يصبح المقام مفهوما في ثقافة مجتمع ما⁽¹⁾.

3- نتائج دراسة تمام حسن:

قد توصل تمام حسن من خلال مشروعه اللغوي إلى نتائج مهمة ذكرها في خلاصته -حسب قوله- بأنه وصل إلى « تقسيم جديد للكلم، يقوم على فروق في المعنى والمبنى بين كل قسم وبقية الأقسام ثم تفريق بين مفهوم الصيغة الصرفية والميزان الصرفي، ونسبة معاني عامة إلى الصيغ يتضح من خلالها جزء من المعنى النحوي والأدوات والضمائر والمعنى المعجمي للمفردات فلا يتضح المقصود بالحرف أو الأداة أو الكلمة المفردة إلا بعد وضعها في بيئتها من التركيب »⁽²⁾.

فبعد أن كان تقسيم الكلام عند علماء اللغة العربية ثلاثة أقسام، أصبح عند "تمام حسن" سبعة أقسام، توصل إليها من خلال اعتماده على قضية المبنى والمعنى التي غفل عنها علماء العربية القدماء.

و على ذلك يكون جوهر الإنجاز العلمي لكتاب " اللغة العربية معناها و مبناها" هو تقديم صيغة متكاملة لنحو عربي حقيق بأن يوضع في باب "نحو الجملة" ن فاستحق الكتاب مكانة يشارف بها الأمهات و الأصول. و قد بين سعد عبد العزيز مصلوح بعض الركائز الأساسية لهذا الإنجاز وهي:

- 1- اعتماد تشخيص المعنى غاية للدرس النحوي .
- 2- اعتماد أمن اللبس غاية للاستعمال و قواما للنظام.
- 3- اعتماد مفهوم النظام اللغوي (أو المستوى التحليلي).
- 4- تأسيس فكرة تراتبية النظم اللغوية (أو المستويات التحليلية).
- 5- ممارسة التحليل على المستوى الصرفي، و التركيب على المستوى النحوي .
- 6- الكشف عن دور الظواهر السياقية في تكيف النظام لمقتضيات الأداء.

(1) ينظر: صبري الصعيدي، معالجة التراث اللغوي في المصنفات العربية اللغوية الحديثة، www.islaonline.net
(2) الخلاصة النحوية، ص 07.

- 7- تضافر القرائن لتحقيق أمن اللبس و الكشف عن المعنى .(1)
- 8- استيعاب المقام داخل إطار النظرية النحوية لاستكمال الكشف عن المعنى.
- ولقد لخص "تمام حسّان" نموذج في مقال "تعليم النحو" في النقاط التالية:
1. تقسيم سباعي للكلمات.
 2. إمكان نقل لفظ من أقسام الكلمة إلى استعمال آخر.
 3. المعنى إمّا وظيفي أو معجمي أو دلالي.
 4. قد يتعدد المعنى الوظيفي لمبنى واحد.
 5. تنقسم الجملة إلى اسمية و فعلية، و وصفية كما تنقسم من حيث المعنى إلى : خبرية وشرطية و طلبية وإفصاحية.
 6. إذا تحقق المعنى الوظيفي أمكن التحليل، و لو لم يتحقق المعنى المعجمي.
 7. النحو نظام من القرائن التي تعبّر عنها معان مأخوذة من الصرف والأصوات.
 8. القرائن إمّا معنوية وإمّا لفظية، و القرائن المعنوية هي العلاقات السياقية.
 9. القرائن لا تعمل إلا متضافرة، فلا يمكن لواحدة منها أن تستقل بأداء.
 10. النظام إحدى القرائن اللفظية وهو ينقسم إلى التلازم والتنافي والتوارد.
 11. قد يتضح المعنى بدون إحدى القرائن فيمكن الترخّص فيها بحذفها.
 12. القول بتضافر القرائن يعني القول بالعامل.
 13. هناك فرق بين الزمن النحوي والزمن الصرفي، فالنحوي هو الزمن في السياق والصرفي هو الزمن في الأفراد.
 14. لا يمكن فهم الزمن النحوي بدون فكرة الجهة التي تعد نزعا من تخصيص الدلالة في الفعل ونحوه.
 15. علم المعاني قمة النحو العربي.
 16. لا يمكن الاكتفاء بمعنى المقال دون المقام(2).

(1) سعد عبد العزيز مصلوح ، في اللسانيات العربية المعاصرة ،ص225.
(2) محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص 83.

هذا هو نموذج "تمام حسن" اللغوي الذي بناه على أسس علمية لغوي ووظيفية، فاعتبره صاحبه «نظرية صالحة لبناء متون في النحو عليها، وأنها أصلح من غيرها مما سبق، سواء النحو العربي التقليدي أم الأفكار الغربية المستوردة لأنها:

1. مبنية على استقرار اللغة العربية وهي بذلك تفضل الأفكار الغربية.

2. خلّصت النحو من شوائبه، ومصادر الشكوى منه وهي بذلك إصلاح للنحو العربي.»⁽¹⁾

فتمام حسن في مشروعه، عرض لأفكار البصريين وحدد الأسس التي قام عليها هذا المذهب في دراسة النحو التي وجدها تحليلية لا تركيبية، وبنّاهم للنحو على قرينة واحدة وهي قرينة العلامة الإعرابية، التي أقاموا عليها نموذجاً متكاملًا سموه العمل النحوي. وقد أخذ على هذا النموذج البصري المآخذ التالية:

1. الدراسة التحليلية لا تمس معنى الجملة في عمومها، لا من الناحية الوظيفية، ولا من ناحية الدلالة الاجتماعية التي تبنى على اعتبار المقام.

2. كان على النحاة أن ينظروا إلى التحليل باعتباره طريقاً إلى التركيب، فلم يفتنوا إلى طبيعة التعارض الممكن بين النظام ومطالب السياق، فوقعوا في أخطاء منهجية أهمها دراسة الزمن النحوي في الجملة، حيث درسوها على المستوى الصرفي معزولة عن التركيب⁽²⁾، فخصوا كل صيغة بزمن معين، وهذا ما ألجأهم «إلى مشاكل في التطبيق، فقد واجهتهم أمثلة تستعصي على التطبيق فاضطروا إلى التأويل والتوجيه البعيد عن طبيعة اللغة»⁽³⁾.

3. وفي تقسيمهم للكلم قد أحسنوا اختيار مبدأ المعنى والمبنى، لكنهم قصّروا بعض الشيء عند التطبيق، فالاسم اشتمل على أقسام من الكلم بينها اختلاف هام جداً من حيث المعنى، إذ لا يدل كل اسم عندهم على مسمى؛ فالمصدر مثلاً في معناه يدل على الحدث وكثير منها لا يدل على مسميات⁽⁴⁾. وهذه أخطاء منهجية وقعوا فيها لما أخرجوا المعنى من دراستهم واهتموا فقط بقضية اللحن وتغيير الحركات الإعرابية.

(1) المرجع نفسه، ص 83-84.

(2) ينظر: محمود احمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص 73.

(3) عبد الجبار توامة، زمن الفعل في اللغة العربية، قرآنه وجهاته، ص 07.

(4) ينظر: محمود احمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص 73-74.

وعلى أساس هذه الأخطاء المنهجية التي تعقبها تمام حسّان حاول تغيير خطة الدراسة ليصل في النهاية إلى نتائج مغايرة وتقسيم جديد للكلم.

وفي ظل عرضه لنموذجه والنموذج البصري، تجده يؤكد على حقيقة بقاء اللغة العربية ثابتة رغم تعاقب الأجيال على كشف نظامها. وقد حاول الدكتور في هذه النقطة أن يوضح طبيعة عمل النماذج التي حاولت وصف اللغة العربية لسانيا، وفي هذا قارن بين نموذجه والنموذج البصري في حديث له ضمن مقال تحت عنوان "إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا" حيث مثل النموذجين برجلين أرادا أن يكشفوا عن ناحية ضاحية صغيرة من مدينة متكونة من ثلاث مجموعات من المباني⁽¹⁾ فيقول: «أما أحد الرجلين والمثل هنا للبصريين فقد ركب طائرة عمودية توقفت به في الجوّ فوق هذه الضاحية بمسافة قليلة مكّنه من رؤية المباني المذكورة دون بقية المدينة»⁽²⁾؛ أي أن هذا النموذج في وصفه لبنية اللغة وضّح ما أراه عن قرب، فكشف عن ثلاثة أقسام للكلم وهي الاسم والفعل والحرف، فرضي به وجعله من صلب معلوماته.

ثم يقول: «أما الرجل الآخر(والمثل شخصي المتواضع) فلم يركب الطائرة وإنما قصد إلى هذه الكتل ماشيا فدخلها واحد بعد الأخرى فوجد كل كتله منها مكونة من بنايات متلاصقة بحيث لا يدرك من يشرف عليها من الطائرة إلا أنها كتلة واحدة(...) فخرج من تجربته هذه يزعم أن ما رآه راكب الطائرة ثلاثة مبانٍ هو في الحقيقة سبعة: الاسم، الفعل، الوصف، الضمير، الصرف، الخالفة، الأداة»⁽³⁾؛ أي أن "تمام حسّان" لم يصف الشكل الخارجي للمباني، بل دخل إلى جوفها وكشف مكوّناتها، فوجد أن كل بناية تتكون من أقسام فرعية، فأحصاها فوجدها سبعة أقسام، وهذا هو التقسيم الجديد الذي استحدثه في وصفه للغة العربية وظيفيا.

وقد أقام على هدي من نموذجه خطة لتسيير النحو تقوم على المبادئ التالية⁽⁴⁾:

1. أن المعلم الذي ينبغي أن نعده، هو معلم اللغة لا معلم النحو.

(1) ينظر: إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص 147، ص 154.

(2) المرجع نفسه، ص 154.

(3) إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، ص 154، ص 155.

(4) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن 20، ص 320.

2. أن تعليم اللغة لا يتم إلا على ضوء نظرية لغوية تتم بالبساطة والوضوح، وتطرح التعليل والتأويل، على ضوء مبادئ المنهج الوصفي.
 3. أن يراعي المعلم أنظمة اللغة المختلفة.
 4. محاولة الوصول بالطالب إلى استتضار السليقة اللغوية قبل البدء في دروس النحو وذلك بالتدرب على الاستعمال.
 5. أن يتم استخدام منهج تطبيقي خاص لوضع خطة تقوم على المقارنة والانتقاء والتدرج وفقا لمستوى التلاميذ مع الأخذ في الحسبان تحديد أسلوب التنفيذ وطريقة العرض. فتمام حسان من خلال نمودجه، أراد أن يقيم نظرية لغوية حديثة صالحة للغة العربية، بديلا للنظرية اللغوية التراثية، فكانت بذلك دراسته « دراسة تتسم بالدقة العلمية في الوصف واستخدام أسلوب التحليل اللغوي الحديث لتحديد المعنى النحوي بتمييزه من المعنى المعجمي والمعنى الاجتماعي»⁽¹⁾.
- وسنكشف من خلال ما سيتقدم عن أهم النظريات التي حملها نموذج تمام حسان اللغوي بديلا للنظريات اللغوية التراثية، التي رأى أنها تنافي المناهج اللغوية الحديثة، مبتعدا في ذلك عن التعليل و التفسير، و كل ما يتعب ذهن القارئ و يبعده عن النحو العربي.

(1) كوليزاركاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية. ط:1. الأردن: دار دجلة، 2007، ص 306.

المبحث الثالث :
نظرية تضافر القرائن عند تمام حسان
بديلا لنظرية العامل

نظرية تضافر القرائن عند تمام حسان:

حتى نفهم نظرية تضافر القرائن قراءة جديدة للتراث اللغوي، لا بد لنا أن نطلع على الأساس الذي قام عليه الدرس اللغوي العربي، وليس هناك مجال للشك في أن مقولة العامل والعلامة الإعرابية أخذت حيزاً كبيراً من تفكير نحاة العربية ومن مناقشتهم التي بذلوا فيها جهداً لتبرير هذه المقولة، علماً أنها أثارت جدلاً كبيراً بين من يؤكد على ضرورة الحرص على العامل وعلى العلامة الإعرابية، وهناك من يعارض هذه الفكرة ويبحث عن البديل، وهناك من وجده في نظرية تضافر القرائن التي تعد من بين الآراء اللغوية التي كان لها النصيب في مناقشة قضية العامل والإعراب.

وتبعاً لاتصال نموذج "تمام حسان" بنظرية العامل والعلامة الإعرابية، سنحاول إعطاء لمحة وجيزة عن واقع هذه القضية اللغوية في التراث العربي، وتوضيح مكانتها وما أثارته من جدل ونقاش في الأوساط اللغوية، ومن خلالها سنعرّج على رأي "تمام حسان" الذي سيقودنا إلى نموذج المعتمد على نظرية القرائن.

1- تمهيد: العلامة الإعرابية ونظرية العامل:

نالت العلامة الإعرابية اهتماماً كبيراً من قبل علماء العربية الأولين؛ باعتبارها ظاهرة بارزة في اللغة العربية، وهي من الظواهر التي يمسه التغيير بسرعة، خاصة في ظل انتشار ظاهرة اللحن في الأوساط العربية، وتبعاً لذلك جعلوا من الإعراب نظرية كاملة سموها «نظرية العامل»، وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها، و الحروف ونيابتها عن

الحركات، ثم تكلموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابي»⁽¹⁾ حيث اشتهر عن التراث اللغوي العربي أنه فيما يتصل بالنحو قد أخذ بمفهوم العامل في تحليله للتركيب النحوي، فجعله النظام للتركيب النحوي يحدد به وحدات الجملة، ويبين العلاقة القائمة بين هذه الوحدات التي تجعل بعض التراكيب سلاسل لغوية صحيحة وبعضها الآخر سلاسل لغوية غير صحيحة⁽²⁾، فمن خلال نظرية العامل نستطيع الحكم على أن هذه الجملة صحيحة لغويًا أو لا، انطلاقًا من قياسها بالأنماط اللغوية العربية المعروفة.

لقد أسّس النحاة أصول النحو العربي على نظرية العامل « لأنهم يرون أن علامات الإعراب إنما هي آثار هذه العوامل التي اعتبرت أساسًا في تحديد المواقع الإعرابية للألفاظ في الجملة العربية، وأصبح التحليل النحوي عندهم يقوم على فكرة مركزية هي الإعراب والعوامل التي تقف وراءه»⁽³⁾، حيث يقترن الإعراب وعلاماته بما سمّاه النحاة "العامل"، إذ يعدّون « تعاقب علامات الإعراب على آخر الكلمة المعربة أثرًا من آثار هذا العامل، وهو الذي يحدثها أو يجلبها»⁽⁴⁾، وهذا ما يؤكد قول سيبويه في تعليقه للعامل في باب مجاري أواخر الكلم من العربية فيقول: « وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف»⁽⁵⁾، أي من خلال قول شيخ النحاة سيبويه يتضح أن كل عامل يقتضي أثرًا من الإعراب والإعراب يقتضي مؤثرًا وهو العامل، حيث أن سيبويه يريد أن يريك « أن حركات الإعراب لا تأتي من عدم بل هي نتيجة عامل دخل على تلك الكلمات، فأحدث فيها حركات الإعراب»⁽⁶⁾.

(1) تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 205.

(2) ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي. ط:1. مصر: دار السلام، 2006، ص 235.

(3) عبد الكريم مجاهد، دراسات في اللغة والنحو. ط:1. الأردن: دار أسامة، 2006، ص 126.

(4) محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. ط:بلا. القاهرة: دار غريب، 2001، ص 159.

(5) الكتاب، ج1/ ص 13.

(6) وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا. ط:2. الأردن: دار الكتاب الثقافي، 2006، ص 46.

فكرة العامل نشأت في النحو العربي في بيئة عربية في مرحلة النشأة، فعد "أسّ نظرية النحو العربي ، انطلق منه سيبويه في صوغه لأقدم نموذج في النحو العربي ، وصل إلينا ، وتطور بعد بتطور أساليب صوغ قواعد النحو العربي ، حتى ترسخ في التراث النحوي نظرية تضبط العلاقات النحوية بين عناصر الجملة في العربية وتفسر ظاهرة الإعراب" (1) ، وبالتالي هي نظرية عربية صرف، لم تتأثر بالمؤثرات الأجنبية، ولكن هناك من يرى أنها نشأت نتيجة لعملية التأثر والتأثير بمنطق أرسطو والمناهج الفكرية التي سادت الأمصار الإسلامية ولاسيما الفلسفة وعلم الكلام.

نشأت نظرية العامل على يد "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت 170هـ)؛ حيث كشف عن أنها نوعان: لفظية ومعنوية، و هناك من يرى أن "سيبويه" أول من أنهج سبيل القول في العامل، فعد حجر الزاوية، الذي أقام عليه أبو بشر معظم مباحث الكتاب(2).

فالعامل كما رأينا يرتبط بالعلامة الإعرابية؛ لأنه قائم على تفسير التغير الحاصل في حركات أواخر الكلمات، ، فنظرية العامل مبنية على تسلط الأشكال النحوية بعضها على بعض تسلطاً يضبط وضع الحركات على أواخر الكلمات في الجمل (3)، فكل حركة هي مظهر لعامل من العوامل المؤثرة، لذا عدّ النحاة العامل شخصية لها اعتباراتها الملزمة، ووضعوا هذه الاعتبارات في قوانين هي: « فلسفة العامل والعمل»(4).

وفي ظل هذه القوانين نجدهم يقارنون بين العوامل، فعدوا بعض العوامل أقوى من غيرها، وهناك من فاضل بين العاملين اللفظي والمعنوي، ويتضح هذا من قول أبي الفتح (ت 392هـ): « وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم وبعضه يأتي عارياً من مصاحبته لفظ يتعلق به، كرفع الفعل لوقوعه موقع الاسم (...) وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضاضة اللفظ للفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ، وهذا واضح »(5).

(1) حسن خميس الملح ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي .ط:1.الأردن : دار الشروق ، 2006 ، ص120.

(2) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن 20، ص 145- ص 146.

(3) حسن خميس الملح ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ، ص122.

(4) ينظر: محمد عيد، أصول النحو في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث. ط:4. القاهرة: عالم الكتب، 1989، ص 199.

(5) الخصائص، ج1، ص 109.

فابن جني من خلال هذا الحديث نجده قد فهم فكرة العامل فهماً لغويًا تركيبياً، فالكلام حين يتركب مع بعضه بعضاً تنشأ بين كلمة وأخرى علاقة نحوية تؤثر هذه الأخيرة على الحركة الإعرابية للكلمة، هذه العلاقة هي ما يسمى بالعامل، التي تنشأ كما قال بمضاضة اللفظ للفظ (1) ، ولكن يجب أن ندرك أن المتكلم هو العامل الوحيد في إحداث النصب و الجر و الرفع عند "ابن جني" لقوله: « وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنّما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره » (2) ، فابن جني يعلم أن المتكلم باللغة يجري في استخدامه لها على سنن الجماعة؛ وبالتالي يريد أن يقول إن العرف اللغوي هو الذي يحدد الرفع والنصب والجر والجزم، فمضاضة اللفظ للفظ، هي النظام اللغوي بأوسع معانيه، فليس بوسع لفظ أن ينضم إلى لفظ آخر عشوائياً، بل ينضم إليه بترتيب مخصوص وهيئة مخصوصة وهذا هو جوهر تركيب الجملة أو تأليفها(3).

ففي رأي "ابن جني" في العامل تجد فكرة جديدة عن العامل أو القرائن النحوية توحى هذه الفكرة بفكرة أخرى هي فكرة التعليق في الجملة، أو ترابط الوظائف النحوية فيها(4).

فلقد أثارت نظرية العامل تبايناً كبيراً بين النحاة في مدى الأخذ بها والاحتذاء على سننها، ومن بين هذه التباينات التي طفت على سطح الدراسات اللغوية، المتعلقة بتحديد العامل ودوره في تغير الحركات الإعرابية ، التي أحدثت عدة تساؤلات منها : هل هي أمور معنوية(5) أم أنه المتكلم؟(6) أم هو الله تعالى؟(7)

كانت الإجابة عن هذه الأسئلة متباينة عند النحاة القدامى، التي كان لها صداها عند المحدثين من اللغويين، ولعل من أبرز المحاولات التي قدمها "ابن جني" في قوله بأن العامل هو المتكلم، وهذا ما ذكرناه سابقاً. وأما المحاولة الأخرى فهي محاولة ابن مضاء القرطبي(ت592 هـ) الذي ذهب إلى أن العامل هو الله ودعا إلى إلغاء العامل، وقصد في كتابه "الرد على النحاة" حذف من النحو ما يستغنى النحوي عنه، ليصل إلى أن العامل هو

(1) ينظر: عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص 157.

(2) الخصائص، ج1، ص 110.

(3) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 171.

(4) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 171.

(5) ينظر: عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في ق 20، ص 148.

(6) ينظر: ابن جني، الخصائص، ص 110.

(7) ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 77.

ما أجمع النحاة على الخطأ فيه، وأشار في معرض حديثه إلى رأي سيبويه، وإلى رأي ابن جني ليخلص إلى ما يراه قائلاً: « وأما مذاهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما تنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية »⁽¹⁾ ، وقد بنى رفضه على أساس منطقي عقلي، فيقول: « وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيها المقصد إيجازاً: منها أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل »⁽²⁾

وبهذه النظرة التوقيفية فإن "ابن مضاء"، يعد أول من رفع الصوت عالياً بإلغاء نظرية العامل في النحو العربي، وقد اتكأ على أقواله كثير من الباحثين المعاصرين⁽³⁾.

وفي عصرنا الحديث وجدت الدعوة إلى إلغاء العامل أساسها اللغوي في علم اللغة الحديث، حيث أصبح بعض درسي اللغة المحدثين لا يقرون بالعامل، فمثلوا قطباً بارزاً في الدراسات اللغوية العربية، ولعل من أبرز من مثل هذا الجيل "إبراهيم مصطفى" في كتابه "إحياء النحو"، حيث يقول عن نظرية العامل التي وسمها بالنظرية العتيدة: « إن تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندي خير كثير وغاية تقصد بمطلب يسعي إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعدما انحرف عنها أماداً، وكاد يصد الناس عن معرفة العربية، وذوق ما فيها من قوة على الأداء ومزية في التصوير »⁽⁴⁾.

وفي نظرتة هذه حصر علامات الإعراب في علامتين هما الضمة والكسرة، ونفى أن تكون من آثار العامل، وذهب إلى أنهما من عمل المتكلم ليدل على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام⁽⁵⁾.

كما أن لتمام حسان رأياً في نظرية العامل، سنورده لاحقاً عند الحديث عن نظريته الجديدة، التي تعتبر محاولة جادة في إعادة تصنيف النحو العربي، تقوم على إلغاء العامل، والتي رسم خطتها في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"⁽⁶⁾.

(1) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) المرجع نفسه، ص 77-78.

(3) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 176

(4) إحياء النحو، ص 194-195.

(5) ينظر: عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في ق 20، ص 152.

(6) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 198.

ولعلّ من أسباب الدعوة إلى إلغاء العامل ما خلّفته هذه النظرية من مظاهر الإسراف والتقدير والتأويل، والقول بال حذف والإضمار⁽¹⁾، مما يمكن القول أن معظم المآخذ التي تؤخذ على النحو العربي سببها هو "العامل" بكل ما يترتب عليه من مشكلات، فهو مشكلة واضحة الأثر في تعقيد النحو، وإفساد الأساليب البيانية الناصعة، فليس خطرها مقصوراً على المسائل النحوية بل تجاوزها إلى التحكم الضار في فنون القول الأدبي الرائع⁽²⁾.

في مقابل وجهة النظر السابقة، نجد رأياً آخر مدافعاً عن العامل، الذي حمل لواءه العديد من الباحثين، كان من بينهم المرحوم "عباس العقاد"، والأستاذ "علي النجدي ناصف"، فالعقاد تناول المسألة بوصفها أهم مسائل النحو في هذه اللغة، وباعتبارها المسألة الأولى والأخيرة، حيث يرى أن النحو كله قائم على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات بحسب اختلاف عواملها الظاهرة والمقدرة، وهو بذلك بهمل القرائن الأخرى، لينصرف إلى العلامات الإعرابية، ورأى بأن المنكرين للعامل مخطئون لانفاق حركة الإعراب مع انفاق الموقع في الشواهد التي لا تخص من الشعر المحفوظ⁽³⁾.

أمّا "علي النجدي" فقد طرق المسألة أثناء تناوله لقضية التأويل والتقدير التي تعد أثراً من آثار العامل؛ وفي طرحه هذا وجّه نقده إلى "ابن مضاء القرطبي"، الذي رأى بأنه في دعوته لم يكن يصدر عن دعوة لغوية صحيحة قائمة على ملاحظة اللغة، بل كان يصدر عن نزعة دينية في معالجة قضايا اللغة حتى ولو كانت النتائج التي توصل إليها صحيحة⁽⁴⁾.

هذه هي أهم وجهات النظر في تناول العامل في النحو العربي، فريق يدعو للإلغاء، وآخر يدعو للبقاء، وكل هذا من أجل خدمة اللغة العربية، وتبسيطها للدارسين، ولكن المهم في هذا من يلغي نظرية بأكملها عليه أن يقدم البديل الصالح للعربية، الذي يستطيع أن يحل محل النظرية الأولى، وفي مجمل المحاولات لعل أصلح محاولة هي ما قام بها "تمام حسان" في ظل نظرية تضافر القرائن التي تنفي الحاجة إلى العامل وما جره من مشكلات

(1) ينظر: عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في ق 20، ص 154.

(2) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 176.

(3) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 193.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 196.

في النحو العربي، وتعيد فهم خصائص اللغة وسبر أغوارها من جديد ، وهذا ما سنحاول التفصيل فيه لاحقاً.

فقد اختلفت وجهات النظر في الأخذ والقول بنظرية العامل في تفسير الظواهر اللغوية، وباعتبار هذه النظرية ذات صلة وثيقة بالإعراب ، لأنها محدثة له وسببا في وجوده بحسب اتفاق النحاة، فروعيت العلامة الإعرابية لذلك سواء أكانت موجودة في اللفظ أم غير موجودة فيه، فيضطر النحاة إلى تقديرها عندما يتعذر ظهورها، فحافظوا بهذا على محلها لأن ثمة ثلاثة أمور في رأيهم هي:العامل والمقتضى والإعراب⁽¹⁾ يجب مراعاتها.وباعتبار الإعراب قضية مهمة مثلها مثل العامل حظيت باهتمام كبير من قبل اللغويين، فحرصوا على الصواب فيه، ولهم في ذلك أقوال كثيرة منها قول "عمر بن الخطاب رضي الله عنه": « لأن اقرأ فأخطئ، أحب إليّ من أن أقرأ فألحن؛ لأنني إذا أخطأت رجعت، وإذا لحننت افتريت »⁽²⁾، و هذا ما يبين المكانة التي احتلها الإعراب عند العرب و هذا يجعلنا نتساءل: ما دور الإعراب؟ وهل يكفي لوحده في تحديد المعنى؟

فقد ربط أغلب النحاة بين المعنى والإعراب حتى إن "ابن جني" عرّف الإعراب بأنه:« الإبانة عن المعاني بالألفاظ »⁽³⁾،و"عبد القاهر الجرجاني" كذلك يرى بأن:« الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها »⁽⁴⁾. فالإعراب لا يظهر في الكلمات المفردة بل يظهر عند ترابط لفظين أو أكثر، فتؤثر إحداها في الأخرى فينتج عنه تغير في الحركة الإعرابية. فتأمل مثلا هذه الأمثلة التي قام فيها الإعراب بدور بارز:

1. ما أحسن زيدًا. 2. ما أحسن زيدُ.

3. ما أجمل السماء!. 4. ما أجملُ السماء؟

نلاحظ أن زيدًا وقع منصوبا في المثال رقم -1- فدل على أن المتكلم يتعجب من حسن زيد، ثم وقع مرفوعا في المثال رقم -2- فدل على أن المتكلم ينفي أن يكون زيد قد أحسن، وفي المثال رقم -3- نجد أن كلمة السماء قد نصبت مع فتح لام أجمل، فكان المعنى تعجبا، ثم

(1) ينظر : المرجع نفسه، ص 276.

(2) محمد محمد يونس على، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، ص 323.

(3) الخصائص، ج1، ص 35.

(4) دلائل الإعجاز، ص 40، ص 41.

جرت مع ضم لام أجمل في المثال رقم 4- فأصبحت الجملة استفهامية، وصار المعنى: (أي شيء في السماء أجمل؟)⁽¹⁾، وفي هذه الأمثلة كان الإعراب أهم قرينة دالة على المعنى، والدليل على ذلك تغير الحركة الإعرابية في آخر الكلمات أدى إلى تغير المعنى، رغم أن الجملة تتكون من الكلمات نفسها، وبهذه الأدلة وغيرها تمسك النحاة بالعلامة الإعرابية كقرينة أولى وأخيرة لتحديد المعنى، ولهذا «طرد جمهور نحاة العربية هذه النتيجة باستعمال التعميم، فقالوا بوجود ارتباط الأثر الإعرابي بالمعنى ، فعده قانونا مطلقا ثابتا لا يحتاج إلى تفسير ، ولا يفتقر إلى تعليل ، على حين ما يخرج عنه يجد له من علل النحاة رسدا يعيده إليه بوجه من الوجوه»⁽²⁾ ، لكن أي معنى قصده النحاة؟

يعد المعنى مسألة عويصة التحديد حاول نحائنا البحث فيها، من خلال تتبع الحركات الإعرابية. علما بأنهم حينما كانوا يقولون إن الإعراب يكشف المعاني، ويميز بينها كانوا يقصدون المعاني الوظيفية من فاعلية ومفعولية وغيرها⁽³⁾، ومعنى هذا أن الضمة تدل على الفاعلية، و الفتحة على المفعولية، فقصدوا بالإعراب ما يطلق عليه مصطلح "التعليق" الذي أشار إليه "الجرجاني"، وهو جعل الكلمة تشغل وظيفة معينة في جملة ما، لكنهم أثناء التطبيق نجدهم يقصرون الإعراب على العلامة الإعرابية، فألبسوها ثوبا فضفاضاً، وحملوها مسؤولية تحديد المعنى وهي مسألة أكبر منها، مما جعلها تعجز في كثير من الأحيان عن الفصل بين المعاني⁽⁴⁾، وهذه القضية هي التي أوقعتهم في الخطأ وفي شرك التأويل.

إلى جانب هذا الاتجاه الذي حمل العلامة الإعرابية ما لا تطيقه نجد هناك رأياً آخر يرى بأن العلامة الإعرابية ما هي إلا حلية في ألفاظ اللغة العربية، وقال بهذا "ابن قتيبة"^(ت276 هـ) وتبعه "السيوطي"^(ت911 هـ)، وفي رأيهم هذا نجدهم قد وسعوا من معنى الإعراب، فلم يذيقوه في حديثهم عن العلامة الإعرابية، فابن قتيبة عندما يقول عن العربية: «ولها الإعراب الذي جعله الله وشياً لكلامها، وحلية لألفاظها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلاميين المتكافئين والمعنيين المختلفين، كالفاعل والمفعول لا يفرق بينهما إذا

(1) ينظر: محمد محمد يونس على، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، ص 322.

(2) حسن خميس الملح، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ، ص 121 .

(3) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص210

(4) ينظر: المرجع نفسه.

تساوت حالهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب ولو أن قائلاً قال: « هذا قاتل أخي بالتونين، وقال آخر هذا قاتل أخي بالإضافة، لدلّ التونين على أنه قد قتله (...)أفما ترى الإعراب كيف فرق بين هذين المعنيين «(1) ، نجده لم يجعل الإعراب فارقا في كل الأحوال بين الكلام المتكافئ والمعاني المختلفة، ومعنى هذا أن هناك قرائن أخرى تعمل مع الإعراب على زوال اللبس وجلاء المراد، فالمعاني التي يشير إليها "ابن قتيبة" هي المعاني الوظيفية التي باختلافها يحدث اختلاف في الدلالة الاجتماعية(2).

ففي كثيرا من الأحيان لا يكون للعلامة الإعرابية أي دور، خاصة عندما لا تظهر في آخر الأسماء المقصورة أو المنقوصة؛ لأن هذا الصنف من الكلمات يعتمد على قرائن أخرى غير القرينة الإعرابية، كما أن هناك حالات في اللغة العربية تنفق فيها علامة إعرابية واحدة كاتفاق الفاعل والمبتدأ، و الخبر واسم كان، ونائب الفاعل في الرفع، أو كاتحاد علامتي الجر والنصب في المثني وجمع المذكر السالم وفي هذا يجوز لنا أن نتساءل هل العلامة الإعرابية في هذه الحالات قادرة وحدها على التمييز بين المعاني؟ خاصة عندما أثارت قضية اتحاد العلامة الإعرابية لعدد من الوظائف النحوية خلافا في التوجيه(3) ففي قوله الله تعالى مثلا: (فصبرٌ جميلٌ) (4)، جوزوا أن تكون "صبرٌ" مبتدأ والخبر محذوف، و المعنى: "عندي صبرٌ جميلٌ"، وجوزوا أن يكون "صبر جميل" خبرا، والمبتدأ محذوف، والتقدير: فأمرني صبر جميل. والأمر الذي ساعد على هذا هو اتحاد العلامة الإعرابية لكل من المبتدأ والخبر(5)، وقد كثر في هذا في كلامهم مما يجعل حظ العلامة الإعرابية في تحديد المعنى قليلا، وهذا ما يدفع بالبحث عن قرائن أخرى مجدية.

فلقد ظهر في صفوف النحاة من ألقى ظلال الشك على ظاهرة الإعراب ومن هؤلاء قطرب(ت 206 هـ)، الذي زعم أن ارتباط الإعراب بالمعنى لا يعدو أن يكون من تأصيلات النحاة وتجريداتهم، وأعانه على ذلك ما لاحظته من توسع الشعراء والفصحاء في ارتكاب الضرائر الشعرية مع عدم ذهاب المعنى، فالقرآن الكريم والحديث و الشعر وكلام

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 211.

(2) المرجع نفسه، ص 212.

(3) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث ، ص 212.

(4) سورة يوسف آية: ص 18.

(5) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 230، ص 231.

العرب مليء بالتوسع في أمر العلامة الإعرابية، وقد ذكر في ذلك أمثلة عديدة منها⁽¹⁾: قوله تعالى: (إن هذان لساحران)⁽²⁾، فقد اختلف النحاة والقراء في تخريج هذه الآية، ونجد العرب تقول: "خرق الثوبُ المسمارَ" برفع الثوب ونصب المسمار⁽³⁾ فرغم أن المسمار هو الذي خرق الثوب في المعنى إلا أن العلامة الإعرابية خالفت ذلك، وهذا ما يثبت ضعف قرينة الإعراب في الوصول إلى المعنى.

فقطرب بحسب قول "تمام حسّان": « لم ينكر وجود الإعراب نفسه(....) و إنما أنكر أن هذا الإعراب الذي لا سبيل إلى نفي وجوده لا يرتبط بالمعنى على نحو ما قرر النحاة »⁽⁴⁾. وقد وجد رأي "قطرب" صدى عند المحدثين خاصة الدكتور "إبراهيم أنيس" كما رأينا سابقا عندما اعتبر الإعراب قصة ألفها العرب، ليكون المعنى ليس من مقتضيات الأثر الإعرابي، و باستعمال مبدأ التعميم يصبح من القانون المطلق أن آثار العامل شكلية لفظية ، وهذا ما تبناه أيضا ابن طراوة الأندلسي (ت528 هـ) في شعاره المشهور " إذا فهم المعنى فارفع ما شئت ، وانصب ما شئت، وانصب ما شئت " 5

وإلى جانب "قطرب" هناك أيضا من تفتن إلى قصور العلامة الإعرابية على الفصل في المعنى، وتفتن إلى وجود قرائن أخرى تساندها في هذه المهمة، و الحديث في هذا المقام على "ابن جني" الذي يقول في باب القول على الإعراب: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت " أكرم سعيد أباه " و "شكر سعيد أبوه " علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه، فإن قلت: فقد تقول: ضرب يحيى بشرى فلا تجد هناك إعرابا فاصلا، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كان هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو أكل يحيى كمثري، لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت، وكذلك ضربت هذا هذه، وكلم هذه هذا وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف نحو قولك: أكرم يحيى البشرى، وضرب البشرى باليحيون، وكذلك لو أوأمت

(1) ينظر: تمام حسّان، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص153.

(2) سورة طه: آية 63.

(3) ينظر: تمام حسّان، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، ص 153.

(4) إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، ص153.

(5) ينظر : حسن خميس المخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ، ص121.

إلى رجل و فرس، فقلت: كَلَمْ هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت؛ لأن في الحال بيانا لما تعني، وكذلك قولك ولدت هذه هذه من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة...»⁽¹⁾.

فقد بين "ابن جني" في فكرته هذه أن الإعراب في بعض الحالات قد لا يكون فاصلا بين المعاني، وهنا تلجأ اللغة إلى وسائل أخرى للفصل بين المعاني. ومن بين هذه الوسائل التي ذكرها: "الرتبة" أي التقديم والتأخير، "المطابقة" و "السياق" و "دلالة الأحوال" الذي يقصد به الموقف اللغوي بما يلابسه من إشارات و إيماءات وغير ذلك. حيث وضح بأنها قادرة على أن تقوم مقام الإعراب وقد دعم قوله بأمثلة عديدة كما هو واضح، وهو بهذا قدم أساسا لفكرة القرائن النحوية التي توسع فيها تمام حسان وبنى عليها نظريته في القرائن النحوية⁽²⁾.

من خلال ما تقدم ذكره يظهر أن العلامة الإعرابية قد أثارت جدلا كبيرا بين اللغويين في قدرتها على الفصل بين المعاني أو عدم قدرتها فتكون بحاجة إلى وسائل أخرى تساندها في هذه المهمة. فأسالت هذه القضية الحبر الكثير، وفي هذا كلام طويل لا نريد أن نقف عنده مطولا لأن ما يهمنا في هذا المقام أن نعطي لمحة صغيرة عن الإعراب والعامل وللوقوف عند الفلسفة الكامنة وراء هذه المقولات؛ حتى يتسنى لنا فهم نموذج "تمام حسان" اللغوي المتعلق: بنظرية تضافر القرائن ونظريته للعلامة الإعرابية والعامل النحوي؛ حيث أنه أعاد قراءة التراث وقارن بين الآراء اللغوية في القضية، فتوصل إلى نتيجة تعد قريبة من اللغة العربية نوعا ما، وضع من خلالها العلامة الإعرابية في موضعها الصحيح وفهم النظرية اللغوية كما فهمها ابن جني والجرجاني.

2- العلامة الإعرابية ونظرية العامل عند تمام حسان:

إذا تحدثنا عن رأي "تمام حسان" في العلامة الإعرابية ونظرية العامل سيكون حديثنا ضمن نظريته التي جاء بها بديلا للنظرية النحوية التقليدية، وهي نظرية تضافر القرائن التي سنفصل القول فيها فيما سيأتي، وكذلك ضمن فهمه للتراث اللغوي من منظور وظيفي سياقي.

(1) الخصائص، ج1/ص 35.

(2) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص240.

فقد حاول "تمام حسان" من خلال نموذج اللغوي، أن يضع العلامة الإعرابية في موضعها الصحيح في إطار نظرية " القرائن النحوية "، « فلم يدع لها ما ادّعاها النحاة القدماء ولم يخص بعضها بالدلالة كما فعل الأستاذ "إبراهيم مصطفى"، ولم يجردها من دلالتها اللغوية تماما كما فعل "قطرب" ومتابعوه، بل فصل القول في العلاقات المتشابهة في الجملة ودلائل هذه العلاقات أو القرائن النحوية التي تكشف عن هذه العلاقات وأعطى كلا منها ما يستحق عن طريق الوصف الموضوعي من خلال نظرة عملية حسيّة»⁽¹⁾.

لقد لاحظ "تمام حسان" من خلال قراءته للتراث اللغوي، أن النحاة العرب قد أعطوا العلامة الإعرابية -وهي واحدة من القرائن- نصيبا من العناية عظيمًا، فبدأ النحو العربي وكأنه إعراب خالص⁽²⁾ وجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل، وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها، والحروف ونيابتها عن الحركات، ثم تكلموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابي، ثم اختلفوا في هذا الإعراب هل كان في كلام العرب أم لم يكن، ليصل إلى نتيجة، مفادها « أن العلامة الإعرابية لم تكن أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن، بل هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا أو بالحذف لأن العلامة الإعرابية في كل من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب»⁽³⁾.

فتمام حسان وقف موقفا وسطا في معالجة هذه المسألة» إذ لم يعترض على إعطاء الحركة الإعرابية دورا في بيان المعاني النحوية، وإنما رفض أن يكون الاعتماد عليها بشكل كامل في أداء هذا الدور»⁽⁴⁾، حين يقول: «...الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النحوية (...) ومن هنا كان الاتكال على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوال على المعنى ثم إعطاؤها من الاهتمام ما دعا النحاة إلى أن يبنوا نحوهم كله عليها عملا يتسم بالكثير من المبالغة وعدم التمحيص»⁽⁵⁾، وقدّم لذلك أدلة تثبت قصور العلامة الإعرابية، التي كان منها ما يأتي:

(1) محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 287.

(2) إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، ص 164.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 205.

(4) عبد الكريم مجاهد، دراسات في اللغة والنحو، ص 126.

(5) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 231. ص 232.

1 - أن هناك الإعراب بالحذف والإعراب المقدر للتعذر أو للتثقل أو لاشتغال المحل الإعرابي للمبنيات، و المحل الإعرابي للجمل، وكل هذه الإعرابات لا تتم بواسطة الحركة الإعرابية الظاهرة.

2 - أننا لو افترضنا أن كل الإعرابات تمت على أساس الحركة الظاهرة فلم يكن هناك إعراب تقديري ولا إعراب محلي، فإننا سنصادف صعوبة أخرى تنشأ على أنّ الحركة الواحدة تدل على أكثر من باب واحد، ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس⁽¹⁾.

فتحميل النحاة العلامة الإعرابية عبء معاني الجمل النحوية، وقولهم أن الحركة تدل على الباب، ثم فرعوا فقالوا إن الضمة تدل على الإسناد وإن الكسرة تدل على الإضافة، وإن الفتحة تدل على الفضلة، فيه تناقض برأي "تمام حسان"⁽²⁾؛ «وذلك أن الضمة إن دلت على الإسناد فإنها علامة على عدد من الأبواب؛ كالمبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل واسم كان وخبر إن والتابع المرفوع، ولكل من هذه الأبواب معنى وظيفي يختلف عن معاني الأبواب الأخرى، ولو كانت الضمة وحيد في الدلالة على احد هذه الأبواب لما صح لها أن تدل في نفس الوقت على الأبواب الأخرى؛ لأن العلامة الواحدة لا تدل على أكثر من معنى واحد، ومثل ذلك يقال عن الفتحة (...) ومن هنا كان لا بد أن يكون للعلامة الإعرابية ضمائم أخرى تتعاون معها على تحديد معنى الباب النحوي الخاص»⁽³⁾، ومن هذه الضمائم التي سنذكرها لاحقاً: الرتبة والأداة والبنية الصرفية وغيرها من القرائن.

فتمام حسان يرى أن الاعتماد على قرينة واحدة لا يمثل واقع اللغة ولا يصفها وصفاً دقيقاً، بل يجب أن تتضافر القرائن من أجل غاية كبرى متمثلة في كشف اللبس عن المعنى ولذا نجده يقول: «ولا أكاد أملّ ترديد القول: إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم تضافر القرائن وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية...»⁽⁴⁾؛ أي الكشف عن المعنى لا يكون بقرينة واحدة بل يجب أن تجتمع القرائن وتتعاون لكشفه.

(1) ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص164.

(2) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 279.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) اللغة العربية معناها و مبناها، ص 207.

فتمام حسان فهم الإعراب على أنه الوظائف النحوية، ففي رأيه أن الكشف عن العلاقات السياقية هو غاية الإعراب بمعنى التعليق عند "الجرجاني"، فالإعراب من خلال تصوره هو « فرع المعنى الوظيفي»⁽¹⁾، فإذا اتضح المعنى الوظيفي أمكن إعراب الجملة دون الحاجة إلى المعجم أو المقام، وذلك بأن وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية "التعليق"، فنستطيع انطلاقاً من هذه الرؤية أن نعرب جملاً هرائية مصوغة على شرائط التراكيب العربية في الحروف وقوانين الأصوات والمباني الصرفية والعلاقات النحوية على غرار البيت الهرائي التالي الذي جاء به "تمام حسان" على صيغ العربية فقام بإعرابه:

قاص التجين شيحالة بتريسه الـ فإخي فلم يَسْتَفِّ بِطَاسِيَةِ الْيَرَنْ⁽²⁾ فقد
عرض هذه القضية في كتابه "مناهج البحث في اللغة"، وفي كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، وهذا لأن الإعراب في نظره فرع المعنى الوظيفي لا المعنى المعجمي ولا المعنى الدلالي. فيكون موقفه معتدلاً بإزالته لشبهة الأفكار المتطرفة التي جعلت من العلامة أكبر مفسر للمعنى أو التي ألغت وظيفتها وعدتها مجرد حركات جئ بها للانسجام الصوتي⁽³⁾.

فكما تبين معنا، على غرار الإعراب قامت فكرة العامل التي رأى فيها النحاة قمة نظريتهم، نجد "تمام حسان" يعدها أكبر خدعة جارت على ذكاء النحاة العرب على مرّ العصور، وبما أن نظريته هذه جاءت من فكرته الجديدة وهي تضافر القرائن، التي ملخصها أن المعنى النحوي لا يستبين بقريئة واحدة مهما كان خطرهما، وإنما تتعاون القرائن المختلفة على بيان المعنى، فليس الفاعل فاعلاً؛ لأنه مرفوع فقط؛ وإنما هو كذلك لأنه:

1. اسم ← قريئة البنية.
2. مرفوع ← قريئة الإعراب.
3. تقدّمه فعل ← قريئة الرتبة.
4. مبني للمعلوم ← قريئة البنية.⁽⁴⁾

(1) ينظر: مناهج البحث في اللغة العربية، ص 227.
(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 182، 183.
(3) ينظر: دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، ص 270.
(4) ينظر: تمام حسان، إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً، ص 164.

ومن خلال حديثه عن قصور العلامة الإعرابية في الفصل في المعنى، رفض فكرة العامل النحوي إذ يرى أنه يمكن الاستغناء عنه بالقرائن المقالية، فالعامل في نظره قاصر على تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية جميعها، في مقابل فكرة القرائن التي توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظيها، ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام، فالقرائن عنده كلها مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى، فتتضافر لتدل على المعنى النحوي وتنتجه⁽¹⁾.

فرفض "تمام حسن" بذلك العامل رفضاً قاطعاً؛ لأنه يرى بأن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، كل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، وليكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، تلك الطرق التي تتجه كل منها إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة دون ما حاجة إلى العامل، وهو يرى بأن الفاعل مرفوع لأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي، وأنه كان من الممكن أن يأتي الفاعل منصوباً، والمفعول مرفوعاً، لو أن العرف جرى على ذلك⁽²⁾.

وقد بلغ رفضه لنظرية العامل إلى أن عدّه خرافة، وفي اعتقاده أن فهم التعليق الذي بنى عليه نظريته كافية للقضاء على خرافة العامل، و الغريب أنه يقرن هذا الرأي بعبء القاهر في قوله: « وفي رأيي - كما في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال - أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجه كاف وحده للقضاء على خرافة العامل »⁽³⁾، ومعنى هذا أن "الجرجاني" يعد العامل خرافة وهذا بجانب للصواب، لأن الجرجاني قد اعتمد عليه في بناء نظريته⁽⁴⁾ عندما يقول: «ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكُرٍ، أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم، ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى "فعل" من غير أن يريد إعماله في "اسم"، ولا أن يتفكر في معنى "اسم" من غير أن يريد إعمال

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 231، 232.

(2) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 53.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 189.

(4) ينظر: خالد عبد الكريم بسندي، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، <http://www.almaktaba.net/vp> . يوم: 2010/4/6، الساعة: 14:33.

"فعل" فيه، وجعله فاعلاً أو مفعولاً أو يريد فيه حكماً سوى ذلك من الأحكام ، مثل أن يريد جعله مبتدأً أو خبراً أو صفة، أو حالاً أو ما شاكل ذلك»⁽¹⁾.

أما سبب رفض "تمام حسن" فكرة العمل النحوي يرجع إلى كون المنهج اللغوي الحديث يقوم على أساس ملاحظة اللغة المدروسة نفسها، ولا يقر بتدخل المنطق الأرسطي أو الفلسفة في دراسة اللغة، فيرى "حسن" أن عالم اللغة الوصفي عليه أن يقصر نشاطه على الملاحظة والوصف والتسجيل وأن العامل النحوي وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدّى إليها النظر السطحي، و الخضوع لتقليد السلف⁽²⁾.

كانت هذه محاولة "تمام حسن" في نقد نظرية العامل وما تعلق بها من قضية الإعراب، التي حاول أن يقرأ من خلالها التراث بمنظار وصفي لساني، فقدم البديل لما رفضه و إن كان بديله ونقده لنظرية العامل لم ترق لبعضهم، رغم أنها ليست نظرة جديدة بل استلهمها من التراث، فصاغ من خلالها نظريته الجديدة التي حازت على اهتمام العديد من الباحثين، فسناحول معرفة فلسفتها وقوامها فيما سيأتي، وان كُنّا قد وضحنا بعضها في الفقرات السابقة.

3- فكرة تضافر القرائن عند تمام حسن:

3-1- تعريف القرينة:

أ. لغة:

جاء في لسان العرب: «قرنت الشيء بالشيء إذا وصلته. قرن الشيء بالشيء و قرنه إليه يقرنه قرناً، شده إليه. قارن الشيء الشيء مقارنة و قرانا، اقترن به و صاحبه و اقترن به و صاحبه، و اقترن الشيء بغيره و قارنته قرانا: صاحبتة»⁽³⁾.

ويقول الزمخشري: «وهم أقرانهم وهو قرينة في العلم والتجارة وغيرها»⁽⁴⁾، و يقصد هنا بالقرينة ربط في المهنة والفكر.

وعند الثعالبي هي أحد معاني الحبل في قوله: « لا يقال للحبل قَرَنَ إلا أن يقرن فيه بعيران»⁽¹⁾.

(1) دلائل الإعجاز، ص 298.

(2) ينظر: خالد عبد الكريم بسندي، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، ص 6.

(3) ابن منظور، لسان العرب. ط: 1. بيروت: عالم الكتب، 1997، مادة قرن، ج 5/ ص 246.

(4) أساس البلاغة، مراجعة: إبراهيم قلّاتي. ط: بلا. الجزائر: دار الهدى، ص 538.

فالمعنى اللغوي للكلمة مأخوذ من قرن الذي يرد بمعان كثيرة منها: الوصل، والجمع والشد والربط والمصاحبة والتلازم والالتقاء والروابط⁽²⁾. «فقرين الشيء مرتبط به، ولذا يطلق على صاحبك الذي يقارنك القرين، لما يربط بين صاحبين من أوامر ودّ ومحبّة»⁽³⁾، أي أن القرينة هي الشيء الذي يربط بين شيئين، فيجعلهما متلازمين لبعضهما البعض، وجاء في المعنى نفسه قوله تعالى: (أَأَرَأَيْتَ لَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ)⁽⁴⁾.

ب. اصطلاحاً:

فالمقصود بها الأمر الدال على الشيء من غير استعمال فيه⁽⁵⁾، وقيل: « أمر يشير إلى المطلوب، والقرينة إما حالية أو معنوية أو لفظية نحو، ضرب موسى عيسى، وضرب من في الدار من على السطح، فإن الإعراب والقرينة منتف فيه، بخلاف ضربت موسى حبلى، وأكل موسى الكمثرى، فإن في الأول قرينة لفظية، وفي الثاني قرينة حالية»⁽⁶⁾ فالمعنى الاصطلاحي يدور حول مدى ارتباط الكلمات بعضها ببعض سواء أكان ذلك داخل الجملة أم كان داخل السياق⁽⁷⁾.

3 2 - تضافر القرائن:

مبدأ تضافر القرائن أهم مبدأ يقوم عليه نموذج "تمام حسان"، وهي عنده « ظاهرة ترجع في أساسها إلى أنه لا يمكن لظاهرة واحدة أن تدل بمفردها على معنى بعينه»⁽⁸⁾، وهو بذلك - كما رأينا- ينفي أن يكون بإمكان العلامة الإعرابية جلو المعنى وحدها، إذ يؤكد أن ذلك يتم بتضافر عدد من القرائن، سواء أكانت لفظية أم معنوية؛ فمثلاً جملة " قام محمد ليصلي " ، سيتم إعرابها بتضافر مجموعة من القرائن، ليكون محمد فاعلاً:

- بقرينة الإسناد (قرينة معنوية).

- وبقرينة البنية (لأنه اسم وليس فعلاً ولا حرفاً ، وهذه قرينة لفظية).

- وبقرينة العلامة الإعرابية (لأنه مرفوع، و القرينة لفظية).

-
- (1) فقه اللغة وسر العربية. ط:2. بيروت: دار المعرفة، 2007، ص 51.
 - (2) ينظر: خالد بن عبد الكريم بسندي، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، ص 1.
 - (3) كوليزاركاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 19.
 - (4) سورة الزخرف، آية 53.
 - (5) فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص 59.
 - (6) الشريف الجرجاني، التعريفات. ط:بلا. بيروت: دار الكتب العلمية، 1995، باب القاف، ص 174.
 - (7) ينظر: خالد بن عبد الكريم بسندي، نظرية القرائن في التحليل اللغوي. www.almaktaba.com، ص 8
 - (8) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 193

- وبقرينة التضام (لأن كل فعل يستلزم فاعلا، والقريضة لفظية).

-وبقرينة الرتبة (لأنه متأخر عن الفعل، و القريضة لفظية).⁽¹⁾

وتعتبر نظرية تضافر القرائن لبّ التفكير النحوي عند "تمام حسن" ،وهو يعتبرها بديلا عن نظرية العامل القديمة التي ،عقدت الدراسات النحوية من قولٍ بالحذف والتقدير والتأويل والتعليل، وبهذا يعتبر "تمام حسن" نظرية تضافر القرائن هي النظرية الخالصة من كل مقولة لا تعتبر لغوية، والمعنى النحوي مرتبط ارتباطا وثيقا بهذه النظرية ،وإن سقطت قرينة من هذه القرائن حلّ غيرها من القرائن محلها ؛ولذلك سمّاها نظرية تضافر القرائن⁽²⁾. لأن القرائن متصلة ببعضها بعضا كل قرينة تستدعي الأخرى.

3-4- تصنيف القرائن عند تمام حسن:

لقد فصلّ "تمام حسن" القول في القرائن في كتابه القيم "اللغة العربية معناها ومبناها" فصنفها إلى لفظية ومعنوية، وشرحها وبيّن دور كل قرينة في الجملة ، وهذا تبين له

أولاً: القرائن المعنوية: القرائن في نموذج "تمام حسن" خمس قرائن وهي: قرينة الإسناد، وقرينة التخصيص، وقرينة النسبة، وقرينة التبعية، وقرينة المخالفة. ولكل واحدة من هذه القرائن صورة خاصة بها⁽³⁾.

1. الإسناد: قرينة الإسناد من القرائن المعنوية التي يصعب أحيانا فهمها، فهي « علاقة المبتدأ بالخبر والفعل بفاعله، والفعل بنائب فاعله والوصف المعتمد بفاعله، أو نائب فاعله، و بعض الخوالب بضمائمها»⁽⁴⁾

كما يعد الإسناد الرابط المعنوي الذي يقيم العلاقة بين المبتدأ وما يليه، وبه يكشف عما نسب إليه من حدث قام به، أو وصف نسب إليه⁽⁵⁾، فالإسناد إذا علاقة ارتباط بين طرفين،

(1) عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن 20، ص 319.

(2) ينظر: محمد صلاح الدين مصطفى بكر، الوصفية في الدراسات العربية القديمة والحديثة.

(3) ينظر: تمام حسن، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص 159

(4) تمام حسن، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 194.

(5) ينظر: محمد عيد، أصول النحو في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، ص 171.

يكون أحدهما مسند والآخر مسند إليه، فنجد فعل وفاعل في الجملة الفعلية، مبتدأ وخبر في الجملة الاسمية.

وقد تنبه النحاة ولا سيما "سيبويه" إلى قرينة الإسناد، وجعل له باباً أسماه "باب المسند والمسند إليه"، وقال: « وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، هو قولك: عبد الله أخوك وهذا أخوك »⁽¹⁾، فالجملة من من خلال قوله لا تستطيع الاستغناء عنهما أي المسند و المسند إليه، وهذا ما قصده الجرجاني وأكد عليه عندما يقول: « ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بد من مسند ومسند إليه »⁽²⁾.

وقد أولى "تمام حسّان" هذه القرينة اهتماماً كبيراً لقوله: «وما اهتم به اهتماماً كبيراً فهو التأكيد على علاقة الإسناد باعتبارها قرينة معنوية لتمييز المسند إليه من المسند في الجملة، في ظل ظاهرة كبرى تحكم استخدام القرائن جميعاً هي ظاهرة "تضافر القرائن"»⁽³⁾.

فالإسناد علاقة مهمة في الجملة العربية، وهو محور كل العلاقات، فالعلاقة بين طرفي الإسناد علاقة وثيقة لا تحتاج إلى وساطة، فيكفي فيه إنشاء علاقة ذهنية بين مسند إليه ومسند دون الحاجة إلى التصريح بهذه العلاقة نطقاً أو كتابة.

2. التخصيص: يعرف بأنه علاقة نحوية عامة تربط بين المعنى الإسنادي المستفاد من المسند وبين طائفة من المنصوبات، وتشمل المفعولات الخمسة والحال والمستثنى و التمييز⁽⁴⁾، ويتعبّر آخر هي «علاقة سياقية كبرى، وإن شئت فقل، قرينة معنوية كبرى كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها»⁽⁵⁾، وكلها متعلقة بالمنصوبات، ذكرها تمام حسّان على النحو التالي:

القرينة المعنوية	المعنى الذي تدل عليه
------------------	----------------------

(1) الكتاب، ج1/ ص 23

(2) دلائل الإعجاز، ص 16.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 193.

(4) ينظر: كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 147

(5) تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 194.

1. التعديّة.	المفعول به
2. الغائيّة.	تشمل المفعول لأجله والمضارع بعد اللام، غاية العلة وغائيّة المدى وكى والفاءو لن و إذن...الخ
3. المعية	المفعول معه والمضارع بعد الواو
4. الظرفية	المفعول فيه
5. التحديد والتوكيد	المفعول المطلق
6. الملايسة	الحال
7. التفسير	التمييز
8. الإخراج	الاستثناء
9. المخالفة	الاختصاص وبعض المعاني الأخرى ⁽¹⁾

3. النسبة: وهي قرينة معنوية كبرى كالتخصيص، « وتعني إضافة شيء إلى شيء آخر وربط به، ومن أجل ذلك كان بها حاجة دائما إلى طرفين منسوب ومنسوب إليه »⁽²⁾ ومعنى النسبة غير معنى التخصيص « لأن معنى التخصيص تضيق ومعنى النسبة إحاق »⁽³⁾. أمّا المعاني التي تدخل « تحت عنوان النسبة وتتخذ قرائن في التحليل والإعراب وفي فهم النص بصورة عامة هي ما نسميه معاني حروف الجر ومعها معنى الإضافة »⁽⁴⁾.

4. التبعية: وهي « قرينة ذهنية أو معنوية عامة يندرج تحتها أربع قرائن هي النعت والعطف والتوكيد والإبدال »⁽⁵⁾؛ فقوم هذه القرينة الربط بين عنصرين من عناصر الجملة فتجعلهما يقفان على نفس المستوى إزاء نواة الجملة، والمقصود بالنواة العنصر الفعلي في الجملة (الفعل أو الوصف أو المصدر المضاف أو المتعدي)⁽⁶⁾

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 173.

(3) تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 201.

(4) المرجع نفسه.

(5) المرجع نفسه، ص 204

(6) ينظر: تمام حسّان، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص 160.

ويرى "تمام حسان" أن قرائن التبعية تتضافر معها قرائن أخرى لفظية، أشهرها قرينة المطابقة، وقرينة الرتبة، و العلامة الإعرابية⁽¹⁾؛ فمثلا حتى نقول إن هذه الكلمة تابع والأخرى متبوع يجب أن يتطابقا في التذكير والتأنيث، وفي الأفراد والتثنية والجمع، وكذا في الحركة الإعرابية أما قرينة الرتبة فتبين التابع من المتبوع ونحن نعلم أن التابع متأخر عن المتبوع دائما.

5. **المخالفة:** يقصد بالمخالفة بحسب قول "تمام حسان" هي: «مظهر من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافية بجعلها قرائن معنوية على الإعرابات المختلفة»⁽²⁾، ويؤكد "تمام حسان" على أنها قرينة معنوية فقط، حتى يخرج المخالفة بين المبنى و المبنى ليكون في المعنى فحسب، ووظيفة المخالفة عنده تكمن في تفسير لما يرد من تعدد الحركات ينتج عنها تعدد في المعاني والوظائف النحوية فمثلا في الجملة الآتية:

نحن العربُ نكرم الضيف ونغيث الملهوف

نحن العربَ نكرم الضيف ونغيث الملهوف .

فالعرب في الجملة الأولى خبر وما بعدها مستأنف، و العرب في الجملة الثانية مختص وما بعدها خبر، فاختلقت الجملتان في المبنى لاختلافهما في المعنى، وهنا تبرز قرينة المخالفة (3)

ثانيا: القرائن اللفظية:

تعرف بأنها الصور اللفظية المنطوقة أو المكتوبة على مستوى كل جزء من الأجزاء التحليلية للتعبير الكلامي ككل⁽⁴⁾؛ معنى هذا أن القرائن اللفظية هي ما يظهر أثناء النطق أو الكتابة، فهي قرائن تمس المبنى ، لتكون بمثابة معالم الطريق التي تقود المرء إلى المكان الذي يقصده، فلولا القرينة اللفظية لما اتّضح المعنى.

لذلك يرى "تمام حسان" أن الوظائف التي تؤديها القرائن اللفظية هي السبك-Cohesion، والوظائف التي تؤديها القرائن المعنوية هي الملاءمة Coherence، وإذا اضطرب السبك (التركيب اللغوي) لم يكن له كفاءة إعلامية، ولهذا فرّق بين جملة (جاء الجندي على

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 204.

(2) المرجع نفسه، ص 200.

(3) ينظر: المرجع نفسه.

(4) كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 92.

أهبة الاستعداد) والجملة ذاتها بعد انفراط عقد سبكها (على جاء أهبة الجندي الاستعداد)، لأن النظام النحوي يتمثل في عدد من القرائن الدالة على معاني النحو ومن القرائن اللفظية قرينة التضام، وهي تشتمل على مفاهيم الافتقار والاختصاص والتنافي، ثم قرينة الرتبة والربط. فالجملة الثانية خلت من السبك، لأنها خالفت النظام النحوي من سياق النص أو من سياق الموقف، فإذا لم تقم هذه القرينة لم تكن هناك كفاءة إعلامية⁽¹⁾

والقرائن اللفظية في جملتها مستمدة من مبان صوتية و صرفية، إذ إن النحو نظام من المعاني والعلاقات التي لا تجد تعبيراً شكلياً عنها إلا فيما يقدم الصرف لها من المباني والقرائن اللفظية⁽²⁾. والصرف بدوره يعتمد على ما يقدم النظام الصوتي للغة من وحدات.

والقرائن اللفظية كما ذكرها "تمام حسان" هي: العلامة الإعرابية، والرتبة، والمطابقة والصيغة والربط والتضام والأداة والنغمة⁽³⁾

1. **الرتبة:** وتعني « ملاحظة موقع الكلمة من التركيب الكلامي، فالكلمات تأخذ مواضع خاصة بها في الجملة، وترتبط بعضها ببعض على أساس موقعها المثبت في الجملة »⁽⁴⁾، فهي من قرائن ربط المبنى بالمبنى وهي نوعان: محفوظة لا تعرف تقديماً ولا تأخيراً، كما في الصلة والموصول والنعته والمنعوت، والجار والمجرور والعطف والمعطوف، والمضاف والمضاف إليه. ورتبة غير محفوظة التي تكون محكومة بقواعد التقديم والتأخير، التي أرسى دعائمها النحاة والبلاغيون⁽⁵⁾

2- **الصيغة:** وهي قرينة يقدمها الصرف إلى النحو، وتبدو قيمتها في الكشف عن المعنى عندما يكون الباب النحوي مشروطاً بشروط بنائية خاصة، كاشتراط الجمود للتمييز والمصدرية، ومع اتحاد المادة الاشتقاقية للمفعول المطلق ومع اختلافها للمفعول لأجله⁽⁶⁾.

(1) أحمد علم الدين الجندي ، من قضايا الفكر الأصولي و أثره في تيسير النحو العربي ،كتاب تذكاري : تمام حسان رائدا لغويا ، إعداد ، حسن عارف، ص44، 45.

(2) ينظر: تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 135.

(3) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها، ص 205.

(4) كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 98.

(5) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج درس النحو في العالم العربي في القرن 20، ص 318.

(6) ينظر: تمام حسان ، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص 161.

3-المطابقة: مسرحها الصيغ الصرفية والضمائر، وتكون في العلامة الإعرابية، والشخص، والعدد، والنوع، والتعيين والمطابقة، فهذه المجالات الخمسة تقوى الصلة بين المتطابقين، وبدونها تصبح الكلمات المتراسة منعزلا بعضها عن بعض و المعنى عسير المنال⁽¹⁾. فهناك تراكيب لغوية يجب أن يكون بينها تطابق كالنعت و المنعوت الذي يكون التطابق فيها ظاهرا وجليا.

4-الربط: ويتم بطريقتين:

أ - بالمطابقة في الشخص، أو في العدد، أو في النوع أو في التعيين.

ب- بغير المطابقة: ومن صورها: الربط بالضمير نحو قولنا: قابلت الرجل الذي كلمتك عنه، وكذا الربط بإعادة اللفظ⁽²⁾، الذي يسمى الإحالة التي تعود على لفظ سابق يجعل من اللاحق متعلق بالسابق.

5-التضام: وهي قرينة تمثل الصلات الخاصة التي تربط بين بعض الأبواب النحوية و بعضها الآخر ، قسمها تمام حسان إلى ثلاثة أنواع هي : التلازم والتنافي والتوارد.⁽³⁾ فقصد بالتلازم العلاقة الثابتة على نسق معين بين المركبات كالعلاقة بين الصلة والموصول، و النعت والمنعوت، و المضاف و المضاف إليه ، وهكذا ، وكل حالة من هذه الحالات تتمثل في تلازم طرفين أطلق النحاة عليهما لفظ "المتلازمين" يسميهما "تمام حسان" الضميمة ، و لقد ترتب على فهم النحاة للمتلازمين أفكار منهجية متعددة لتناول المفاهيم النحوية ، فمن هذه الأفكار فكرة "الحذف" ، إذ لا ينسب الحذف إلا لضميمة، فإذا ذكر أحد ركني الجملة دون الآخر فالذي لم يرد ذكره محذوف .

أما الفكرة الثانية فهي فكرة الفصل، إذ من حق المتلازمين أن يتجاورا في نطاق الضميمة. و الفكرة الثالثة هي استتار الضمير الذي لم يظهر في حالة إسناد الفعل، أما الفكرة الرابعة المرتبطة بالتلازم هو مفهوم الرتبة ، فلا نجد متلازمين إلا بينهما رتبة محفوظة و إما غير محفوظة ، وهذه الرتبة غير المحفوظة تحفظ عند خوف اللبس ، مثلا بين الفعل و الفاعل ، بين التابع و المتبوع ... إلخ⁽⁴⁾

(1) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 211، 212.

(2) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج البحث اللغوي في العالم العربي، في ق 20، ص 318.

(3) تمام حسان ، اجتهادات لغوية ، ص 61.

(4) ينظر : تمام حسان ، اجتهادات لغوية ، ص 62، 63.

أما التنافي: فهو أن ترفض كلمة التضام مع كلمة أخرى، حيث يرتبط هذا التنافي بفكرة أساسية يطلق عليها السبك؛ أي حسن توالي عناصر الجملة⁽¹⁾، ومن الأمثلة على ذلك أن الضمير لا يضاف، كما أن حرف الجر لا يدخل على الفعل.

أما التوارد: فيعني دخول الكلمة في التركيب محكومة بقيود معينة يحددها الاستعمال، ويزيد تمام حسن جلاء حين يذكر أن علاقات التوارد تشبه قيود الانتقاء التي أشار إليها تشومسكي⁽²⁾. ومعنى هذا أن الكلمة الأولى تختار ما يناسبها و يطابقها في الصيغة من الكلمات ليشكلا مع بعض نسقا منسجما و متكاملًا يؤدي وظيفة معينة.

6-الأداة: تعد الأداة من القرائن اللفظية المهمة في الاستعمال، وهي من المبيّنات التي تظهر عليها العلامة الإعرابية، ومن ثم أصبحت كلها ذات رتبة شأنها في ذلك شأن المبيّنات الأخرى، التي تغنيها الرتبة على الاستغناء عن الإعراب⁽³⁾. والأداة إن دخلت على الجملة تصبح قرينة لها، وكثيرة هي الجمل التي تتقدمها الأداة: كجملة النفي أو الاستفهام أو الأمر⁽⁴⁾؛ فالأداة في مثل هذه الجمل تبين المعنى المراد؛ فقولك: مرض الطفل، هذه جملة مثبتة لعدم وجود أي أداة، أما إذا أدخلت همزة الاستفهام فتكون: أمرض الطفل؟ تتحول الجملة من خبرية إلى إنشائية استفهامية، و هذا بواسطة الأداة.

7-التنغيم: تظهر هذه القرينة في الكلام المنطوق؛ بحيث « يقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة غير أن التنغيم أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة »⁽⁵⁾، فالتنغيم "قيمة صوتية تعتمد على سبل متكاتفة كالطول و النبر و السكت و الإسراع و العلو و الانخفاض مفصحا عن دلالات نحوية تتحدد به"⁽⁶⁾ فقد تحذف أداة الاستفهام فتحمل النغمة عبء هذا المعنى؛ فمثلا عندما يسأل أحدكم متعجبا: « ولم يغضب؟! » وهو يعني: « أو لم يغضب؟! » فيحذف الهمزة ويعتمد على النغمة لأداء المعنى⁽⁷⁾ فهناك تراكيب لغوية

(1) ينظر المرجع نفسه، ص 64.

(2) ينظر: تمام حسن، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص 162.

(3) تمام حسن، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 224.

(4) تمام حسن، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص 163.

(5) تمام حسن، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 226.

(6) أحمد كشك، اللغة و الكلام (أبحاث في التداخل و التقريب) . ط: بلا . القاهرة : دار غريب ، 2003، ص 44.

(7) تمام حسن، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص

بدون أداة توجيهها، إلا أن طريقة نطقها تبين الحالة التي هو عليها المتكلم، و توضح المعنى الذي يقصده .

ومما يجب ذكره أن "تمام حسن" يعتمد على هذه القرائن (المعنوية واللفظية)، التي تمثل ظاهر النص في بيان المعاني الوظيفية دون اللجوء إلى التقدير، وهو ما يمثل روح المنهج الوصفي الوظيفي وبهذا المبدأ حاول أن يهدم نظرية العامل التي تعتدّ عماد النظرية النحوية العربية.

3-5- مقومات وأسس نظرية تضافر القرائن عند تمام حسن:

جاءت فكرة تضافر القرائن" كما أرادها "تمام حسن" لإيضاح المعنى الواحد المتمثل أساسا في تفكيك بنية الإسناد، وبيان علاقات الكلمات فيه كمهمة من مهمات الإعراب كما هو معروف في النحو العربي، وفكرة تمام حسن تتعدى مجرد الاهتمام بالعامل، ومدى أثره في تحديد العلامات الإعرابية لمباني مكونات الإسناد إلى التعامل مع مجموعة من المعطيات الأخرى، من قرائن معنوية وقرائن لفظية⁽¹⁾.

وقد بنى فكرته هذه على أن « كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يُعنى أولا وأخيرا بالإجابة عن كيف تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن (لماذا) تتم هذه الظاهرة أو تلك لم يعد هذا منهجا علميا بل مفرد من وصفه بالحدس والتخمين»⁽²⁾، والسؤال (لماذا) يبحث عن العلة وهذا الذي رفضه تمام حسن، وفي سبيل هذه الفكرة عرض تمام حسن لنص لا معنى لكلماته، ولكنها مصوغة على شروط اللغة العربية كما سبق وأن اشرنا إلى هذا النص وهو « حنكف المستعص بسقachte في الكمظ فعنذ الثراث تعنيذا خسيلا، فلما اصطقف التران، وتحنكف شقلة المستعص بحشله فانحكر سُحِلا حتى خرب»⁽³⁾. فتجده يعرب: حنكف فعل ماض، والمستعص فاعل، وبسقachte جار ومجرور متعلق بحنكف إلى أن يتم الإعراب الصحيح، وفي رأيه يتم إعراب هذه الكلمات التي لا معنى لها في المعجم لأنها تحمل في طيها معنى وظيفياً⁽⁴⁾. لكن هل المقصد من دراسة النحو هو الوصول إلى الوظيفة أم الوصول إلى

(1) ينظر: خالد بن عبد الكريم بسندي، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، ص 2.

(2) تمام حسن، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 45.

(3) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 227.

(4) المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

المعنى ، كما أننا نرى أن إعراب "تمام حسان" لهذه الكلمات لا يؤدي أي غرض في فهم اللغة و طبيعتها .

فقد توصل "تمام حسان" إلى هذه النتيجة لفهمه لطبيعة التعليق الذي جاء به "عبد القاهر الجرجاني" الذي يقصد به « إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية»⁽¹⁾، وفهمه لعبارة النحاة: «الإعراب فرع المعنى»⁽²⁾. وكما عرفنا أن المعنى المقصود هنا هو المعنى الوظيفي أي ما يمثل الأبواب النحوية، ليصل إلى أن « وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية التعليق »⁽³⁾، ومن خلال هذا الفهم بنى نموذج الغوي القائم على مجموعة من القرائن .

ولقد استنكر بعض الباحثين هذا الفهم الذي فهمه "تمام حسان" من التعليق، ورأوا أنه فهم متعثر للتعليق، خاصة لما أبعد المعنى المعجمي عند إعرابه للكلمات الهرائية التي لا تمت إلى العربية بصلة باحثاً عن الوظيفة التي تشغلها كل كلمة، وتناسى أن التعليق لا يدرك إلا بمعرفة المعاني المعجمية للألفاظ المكوّنة للجملة، وهو بهذا يضيف على اللغة طابع الجمود⁽⁴⁾ ، الذي يغرس في دارس العربية روح الاستهزاء بقواعد العربية ، فيبعده عن لغته بدلاً من تقريبه منها ، لأن غاية المتكلم من تتبع الحركة الإعرابية و معرفة الفعل من الاسم هو جعل كلامه متعلق بعبءه من بعض حتى يفهم و يصل إلى السامع متناغماً لا لحن فيه، فليس غايته معرفة الوظيفة التي تشغلها الكلمة بحد ذاتها ، لأنها تعتبر عندنا وسيلة وليست غاية.

والى جانب رفضهم لهذه النظرة نجد أنهم يرفضون أيضاً نسبها إلى "الجرجاني"، ذلك أن "تمام حسان" دائماً يربط كلامه بكلام "الجرجاني"، وهذا الذي استنكره "أحمد سليمان ياقوت" بقوله: « هل كان "عبد القاهر" ينظر إلى تعليق الكلام بعبءه ببعض دون النظر إلى المعاني المعجمية، وما يترتب عليها من معان بلاغية؟ هل كان "عبد القاهر" ينظر إلى النحو نظرة جافة جامدة لا يعرف إلا إسناد الفعل إلى فاعله، أو الخبر إلى

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 188 .

(2) خديجة محمد الصافي، أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية وتوجيهها في السياق، ص 16.

(3) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 182.

(4) ينظر: خديجة محمد الصافي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

مبتدئه...»⁽¹⁾، و المؤكد أن "عبد القاهر" لم يقصد ما فهمه "تمام حسان" من التعليق ، ولو كان "عبد القاهر" حيًا لردّ عليه بقوله: « واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها بعض، ويبنى بعضها على بعض، و تجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس،و إذا كان كذلك فبنا أن تنظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحد منها بسبب من صاحبها، ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل، أو مفعولا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرًا عن الآخر، أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة للأول ، أو تأكيدا له، أو بدلا منه...»⁽²⁾.

رغم هذا تبقى حقيقة متفق عليها ،هي أن التعليق الذي جاء به "الجرجاني" يعتبر من المبادئ الأساسية التي قام عليها نموذج "تمام حسان" باعتباره الفكرة المركزية في النحو العربي،و أنه يمثل القرينة الأم من بين قرائن النحو العربي، فهو الإطار الضروري للتحليل النحوي أو كما يسميه النحاة: الإعراب⁽³⁾.

فقد عالج "تمام حسان" قضايا اللغة انطلاقا من هذه الفكرة ، التي استلهمها من الجرجاني، ومقتفيا أثر أستاذه(فيرث)الذي أقام نظريته على فكرة السياق، على الرغم من أن هذه الفكرة قد عالجها علماء اللغة قديما من خلال إدراكهم أثر السياق في فهم الحدث اللغوي، إلا أن(فيرث) قد توسع في معالجتها بحيث كونت نظرية لغوية متكاملة، وأصبحت أساس المدرسة اللغوية الاجتماعية، فقد عالج هذا العالم جميع الظروف اللغوية لتحديد المعنى، ومن ثم حاول إثبات صدق المقولة بأن"المعنى وظيفته السياق"،واستطاع تلميذه تمام حسان بذكائه اللغوي أن يربط بين هذه النظرية(نظرية السياق) عند(فيرث) والتعليق النحوي عند "عبد القاهر الجرجاني"،فيما يسمى بسياق(الحال) والسياق اللغوي(المقال). وانتهى هذا التأثير عنده بالمنهج الوصفي الوظيفي، الذي تبناه، وبنى عليه فكرة القرائن بعد قراءته "عبد القاهر الجرجاني" وفكرة التعليق النحوي عنده، وجعلها محور كتبه ومقالاته

(1) ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم. ط:بلا. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص 81.

(2) دلائل الإعجاز، ص 58.

(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 182، 189.

ودراسات اللغوية، محاولاً - بناء عليها - تفسير العلاقات النحوية التي تعتمد على القرائن المعنوية واللفظية لتوضح المبنى النحوي⁽¹⁾

3-6- أصالة نظرية تضافر القرائن في التراث اللغوي العربي :

إن نموذج تمام حسان المتمركز على نظرية تضافر القرائن لم يأت من العدم، بل كان نتيجة قراءة واعية وفاحصة للتراث اللغوي، بالإضافة إلى ذكاء الرجل الذي استطاع أن يوظفه في مزجه بين التراث والحداثة، فكما قال عنه محمد حماسة عبد اللطيف: «التقط الخيط بمهارة بارعة وجذبه في رفق فانجذبت بقية الخيوط المتشابكة مع الخيط الدقيق الذي لم يحكم القدماء نسجه وأعاد نسجه من جديد فكانت نظرية القرائن النحوية»⁽²⁾، التي أخذ أسسها من التراث اللغوي الضخم، فجمع فيها ما لم يستطع الأولون جمعه، فنسجها نسجاً متقناً، وأخرجها في حلة جديدة و باسم جديد ذات بعد وصفي وظيفي

فلقد أشار نحائنا من قبل إلى القرائن النحوية واعتمدوا عليها في كثير من أحكامهم، إلا أنهم لا يجعلونها أساساً للتناول النحوي⁽³⁾، فاعتمادهم لها لم يكن لذاتها وإنما كانت لغاية ما، بحيث أننا نجد في تراثنا اللغوي الكثير من المصطلحات اللغوية التي يرددها علماء اللغة اليوم إلا أنها حبيسة الكبت إلى أن يأتي رجل ثاقب النظر ليجررها ويزيل عنها غبار السنين العابرة، مثل تمام حسان الذي قرأ التراث بمنظار معاصر، فوجد فيه نظرية لغوية تعادل أهميتها نظرية العامل، أو بالأصح نظرية بديلة لنظرية العامل، جذورها عربية مبثوثة في أقوال النحاة العابرة لتكون نظرية "تمام حسان" نظرية عربية خالصة.

فإذا أردنا التأصيل لمصطلح القرينة وجدنا أنه «لم يظهر عند النحويين المتقدمين مصطلحاً نحويًا، أو لغويًا بل أنهم اعتاضوا منها بمصطلحات قريبة أو مرادفة لمعناها المعجمي منها: مصطلح (الآية، الرابط، الدليل، الأمانة، الدلالة)»⁽⁴⁾، فحضر هذا المصطلح باللفظة صراحة أو بما يدل عليه.

(1) خالد عبد الكريم بسندي، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، ص 6.

(2) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 283.

(3) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 284.

(4) كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 20.

"فسيويوه" استعمل مصطلح الآية عوضا عن القرينة وذلك في أثناء حديثه عن ظاهرة حذف المبتدأ اعتمادا على القرائن الحالية المصاحبة للكلام أو دلالة الخبر عليها⁽¹⁾، فقال: « إنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت، عبد الله وربّي، كأنك قلت ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله »⁽²⁾، فكأنه يقصد بكلمة "آية قرينة حالية تدل على الشخص الذي انطبعت صورته في ذهنك فتربط عندها بين الصورة الذهنية للشخص والصورة الواقعية له فتكون هذه الآية أو القرينة سببا في التعرف عليه.

وصرّح الجاحظ(ت 255 هـ) بأهمية القرائن في توضيح معاني الكلام من خلال ذكر أنماط المعاني، التي منها معان مفردة واضحة ومعان مشتركة تقتضي التفسير، وللوصول إليها وضع مجموعة من القرائن من لفظية، وحالية، ومعنوية أدلة على المعاني⁽³⁾ وفي هذا يقول: «وجميع أصناف الدلالات على المعاني في لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء، لا تنقص ولا تزيد، أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد ثم الخط ثم الحال التي تسمى نصبه »⁽⁴⁾، وهناك من الباحثين من فسّر قول "الجاحظ" هذا بأن اللفظ هو قرينة لفظية في الجملة. والإشارة هي قرينة الحال التي تكون باليد، أو بالرأس، أو بالحاجب. والعقد هو قرينة الربط بين أجزاء الجملة وتكون بالأدوات وبالحروف، وبالضمائر. و الخط- الترقيم - هو قرينة العلامات الانفعالية ويعوض عنها لفظا بالتنعيم والنبر، وأخيرا قرينة الحالة التي اصطلح عليها بالنسبة وقصد بها حال الشخص وموقفه عند تلفظه الجملة⁽⁵⁾. وفي هذه القرائن يقول الجاحظ: « فكل واحد من هذه الأنواع صورة بائنة عن صورة صاحبها، وحلية مخالفة لحلية أختها، وهي التي تكشف لك عن أعيان المعاني في الجملة، ثم عن حقائقها في التفسير »⁽⁶⁾

وقد ورد مصطلح القرينة صراحة عند "ابن هشام"(ت 761 هـ) عند حديثه عن التقديم و التأخير والحذف، فذكره في موضع تأخر المفعول وجوبا في نحو « ضرب عيسى موسى لانتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر فلو وجدت قرينة معنوية نحو: "أرضعت

(1) ينظر: كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 20.

(2) الكتاب، ج 2/ 130.

(3) ينظر كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 21.

(4) البيان والتبيين، ت: عبد السلام هارون. ط: بلا. بيروت: دار الجبر 1998، ج 1/ ص 76.

(5) ينظر: كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 21.

(6) البيان والتبيين، ج 1/ ص 76

الكبرى الصغرى " و "أكل الكمثرى موسى " أو لفظية كقولك: "ضربت موسى سلمى" و"ضرب موسى العاقل عيسى" ، جاز تقديم المفعول على الفاعل و تأخيره عنه، لانتفاء اللبس في ذلك «(1)، ففي هذه الأمثلة التي ضربها "ابن هشام" لا تظهر فيها العلامة الإعرابية قرينة أولى، فعلينا إذن أن نتمسك بقرينة أخرى وهي قرينة الرتبة لتحديد الدلالة قرينة لفظية، إلا إذا كانت هناك قرائن أخرى تبعد اللبس، كقرينة المطابقة في النوع في قوله ضربت موسى سلمى؛ ففي هذا المثال جاز تقديم المفعول على الفاعل لوجود ما يدل عليه وهي تاء التانيث التي تدل على أن الذي قام بالفعل هو سلمى و ليس موسى، أو قرينة معنوية تفهم من خلال السياق فنعرف من خلالها أن موسى هو أكل الكمثرى وليس العكس. وقد ذكر المصطلح-أيضا- في موضع آخر عند حديثه عن حذف العامل في المفعول المطلق فقال: «إن هناك مصادر سماعية كثر استعمالها ، ودلت القرائن على عاملها، كقولهم عند تذكر نعمة وشدة " حمدا وشكرا لا كفرا" و "صبرا لا جزعا " «(2).

وتكرر المصطلح عند "السيوطي" فذكره صراحة عند حديثه عن تقدير المحذوف في قوله تعالى: (قالوا لو شاء ربنا لأنزل ملائكة) (3) يقول : « فإن المعنى لو شاء ربنا إرسال الرسل لأنزل ملائكة بقرينة السياق »(4)، وذكر مصطلح القرائن اللفظية أيضا في حديثه عن البيت التالي:

ما جاد رأيا ولا أجدى محاولة إلا امرؤ لم يضع دنيا ولا دينا، يقول: « بل هو من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية ، والتقدير (أحد) واكتفى بقصده ودلالة النفي والاستثناء »(5).

كما نجد "ابن جني" قد قدّم أساسا لفكرة القرائن؛ وذلك أنه بين أن الإعراب في بعض الحالات قد لا يكون فاصلا بين المعاني في نصه الذي نقلناه عنه من قبل عند حديثنا عن العلامة الإعرابية وهو : « فإن قلت: فقد تقول: ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعرابا

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى، تأليف: بركات يوسف هبود، ط: بلا، بيروت: دار الفكر، 2007، ص 248.

(2) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط: 1. بيروت: المكتبة العصرية، 2003، 195/2 نقلا عن: خالد بن عبد الكريم البسندي، القرائن في التحليل اللغوي، ص 2.

(3) سورة فصلت، آية 14.

(4) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم. ط: بلا. بيروت: دار البحوث العلمية، 13/2 نقلا عن: خالد بن عبد الكريم البسندي، القرائن في التحليل اللغوي، ص 2.

(5) المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

فاصلا ، وكذلك نحوه، قيل:إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الأعراب «(1)، إلى آخر النص الذي ورد من قبل. فقد ذكر ابن جني في هذا النص بدائل الإعراب من القرائن الأخرى، حيث ذكر منها خمسا وهي:

1. قرينة الرتبة: في مثل ضرب يحي بشرى.
2. قرينة المناسبة المعجمية (الاختيار والتوارد): في مثل: أكل يحي كثرى.
3. قرينة المطابقة النوعية بين الفعل والفاعل: في مثل:ضربت هذا هذه ،وكلم هذه هذا.
4. العلامة الإعرابية: ألف المثني وياؤه، وواو الجمع.
5. الحال (الموقف): في مثل ولدت هذه هذه، من حيث كانت حال الام من البنات معروفة غير منكورة.

و الذي قال به "ابن جني" قال به "ابن يعيش" (ت 643 هـ)، في الموضع نفسه و بالأمثلة نفسها عندما يقول: «... فإن قيل : فأنت تقول : ضرب هذا هذا ، وأكرم عيسى موسى وتقدر في البيان على المرتبة، قيل هذا الشيء قادت إليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الإعراب فيهما: ولو ظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير نحو ضرب عيسى زيداً فظهور الرفع في زيد عرفك أن عيسى مفعول ولم يظهر فيه الإعراب، وكذلك لو قيل: أكل الكثرى عيسى جاز تقديم المفعول لظهور المعنى لسبق خاطر إلى أن الكثرى مأكول وكذلك لو ثنيتهما أو نعتهما أو احدهما جاز التقديم و التأخير فتقول : ضرب الموسيان العيسيين ، وضرب عيسى الكريم موسى ، فحينئذ يجوز التقديم و التأخير في ذلك كله لظهور المعنى بالقرائن « (1). فابن يعيش يضع أمام النحوي وسائل أخرى للتحليل اللغوي عند غياب العلامة الإعرابية، لكن نجد أنه يشير إلى أن هذه الوسائل لا يعتمد عليهما إلا عند الضرورة، لاعتمادهم على قرينة واحدة وهي " العلامة الإعرابية " ، وعندما تفقد هذه الأخيرة دورها يلجأ إلى قرينة أخرى تعمل على جلاء المراد وكشف اللبس.

(1) الخصائص، ج1/ص 35.

(1) شرح المفصل. ط: بلا . بيروت : عالم الكتب ، ج1/ص72

وقد أشار "ابن يعيش" في موضع آخر إلى القرائن اللفظية، عند حديثه عن المبتدأ والخبر فيقال: « اعلم أن المبتدأ و الخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعها ، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة فلا بد منهما، إلا أنه توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما ، فيحذف لدلالتهما عليه، لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به، ويكون مرادا حكما وتقديرا »⁽²⁾. فالجملة الاسمية تتكون من مبتدأ وخبر، وكلاهما متمم للآخر في المعنى، لكن يجوز حذف أحدهما إذ دل " عليه دليل ، مثلا كأن يقال: " من عندكم؟ " فتقول: زيد عندنا، لقول ابن مالك :

وحذف ما لم يعلم جائز كما تقول زيد بعد من عندكما

وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغنى عنه إذا عرف⁽¹⁾

أي لا نحذف ركنا من أركان الجملة إلا إذا وجد ما دلّ عليه بوصفه قرينة لفظية، وكما يقول "تمام حسان": « فالذكر قرينة لفظية، والحذف إنما يكون بقرينة لفظية أيضا، ولا يكون تقدير المحذوف إلا بمعونة هذه القرينة »⁽²⁾

3-7- فكرة القرائن على ضوء نظرية النظم عند الجرجاني:

تعد نظرية النظم من أبرز وجوه الإعجاز عند العلماء، فقد أعادت الحياة من جديد إلى التفكير البلاغي، فاتخذها "عبد القاهر الجرجاني" أساسا لنظريته في "دلائل الإعجاز"، فبيّن فكرتها ووضع قوانينها الواضحة، فبلغ النظم عنده قمة النضج؛ إذ ربط بين نظريته في النظم وبين الإعجاز، و اللفظ والمعنى ، و الصياغة، والتصوير، و النحو في مصنفاته. وملخص فكرة "الجرجاني" « أن اللفظة لا دلالة لها ولا أهمية لها خارج النظم، ولفظة ترتيب، أو موقع معين في الكلام، ينبغي أن يلتزم، وإلا اختل المعنى زيادة على الترتيب يجب أن يكون موافقا لترتيب المعاني في النفس، أي الربط بين معاني الألفاظ ومقاصد لافظيها، واللفظة مقدمة على المعنى وهي تتعلق بما قبلها، وما بعدها بوشائج لفظية، ومعنوية أطلق عليها مصطلح التعليق »⁽³⁾، فالكلمة المفردة عند "الجرجاني" لا تؤدي معنى من المعاني، إلا بضم كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة، لقوله: « هو أن الألفاظ

(2) المرجع نفسه ، ج1/ص294

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص 113، 114.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 221.

(3) كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 25.

المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض»⁽¹⁾

لقد بنى الجرجاني نظريته على قواعد النحو وقوانينه لا على إعرابه، وبهذا كان أعمق نظرًا من النحاة القدماء⁽²⁾، الذين جعلوا غاية النحو تمييز صحيح الكلام من فاسده⁽³⁾. فكان يعني بقواعد النحو وقوانينه اختيار المفردات في الجملة وضم بعضها إلى بعض، وتعليق المفردات بعلاقات خاصة⁽⁴⁾، فأضفى على النحو صبغة جديدة تجاوزت أواخر الكلم وعلامات الإعراب، فبين أن للكلم نظامًا، وأن رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام، فهو يقول: «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها»⁽⁵⁾، فأساس الكلام عند الجرجاني تطبيق القواعد النحوية، و النظر في وجوه الأبواب النحوية.

ويؤكد الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" على أن النظم هو توخي معاني النحو، فيقول: «... قد علمت علما أبي ان يكون للشك فيه نصيب، وللتوقف نحوك مذهب، أن ليس النظم شيئًا إلا توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه، وفروقه فيما بين معاني الكلم»⁽⁶⁾، وتوخي النحو يقصد به توخي تلك المعاني الدالة على المعقولية، والتي لا تخالف المنطق العقلي، ولا اللغوي، ولا يستفاد معنى دون خضوعه لتلك القواعد النحوية التي هي أوضاع العرب⁽⁷⁾.

وفي ظل حديثه عن توخي معاني النحو أشار إلى القرائن النحوية التي يتوفر عليها الكلام السليم، في قوله عن نظم الكلم الذي شبه ضم بعضه إلى بعض بضم غزل الأبريسم بعضه إلى بعض فيقول: « ورأيت كلامه كلام من لا يعلم أنه لا يكون الضم فيها ضمًا، ولا الموقعُ موقعًا، حتى يكون قد توخى فيها معاني النحو، وأنك إن عمدت إلى ألفاظ فجعلت

(1) دلائل الإعجاز، ص 393.

(2) ينظر: كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 27.

(3) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص 15.

(4) ينظر: كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 27.

(5) دلائل الإعجاز، ص 76.

(6) المرجع نفسه، ص 383.

(7) ينظر: صالح بلعيد، نظرية النظم، ص 134.

تتبع بعضها بعض من غير إن تتوخى فيها معاني النحو، لم تكن صنعت شيئاً تدعي به مؤلفاً وتشبّه معه بمن عمل نسجاً أو وضع على الجملة صنيعاً، ولم يتصور أن تكون قد تخيرت لها المواقع «(1)». فقد أشار في هذا النص إلى قرينة التضام وإلى قرينة الرتبة (الموقعية)، فلكل لفظه موقع معين، نحو: رتبة الفاعل، أو المفعول، التي لا تتغير إلا بإرادة المتكلم، والمقصد الذي يريده من وراء ذلك.

وقد أشار "تمام حسان" إلى فضل "الجرجاني" في توضيح فكرة القرائن من خلال مناقشته لقضية النظم عنده، معتبراً أنها أدكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي، والنظم عند الجرجاني كما فهمه "تمام حسان" هو « تصور العلاقات النحوية بين الأبواب كتصور علاقة الإسناد بين المسند إليه والمسند وتصور علاقة التعديّة بين الفعل والمفعول به وتصور علاقة السببية بين الفعل والمفعول لأجله وهلم جر»(2)، وفي هذا يقول "عبد القاهر الجرجاني": « وإذ قد عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها، ثم اعلم إن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض»(3)، ثم يقول في موضع آخر: « واعلم أنه وإن كانت الصورة في الذي أعدنا وابدأنا فيه من أنه لا معنى للنظم غير أن توخي معاني النحو فيما بين الكلم قد بلغت في الوضوح والظهور والانكشاف إلى أقصى غاية وإلى أن تكون الزيادة عليه كالتكلف لما لا يحتاج إليه، فإن النفس تنازع إلى تتبع كل ضرب من الشبه...»(4). ففي هذين النصين أشار "عبد القاهر الجرجاني" إلى أن النظم هو نظم المعاني النحوية في نفس المتكلم لبناء الكلمات في صورة جملة.

كما أشار إشارة ذكية إلى قضية القيم الخلافية بين المبني و المبنى، أو بين المعنى و المعنى، وذكر ما اشتهر في عرف النحاة باسم الرتبة في قوله: "موقع بعضها من بعض"،

(1) دلائل الإعجاز، ص 271.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 186.

(3) دلائل الإعجاز، ص 81.

(4) المرجع نفسه، ص 271.

ولم ينس قضية التضام في قوله: « استعمال بعضها من بعض ومعناه حاجة كلمة إلى كلمة أخرى »⁽¹⁾.

وأخطر ما تكلم فيه "عبد القاهر الجرجاني" هو ما أطلق عليه التعليق على حسب قول "تمام حسان"، فهو عنده الفكرة المركزية في النحو العربي⁽²⁾ كما سبق أن ذكرنا ، و المقصود به: « ربط الكلام ببعض ربطا يتمشى مع قواعد اللغة المعينة ودراسة المعاني وفق هذه العلاقات، أو الارتباطات القائمة بين الكلم ، دراسة للتراكيب والإسناد، وقبل كل شيء ضم كلمة إلى كلمة أخرى، على وجه يفيد الحكم بإحدهما على الأخرى »⁽³⁾؛ حيث صرّح بأن « لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يتعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك »⁽⁴⁾؛ فللتعليق علاقة وثيقة بالنظم، أو هما وجهان لعملة واحدة، فالجرجاني يقول: « ليس النظم سوى تعليق الكلم ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض »⁽⁵⁾.

أما الألفاظ عند "الجرجاني" فلا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ولا من حيث هي كلم مفردة، بل الفضيلة وخلافها تثبت للألفاظ في ملائمة معنى اللفظ لمعنى التي تليها⁽⁶⁾ أي أي قيمة المفردة تظهر داخل السياق وعلاقتها بالكلمات التي تجاورها، حيث يتم التعلق على أساس القرائن اللفظية والمعنوية نحو: تعلق لفظة بلفظة، من حيث قرينة المطابقة في العدد، و النوع، و التعريف والتكثير.... إلخ، وقد يكون من حيث قرينة الربط سواء أكان بربط مورفيمات بعينها بأخرى محددة كربط أدوات الجزم والنصب، بالفعل المضارع، أم بنون التوكيد وغيرها من أدوات الربط التعليقي⁽⁷⁾

ولخص الجرجاني علاقات الكلم على قانون النحو – التعليق-، التي بها يكون النظم في ثلاث طرق لقوله: « و الكلم ثلاث: اسم، وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينهما طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما »⁽⁸⁾.

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 187.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 188- 189

(3) كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 30.

(4) دلائل الإعجاز: ص 58.

(5) المرجع نفسه، ص 14.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ص 52.

(7) ينظر: كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 32.

(8) ينظر: دلائل الإعجاز، ص 14.

فالاسم يتعلق بالاسم، فهو أن يكون خبرا عنه كـ " ضاحك " في قولك: " زيد ضاحك " أو حالا منه كـ ضاحكا في قولك: " جاءني زيد ضاحكا "، أو تمييزا في قولنا: " خمسة عشر قلما "، إلى غير ذلك من الوجوه التي يتعلق فيها الاسم بالاسم، وأن يكون تابعا من التوابع كأن يكون نعنا أو توكيدا، أو بدلا، أو عطفًا أو مضافا إلى اسم ثانٍ(1).

أما تعلق الاسم بالفعل، فهو أن يكون فاعلا له أو مفعولا ، أو ظرفا، أو مفعولا لأجله(2)، كقولك: " ضرب زيدٌ عمراً يوم الجمعة تأديبا"، فالجملة أخبرتنا بوقوع الضرب الصادر من زيد والواقع على عمرو يوم الجمعة، لغرض التأديب، والقرائن التي اشتملت عليها الجملة هي: الإسناد (اسنادا الضرب لزيد)، والتعدية(وقوع الضرب على عمرو)، والظرفية (يوم الجمعة) ، والغائية(تأديبا). (4)

أما الوجه الثالث للتعلق، ففيه يتعلق الحرف بالاسم وبالفعل ويكون على ثلاثة أضرب: الأول: أن يتوسط بين الفعل والاسم، والأمر متعلق بحروف الجر التي تؤدي وظيفة التعدية كقولنا: مررت بزيد.

الثاني: تعلق الحرف بما يتعلق به العطف ، كقولك: جاءني زيد وعمرو.

الثالث: تعلق بمجموع الجملة، كتعلق حرف النفي والاستفهام، و الشرط والجزاء بما يدخل عليه، فمثلا لا رجل في الدار "، فإن المعنى فيها لنفي الكينونة في الدار عن الجنس، فلا يتصور تعلق نفي بالمفرد(5).

هذه هي الاحتمالات التركيبية في تعلق الكلم بعضها ببعض، وهي ليست سوى معاني النحو وأحكامه(6) كما وردت عند الجرجاني. فبصنيعه هذا رصد لنا إمكانات تكوين الجملة المقبولة نحويا، والتي تعتمد على مجموعة المعاني المفادة من التركيب النحوي، كالإنشاء، و النفي، والإثبات، والأمر والنهي.....الخ، مع مجموعة المعاني الوظيفية للمفردات في

(1) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) ينظر : كوليزار كاكل عزيز ، القرينة في اللغة العربية ، ص 33.

(5) ينظر : دلائل الإعجاز ، ص14-15

(6)ينظر : المرجع نفسه، ص16.

داخل الجملة كمعنى الفاعلية، والمفعولية، و الحالية، بالإضافة إلى مجموعة القرائن التي تربط بين المعاني الخاصة، كقرينة الإسناد أو التخصيص أو التبعية⁽¹⁾

وقد وضّح بعض الباحثين بأن "تمام حسان" قد نحا المنحى نفسه في فهم التعليق؛ حيث أشار إلى أن النظم: التعليق و التعليق = العلاقات السياقية أو القرائن ، لتكون بالمعادلة التالية: النظم ← التعليق ← العلاقات السياقية (القرائن)⁽²⁾.

ويرى "تمام حسان" أن فكرة التعليق التي نادى بها هي نفسها التي قال بها الجرجاني، إلا أن عملية استقراء نصوص "دلائل الإعجاز" تؤكد خلاف ذلك، وإن كانت في المنحى العام تبدو واحدة⁽³⁾.

فمثلا "تمام حسان" اعتقد أن فكرة التعليق ستقضي على خرافة العامل، فربط هذا بالجرجاني، و لكن اثبتنا أن "الجرجاني" لا ينكر العامل، وهذا الذي أوقع "تمام حسان" في الخطأ لعدم فهمه فكرة التعليق، ليتدارك قوله عن عبد القاهر الجرجاني فيقول: « عبد القاهر لم يقصد قصدا مباشرا إلى شرح ما يعنيه بكلمة التعليق ولكن إشارات عامة »⁽⁴⁾.

أيضا ربط "الجرجاني" بين المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي وأكد على أهميته في إبراز المعنى وتقوية النظم فيقول: « ومعلوم علم الضرورة أن لا يتصور أن يكون للفظه تعلق بلفظة أخرى من غير أن تعتبر حال معنى هذه مع معنى تلك، ويراعي هناك أمر يصل أحدهما بأخرى، كمرعاة " نيك " جوابا للأمر في قوله : قفا نيك: وكيف بالشك في ذلك؟ ولو كانت الألفاظ يتعلق بعضها ببعض من حيث هي ألفاظ، ومع اطراح النظر في معانيها لأدّى ذلك إلى أن يكون الناس حين ضحكوا مما يصنعه المجان من قراءة أنصاف الكتب، ضحكوا عن جهالة، وان يكون أبو تمام قد أخطأ حين قال:

عَدَلًا شبيها بالجنون كأنما قرأت به الورهاء شطرا كتاب»⁽⁵⁾

أما "تمام حسان" فقد فصل بين المعنيين: المعجمي و الوظيفي وهذا ما جعله يبتعد عن مفهوم التعليق، والأمر الذي زاد الطين بلا أنه فصل بين المعنى والإعراب، و هذا الذي

(1) ينظر: كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 35.

(2) ينظر: المرجع نفسه. ص 36

(3) ينظر: دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين علماء النحو والدلالة، ص 279

(4) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 188.

(5) دلائل الإعجاز: ص 293، 294.

جعله ينسج بيتا هراثيا لا معنى له كما رأينا من قبل، وفي اعتقادنا إن هذا ضرب من المغالاة والاستهزاء بنظرية عريقة كنظرية الإعراب، وبذلك نختلف مع "تمام حسان" في ما ذهب إليه من إمكان إعراب الجملة عند اتضاح المعنى الوظيفي دون الحاجة إلى المعجم، وفي هذا الرأي نستأنس بقول ابن هشام: « أول واجب على المعرب أن يفهم ما يعربه مفردا أو مركبًا »⁽¹⁾.

فالفصل بين المعنى المعجمي و المعنى الوظيفي يزري باللغة بل يضيق من دائرة المعنى، ويبعده عن دائرة البلاغة والنظم الذي قال به "الجرجاني"، كما أن التعامل مع القرائن لا ينفك عنه اللجوء إلى المعاني المعجمية للوقوف على حقيقة كل قرينة، فمثلا في جملة: التلميذ مجتهد، كيف نعرف بأن هناك علاقة إسناد بين التلميذ و المجتهد ، إذا لم أكن أعرف المعنى المعجمي لكل من التلميذ و المجتهد⁽²⁾ .

ومحصول الحديث عن محاولة "تمام حسان" نقول كما قال هو: « تعد أجزأ محاولة قام بها بعد سيبويه والجرجاني»، فالرجل الذي يقف مواجهها للتراث، ويلغي نظرية من نظرياته، هو بالفعل جريء ، فلو أن «جمهور الدارسين أعطى هذا الكتاب ما يسعى إليه من إثارة الاهتمام ، فإنه ينبغي لهذا الكتاب أن يبدأ عهدا جديدا في فهم العربية الفصحى: معناها و مبناها ، وأن يساعد على حسن الانتفاع بها لهذا الجيل وما بعده من أجيال»⁽³⁾، لكن بطآن مافعل ، ولعل مرد ذلك بحسب قول سعد عبد العزيز مصلوح: «إلى إثارة جمهور المخالفين لارتكاب طريق في البحث وطئه كل خف و حافر ، وإعراضهم عن سبيل مخوفة لم تتيسر لصاحبها حتى ضربت لها حزون شعاب الفكر، ولم تسلم زمامها له إلا بعد طول شמוש وحران»⁽⁴⁾

3-8- القيمة اللغوية لنظرية تضافر القرائن:

إن نظرية "تضافر القرائن" تعد من أهم ما تمّ ضمن الاتجاه الوصفي، فلقد استطاع "تمام حسان" من خلالها أن يطور منهجا جديدا من التراث النحوي والبلاغي القديم، معتمدا

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 491.

(2) ينظر: دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين علماء النحو والدلالة، ص 282، 283

(3) اللغة العربية معناها و مبناها ، ص10.

(4) في اللسانيات العربية المعاصرة – دراسة وثقافات - ، ص202.

على منهج من مناهج الدرس اللغوي الحديث، وأعطى للنحو مفهومه ومكانه الصحيح بين أنظمة اللغة العربية⁽¹⁾.

فهي تعد أهم محاولة لفهم النظام اللغوي للعربية، حوّلت الدرس النحوي من منهجه اللفظي المتمثل في الإعراب، القائم على فكرة العامل إلى منهج قرائن التعليق، الذي يضع المعنى في المقام الأول، فقدمت نظرة شاملة متكاملة إلى اللغة، فكشفت عن العلاقات التي تربط بين أنظمة اللغة الثلاثة⁽²⁾.

ونستطيع أن نجمل قيمتها في النقاط التالية:

1- الفكري التجديدي الذي ميز عمل تمام برز في عدة جوانب من اللغة، إذ جعل اللغة نظاما تدرج تحته أنظمة صغرى تحكم المباني والمعاني، ولكل خصائصه ومميزاته، فالعلاقات التي تحكم المبنى غير التي تحكم المعنى و تجتمع هذه العلاقات وفق تتابع تسلسلي يظهر في المعادلة التالية: المعنى المعجمي + المعنى الوظيفي (المعاني النحوية) = المعنى اللفظي للسياق + المقام = المعنى الدلالي⁽³⁾.

2- يمكن استثمارها في علم البيان، وذلك أن وظيفة القرينة تعين دائما على أمن اللبس سواء في حقل النحو أو حقل البيان أو أي حقل من حقول السيمياء⁽⁴⁾.

3- تفريقها بين القرائن المعنوية التي تشمل المعاني النحوية العامة كالإثبات و النفي و التوكيد ، و المعاني النحوية الخاصة كالفاعلية والمفعولية والإضافة، والعلاقات السياقية التي تربط بين تلك المعاني الخاصة و بين القرائن اللفظية، وما يقدمه النظام الصوتي والصرفي للغة، و العناصر المستخرجة من هذين النظامين كعلامة الإعراب، والمطابقة، والرتبة ومبنى الصيغة، والنظام، والأداة و التنغيم، فيمثل هذا التفريق فصلا بين مفهوم المعنى ومفهوم المبنى⁽⁵⁾.

و خلاصة القول نستطيع أن نقول إن نظرية تضافر القرائن تحمل وجهة نظر صاحبها ، و إنه لما اقترحها لم يفرضها على الدارسين ؛لأنه مقتنع بأن لكل واحد نظرتة ، كما أننا لا

(1) ينظر: خالد بن عبد الكريم سنيدي، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، ص 12.
(2) ينظر: حسن بن عبد الله بن محمد الغنيمان، التفكير اللساني في الفكر العربي، توطئة. www.ahlalhadeeth.com
(3) ينظر: دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين علماء النحو والدلالة، ص 284.
(4) ينظر: حسن بن عبد الله بن محمد الغنيمان، التفكير اللساني في الفكر العربي، توطئة. www.ahlahodeeth.com
(5) ينظر: حسن عبد الله الغنيمان، التفكير اللساني في الفكر العربي ، www. Ahl al hadeth.com.

يمكن أن نجزم بخطئها لأن الرجل متكئ على جملة من المسلمات. وتبقى محاولة تمام حسان مجرد محاولة في إعادة النظر في نظرية العامل التي شغلت عقول العلماء نظرية وحيدة تحكم النظم النحوي ، تنتظر محاولة أخرى تساندها أو تصوبها أو تفندها.

3-9- الترخّص في القرائن:

وقبل أن نختم الحديث عن القرائن اللغوية ، جدير بنا أن نذكر مبدأ لا يقل أهمية عن مبدأ تضافر القرائن ، اتكأ عليه "تمام حسان" في نموذج ، وهو مبدأ إهدار القرينة أو الترخّص في القرائن من أجل أمن اللبس ، ومؤداه «أنه ليس من الضروري أن تستخدم كل القرائن اللفظية في إعراب كلمة معينة و أن بالإمكان الاستغناء عن بعض القرائن إذا تحقق أمن اللبس بفعل تضافر القرائن»⁽¹⁾ ، لكن لا يجب أن نفهم من هذا المبدأ أن المقصود به « هو فتح الباب على مصراعيه أمام العبث في علاقة الجملة وقرائنها اعتمادا على فهم المعنى وعدم اللبس»⁽²⁾ ، خاصة في عهدنا هذا فهناك بعض الأشخاص يدعون أن لا قيمة للإعراب في الفهم والإفهام ، مما جعلهم يتمسكون بمبدأ الترخّص في القرائن لكن هذا المبدأ لا يستقيم إلا مع لغة التراث الفصحى ، لا للغة الفصحى التي نسمعها اليوم.

وقد أشار تمام حسان إلى أن أمن اللبس غاية لا يمكن التفريط فيها ؛ لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم ، فإذا كان من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لبس مع عدم توفر إحدى القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى ، فإن العرب كانت تترخص أحيانا في هذه القرينة اللفظية لأن أمن اللبس يتحقق بوجودها وبعدهم⁽³⁾ ، أي أن في بعض الحالات نجد المتكلم يتجاوز في كلامه بعض الشيء في الحركة الإعرابية حتى يأمن اللبس مع توفر القرائن الأخرى. ولكن يجب أن نشير إلى أن اللغة لا تترخص في قرائن الجملة جزافا ، بل يكون في موقعيات خاصة ، بحيث لا يمثل هذا الترخّص قاعدة عامة يمكن النسيج على منوالها⁽⁴⁾ ، وقد وجد في التراث اللغوي العربي ، الكثير من الشواهد على هذه الظاهرة ، وعلينا أن نشير إلى أن مبدأ الترخّص في القرائن لا يكون إلا في القرائن اللفظية ، وسنوردها كما جاءت عند "تمام حسان" :

(1) عطا محمد موسى ، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي ، ص 320

(2) محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية في الجملة ، ص 317

(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 233

(4) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص 320.

1 - العلامة الإعرابية: باعتبار أن العلامة الإعرابية إحدى قرائن الجملة، فإنه ينطبق عليها ما ينطبق على القرائن الأخرى من جواز التسامح فيها بشرط فهم المعنى؛ ففي عبارة " خرق الثوب المسمار " أهدرت القرينة اللفظية العلامة الإعرابية لأن اللب مأمون بسبب توافر قرينة الإسناد بين (خرق والمسمار) ، وقرينة التعديدية بين (خرق و الثوب)؛ بحيث لا يصح أن يسند الخرق إلى الثوب بل يسند إلى المسمار ، فعلم أيهما فاعل وأيهما مفعول.(1)، أي أن كلا من الفاعل والمفعول به قد يتخلى عن العلامة الإعرابية الدالة عليه بسبب فهم المعنى وعدم الإلباس ، وذلك غير مقيس بل يقتصر وروده على النص الذي يأتي فيه وحده. وقد أورد تمام حسان في هذا الموضوع عدة شواهد من كلام العرب، والشعر والقرآن الكريم، ووضع في كل شاهد سبب الترخص في القرينة؛ فمثلا في قول العرب: جحر "ضبي خرب" يرى أن قرينة التبعية أغنت عن قرينة المطابقة في العلامة الإعرابية ، وكان الداعي إلى ذلك داعيا موسيقيا وهو المناسبة بين المتجاورين، وهو ما سماه النحاة بالمجازة(2)، لأن صفة خرب ليس للضب وإنما هي للجحر. ولذلك أصلها هو الرفع وليس الجحر. وكذلك في قوله تعالى: ((إن الله برئ من المشركين ورسوله))(3) ، يجر المعطوف على قراءة وهو إتباع في الموسيقى اللفظية لا في المعنى(4)

وفي آخر كلامه يميل إلى أن الحركات الإعرابية، ليست هي أهم ما في النحو العربي، والدليل الذي قدمه على ذلك هو فهم المستمع لنشرة الأنباء بما فيها من أخطاء في الإعراب وهذا لأنه فهم علاقات الكلمات بعضها مع بعض؛ ولأن قرائن أخرى قد أغنت عن العلامة الإعرابية(5) .فصحيح نستطيع فهم النشر الإخبارية رغم عدم توفر قرينة الاعراب ، لكن علينا أولا أن نراعي اللغة التي يتكلم بها الصحفي فهي لغة قريبة من العامية ،ولولا الصورة التي تتبع الكثير من الأنباء لما استطاع أحد أن يفهم ما يجري في العالم، كذلك إثبات العلامة على الكلمة يعطي ذوقا لا مثيل له في النص المقروء.

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 234

(2) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

(3) سورة براءة، آية 03

(4) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 235

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص 236

2-الرتبة: الترخص في الرتبة ،يتضح في عدم حفظها والاعتراف بوجود رتبة غير محفوظة، وهذا عندما تغنى عنها القرائن الأخرى⁽¹⁾، ومن ذلك مثلا تقديم الفاعل على الفعل، وهذا ما يسميه سيبويه وضع الكلام في غير موضعه لأن مستقيم ليس فيه نقص، فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة: صددت فأطولت الصدود وقلّما وصال على طول الصدود يدوم وإّما الكلام: قلّما يدوم وصال⁽²⁾»⁽²⁾

ومن ذلك تقديم المعطوف على المعطوف عليه إذا كان مرفوعا بغير الفاعلية لقول الشاعر: ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام⁽³⁾ وهذا مما تختص به الواو دون سائر حروف العطف⁽⁴⁾، والذي أغنى عن رتبة المتعاطفين هنا:

1. التضام: وهي شهرة التعاطف بين المتعاطفين على نسق خاص.

2. حفظ الرتبة بين حرف العطف والمعطوف.

3. توسط المعطوف بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر مما جعله لا يزال في حيز الجملة⁽⁵⁾

ولكن علينا أن نشير أن هناك قرينة حرّة، ففي هذه الحالة لا يجوز أن يعد التقديم والتأخير ترخصا في قرينة الرتبة⁽⁶⁾

3-الترخص في مبنى الصيغة: ويكون الأداء معنى خاص في التركيب الذي جاءت فيه الصيغة التي خرجت عن مألوف أمرها ومعتاد شأنها مثلا قوله: الحمد لله العلى الأجل والمقصود الأجل⁽⁷⁾، وفي النحو تأتي الحال جامدة، وقد تأتي المفعول المطلق بغير صفة المصدر أو بمصدر فعل غير فعله⁽⁸⁾

(1) ينظر : المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) سيبويه: ج1/ ص 123.

(3) ابن هشام، مغنى السبب، ص 340، والبيت ينسب للأحوص ،والنخلة كناية عن امرأة

(4) المرجع نفسه، ص 337

(5) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها، ص 336 ن ص 323

(6) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص323.

(7) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها، ص 337

(8) ينظر : المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

4- الترخص في المطابقة، سبق وأن ذكرنا أن المطابقة تكون في الشخص والنوع والعدد والتعيين والعلامة الإعرابية، وسنحاول أن نذكر بعض الترخص في هذه القرينة ونذكر:

عدم تطابق الفعل والفاعل المؤنث عند الفصل بينهما؛ نحو " أتى القاضي بنت الفاضل " (1)

5- الترخص في الربط: يعتبر عود الضمير من الروابط الهامة في الجملة؛ لكن الارتباط قد يتم بقرائن أخرى، فيصبح المعنى واضحاً دون حاجة إلى الضمير الرابط؛ فمثلاً قول بعضهم: مررت بالبر قفيز بدرهم " أي "منه" (2)

6- الترخص في التضام: كأن يفصل بين المضاف والمضاف إليه، وفي هذه الحالة تنشط العلامة الإعرابية لأداء دورها في بيان الوظائف النحوية الخاصة (3)، أو قد يحذف المضاف، والموصوف، والمبتدأ، والخبر والفعل إن دلت عليه قرينة؛ فمثلاً ورد إسقاط صلة الموصول في قول الشاعر: نحن الأولى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا (4)، فلأن المعنى واضح بأن الشاعر في مقام فخر، لذلك حذفت صلة الموصول، قد نقدرها ب: نحن الأولى نظفر

7- الترخص في الأداة: قد يسقط حرف النداء ويبقى النداء مفهوماً بواسطة قرائن أخرى، وقد يسقط حرف العطف، ويبقى مفهوماً بقرينة النغمة مثلاً: يستمر الامتحان في الأيام الآتية: السبت - الأحد - الاثنين (5)، والقصد السبت والاحد والاثنين، كما أن النداء يفهم من خلال طريقة النطق أي السياق الذي يرد فيه الكلام.

8- النغمة: قد تسقط قرينة النغمة لوضوح الكلام بدونها، فمثلاً حين نقرأ قوله تعالى: ((أَأَنْتَ أَقْنَتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ)) (6)، فعند توقفك في التلاوة لا لا تقف بنغمة الاستفهام، ولكن بنغمة الترتيل العادي، فلا يحس السامع غرابة في ذلك، كما يحسها لو سمع منك جملة: هل رأيت محمداً؟ (7).

لكن هناك من الباحثين من فسر مبدأ الترخص في القرائن عند "تمام حسان"، تفسيراً آخر؛ وذلك أنه رأى بأن الأمثلة التي حلها "تمام حسان" في هذا المبدأ إنما هي لتفسير

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 238.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 329

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 239

(5) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 239.

(6) سورة المائدة، الآية 116.

(7) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

مظاهر الشذوذ في النحو العربي ، وقد تحقق له ذلك بالاعتماد على ظاهر النص المتمثل في القرائن المعنوية و اللفظية ، دون الاستناد إلى التقدير و التأويل⁽¹⁾، و في هذا يقول "تمام حسان" : « وفي إدراك هذه الحقيقة تفسير لكثير مما عده النحاة مسموعا يحفظ ولا يقاس عليه او عده شاذا أو قليلا أو نادرا أو خطأ »⁽²⁾.

فهذا هو نموذج "تمام حسان" ،الذي بناه على أساس ثنائية المبنى و المعنى ، جاعلا اللغة نظاما متشابكا من العلاقات ، قائمة على ثنائية المبنى و المعنى ، كاشفا من خلال هذا على الأنظمة التي بني عليها نظام اللغة .

فاستطاع من خلال محاولته الوصول إلى نتيجة مهمة ، تتمثل في نظرية تضافر القرائن التي نافست نظرية العامل ،التي تربعت على عرش القواعد اللغوية العربية منذ زمن طويل، باعتبارها أهم نظرية ،بل باعتبارها النظرية الوحيدة التي تستحق الدراسة ، فجاء "تمام حسان" بنظريته النحوية الجديدة التي تضرب بجذورها اللغوية إلى نظرية "الجرجاني" في التعليق ، وبهذا نستطيع أن نقول أن هذه النظرية ستحرر المعرب من البحث عن العامل و العلامة الإعرابية ؛ لكن يجب أن ننوه إلى أن المرء ينتفع بهذه النظرية على مستوى التفسير لكنه سيجد صعوبة بالغة في الانتفاع بها على مستوى استخدام اللغة ، لأن الاتكاء على المعنى و قرينة الإعراب أجدى من حيث سهولة التواصل من الاتكاء على عدد كبير من القرائن ؛ لأن المرء معها يحتاج إلى كثير من الأناة لا يحتملها التواصل الشفوي⁽³⁾. وبهذا لا يحق لنا أن نرمي بنظرية العامل عرض الحائط، ونسميها بالخرافة أو بالقصة كما فعل بعضهم ، كما أننا لا ندعو إلى رفض رأي "تمام حسان" ؛لأنه قريب من المنطق أمام كثرة التأويلات و التفسيرات التي لا يفهمها متكلم اللغة ،و لذلك علينا أن نتمسك بالنص و نتذوق لغته و نتمتع بمعانيه بدلا من الغوص في القواعد التي تلهي السامع عن معنى النص .

(1) ينظر : عطا محمد موسى ، الدرس النحوي في العالم العربي ، ص320

(2) اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 240.

(3) ينظر : عطا محمد موسى ، الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ، ص320

الفصل الثالث :

محاولة تمام حسان في إعادة وصف أنظمة اللغة العربية

المبحث الأول : إعادة وصف النظام الصوتي
المبحث الثاني : إعادة وصف النظام الصرفي
المبحث الثالث : إعادة وصف النظام النحوي

المبحث الأول :
إعادة وصف النظام الصوتي

تمهيد:- مستويات النظام اللغوي:

تكاد تجتمع التعريفات الحديثة للغة على أنها نظام، وهذا الذي أقرّ به "تمام حسان" في كتابيه: "مناهج البحث في اللغة"، و"اللغة العربية معناها ومبناها"، حيث يتشكل هذا النظام من عناصر أساسية لكل عنصر قيمة ودور معين، نجعل لكل عنصر منها فرع من فروع علم اللسان، يكشف القوانين التي يجري عليها المستوى اللساني الذي يخص كل عنصر.⁽¹⁾

وقد تم تقسيم اللغة إلى عدة مستويات تحليلية، لأنها تحتوي على جوانب شديدة التعقيد، تتطلب أكثر من مناهج وأكثر من وسيلة لفك شفراتها وتحليل محتوياتها، فافتراضوا أنها تقسم إلى مستويات يتمتع كل مستوى منها بخصائص عامة، يمكن من طريقها الوقوف على أسرار مضمون هذا المستوى⁽²⁾، مع الأخذ في الحسبان بأن "هذه المستويات تعمل في تناسق وتكامل، ولا يكون فصل بعضها واستقلاله عن بعضه الآخر إلا ظاهريا، ومن أجل غرض تعليمي، فالترابط فيما بينها عضوي والتداخل طبيعي"⁽³⁾؛ لأنهم يعلمون يقينا أن اللغة "كيان واحد لا يمكن الفصل بين محتوياته فجميع العناصر اللغوية تتفاعل معا وتتآزر في تحقيق مقاصد لغوية، ولا يمكن استبعاد جانب دون جانب؛ لأن اللغة بناء شديد التماسك يشد بعضه بعضا"⁽⁴⁾، أي أن تقسيم اللغة إلى مستويات ما هو إلا تقسيم منهجي، إذ لا وجود له في واقع اللغة، فالكلام المنطوق تتكامل فيه كل المستويات، وتأتي دفعة واحدة⁽⁵⁾؛ فالمتكلم مثلا لا يقسم كلامه وفق هذه المستويات بل الباحث أثناء دراسته يجزئ الكلام إلى مستويات حتى تسهل الدراسة.

فلقد اتفق العلماء على تقسيم اللغة إلى مستويات، لكن اختلفوا في هذه المستويات من حيث عددها، ويرجع سبب هذا الاختلاف إلى اتجاهات العلماء ورؤيتهم التحليلية للغة، وموقفهم من اللغة، والمنهج الذي يختارونه لأنفسهم، وكذلك قد يرجع الاختلاف إلى تداخل فروع اللغة (من صوت، صرف، نحو)⁽⁶⁾. وعند تصفحك لكتب اللغة ستجد اختلافا

(1) ينظر: عبد الكريم مجاهد، علم لسان العربي. ط:1. عمان: دار أسامة للنشر، 2005، ص 23.

(2) محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة. ط:1. القاهرة: دار النشر للجامعات، 2005، ص 12.

(3) عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي، ص 25.

(4) محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، ص 12.

(5) محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث. ط: بلا. القاهرة: دار غريب، 2001، ص 102.

(6) ينظر: محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، ص 13.

واضحاً في التقسيمات، فهناك من يعتمد على ثلاثة مستويات، وهناك من يعتمد على أربعة مستويات بحسب الوجهة، فأشهر تقسيم عرف عند اللغويين الذي وضعه "ماريو باي"، الذي يرى أن دراسة اللغة تندرج في أربعة مستويات، تشكل بناء اللغة العام، وهذه المستويات هي: مستوى الأصوات، مستوى الصرف، مستوى النحو، ومستوى المفردات.⁽¹⁾

1 - فالمستوى الصوتي:

يتمثل في أن لكل لغة أصواتاً محددة تتألف منها كلماتها، ولكل وحدة سمات تميزها عن غيرها،⁽²⁾ ومن خلال هذا المستوى يتم دراسة أصوات اللغة من جوانب مختلف، " فإن كان يدرسها من دون النظر إلى وظائفها، بل يحلل الأصوات الكلامية، ويصنفها مهتماً بكيفية إيصالها واستقبالها، فإن علماء اللغة يطلقون عليه اسم علم الأصوات العام phonetics، وإن كان يدرس الأصوات اللغوية من حيث وظيفتها، فإنهم يطلقون عليه اسم علم الأصوات الوظيفي phonology وإن كان يهتم بدراسة التغيرات التاريخية في الأصوات، فإنهم يطلقون عليه اسم علم الأصوات التاريخي".⁽³⁾

حيث أن المهمة الرئيسية للباحث في علم الأصوات العام هي وصف الأصوات اللغوية سواء أكان ذلك من الناحية الفيسيولوجية أو من الناحية الفيزيائية، أما مهمة الباحث في علم الأصوات الوظيفي هي استكشاف القواعد الصوتية العامة التي تحكم الأصوات اللغوية أو على وصف منظومتها الصوتية.⁽⁴⁾

2 -المستوى الصرفي:

يتناول البحث اللغوي في هذا المستوى الكلمة خارج التركيب، فيدرس صيغ الكلمات من حيث بناؤها، والتغيرات التي تطرأ عليها من نقص أو زيادة، وأثر ذلك في المعنى.⁽⁵⁾

وإذا كان الفونيم يشكل قاعدة التحليل الفونولوجي للأصوات، فإن المورفيم يشكل قاعدة التحليل الصرفي للصيغ أو الأبنية، فالمورفيم هو أصغر وحدة في بنية الكلمة تحمل معنى أو وظيفة نحوية.⁽⁶⁾

(1) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) ينظر: مهدي أسعد عرار، جدل اللفظ والمعنى. ط: 1. عمان: دار وائل للنشر، 2002، ص 19.

(3) سلمى بركات، اللغة العربية مستوياتها وأدائها الوظيفي وقضاياها. ط: 1. عمان: دار البداية، 2009، ص 12.

(4) ينظر: محمد إسحاق العناني، مدخل إلى الصوتيات. ط: 1. عمان: دار وائل، 2006، ص 18.

(5) محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، ص 106.

(6) ينظر: نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. ص 141.

والبحث اللغوي يتعامل مع مسائل الصرف على أساس صوتي بدلا من اعتماد القدماء على الكتابة في تحديد الكلمة، فيتعامل البحث اللغوي الحديث مع الوحدة الصرفية Morpheme⁽¹⁾، التي قد تكون حركة واحدة كالضمة، أو الفتحة، أو الكسرة أو النون، وقد تكون حرفا أو أكثر، فاللفظة (ضَرَبَ) أفادت الضرب في الزمن الماضي، ولو غيرنا الفتحة بضمة ثم كسرنا الوسط لأصبحت (ضُرِبَ)، ونتج معنى آخر هو الضرب من مجهول في زمن الماضي، وكل وحدة صوتية ذات معنى تسمى Morpheme).⁽²⁾

3 - المستوى النحوي:

يختص هذا المستوى "بتنظيم الكلمات في جمل أو مجموعات كلامية. ويبين علم النحو وظائف الكلمات في الجمل، والأثر الدلالي لاختلاف موقع الكلمة في تركيبين؛ وكذلك اختلاف الكلمة في تركيبين، مثل: "ضرب محمد عليا"، و"ضرب علي محمدا"⁽³⁾؛ فيدرس هذا المستوى دور كل جزء في بناء الجملة، وعلاقتهم ببعضهم بعضا، وأثر كل جزء في الآخر مع العناية بالعلامة الإعرابية، كما يعنى هذا المستوى بدراسة التراكيب الصغرى؛ مثل المضاف والمضاف إليه، النعت و المنعوت، تركيب الفعل مع حرف الجر أو الظرف، التعبيرات الساقية، التعبيرات الاصطلاحية.⁽⁴⁾

4-مستوى المفردات: Vocabulary :

الذي يختص بدراسة الكلمات المنفردة ومعرفة أصولها، وتطورها التاريخي، ومعناها الحاضر وكيفية استعمالها، ويدخل تحته دراسة المعنى المعجمي أو القاموسي، وكذا دراسة دلالة الكلمة، وتاريخ نشأتها وتطورها والحقل اللغوي الذي تنتمي إليه، ويدرس هذا المستوى أيضا دلالة التراكيب الاصطلاحية أو القوالب اللفظية التي تؤدي دلالة خاصة.⁽⁵⁾

ولا يقتصر البحث في معاني الكلمات على معرفة ما تدل عليه الكلمات في القواميس بل يتعدى ذلك إلى معرفة نوع العلاقة التي تربط بين الكلمات كعلاقات الترادف

(1) ينظر: محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث. ص 106.

(2) ينظر: سلمي بركات، اللغة العربية مستوياتها وأدائها. ص 12.

(3) محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة. ص 14.

(4) ينظر: محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث. ص 106.

(5) ينظر: محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة. ص 14.

والتضاد، والاستعمالات المجازية، والمعنى المحكوم بالسياق وما إلى ذلك⁽¹⁾ وهناك من يسمي هذا المستوى بالمستوى الدلالي الذي يتناول دراسة المعنى بكل جوانبه: (المعنى الصوتي وما يتصل به من نبر وتنغيم، والمعنى الصرفي، والمعنى النحوي، والمعنى المعجمي، والمعنى السياقي)، وذلك أن المعنى اللغوي هو حصيلة هذه المستويات كلها.⁽²⁾

وقد رأى العلماء أن مستويات اللغة متداخلة يصعب فصل بعضها عن بعض، وهذا سبب الاختلاف في تقسيمها، فأصوات اللغة تتأثر بالصيغ، والصيغ تتأثر بالأصوات، ويتأثر كلاهما بالمعنى، والنحو يتأثر بالصرف، فنوع الصيغة يحدد عملها النحوي، وكذلك هناك علاقة بين النحو والدلالة، فعلم النحو يبين دلالة المفردات في التراكيب ووظيفتها فيه، وقد قضى كثير من العلماء بفساد التراكيب النحوية التي لا تؤدي دلالة صحيحة دلالياً.⁽³⁾

هذه التقسيمات التي اتفق عليها جل العلماء، مع وجود تقسيمات أخرى اقترحها مجموعة من اللسانيين فمثلاً ريمون طحان يقسم اللغة على ستة مستويات: المستوى الصوتي، والمستوى المعجمي أو اللغوي، والمستوى النحوي، والمستوى الجملي، ومستوى الأساليب.⁽⁴⁾

أما الدكتور "تمام حسان" فقد تصور أن اللغة العربية، تتكون من ثلاثة أنظمة: النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي⁽⁵⁾ ونحن نعلم أن "تمام حسان" يعد كل دراسة دراسة لغوية، لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، وهذا المعنى الوظيفي يقع أيضاً في ثلاثة مستويات: الصوتي، والصرفي، والنحوي.⁽⁶⁾

و بما أننا بصدد دراسة نموذج "تمام حسان" في إعادة وصف اللغة العربية، سنعتمد على تقسيمه الثلاثي.(المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى

(1) محمد إسحاق العناني، مدخل إلى الصوتيات. ص 19.

(2) ينظر: محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث. ص 107.

(3) ينظر: محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة. ص 14 - 15.

(4) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث. ص 100 - 101.

(5) ينظر اللغة العربية معناها و مبنائها. ص 33

(6) ينظر اللغة العربية معناها و مبنائها. ص 15-16

النحوي). وسنحاول من خلال المباحث المقبلة أن نفصل القول في كل مستوى، مع التأصيل له عند العرب، لنعرض لرأي "تمام حسان" فيما بعد، لتكون مقارنة ضمنية بين ما قدمه التراث اللغوي للدرس العربي و ما قدمه "تمام حسان" من جديد في إحياء هذا التراث.

قبل أن نعرض لجديد تمام حسان في مجال الصوتيات وإعادة تنظيمه لهذا المبحث، يجدر بنا أن نحيط بالدراسة الصوتية من حيث أشكالها، وروادها، وكذا التطرق إلى الدراسات الصوتية عند العرب، لأن تمام حسان انطلق من التراث بمنظار لساني حداثي، كان علينا عرض الصوتيات في الدراسات الحديثة، ثم الصوتيات عند العرب، لنرى الأستاذ كيف ربط بين الحديث و التراث .

1-الدراسات الصوتية الحديثة :

كما رأينا من قبل أن الدراسة الصوتية تمثل المستوى الأول من مستويات التحليل اللساني ، باعتبار أن الصوت هو أصغر وحدة يتشكل منها الكلام ، وهذا المستوى يهتم بدراسة الأصوات اللغوية من عدة جوانب نستطيع أن نجعلها في اعتبارين :

الاعتبار الأول: ينظر للأصوات على أنها وحدات صوتية مستقلة ، ومنعزلة عن السياق الكلامي ، وهذا ما يسمى بعلم الأصوات phonétique⁽¹⁾ وقد « ينعت بgénéral(العام)، على أساس أن جملة قوانينه و قواعده و بعض نتائجه يمكن تطبيقها على اللغات المختلفة، وعلى أساس أن دراسته لأصوات اللغة المعنية إنما هي من ذلك النوع الذي يكفي بالإشارة إلى الخواص العامة للأصوات، دون التعرض لمميزاتها الخاصة التي ترتبط بمعانيها في اللغة المعنية»⁽²⁾ أي يعرض السمات الصوتية للأصوات دون النظر إلى وظائفها أو قيمتها اللغوية في الكلمات التي تتألف منها فيختص إذا « بالوصف الفزيائي والفسلجي لأصوات اللغة⁽³⁾؛ أي يقوم ببيان مخارج الحروف، وطرق النطق بها وصفاتها دون ربطها بالمعنى⁽⁴⁾ »

تطور هذا العلم في إطار الثقافة الانجليزية أساسا على يد مجموعة من الرواد الإنجليز هم: ألكسندر ميلفل بل، وباسي، وهنري سويت، ودانيال جونز، كما تطور عند علماء آخرون من أمثال: أوتويسبرسن، وفيرهايمر، ونورين⁽⁵⁾

يعد هذا العلم محاولة لإخضاع دراسة الصوت البشري لمعطيات العلم الحديث، وخاصة علما الفزياء، والفسلجة، فشهد تطورا كبيرا، خاصة وأنه استفاد من فكرة الوصف التي استمدتها من النزعة الأنثروبولوجية التي سادت كل الدرس اللساني في الولايات المتحدة الأمريكية و انجليزا في ذلك الوقت، فأصبح لهذا العلم تقاليد خاصة به، الأمر الذي جعله ينعزل عن مباحث اللسانيات العامة لاعتماده على مجالات خارجة عنها.⁽⁶⁾

(1) ينظر: محمد محمد داود، العربية و علم اللغة الحديث. ص 102

(2) كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة. ص12

(3) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث. ص102

(4) ينظر: محمد محمد داود، العربية و علم اللغة الحديث. ص 102.

(5) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث. ص 102

(6) ينظر: المرجع نفسه .

ويشمل هذا العلم ثلاثة أنواع من دراسة الصوت اللغوي، استفادت من التقدم العلمي

وهي:

« أولاً: علم الأصوات النطقي: physiological phonetics :

يعد هذا العلم هو أقدم فروع علم الأصوات وأرسخها قديماً وأكثرها حظاً من الانتشار في البيئات اللغوية كلها، فهو يدرس نشاط المتكلم بالنظر إلى أعضاء النطق»⁽¹⁾، أي يدرس العنصر الأول لعملية الاتصال وهو المتحدث، فيتم دراسة حركات أعضاء نطقه، وتعيينها، ويحدد وظائفها، ودور كل منها في عملية النطق⁽²⁾ وقد سجل هذا الجانب تقدماً ملحوظاً بفضل العلوم الطبية الحديثة، التي أدت إلى الكشف عن طبيعة أعضاء النطق، لكن رغم التطور العلمي إلا أنه يبقى محدودة النتائج، لأنه لا يمكن التجريب على الإنسان.⁽³⁾

ثانياً: علم الأصوات الفزيائي:

روافد هذا العلم علمان هما: علم الصوت العام الذي يهتم بظاهرة الصوت واللسانيات الذي يعنى بالدراسة العملية للسان⁽⁴⁾. فيهتم بدراسة الخصائص المادية أو الفزيائية لأصوات الكلام في أثناء انتقالها من المتكلم إلى السامع، إذ أنه يحلل الذبذبات و الموجات الصوتية المنتشرة في الهواء عند خروجها من الجهاز النطقي⁽⁵⁾، أي يدرس الأصوات اللغوية في الفترة التي تمتد من زمن حدوثه إلى زمن استقباله. وقد شهد هذا الجانب تقدماً كبيراً، نتيجة تطبيقه للوسائل الفنية، والمبادئ العلمية المتبعة في علم الفزياء على الصوت الإنساني.⁽⁶⁾

ثالثاً: علم الأصوات السمعي: Auditory phonetics : يعد أحدث فروع علم

الأصوات، وهو ذو جانبين:

1. جانب عضوي فسيولوجي physiological .

2. جانب نفسي: psychological⁽⁷⁾

(1) حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب، والدرس الصوتي الحديث. ط: 1. مصر: مكتبة زهراء الشرق. 2005. ص 16.

(2) يرنر: المرجع نفسه.

(3) ينظر: محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث. ص 102.

(4) ينظر: خولة طالب إبراهيم، مبادئ في اللسانيات. ص 44.

(5) حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب، والدرس الصوتي الحديث. ط: 1. مصر: مكتبة زهراء الشرق. 2005. ص 16.

(6) ينظر: المرجع نفسه.

(7) المرجع نفسه. ص 18.

يتوجه الاهتمام في هذا العلم إلى العنصر الثالث في دورة الخطاب، وهو السامع أثناء التأدية الفعلية للكلام، وتلقي الجهاز السمعي للأصوات اللغوية التي يصدرها جهاز النطق، وفيه تحدد درجة ارتفاع الصوت وانخفاضه، وما إلى ذلك من القضايا المتعلقة بجهاز السمع (الأذن). (1)

الاعتبار الثاني: وهو دراسة الصوت باعتباره وحدة في نسق صوتي ويهتم به علم phonology (2) ، أو كما يسميه تمام حسان: التشكيل الصوتي (3) أو علم وظائف الأصوات، أو علم الأصوات التنظيمي، لأنه يقوم في الأساس بتصنيف الأصوات وتنظيم مجموعاتها، بحيث يصل منها إلى عدد من القوانين والقواعد الخاصة باللغة المعنية. (4)

تشكل هذا العلم في إطار اللسانيات البنوية مع حلقة براغ تحديدا في عام 1928، في مؤتمر لاهاي على أيدي ثلاثة من علماء اللغة الروس وهم: "تروبتسكوي"، و"رومان جاكوبسن"، و"كارسفيسكي"، حيث حدد هؤلاء مهام هذا العلم على مستويين هما: أبحاث تتعلق بدراسة نظام الأصوات للغة ما في زمن معين من تطورها، وأبحاث تاريخية تهتم بتطور نظام الأصوات من طريق ديناميكية اللغة الداخلية (5)، فبفضل هؤلاء الباحثين تم الفصل بين العلمين: الفونيتيك phonetics، و الفونولوجيا phonology، فاعتبروا العلم الأول علما طبيعيا، واعتبروا الثاني علما لغويا. (6)

لقد استفادت هذه المدرسة في إطار الفونولوجيا من المبادئ التي أرساها "دو سوسير" في تطوير الفونيم، فلولا تمييزه بين كل من اللغة والكلام، والدراسة الوصفية والدراسة التاريخية والبدال والمدلول وغيرها من المفاهيم، لما تمكن مؤسسو هذا العلم من التوصل إلى التمييز بين الأصوات اللغوية بالاعتماد على طرق جديدة (7) ، فبتميز دو سوسير بين اللغة والكلام، توصل إلى أن "أصوات الكلام تنتمي إلى الكلام

(1) ينظر: محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث. ص 103.

(2) ينظر: المرجع نفسه.

(3) ينظر: مناهج البحث في اللغة. ص 139.

(4) ينظر: كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة. ص 12.

(5) ينظر: زبير الدراقي، محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامية. ط: 1. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990. ص 84.

(6) ينظر: محمود السعرا، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي. ص 200.

(7) ينظر: زبير الدراقي، محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامية. ص 84.

parole، والفونيم ينتمي إلى اللغة "langue" (1)، فأخرج الأصوات الفونولوجية من ميدان الاستعمال الفردي للغة أي الكلام وإدراجها ضمن الدراسات الفونولوجية.

فالفونولوجيا هي دراسة الأصوات من خلال وجودها في سياق لغة محددة؛ أي يدرس وظيفة الأصوات التي تتميز بها الكلمة من الكلمات الأخرى، وتندرج تحت هذا العلم عدة قضايا صوتية هامة مثل: الفونيم، والمقطع الصوتي، والنبر والتنغيم. (2)

يعد الفونيم أصغر وحدة صوتية يتغير بها معنى الكلمة إذا استبدلت بوحدة أخرى، وهو ذو شكل صوتي ليس له معنى في ذاته وإنما هو ذو سمات تمييزية (3)، وبهذا يعد الفونام العنصر الصوتي الرئيسي الذي يشكل موضوع علم الأصوات الوظيفي (الفونولوجيا)، حيث أن هذا العلم "يميز بين وحدة صوتية تجريدية لها أثر وظيفي، ووحدة أخرى لا أثر وظيفي لها، ويرتبط الأساس الوظيفي بثلاثة عناصر هي: الموقع، والبيئة، والعلاقة" (4) حسب رأي "تمام حسان"؛ حيث إنه يعتمد على مبدأ القيم الخلافية للتمييز بين وظائف الأصوات داخل الكلمات، كما يعتمد أيضا على مبدأ الاستبدال للكشف عن النظام الصوتي للغة. (5)، وبهذه الطريقة نكشف إن كان الصوت فونيميا، إذ حدث تغيير في المعنى عند تعويضه بصوت آخر، فإذا لم يحدث تغييرا في المعنى، فلا يسمى فونيميا بل ألو فونا Allophone، وبهذا يعد كل فونيم صوتا، وليس كل صوت فونيميا (6) فالفرق بين (نال) و(قال)، فرق صوتي متمثل في الوحدة الصوتية الصوتية "ن" والوحدة الصوتية "ق"، وهذا الفرق يؤثر على المعنى، في حين أن تعدد درجات الاختلاف في وحدة صوتية مثل "اللام" بين درجات التفخيم والترقيق في السياقات الصوتية المختلفة تعد صورا صوتية وهي ما يسمى Allophone، لأنها لا تؤثر في المعنى. (7)

ومن خلال ما سبق يتضح أن phonetics تدرس الصوت البشري من حيث هو مادة فيزيائية، و phonology تدرس الصوت البشري من حيث هو عنصر في نظام

(1) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث. ص 103.

(2) ينظر: نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث. ص 123.

(3) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) صلاح الدين صالح حسنين، جهود تمام حسان الصوتية، الكتاب التذكري. ص 200.

(5) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها. ص 85.

(6) ينظر: نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث. ص 124

(7) ينظر: محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث. ص 103.

كلي، يتحدد على وفق سماته المميزة⁽¹⁾، ورغم اختلافهما فهما متكاملان لتحديد النظام الصوتي للغة، فالفوناتيک يقدم المادة الأساسية للفونولوجيا، ولا يجوز لهذا الأخير أن يستقل دون الفوناتيک في عملية التكلم.⁽²⁾

هذه كانت إطلالة على عالم الصوتيات بما فيها من تشعب، لا نريد الخوض فيه لاتساعه، لأن ما يهمنا هو الفرق بين الفونولوجيا، والفوناتيک، حتى نستطيع فهم أقوال "تمام حسان" ورأيه في التراث الصوتي، وبما أن المباحث الصوتية في اللسانيات العربية الحديثة كانت تستند إلى متن نظري ذي أصليين: البحث الصوتي القديم، والفونيطيقا الحديثة، فكان وصف اللسانيين العرب لأصوات العربية يمزج المفاهيم المطروحة في التراث، بما يماثلها في البحث الصوتي الحديث، لذا كان علينا الاطلاع على ما خلفه العرب من تراث صوتي لنعلم الفرق بين الصوتيات العربية التراثية، و الصوتيات الحديثة.

2- الدرس الصوتي عند العرب القدماء:

لاشك أن الاهتمام بالأصوات ليس جديدا على الثقافة اللغوية العربية، فقد أثر عند العرب تراثا ضخما، شمل مسائل صوتية جديرة بالاهتمام، حيث التفت شيوخ العربية إلى قضايا لغوية معقدة رغم انعدام الوسائل الحديثة، تقارب في نتائجها ما توصل إليه علماء اللسانيات اليوم، ولقد شهد علماء الغرب لبراعة العرب و تفوقهم في هذا المجال، فقد قال برجستراسر: "لم يسبق الأوروبيين في هذا العلم إلا قومان: العرب و الهنود"، وقال فيرث: "لقد نشأت الدراسات الصوتية ونمت في أحضان لغتين مقدستين: العربية والسانسكريتية"⁽³⁾

يعد الدرس الصوتي عند العرب من أكثر مستويات علم اللسان العربي أصالة، إذ حظي باهتمام خاص لدى الدارسين الأقدمين على اختلاف توجهاتهم العلمية، منهم القراء، والنحاة، وعلماء الأصول، والفلاسفة، وأحسن دليل علي ذلك هو أن الاهتمام بالظاهرة الصوتية كان هو الأساس الأولي المعول عليه في وضع المعايير التأسيسية

(1) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث. ص 103.

(2) نادية رمضان النجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين. ص 66.

(3) كمال بشر، دراسات في علم اللغة. ص 59.

للنحو العربي، وقصة أبي الأسود الدؤلي (ت 69 هـ) مع كتابه، حينما هم بوضع ضوابط لقراءة القرآن، أوصى صورة للخصائص الصوتية، عندما يقول: " إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فأنقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضمنت فمي، فأنقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن اتبعت شيئاً من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين " (1) فالنقط التي اقترحها للحركات ذات خصائص صوتية كفتح الفم، وضمه، وكسره.

وبعد ما أصبح للعرب ثروة لغوية من المفردات، بحاجة إلى تصنيف و ترتيب جاء الخليل بن أحمد (ت 170 هـ) وقدم أول تصنيف رتب فيه الحروف ترتيباً صوتياً "حسب موضع النطق، إذ أحس أنه لا بد لكي يضع معجماً جامعاً لمفردات اللغة العربية أن يرتب هذا المعجم على أساس معين و قد اختار ترتيب المواد على أساس مخارج الحروف في الحلق " (2)، إذ بدأ من أقصى الحلق حتى الشفتين، وبهذا وضع أول ألفبائية من هذا النوع عرفتها اللغة العربية تشتمل على تسعة وعشرين رمزا وسار فيها على النحو التالي: ع ح هـ خ غ - ق ك - ج ش ض - ص س ز - ط د ت - ظ ث ذ - ر ل ن - ف ب م - و ا ي همزة (3)، وقد ساعده في هذه المهمة سمعه المرهف، وإحساسه الذكي، إلى جانب اهتمامه بموسيقى الشعر وبحوره، حيث نظر الخليل إلى الترتيب القديم الذي ورث العرب من الترتيب السامي القديم وهو: أ. ب. ت. ث. ج. ح. خ... إلخ، فرأى أن هذا الترتيب ليس قائماً على نظام علمي، فاختر بذلك ترتيباً علمياً صوتياً، وهو بذلك أو عالم يتخذ منهجاً وطريقة جديدة، يتذوق من خلالها الأصوات ليتعرف على مخارجها، ويحدد مدارجها، حيث كان يفتح فاه بالألف، ثم يظهر الحرف ساكناً، حتى يحدد مخرجه الصحيح، ولا يختلط بغيره، وهي طريقة قريبة من علم الأصوات اليوم (4)، وبهذا الصنيع أظهر الخليل ذكاءً حاداً، في ظروف وبيئة لا تتوفر فيها أبسط مستلزمات البحث العلمي.

(1) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب . ط : 08. القاهرة . عالم الكتب ، 2003 ص 77

(2) التواتي بن التواتي ، مفاهيم في علم اللسان . ط : بلا . الجزائر : دار الوعي ، 2008 . ص 118.

(3) ينظر: معجم العين، ت: عبد الله درويش. ط: بلا. بغداد، 1968. ج 1. ص 53: نقلاً عن: نادية رمضان نجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين. ص 38.

(4) ينظر: حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند علماء العرب. ص 21. 22.

ومخارج الحروف عند الخليل ثمانية مخارج وهي حسب قوله: " العين والحاء والهاء والغين: حلقية، لأن مبدأها من الحلق والقاف والكاف: لهويتان، لأن مبدأهما من اللهاة، والجيم والشين والضاد: شجرية، لأن مبدأها من شجر الفم و الصاد و السين و الزاي أسلية ، لأن مبدأها من أسلة اللسان، وهي مستدق طرف اللسان. والطاء والتاء والذال: نطعية، لأن مبدأها من نطع الغار الأعلى، والظاء والذال والتاء: لثوية، لأن مبدأها من اللثة، والراء واللام والنون: ذلقية، لأن مبدأها من ذلق اللسان، وهو تحديد طرفيه، كذلك اللسان. والفاء والباء والميم: شفوية، وقال مرة: شفوية، لأن مبدأها من الشفة، والهاء والواو والأف والهمزة: هوائية، في حيز واحد، لأنها هاوية لا يتعلق بها شيء". (1)

ولما جاء سيبويه (ت: 189 هـ)، واصل مسيرة أستاذه، فقدم " دراسة للأصوات أوفى وأكثر دقة حيث نرى تصنيفه لها حسب المخارج، وحسب ما يعرف الآن بوضع الأوتار الصوتية، مما سماه سيبويه بالجهر والهمس، ثم حسب طريقة النطق لنجد الأصوات الشديدة والرخوة وما بين الشديدة والرخوة " (2) ، حيث يقول: " فأصل حروف العربية ستة عشر مخرجا فللحلق منها ثلاثة فأقصاها مخرجا الهمزة والألف والهاء، ومن أوسط الحلق مخرج: العين والحاء، وأدناها مخرجا من الفم: العين والحاء، ومن أقصى اللسان، وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج: القاف. ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا، ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف، ومن وسط اللسان، بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج: الجيم والشين والياء، ومن بين أول حافة اللسان، وما يليه من الأضراس مخرج: الضاد، ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، ومن بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، وما فوق الضاحك والناص والرباعية والثنية مخرج: اللام، ومن طرف اللسان، بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون، ومن مخرج النون، غير انه أدخل في ظهر اللسان قليلا، لانحرافه إلى اللام مخرج: الراء، ومما بين طرف اللسان، وأطراف الثنايا مخرج: الطاء والذال والتائية، ومما بين طرف اللسان، وأطراف الثنايا مخرج: الظاء والذال والتاء، ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج: الفاء، ومما بين الشفتين مخرج: الباء والميم والواو، ومن الخياشيم مخرج: النون الخفيفة " (3).

(1) العين. ج1/ ص 65: نقلا عن حسان البهنساوي، مرجع سابق ذكره. ص 30.

(2) عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية. ص 131.

(3) الكتاب. ج4، ص 431.

وهو بهذا الترتيب يكون قد خالف ترتيب الأبجدية الصوتية عند الخليل، حيث أنه قدم بعض الأصوات، وأخر بعضها، فجاء ترتيبه على النحو التالي: " همزة ا هـ ع ح غ خ ك ق ض ج ش ي ل ر ن ط د ت ص ز س ظ ذ ث ف ب م و "، وهذا على حسب قول محمود السعمران أن الخليل " كان يرى أن العين هو أقصى الأصوات مخرجا في الحلق وهذا الرأي خاطئ بطبيعة الحال، فهمة القطع أقصى مخرجا من العين، وقد أدرك هذا تلميذه سيبويه" (1) .

فمخارج الأصوات عند سيبويه حسب نصه هي:

1. " ما بين الشفتين.
2. باطن الشفة السفلى وأطراف الأسنان.
3. طرف اللسان وأطراف الثنايا.
4. طرف اللسان وفويق الثنايا.
5. طرف اللسان وأصول الثنايا.
6. ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا.
7. ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا أدخل في ظهر اللسان.
8. حافة اللسان إلى الطرف وما فوقهما.
9. أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس.
10. وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى.
11. مؤخر اللسان وما يليه من الحنك الأعلى.
12. أقصى اللسان وما يليه من الحنك الأعلى.
13. أدنى الحلق.
14. أقصى الحلق. " (2)

أما صفات الأصوات فنجدها في قوله: " أما المجهورة فالهمزة والألف والضاد واللام، وأما المهموسة فالهاء والحاء والحاء (...)، ومن الحروف الشديد وهو الذي منع الصوت أن يجري فيه وهو الهمزة والقاف والكاف، ومنها الرخوة وهي الهاء والحاء وأما

(1) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي. ص 94.
(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها. ص 58.

العين فيبين الرخوة والشديدة (...)، ومنها المنحرف وهو حرف شديد جرى فيه الصوت وهو الراء، ومنها اللينة وهي الواو والياء لأن مخرجهما ليتسع لهواء أشد من اتساع غيرهما (...)، ومنها الهاوي وهو حرف لين اتسع لهواء الصوت ومنها المطبقة والمنفتحة. فأما المطبقة فالصاد والضاد والطاء والظاء والمنفتحة كل ما سوى ذلك من الحروف." (1)

والمتأمل في النص سيجد صفات الأصوات عند سيبويه قد قسمها على النحو الآتي:

1. بحسب حركة الوترين الصوتيين: مجهورة ومهموسة.
2. بحسب طريقة النطق: أصوات شديدة، ورخوة، وبين الشدة والرخوة. (2)

وجعل الشداد أربعة أقسام:

أ. ما يمتنع معه النفس.

ب. المنحرف.

ج. الأنفي.

د. المكرر. (3)

ولقد ورد تصنيف "سيبويه" للأصوات في باب الإدغام، فجاء وصفه دقيقا كل الدقة بالنسبة إلى عصره، وقد تناقلتها التأليف العربية من بعده (4)، إذ أنه قدم دراسة وصفية واقعية قائمة على الملاحظة الذاتية وبعيدة عن الافتراض والتأويل كما يقول عبده الراجحي. (5)

فقد استعمل "سيبويه" مصطلحات فيها الكثير من التداخل كالجهر والهمس من جهة، والشديد والرخو من جهة أخرى، فالجهر والهمس عنده لا يقومان أساسا على اهتزاز الأوتار الصوتية أو عدم اهتزازها، وإنما يقومان على جري النفس أو عدم جريه، وتلك الصفة من السمات الخاصة بشدة الصوت أو رخاوته. (6)

(1) الكتاب. ج4/ ص 433-436.

(2) ينظر: نادية رمضان نجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين. ص 41.

(3) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها. ص 58.

(4) ينظر: محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي. ص 94.

(5) فقه اللغة في الكتب العربية. ص 131.

(6) ينظر: نادية رمضان نجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين. ص 41. 42.

فعندما تتأمل تعريفه للصوت المجهور والمهموس في قوله: " المجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت فهذه الحال المجهورة في الحلق والفم إلا النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنة "(1)، ثم يقول: " أما المهموس فهو حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس".(2) تجد أن جري الصوت مرتبط بالجهر، وجري النفس مرتبط بالهمس، وفي دراسة سيبويه لهذه القضايا، نجد تمام حسان يقارب نظرة سيبويه بنظرة المحدثين فتوصل إلى أن "سيبويه" لم يكن يعرف وظيفة الأوتار الصوتية في الجهر والهمس بل لم يكن يعرف حتى الحنجرة بدليل تسميته إياها أقصى الحلق.

كما أنه رأى أن الجهر نتيجة تقوية الضغط، والهمس نتيجة إضعافه، ومع إحساس سيبويه بالضغط لم يكن يعرف مصدره ولا طريقته، ولهذا نجد أن تمام حسان يفسره بالحجاب الحاجز.(3)

فتحس من خلال هذا بخلط بين المصطلحات عند "سيبويه"، لكن هذا لا يقلل من قدره على ما قدمه لنا من أصول ومبادئ هذا الفن، التي لا تختلف كثيرا عما جاء عند المحدثين، بالرغم من قلة ما لديهم من آلات حديثة، واعتمادهم على الملاحظة الفردية دون الافتراض والتأويل.

وفي القرن الرابع الهجري ازدهر البحث الصوتي على يد "ابن جني"، الذي أصبح أستاذ هذا العلم دون منازع، فهو الذي يعرف اللغة على أنها: " أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"(4).

فجعل لهذا البحث علما خاصا منفصلا سماه علم الأصوات، وقدم لكل المصطلحات الصوتية في مقدمة كتابه: " سر صناعة الإعراب"، وبين من خلال هذه المقدمة منهجه فيقول: " واذكر أحوال هذه الحروف في مخارجها ومدارجها، وانقسام أصنافها، وأحكام مجهورها ومهموسها، وشديدها ورخوها، وصحيحها، ومعتلها، ومطبقها ومنفتحها،

(1) الكتاب. ج4/ص 435.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها. ص 61. 62.

(4) الخصائص. ج1. ص 33.

وساكنها ومتحركها) (... إلى غير ذلك من أجناسها." (1) ، وابن جني في تقسيمه للأصوات العربية على مخارجها لا يختلف كثيرا عما ذكره سيبويه، حيث يتفق معه في عددها وترتيبها، فليس ثمة اختلاف بينهما إلا في لفظة أو عبارة (2) وهذا يعني أن ابن جني مطلع على ما كتبه سيبويه في هذا المجال.

وقد التفت "ابن جني" إلى جهاز النطق " فشبّهه بالناي وبوتر العود ليقدّم صورة عن العملية الطبيعية لإنتاج الكلام، وليوضح تقسيم الأصوات حسب المخارج وتقسيمها إلى أصوات صامتة وأخرى متحركة، وهذه الصورة التي قدمها أبو الفتح تعتبر خطوة متقدمة جدا في الدرس اللغوي، لكنها تمثل لدينا صورة صحيحة للتطور العلمي عند العرب " (3) ووصف "ابن جني" لجهاز النطق بالناي يشير إلى عبقرية الرجل السابقة لعهدنا في زمن محدود الوسائل، فقد أدرك معنى الجهاز النطقي ووظيفته وطبيعته، وفي هذا يقول: " ولأجل ما ذكرنا من اختلاف الأجراس في حروف المعجم باختلاف مقاطعها التي هي أسباب تباين أصداؤها، ما شبه بعضهم الحلق والهم بالناي، فإن الصوت يخرج فيه مستطيلا أملس ساذجًا، كما يجري الصوت في الألف غفلا بغير صنعة، فإذا وضع الزامر أنامله على خروق الناي المنسوقة، وراوح بين أنامله، اختلفت الأصوات وسمع لكل حرف منها صوت لا يشبه صاحبه، فكذاك إذا قطع الصوت في الحلق والهم، باعتماد على جهات مختلفة، كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة." (4)

فابن جني أدرك عملية النطق وكيفيةها من خروج الهواء مندفعًا إلى الفم، مشبها الخروق بالمواضع المختلفة التي يتغير فيها الصوت تبعًا للمخرج، لكنه لم يسم أعضاء النطق المعروفة اليوم، ربما لأنه لم يعرفها، فاكتفى بالمشابهة بين جهاز النطق وآلة الناي، وهذا نابع من إحساسه العلمي الذكي، فلو توفرت له وسائل بسيطة للبحث، فلربما توصل إلى نتائج باهرة، وكما قال أحد الباحثين: " والحق أن النتائج التي وصل إليها هذا العالم

(1) سر صناعة الإعراب، ت: حسن الهنداوي. ط: بلا. دمشق: دار القلم، 1993. ج.1. ص.4. نقلا عن: نادية رمضان نجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين. ص 42.

(2) ينظر: حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند علماء العرب والدرس الصوتي الحديث. ص 32.

(3) عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية. ص 133.

(4) سر صناعة الإعراب. ج.1. ص 09. نقلا عن: كمال بشر، دراسات في علم اللغة. ص 60.

في هذا الوقت الذي كان يعيش فيه لتعد مفخرة له ولمفكري العرب في هذا الموضوع." (1)

فما كتبه "ابن جني" في مبحث الصوت يستحق بحثا مفردا، لأن ما خلفه هذا العالم الجليل لا يختصر في هذه الأسطر، ولكن سنحاول أن نقف عند بعض الإشارات التي تحفز الباحث على الإطلاع على ما كتبه علماءنا الأجلاء، ولهذا حاز هذا العالم على اهتمام الكثير من الباحثين فأفردوا له صفحات في مؤلفاتهم، أمثال عبده الراجحي في كتابه فقه اللغة في الكتب العربية. (2)

فقد طرق "ابن جني" مسائل صوتية، تعتبر من منجزات علم اللسان الحديث نحو:

1- إدراكه إحدى القواعد المميزة لاستقلال الصوت (الحرف)، واعتباره وحدة صوتية، مرتبطا بمعنى، بحيث يصلح أن يكون مقابلا استبداليا لآخر، فمثلا الخاء في رأيه مقابل استبداليا للقاف بصفاتها الصوتية، عندما يتبادلان الموقع يحصل تغيير في المعنى (3)، وفي هذا يقول: "إنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها، فيعدلونها بها ويحتنونها عليها، وذلك أكثر مما نقدره، وأضعاف ما نستشعره من ذلك: خضم وقضم، فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء ... والقضم للصلب اليابس نحو قضمت الدابة شعيرها" (4)، قد أدرك ابن جني ظاهرة استبدال الحروف التي ينتج عنها تغير في المعنى، وهي الظاهرة التي تبين الصوت إن كان فونيميا أو ألوفونا.

2- أدرك معنى "العائلة من الأصوات"، أي الصوت الذي يختلف باختلاف سياقه، فمثلا النون الصوت أساسي في العربية، لكن ثمة في الواقع درجات أو تنوعات من النون بحسب سياقها الصوتي، فالنون في كلمة "نهر" غير النون في كلمة "منك" من حيث تكوينها الفيسيولوجي⁵، فيقول: "وذلك أن العين إذا كانت ساكنة فليس سكونها كسكون اللام، وسأوضح لك حقيقة ذلك، لتعجب من لطف غموضه. وذلك أن الحرف الساكن

(1) عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية. ص 135.

(2) ينظر: المرجع نفسه. ص 133-143.

(3) ينظر: عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي. ص 35.

(4) الخصائص. ج2، ص 157.

(5) ينظر: عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية. ص 141.

ليست حاله إذا أدرجته إلى ما بعده كحال لو وقفت عليه" ¹ ؛ فقد أشار في نصه هذا اختلاف وظيفة الصوت تبعا لما يجاوره من الحروف، مبينا أن الحرف الساكن يختلف في نطقه بين الوقوف عليه أو وصله بغيره، فيقول " ومن الحروف حروفا إذا وقفت عليها لحقها صوت ما من بعدها، فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك الصوت وتضاعل للحس نحو قولك : إح، إص إث إف إخ، إك. " ² ، وسيتغير صوت ذلك الحرف إذا وصل بغيره، لقوله: " فإذا قلت يجرّد، ويصبر، ويسلم، ويثرد، ويفتح، ويخرج، خفي ذلك الصوت وقلّ، وخف ما كان له من الجرس عند الوقوف عليه" ³

وبهذا نجد ابن جني قد أدرك الفرق بين الصوت المفرد خارج السياق، والصوت الوظيفي الذي يحدث تغييرا في المعنى داخل السياق.

3- لقد أشار "ابن جني" إلى الحركات وطبيعتها، وتوصل إلى أن الحركات العربية ليست ثلاثا فحسب، وإنما هناك حركات فرعية، تقع بين الحركات الأصلية (بين الفتحة، والكسرة، والضمّة)، فيقول: " باب في كمية الحركات: أما في أيدي الناس في ظاهر الأمر فثلاث. وهي الضمة والكسرة والفتحة. ومحصولها على الحقيقة ست. وذلك أن بين كل حركتين حركة. فالتى بين الفتحة والكسرة هي الفتحة مثل الألف الممالة؛ نحو فتحة عين عالم، وكاف كاتب. فهذه حركة بين الفتحة والكسرة، كما أن الألف التي بعدها بين الألف والياء، والتي بين الفتحة والضمّة هي التي قبل ألف التّفخيم؛ نحو فتحة لام الصلاة والزكاة والحياة (...)، والتي بين الكسرة والضمّة، ككسرة قاف قيل وسين سير، فهذه الكسرة المشمة ضمة، ومثلها الضمة المشمة كسرة، كضمّة المنتر، وضمّة عين مذعور،... فهذه ضمة أشربت كسرة (...). فهما لذلك كالصوت الواحد " ⁴ ، وبهذا وصل ابن جني إلى عشر حركات، بإضافة الحركات الطويلة وهو الألف والواو، والياء : لقوله: " باب في مضارعة الحروف للحركات ، و الحركات للحروف، وسبب ذلك أن الحركة حرف صغير، ألا ترى أن من متقدمي القوم من كان يسمى الضمة الواو الصغير والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة. ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفا من

(1) الخصائص. ج.1. ص.57.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) الخصائص. ج.3. ص.130-131

جنسها" ¹ ومن خلال ما سبق نستطيع أن نحصي الحركات التي توصل إليها ابن جني في الخصائص، والتي تقترب من النظرة الحديثة وهي:

1- الفتحة 2- الضمة 3- الكسرة 4- الألف 5- الواو 6- الياء 7- بين الفتحة والكسرة 8- بين الفتحة والضمة 9- بين الكسرة والضمة (كسرة مشمة ضمة) 10- ضمة مشمة كسرة.

4. كما يعد ابن جني رائد دراسة الدلالة الصوتية قبل أن يتوسل فيها علم اللغة الحديث، حيث اكتشف وجود صلة بين الأصوات وبين ما ترمز إليه، حيث يقول: " ومن طريق ما مر بي في هذه اللغة التي لا يكاد يعلم بعدها، ولا يحاط بقاصيها، ازدحام الدال، والتاء، والطاء، والراء، واللام والنون. إذا ما زجتهم الفاء على التقديم والتأخير، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما" ².

5. التفت ابن جني إلى أثر النبر والتنعيم والحركات الجسمية في دلالة الكلام، وهو ما يعرف بسياق الحال، وإن كان لم ينص على هذا المصطلح الذي عرف عند المحدثين (3) وفي مفهوم النبر الذي يعني القوة النسبية التي تستعمل في نطق الأصوات، بحيث يكسب المقطع المنبور وضوحا زائدا عن المقاطع الأخرى (4)، وجدنا قول ابن جني التالي: " وقد حذفنا الصفة ودلت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون ليل طويل، وكأن هذا إنما حذفنا فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملت، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فنقول: كان والله رجلا! فتزيد في قوة اللفظ (بالله) هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام، وإطالة الصوت بها وعليها؛ أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما، أو نحو ذلك، وكذلك سأله فوجدناه إنسانا! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغني عن وصفه بقوله: إنسانا سمحا أو جوادا أو نحو ذلك! إن ذمته ووصفته بالضيق قلت: سأله وكان إنسانا! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك، إنسانا لئما أو

(2) المرجع نفسه. ج2. ص315

(2) الخصائص. ج2. ص 110

(3) ينظر: نادية رمضان نجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين. ص53

(4) ينظر: عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي. ص 36.

لحزا أو مبخلا أو نحو ذلك" (1)، ومن هذا النص نستشف فهم ابن جني لوظيفة رفع الصوت في أداء المعاني المختلفة، وإن لم يسم هذه الظاهرة باسمها. كما انتبه ابن جني إلى أثر التنغيم، وهو المصطلح الصوتي الدال على الارتفاع (الصعود) والانخفاض (الهبوط) في درجة pitch الجهر voice في الكلام، أي هو تغيير نغمة الصوت صعودا مرة وهبوطا مرة أخرى تعبيرا عن الأحاسيس². فابن جني أشار إلى هذه الظاهرة في النص التالي؛ إذ يقول: "ومن ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبرا، وذلك قولك: مررت برجل أي رجل فأنت الآن مخبرا بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهما (...) وكقول الله سبحانه" أتت قلت للناس (3)؛ إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيا؛ أي ما قلت لهم (4).

6. تكلم "ابن جني" عن الإدغام بوصفه درسا صوتيا يتم بتقريب صوت من صوت آخر حيث يقول: «قد ثبت أن الإدغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب صوت من صوت» (5)، وهو عنده ضربان:

1/ الإدغام الكبير: وفيه يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام، فيدغم الأول في الثاني، وهو إما ساكن الأول متحرك الثاني، أو متحرك الأول مثل شدّ من شدد.

2/ الإدغام الأصغر: و تقريب الحرف من الحرف من غير إدغام، وله أوجه كثيرة مثل: قلب تاء "الافتعال" بما يقارب الحرف الذي قبله نحو: اصطبر من اصتبر (6).

سنكتفي بهذه الاشارات الصوتية، التي تكشف عن عبقرية العرب في هذا المجال، لن ما قدمه هؤلاء يعد انجازا كبيرا يستحق وقفة مطولة، لأن هناك الكثير من العباقرة العرب الذين قد قدّموا للدرس الصوتي الكثير، في سبيل خدمة اللغة العربية وحماية القرآن؛ أمثال "ابن سينا" (ت 428 هـ) الذي أدرك أن الحنجرة هي الآلة الأساسية في عملية النطق، وهذا ما اتفق عليه المحدثون، حيث نجده يقول: «الحنجرة والجسم الشبيه بلسان المزمارة، وهي الآلة الأولى الحقيقية وسائر الآلات بواعث ومعينات» (7). و السكاكي (ت 616 هـ)،

(1) الخصائص. ج2، ص 370،371.

(2) ينظر: عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي. ص38

(3) سورة المائدة آية رقم 116.

(4) الخصائص. ج3، ص269.

(5) الخصائص. ج2/ص139.

(6) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(7) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص 112.

الذي قدم رسماً تشريحياً لجهاز النطق، بيّن فيه مخارج الأصوات، وأجزاء جهاز النطق⁽¹⁾، كما أسهم علماء القراءات القرآنية في إضافة تفصيلات صوتية، فقد سعوا إلى وصف تلاوة القرآن الكريم حسب القراءات المختلفة ف سجلوا خصائص صوتية تنفرد بها التلاوة القرآنية، مثل التفخيم، والترقيق والإشمام، وفي هذا ألفتوا إلى المهموس والمجهور من الأصوات، وكذلك الإطباق والاستعلاء والاستفال؛ فابن الجزري، عالِم قضية الإدغام فيقول مثلاً في الإدغام الكبير: « هو كان الأول من المثلين والمتجانسين أو المتقاربين متحركاً (...). ونعني بالمتماثلين ما اتفقا مخرجاً وصفة، وبالمتجانسين ما اتفقا مخرجاً واختلفاً وصفة، و بالتقاربين ما تقاربا مخرجاً وصفة »⁽²⁾ ، ومواقع عديدة عرض فيها المسائل الصوتية كالإشمام، فيقول فيه: « هو الإشارة بضم الشفتين بعد سكون الحرف ويكون في المرفوع والمضموم حسب »⁽³⁾.

ومن النتائج التي توصل إليها بعض الباحثين من دراسة المستوى الصوتي عند العرب نذكر منها:

1- على الرغم من الإمكانيات التحليلية المتواضعة لدى علماء العربية إلا أن تحليلاتهم الفوناتيكية تتفق مع الوصف الفوناتيكي الحديث في تحديد مخارج الأصوات وصفاتها، إذ ينحصر الاختلاف في عدد يسير من الأصوات هي: الضاد، الطاء، الجيم، القاف، العين، الهمزة⁽⁴⁾ فقد جعل سيبويه وكل العلماء القدماء الهمزة صوتاً مجهوراً، والخليل جعلها من أحرف العلة وهذا لا يتفق مع رأي المحدثين فهم يرون الهمزة صوتاً مهموساً⁽⁵⁾، الطاء و القاف عند القدماء مجهورة، وعند المحدثين مهموسة⁽⁶⁾.

(1) كمال، بشر، دراسات في علم اللغة، ص 60.

(2) ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ت: جمال الدين محمد شرف. ط: بلا. القاهرة: دار الصحابة للتراث، 2002، ص 34

(3) المرجع نفسه، ص 113.

(4) ينظر: حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب، ص 146.

(5) ينظر: خالد إسماعيل حسان، في اللسانيات العربية المعاصرة. ط: بلا. القاهرة: مكتبة الآداب، 2007، تهتميش ص 30.

(6) محمد علي عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام، ص 150.

2- لم يعد النبر ملمحا مميزا في العربية، ومن ثم يهتم به القدماء، وإن كانوا قد لاحظوا بعض مواضعه، وكذلك لم يدركوا المقاطع، ولم يقفوا على درسها، على حين اهتموا بظواهر صوتية أخرى كالقلب، والإبدال، والإعلال والإدغام⁽¹⁾.

3- لم يدرك العلماء العرب دور الأوتار الصوتية في حدوث عملية الجهر والهمس⁽²⁾.

4- اعتمد القدماء في درسه على الملاحظة الشخصية، فوضعوا القواعد من طريق التجربة الشخصية، وهذا المنهج مازال معترف به في المناهج الحديثة⁽³⁾.

3- الدرس الصوتي عند تمام حسان:

اهتمت اللسانيات العربية في نشأتها بدراسة الأصوات، حيث أصبح هذا الاهتمام ملمحا أساسيا فيها، الأمر الذي جعل العديد من الباحثين يعتقد أن سبب تخلف دراستنا اللغوية هو عدم الاهتمام الجدي بالدرس الصوتي⁽⁴⁾، وهذا الاهتمام نابع من التأثير الكبير بالدرس البنوي الوصفي، وخاصة المدرسة الانجليزية، التي غرف منها العديد من دارسي العرب؛ إذ أخذوا عنها تقاليد الدراسة الصوتية من منظور وصفي، التي تعتمد على تقسيم الأصوات حسب المخارج، و الصفات، والنبر و التنعيم. وقد رأى بعض الباحثين أن الفونيطيقا الانجليزية تلتقي مع التراث الصوتي العربي في طبيعة مباحثها مع التراث الصوتي العربي في طبيعة مباحثها، وفي اعتقاده أن هذا ما أعان اللسانيين العرب على إعادة وصف الأصوات العربية من خلال وصل نتائج الدراسات الصوتية القديمة بنتائج البحث الصوتي الحديث⁽⁵⁾.

و"تمام حسان" يعد واحدا من اللسانيين العرب، الذين ربطوا بين الدرس اللغوي الغربي و الدرس اللغوي العربي، ليعطي تصورا جديدا للدرس العربي الحديث، وانطلاقا من هذا أعاد وصف أصوات اللغة العربية، وسعى إلى تأسيس وصف فونولوجي لأصوات العربية في وقت كان الدرس الصوتي العربي درسا فونيطيقيا في خصائصه العامة لا فونولوجيا⁽⁶⁾. وهذا لأنهم نظروا للعلمين على أساس علم واحد، لتداخلها مما

(1) ينظر: نادية رمضان نجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء المحدثين، ص 62.
(2) ينظر: حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب، ص 146.
(3) ينظر: نادية رمضان نجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء المحدثين، ص 62.
(4) ينظر: محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 130
(5) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 104.
(6) ينظر: المرجع نفسه، ص 112.

أدى ببعضهم إلى خلط في وضع مباحث هذا الفصل مثل إبراهيم أنيس الذي وقع في تذبذب الآراء فيقول: « وقد يحب بعض القراء أن يسمي ما تعرضت له في هذا الكتاب بالبحث الفوناتيكي phonetics ولكني أؤثر أن انسبه إلى فرع الفونولوجي phonology (1) ، ويبدو أن "إبراهيم أنيس" لم يكن يميز بين المجالين، حتى يسمح للقارئ يحكم على دراسته و يختار المصطلحات بنفسه؛ فمجال البحث اللغوي هو حسم الموقف وليس إيثاراً، لنختار مصطلحا عن مصطلح آخر.

والمأمل في الدرس الصوتي عند "تمام حسان"، نجده قد باشر وصفه لأصوات العربية في كتابه "مناهج البحث في اللغة"، واستأنفه في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، وبالتالي نرى أن المحاولة الصوتية للدكتور "تمام حسان" قد مرتّ بمرحلتين: تتجسد المرحلة الأولى في كتاب "مناهج البحث في اللغة"، والمرحلة الثانية في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"؛ حيث: «اهتم في الكتاب الأول بشرح علم الأصوات في ضوء المناهج العلمية الحديثة، واهتم في الكتاب الثاني بوضع نظام صوتي للغة العربية» (2)، وكلنا نعلم أن المرحلة الأولى ستكون نظرية، يقدم فيها الباحث المصطلحات ويعرضها، كونها جديدة على القارئ العربي.

المرحلة الأولى: فقد حاول في هذه المرحلة ، التفريق بين الفونولوجيا أو كما سماها منهج التشكيل الصوتي، والفونيطيقا أو علم الأصوات، على أساس التمييز بين اللغة والكلام، متبنياً في ذلك رأي دي سوسير، فقد أوضح أن الكلام أعمال، وأن اللغة نظام، وأن الكلام حركات، وأن اللغة قوانين هذه الحركات، وأن الكلام نشاط يجري على شروط اللغة (3)، فاللغة نظام مجرد في ذهن الجماعة، يشمل قواعد تنظم وحدات هذه اللغة، أما الكلام فهو النشاط الذي يقوم به المتكلم باعتباره نشاط فردي (4).

ومن خلال هذا التمييز يرى أن اللغة تدرس من طريق التشكيل الصوتي، والكلام يدرس من طريق منهج الأصوات (5)، ويستشهد بقول "ترتبسكوي": « إن علم دراسة أصوات الكلام هو علم الأصوات وعلم دراسة أصوات اللغة هو علم التشكيل الصوتي

(1) الأصوات اللغوية، ص 4.

(2) صلاح الدين حسنين، جهود الدكتور تمام حسان الصوتية، الكتاب التذكري، ص 191.

(3) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 139.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 39

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص 43.

«(1)، حيث إن الأصوات دراسة للظواهر الصوتية، والتشكيل الصوتي دراسة لوظائف الأصوات(2)».

لكن إذا قرأنا المباحث الصوتية عند "تمام حسان"، ندرك أنه لم يع الفصل التام بين الدراستين (الفونيطيقية والفنولوجية)، حيث نجده يشير في كثير من المواقف إلى التداخل بين مباحث الدراستين، إذ يقول: « نجد أنفسنا في الكثير من المواضع نستعمل في التشكيل الصوتي اصطلاحات نستعملها في الأصوات »(3)، وفي الوقت نفسه يشير إلى استقلال الفونولوجيا عن الدراسة الفونيطيقية استقلالا تماما، ويحذر من الخلط بينهما؛ إذ يقول: « فمن المقرر دائما أن ينتبه الباحث قبل البداية إلى المستوى الذي يدرس عليه، أهو مستوى الأصوات أم مستوى التشكيل الصوتي »(4).

وتقوم دراسة "تمام حسان" على إيجاد المقابلات الصوتية التي توجد في اللغة، و التفريق بين معانيها؛ كالمقابلة بين المجهور والمهموس، والمفخم والمرقق، و المركب والمتوسط، والطويل و القصير، وبين المخرج والمخرج، وبين النبر وعدمه.... الخ(5). وقد تميزت المرحلة الأولى ب بروز مجموعة من المفاهيم قدمها تمام حسان في دراسته الصوتية، التي وضحها بعض الباحثين(6)، ومن بين هذه المفاهيم نذكر:

1. **القيمة الخلفية:** يبدو مفهوم القيمة الخلفية مفهوما أساسيا في مشروعته؛ حيث تجده يقول: «فالقيم الخلفية إذا هامة جدا في دراسة الأصوات والتشكيل الصوتي »(7)، وهذا المفهوم أخذه من مدرسة براغ، وما جاء به "تروبتسكوي"، لمعرفة الصوت وتنوعاته، ليحاول "تمام حسان" توضيحه أكثر فيقول: « إن أي حرفين في النظام التشكيلي في أي لغة لا بد أن تكون بينهما جهة اختلاف واحدة على الأقل، وهذه الجهة إما أن تكون مخرجا أو صفة لما صح أن يسميا حرفين، بل إنما يكونان حرفا واحدا »(8)

(1) المرجع نفسه، ص139

(2) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

(3) مناهج البحث في اللغة، ص 139.

(4) المرجع نفسه، ص 140.

(5) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

(6) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة درس اللساني العربي، ص 115.

(7) مناهج البحث في اللغة، ص 110.

(8) المرجع نفسه، ص 155

وسنجد هذا المصطلح حاضرا في المرحلة الثانية، وهي عبارة عن أوجه الاختلاف والاتفاق بين وحدة وأخرى، ومن الملاحظ من خلال النص السابق أن القيم الخلافية تعتمد على أسس صوتية هي المخارج والصفات. ومن أهم « القيم الخلافية في أي نظام لغوي اختلاف الوظيفة التي تؤديها كل وحدة من وحدات النظام هي التي نطلق عليها "المعنى الوظيفي" »⁽¹⁾، أي أن الفروقات بين الوحدات تستخدم استخداما وظيفيا.

2. مفهوم الوظيفة: نحن نعلم منذ بداية هذا البحث أن "تمام حسان" جعل مصطلح " الوظيفة" دعامة أساسية لمنهجه في دراسة فروع اللغة، وبما أنه متأثر بالدرس الوظيفي الأوربي، نجد هذا المصطلح حاضرا بقوة في المبحث الصوتي التشكيلي؛ حيث نجده يعول على الوظيفة للتفريق بين الحروف والأصوات إلى جانب التوزيع، ومن خلالهما يمكن التفريق بين الصاح والعلل⁽²⁾.

ومفهوم الوظيفة عند تمام حسان يقابل الظاهرة الحركية في الدراسة الفونيطيقية فمثلا: ظاهرة الشدة لها جانبان: جانب حركي، وجانب صوتي تشكيلي، هذا الجانب الأخير هو الذي يدرس الشدة باعتبارها وظيفة صوتية من مجموعة وظائف يتكون منها النظام الصوتي للغة⁽³⁾، فالوظيفة من خلال تحديد تمام حسان هي اصطلاح تقسيمي تجريدي وتحديد منهجي استعان به في دراسة الصوامت والصوائت دراسة فونولوجية⁽⁴⁾

أي أن الوظيفة هي من الأسس التي اتخذها تمام حسان للتمييز بين الصوامت والصوائت أو كما يسميها الدكتور تمام حسان الصاح والعلل؛ حيث حدد للتفريق بينها أربعة أسس هي: الأساس الفيسيولوجي والأساس الصوتي، والأساسان مجتمعان، و الوظيفة والتوزيع⁽⁵⁾. ليصل إلى أن الأساس الفيسيولوجي، و الصوتي لا يصلحان للتفريق بين الصاح والعلل؛ لأنها قاصران، لذا نجده يركز على الوظيفة باعتبارها أهم عامل من عوامل التشكيل الصوتي⁽⁶⁾.

(1) اللغة العربية معناها مبناها، ص 68.

(2) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 153.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 140.

(4) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 115.

(5) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 141.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ص 142

3. مفهوم المقابلات الصوتية: يعد هذا المفهوم فكرة فرعية عن فكرة القيم الخلافية، لأن عملية التمييز بين الأصوات للكشف عن الفروقات يتحتم وضعها في مقابلات، و الوصف الفونولوجي يبني على إيجاد المقابلات الصوتية الكامنة في اللغة، و التفريق بين معانيها⁽¹⁾ . فتحليل وظائف الأصوات يهدف إلى تعريف الوظائف الصوتية للسان ما لتصنيفها وفقا لوظيفتها في ذلك اللسان، فوظيفتها تمييزية أو تقابلية⁽²⁾، حيث نقابل بين مخرج ومخرج، وبين صفة وصفة، بين صحيح وعلّة، بين شديد ورخو... الخ⁽³⁾ فهذه المقابلات تساهم في تعريف عنصر في نقطة ما من مدرج الكلام بالمقابل إلى كل العناصر الأخرى التي كان بالإمكان أن تكون في نفس تلك النقطة⁽⁴⁾.

4. مفهوم العلاقة: يرتبط هذا المصطلح بالقيم الخلافية، لأنه يقصد "بالعلاقة" أوجه الاختلاف والاتفاق بين وحدة وأخرى؛ فمثلا: علاقة الجهر: المدركة إيجابا بين د – ز، وسلبا بين د – ت؛ أي أنها جهة شركة بين الزوج الأول ، وجهة الاختلاف في الزوج الثاني، مع اتحاد الطرفين في المخرج⁽⁵⁾.

وإلى جانب مصطلح العلاقة ظهر مصطلح "الميل" الذي قال عنه "تمام" بأنه « ظاهرة لم يخلق لها اصطلاح في كتب عن علم اللغة »⁽⁶⁾، فظاهرة الميل كانت حاضرة في الدرس الصوتي، إلا أنها لم تسمّ بهذه التسمية، إذ يقصد بها: الميل بالمخرج الأصلي أثناء النطق إلى تدخل مخرج آخر، مثل الإطباق الذي يقصد به ارتفاع مؤخر اللسان في اتجاه الطباق أثناء النطق في مخرج بعيد عن هذه المنطقة⁽⁷⁾، أي أن الميل هو صفة في الموقع أو المخرج حيث يميل اللسان عن المنطقة التي بها الحرف.

5-مصطلح الفونيم: يطلق "تمام حسان" على مصطلح الفونيم اسم حرف، وهو عنده أعم من الصوت ،فالحروف تجريدات، والأصوات تحقيقات⁽⁸⁾ .

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 140

(2) ينظر: أندري مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، ص 52

(3) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 140

(4) ينظر: أندري مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، ص 59.

(5) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 140

(6) المرجع نفسه، ص 155.

(7) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(8) ينظر: المرجع نفسه، ص 153

وفي تعريفه للفونيم نجده يظهر مصطلحا آخر وهو "التخارج" ويقصد به أن يتعذر على أحد الصوتين أن يحل محل صوت آخر في السلسلة النطقية، ولو أجبرنا الموقع على قبوله لبدت الكلمة على صورة لا تعترف بها اللغة⁽¹⁾، أي أن للفونيم في لغة ما عائلة من الأصوات متقاربة في خصائصها، بحيث تسمح للحرف الواحد بأن ينطق بأشكال مختلفة تبعا للحرف الذي بعده، وهذا لا يسمح لأحد الصوتين أن يحل محل الآخر فمثلا: النون التي قبل الثاء، لا تحل محل النون التي قبل القاف؛ لأن لكل منهما مكانها وبيئتها؛ وإذا حلّ أحد الصوتين محل الآخر دليل على أنها ينتميان لفونمين مختلفين»⁽²⁾.

تناول "تمام حسن" في هذه المرحلة، جملة من الظواهر الصوتية، ومن هذه الظواهر: الموقعية، التي يقصد بها: «دراسة لسلوك الأصوات في الموقع طبقا لما يقتضيه هو»⁽³⁾ وقد قسّم الموقعية في العربية الفصحى إلى أربعة أقسام هي: موقعية البداية، وموقعية الوسط وموقعية الشيوخ، وأدخل في موقعية الشيوخ ظواهر فنولوجية هي: النبر، والتنغيم، والكمية، و التفتخيم، والترقيق، والجهر والهمس، والقوة والضعف⁽⁴⁾.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة يرى بعض الباحثين أن تمام حسن بدا أكثر وعياً لمفاهيم الفونولوجيا ومصطلحاتها وتطبيقاتها على اللغة العربية⁽⁵⁾؛ حيث نجده في هذه المرحلة قد استبدل تسمية علم التشكيل الصوتي بعلم الصوتيات⁽⁶⁾ وأبقى على تسمية علم الأصوات⁽⁷⁾

وفي هذه المرحلة حاول التفريق بين علم الأصوات وعلم الصوتيات، فعلم الأصوات هو مرحلة تمهيدية لإنشاء علم الصوتيات، فهو عنده «دراسة عملية لموضوع مدرك بالحواس»⁽⁸⁾ ليكون عمل عالم الأصوات هو التسجيل، أمّا علم الصوتيات فهو «تخطيط عقلي لقواعد الأصوات»⁽⁹⁾، فيكون عالم الصوتيات مفسر ومنظم؛ أي أولهما يلاحظ

(1) ينظر: صلاح الدين محمد صالح، جهود الدكتور تمام حسن الصوتية، الكتاب التذكاري، ص 200.

(2) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 159.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 159.

(4) ينظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(5) ينظر: فاطمة بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 117.

(6) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 65.

(7) ينظر: المرجع نفسه، ص 35.

(8) المرجع نفسه، ص 48.

(9) المرجع نفسه، ص 47.

والثاني يقعد⁽¹⁾، وإذا تأملت هذه التعريفات ستدرك أن موضوع علم الأصوات موضوع حسي ملاحظ، أما موضوع علم الصوتيات موضوع مجرد ارتقى إلى مجال العلمية لتشكل قواعدا ومسلمات.

إذا وظيفة عالم الأصوات هو الملاحظة والتوثيق، دون أن ينظم الأصوات في مجموعات وفقا للوظيفة، لأن هذا من عمل عالم الصوتيات، على اعتبار أن عالم الأصوات لا يعرف شيئا عن اللغة التي تم ملاحظتها أما عالم الصوتيات فهو على وعي تام باللغة التي تم ملاحظتها، ليستطيع تنظيم أصواتها في جدول تنظيمي يحكي ما يربطها من علاقات عضوية أو يفرق بينها من قيم خلافية⁽²⁾، أي أن وصف الأصوات فونوطيقيا من خلال وصف جهاز النطق، وكيفية النطق، هو مرحلة أولى من مراحل الدراسة الصوتية، ثم تتبع هذه المرحلة مرحلة ثانية يستقرئ فيها الباحث القيم الخلافية التي تفرق بين صوت وآخر.

وإذا تبعت كلامه ستجد أنه قد فك نهائيا التداخل، الذي كان قد قرره في كتابه "مناهج البحث في اللغة"، القائم بين الفونيتيك والفونولوجيا، ليقرر إخراج الفونيتيك من دائرة الدراسات اللغوية، رغم إدراكه لأهميتها، في قوله: «تعتبر دراسة الأصوات مقدمة لابد منها لدراسة النظام الصوتي والنظم اللغوية الأخرى، ولكنها لا تعتبر بحال جزءا من دراسة اللغة ويمكن بعبارة أخرى أن نقول إن دراسة الأصوات تعتبر ملاحظة للكلام ولا تعتبر دراسة للغة، أي أنها تقع خارج دائرة الدراسات القاعدية بالمعنى الضيق، ومن هنا كان الكشف عن النظام الصوتي للغة من عمل الباحث في علم الصوتيات لا من عمل الباحث في الأصوات»⁽³⁾.

فقد حاول "تمام حسان" تحديد النظام الصوتي للغة العربية، انطلاقا من علم الصوتيات الذي يقوم على دعامتين:

1. معطيات علم الأصوات (الفونيطيقا)

2. طائفة من المقابلات بين الأصوات من حيث المخارج والصفات والوظائف⁽⁴⁾

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 48.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 48-49.

(3) اللغة العربية معناها و ميناها ، ص66

(4) المرجع نفسه، ص 67.

حيث يعتمد تمام حسّان للكشف على النظام الصوتي على الوظائف والقيم الخلافية ومعطيات علم الأصوات¹.

ليكشف بأن هذه المرحلة أول خطوة ترفع بها الأصوات المنطوقة إلى المستوى التجريد اللغوي⁽²⁾

وقد بدأ بشرح النظام الصوتي، بالتمييز بين الصوامت والحركات، حيث تقوم الوظيفة أو المعنى الوظيفي بدور أساسي في التفريق بين الطائفتين، فوظيفة الصاح تختلف عن وظيفة العلل في نظام اللغة العربية⁽³⁾، وقد أشار إلى وظيفة كل واحد منهما، من وجهة صوتية، وصرفية، ونحوية⁽⁴⁾ :

أولا - من حيث الأصوات:يسجل ماياتي:

- 1 -أوضح أن وظيفة الحرف الصحيح أن يكون بداية المقطع أمّا النهاية فقد تكون حرفا صحيحا أو حرف علة.
- 2 -أن الحروف الصحيحة تقبل التحريك والإسكان أمّا حروف العلة فلا تقبل تحريكا ولا إسكانا.
- 3 -أن الجهر والهمس هما قيمتان خلافتان ، تفرقان بين الصامت والصاصت وليس بين الصائت والصاصت، لأن الصوائت كلها مجهورة في اللغة العربية الفصحى .
- 4 -أن الصوامت إذا شددت دلت على تعدد المقاطع أو على وقف.
- 5 -أن حروف العلة تؤدي مهمة جلييلة في اللغة العربية حيث تعتبر أساسا لقوة الإسماع.
- 6 -أن حروف العلة هي نواة المقطع، وهي من العناصر الضرورية في بناء نظامي النبر في الصرف والتنغيم في النحو

ثانيا - ومن حيث الصرف:يسجل ماياتي:

(¹) ينظر : المرجع نفسه ، ص 73 .

(²) ينظر: المرجع نفسه، ص 74 .

(³) ينظر: المرجع نفسه، ص 68 .

(⁴) ينظر: المرجع نفسه، ص 68 - 72 .

1- تعد الصوامت أصولاً لكلمات في العربية (فاء، أو عين، أو لام الكلمة)،

وهي أساس للتفريق بين مادة ومادة المعجم.

2- تعد حروف العلة وسيلة لتقليب صيغ الاشتقاق المختلفة في المادة الواحدة؛

مثلاً: قَتَلَ، قُتِلَ، قَتُولٌ، فهذا التنوع ناتج عن حروف العلة لا الحروف

الصحيحة.

ثالثاً - ومن حيث النحو: يسجل ما يأتي :

نجد أن الحركة (حرف العلة) تقوم بدور إيضاح وظيفة المفردة في الجملة

وهذا ما يسمى بالإعراب ، وذلك إذا كانت الكلمة معربة.

وإلى جانب تفريقه بين الصامت والصائت ، نجده يفرق أيضاً بين الحرف والصوت،

وهو في هذا يعتمد على القيم الخلفية التي حضرت بقوة، لأنه أقام على أساسها النظام

الصوتي للغة العربية.

والصوت عنده ينطق نتيجة تحريك أعضاء الجهاز النطقي، والحرف عنده لا ينطق، إنما

يفهم في إطار نظام من الحروف، يسمى النظام الصوتي للغة⁽¹⁾، وقد مثّل للعلاقة بين

الصوت والحرف بعلاقة الطالب والصفوف، فالطالب والصوت حقيقتان ماديتان، أمّا

الصف والحرف قسمان من نظام؛ إذ يقول في هذا: « وكما أنني أستطيع أن أنطق الصوت

وأحرك به لساني أستطيع أن أصافح الطالب وأحرك بمصافحته يدي، وكما أنني لا يمكن

أن أمد يدي فأصافح صفاً من الصفوف التي يتكون منها معهد من المعاهد لا أستطيع أن

أنطق حرفاً من الحروف التي يتكون منها نظام صوتي ما، ولكنني أصافح الطالب الواحد

من طلاب الصف وأنطق الصوت المعين من أصوات الحرف لأن الحرف عنوان على

عدد من الأصوات، و الصف مثله عنوان على عدد من الطلبة⁽²⁾؛ أي إن الحرف هو

الإطار العام المجرد الذي يشمل مجموعة من الأصوات فالحرف هو الفونيم، أمّا التلوينات

الصوتية هي الصوت، « فالصوت عملية نطقية، تدخل في تجارب الحواس وتسمعه الأذن،

وترى العين بعض حركات الجهاز النطقي حين أدائه، أمّا الحرف فهو عنوان مجموعة من

(1) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها، ص7.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها، ص7.

الأصوات، فهو فكرة عقلية لا عضلية، وإذا كان الصوت مما يوجد المتكلم فإن الحرف مما يوجد الباحث»⁽¹⁾؛ أي أن الصوت ينتمي إلى الكلام، والحرف ينتمي إلى اللغة.

وفي هذه المرحلة قَدّم "تمام حسن" مفهومين جديدين وهما:

1. ثنائية التداخل والتخارج، 2. مفهوم الاستبدال.⁽²⁾

فالمفهومان مرتبطان بمفهوم القيم الخلافية، حيث يستعملان أداة للتجريد اللغوي أي لتقسيم الأصوات إلى حروف، أي يتم تجريد السلسلة النطقية إلى عدد من الأجزاء الصغرى (Segments). فالسلسلة النطقية تتكون من سلسلة الأصوات، ويطلق على كل جزء صغير من السلسلة اسم وحدة تجريدية⁽³⁾، وبهذا التقسيم يظهر سلوك الأصوات من حيث التداخل والتخارج، وتحدد بالتالي وظيفة الوحدة التجريدية وتأثيرها في تحديد معنى السلسلة النطقية⁽⁴⁾.

فمعنى التداخل: هو « أن يصحّ أن يحلّ أحد الصوتين محل الآخر في اللفظ فيتغير معنى الكلمة بحلوله»⁽⁵⁾ أي أن تغيير صوت بصوت يؤدي إلى تغيير الدلالة، وهذا لا يكون إلا إذا كان الصوتان ينتميان إلى حرفين مختلفين مثل: دهر، نهر، فـصوت الدال ينتمي إلى حرف الدال وصوت النون ينتمي إلى حرف النون.

أمّا معنى التخارج: فهو « أن يتعذر على أحد الصوتين أن يحلّ من اللفظ محل الصوت الآخر ولو أخبرنا الموقع على قبوله لبدت الكلمة على صورة لا تعترف بها اللغة»⁽⁶⁾، وهذا المفهوم قد رددته في كتابه مناهج البحث في اللغة.

ويحدث التخارج إذا كان الصوتان ينتميان إلى حرف واحد، ومعنى هذا أن هناك اختلافا صوتيا لوحدة تجريدية معينة، وهذا لا يؤثر على المعنى. وهذا التغيير الصوتي محكوم بالموقع الذي تحلته الوحدة التجريدية وقد شرحنا هذا في الفقرات السابقة.

ويعتبر كل من التداخل والتخارج اختبارا لتحديد انتماء الأصوات، يوضع كل صوت بإزاء صوت آخر على حدة، وهذا ما يسميه "تمام حسن" بالاستبدال، حيث يقوم "تمام

(1) حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، ص 167.

(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 75.

(3) ينظر: صلاح الدين صالح، جهود الدكتور تمام حسان الصوتية، ص 201

(4) ينظر المرجع نفسه، ص 200.

(5) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 75.

(6) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 75.

حسان" باستبدال الأصوات في كلمة معينة، فإذا حدث تغيير في المعنى فهذا يعني أن هذا الصوت لا ينتمي إلى الحرف الذي ينتمي إليه الصوت المستبدل؛ مثلاً: لفظ "طاب" سنقوم بعملية استبدال صوت الطاء بصوت الشين، فنحصل على كلمة جديدة تختلف عن الأولى في المعنى وهي شاب، أي أن هذا الاستبدال أحدث تغييراً في المعنى، ومعنى هذا أن صوت " الشين " لا ينتمي إلى الحرف الذي ينتمي إليه صوت "الطاء " وهذا هو التداخل، حيث يسمى الحرف الذي يحل محل الحرف الآخر مقابلاً استبدالياً⁽¹⁾.

أمّا إذا استبدلنا مثلاً صوت الألف في طاب، وهو صوت مفخم بصوت آخر مرقق، لأحسست بنشاز في كلمة (طاب)، لأن الذوق العربي في الموقع يتطلب ألفاً مفخمة لا مرققة، وهذا يعني أن الصوت المرقق والمفخم هما صورتان لحرف واحد، لا يحل احدهما محل الآخر وهذا هو التخرج⁽²⁾

فقد حاول "تمام حسان" بدراسته لسلوك الأصوات أن يحلّ الحرف مسؤولية المعنى، وما ذكره بخصوص عملية الاستبدال ليس بجديد على الدرس اللغوي، فابن جني تحدث عن هذه الظاهرة، وقد وضعنا هذا سابقاً عند حديثنا عن أثر "ابن جني" في الصوتيات، إلا أن "تمام حسان" أعطاها بعداً حدثياً عندما طعمها بمصطلحات جديدة كالتداخل والتخرج.

وعندما يتحمل الحرف أو الفونيم جرثومة المعنى على حسب قول تمام حسان، يصبح لديه وظيفتين: ايجابية ، و سلبية، فالإيجابية تتمثل في تفريقه في الدلالة بين كلمة وكلمة مثل دهر، نهر. فالدال فونيم استبدل بالنون فتغيرت الدلالة⁽³⁾، أمّا الدلالة السلبية فتتمثل في كون الحرف مقابلاً استبدالياً لعدد من الحروف الأخرى⁽⁴⁾؛ مثلاً كلمة نام مختلفة عن كلمات مثل: قام، صام، عام، وهذا عندما تقابل بين الحرف: القاف، والصاد، والعين، التي تصلح أن يحل إحدهما محل الآخر، والعلاقة بين « المقابلات الاستبدالية كالعلاقة بين القيم الخلافية، حيث يكون المعنى المقصود هو المقابلة السلبية »⁽⁵⁾، وقد عرفنا بعض القيم

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 75 و 76.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 76.

(3) ينظر: نادية رمضان نجار، اللغة العربية وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، ص 73

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 77.

(5) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

القيم الخلافية؛ عند وقوفنا على الفرق بين الحرف الصحيح، وحرف العلة، ورأينا كيف ينتج عن تقابلهما اختلافًا في الوظيفة والمعنى.

و"تمام حسان" يرى أن للقيم الخلافية، دورًا كبيرًا في تحديد النظام الصوتي للغة، وذلك أنه يمكن تطبيقها على كل النظام، حتى في المخارج والصفات؛ فمثلاً: الشدة تقابل الرخاوة، وهكذا، إذ أن كل مقابل استبدالي يعطي قسطًا سلبيًا من المعنى؛ مثلًا معنى الجهر يختلف عن معنى الهمس وهذا ناتج عن اختلاف في الوظيفة⁽¹⁾.

1- محاولة تمام حسان في إعادة وصف أصوات اللغة العربية:

سنحاول من خلال هذا العنصر أن نوضح الفرق بين وصف "تمام حسان" لأصوات اللغة العربية، وبين وصف العرب القدماء لها، وسنعمد في هذا على ما وضعه "سيبويه" من وصف، أمّا بخصوص "تمام حسان" سنستأنس مما كتبه في كتابه "مناهج البحث في اللغة"، لقربه من أفكار "اللغة العربية معناها ومبناها".

تحدث "تمام حسان" من خلال جهوده الصوتية عن كل صوت من أصوات اللغة العربية الفصحى، من حيث مخرجه وصفاته، وقد قارن بين وصفه ووصف القدماء في كتابه مناهج البحث في اللغة. وفي كتابه اللغة العربية معناها ومبناها لخص وصفه للعربية المعاصرة في جدول، وكذلك فعل مع وصف القدماء فسنحاول أن نقارن بين الجدولين ونسجل بعض الملاحظات عن الأصوات التي اختلف فيها وصف القدماء عن وصفه.

وقبل أن نناقش الاختلافات بين الوصفين، ينبغي أن نشير إلى أن هذه الاختلافات أمر طبيعي وذلك أن اللغة تتطور عبر الزمن، وقد يمس هذا التطور أصواتها وبالتالي سنتغير صفاتها ومخارجها، فقد أقرّ الباحثون بهذا، حيث أرجعوا الاختلافات الكامنة بين القدماء والمحدثين إلى أمرين هما:

1. أن تكون الأصوات التي اختلف في وصفها قد تطورت وتغيرت على مستوى النطق الفصيح في زماننا عما كانت عليه في زمانهم، وبالتالي اختلف وصفهم لها على النحو الذي ورد في مؤلفاتهم.

2. أن نطق الصوت في الفصحى في زماننا هو نفسه النطق الذي كان ينطقه العرب قديماً في زمانهم، إلا أن وصف علماء العرب لبعض الأصوات كان وصفاً غير

(1) ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها، ص 78.

دقيق، وربما ما وصفوه من أصوات هو ما كان شائعا على أنه وصف غير دقيق، وربما ما وصفوه من أصوات هو ما كان شائعا على ألسنتهم ولذلك وقع هذا الاختلاف⁽¹⁾.

أولا :جدول وصف الأصوات كما جاءت عند العرب القدماء:⁽¹⁾

(1) ينظر: حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، ص 86.
⁽¹⁾ تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ،ص59

ثانياً: جدول وصف الأصوات كما جاءت عند تمام حسان (1)

الصفات												المخارج	
متوسط				مركب	رخو				شديد				
مركب	مركب	مركب	مركب	مجهور فقط	مهموس		مجهور		مهموس		مجهور		
					مركب	مركب	مركب	مركب	مركب	مركب	مركب		مركب
												ب	شفوي
													شفوي أسناني
													أسناني
													أسناني لثوي
													لثوي
													غاري
													طبيقي
													حلقومي (لهوي)
													حلقي
													حنجري

من خلال الجدولين نلاحظ أن تمام حسان قد اختلف مع العرب القدماء في عدد مخارج الحروف، وهذا طبيعي، لأن في تحديد المخارج هناك من يفصل في الأجزاء، وهناك من يجعلها، حتى العرب القدماء أنفسهم قد اختلفوا فيها، فقد رأينا الخليل قد جعل المخارج ثمانية، وسيبويه جعلها ستة عشر مخرجا وكذلك المحدثين، فتمام حسان جعلها عشرة مخارج، أما العرب القدماء بحسب النموذج الذي اتخذناه فقد جعلوها خمسة عشر مخرجا.

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، ص79.

أما فيما يخص الأصوات فنلاحظ أن وصفه قريب من وصف العرب القدماء، حيث انحصر الخلاف فيما بينهم في ستة حروف؛ وهي الضاد، الطاء، والقاف، والهمزة، والعين، والغين، وكما تلاحظون هي الحروف نفسها التي اختلف فيها بقية المحدثين مع العرب القدماء:

1. فقد وصف تمام حسن صوت الضاد كما ينطق به قارئ القرآن الكريم في مصر في وقتنا الحاضر بأنه أسناني لثوي انفجاري مجهور مفخم، أما النحاة القدماء فقد وصفوا الضاد بأنها أسنانية رخوة مجهورة مطبقة مفخمة، ويمتاز مخرجها بالاستطالة، ذلك أن اللسان يمتد من محاذاة الأسنان إلى ما يداني الجدار الخلفي للحلق، ومن ثم فهي جانبية مع رخاوتها⁽¹⁾ ومما يلاحظ أن الضاد التي وصفها العلماء العرب لا تماثل الضاد الحالية التي ينطق بها مجيد القراءات في مصر⁽²⁾، والتي قام بوصفها تمام حسن وليس من اتفاق بينه وبينهم سوى في صفة التفخيم.

2. وصف تمام حسن الطاء بأنه صوت أسناني لثوي شديد مهموس مفخم، وقد وصفه القدماء بأنه صوت شديد، مجهور، ومفخم، فقد عدّها سيبيويه من الأصوات المطبقة، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً⁽³⁾، إذاً هناك اتفاق في المخرج، وفي صفة التفخيم، في حين هناك اختلاف في جعلهم لها صوتاً مجهوراً، أمّا تمام حسن فقد جعلها صوتاً مهموساً. ويزيد تمام حسن في وصفه لهذا الصوت فيقول بأن صوت من أصوات الطاء، يمكن وصفه بأنه مهموز، ومعنى كون الطاء مهموز هنا انه صاحبها إقفال الأوتار الصوتية حين النطق، فأصبح عنصر الهمز جزءاً لا يتجزأ من نطقها، وهذه الطاء مهموسة قطعاً، لأن إقفال الأوتار الصوتية لا يسمح بوجود الجهر⁽⁴⁾، وقد رأى بأن النحاة والقراء قد أخطأوا في وصفها، لما جعلوها مجهورة، خاصة عند وضعهم لقاعدة قياسية تقول: إن كل صوت من أصوات القلقة مجهور شديد⁽⁵⁾.

(1) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 120 - 121.

(2) ينظر: حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، ص 93

(3) الكتاب، ج 2/ص 406.

(4) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 122.

(5) المرجع نفسه، ص 123.

3. وصف تمام حسان صوت القاف بأنه لهوي انفجاري مهموس له بعض القيم التفخيمية، ولكنه لا يوصف بأنه مفخم⁽¹⁾، أمّا النحاة العرب مثل الخليل فقد جعلها لهوية، أمّا سيبويه فجعلها طبقية، وشديدة ووصفها بأنها مجهورة، أمّا ابن جني فجعلها من الأصوات المستعلية⁽²⁾. وفي هذا يتفق تمام حسان مع الخليل في مخرج القاف، في حين اختلف في مخرجها مع سيبويه وابن جني، واتفقوا معه في كون القاف صوت انفجاري لكن اختلفوا معه في كونه مجهور أو مهموس، ويرى بعض الباحثين أن صوت القاف الفصيح هو صوت لهوي مهموس وليس مجهور، ووصف القاف بأنها مجهورة، يتفق مع ما نسمعه من نطق لهذا الصوت عند السودانين وجنوب العراق⁽³⁾، إذاً دائماً نرجع إلى سبب اختلاف الوصف هو اعتمادهم على اللهجات التي انتشرت في أراضهم، ولهذا يكون وصف بعض الأصوات مختلفاً تبعاً للهجة التي ينتمي إليها.

4. وصف تمام حسان صوت الهمزة بأنه حنجري انفجاري مهموس مرقق، في حين جعلها سيبويه من الأصوات الحلقية و جعلها كذلك من الأصوات الشديدة، ووصفها بالجهر⁽⁴⁾. فتمام حسان رأى بان وصف الجهر للهمزة وصف مستحيل استحالة مادية ما دامت الأوتار الصوتية مقللة في أثناء نطقه⁽⁵⁾.

5. وصف تمام حسان صوت الغين بأنه طبقي احتكاكي مجهور ، مرقق له قيمة شبه تفخيمية في بعض المواقع، ويرى النحاة أنه من الحلق وهو رخو مجهور ومفخم. فتمام حسان يرى بأن وصفهم خاطئ عندما نسبوه للحلق، وعلق على ذلك بأن مصطلح الحلق عندهم أوسع حتى ليشمل ما بين مؤخر اللسان والطبق، فلا داعي للقول بخطئهم⁽⁶⁾.

6. أمّا صوت العين فقد وصفه تمام حسان بأنه حلقى احتكاكي مجهور مرقق، ويتم نطقه بتضييق الحلق عند لسان المزمار⁽⁷⁾، في حين جعلها سيبويه من أوسط الحلق، ووصفها ووصفها هو ومن تبعه بالجهر، وبأنها متوسطة بين الرخاوة والشدة⁽¹⁾.

(1) مناهج البحث في اللغة، ص 125.

(2) ينظر: حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، ص 99.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(5) ينظر، مناهج البحث في اللغة، ص 125.

(6) ينظر، المرجع نفسه، ص 130..

(7) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 129.

اتفق الوصف الصوتي للعين عند العلماء العرب مع الوصف الذي جاء به تمام حسّان، في مخرج العين بأنها حلقيّة، وفي كونها مجهورة، في حين وصفها العرب بأنها صوت متوسط، وهي صوت احتكاكي عند تمام حسّان؛ ويذكر تمام حسّان بأن وصف العلماء للعين بالتوسط و« ربما كان ذلك لعدم وضوح الاحتكاك في منطقة الحلق وضوحا سمعيا، ولكن الأصوات المتوسطة تشترك جميعا في خصائص ليست موجودة في نطق العين، وأوضح هذه الخصائص حرّية مرور الهواء في المجرى الأنفي أو المجرى الفموي، دون سد طريقه أو عرقلة سيره بالتضييق عند نقطة ما. وقد اتضح بصورة الأشعة أن في نطق العين تضييقا كبيرا للحلق، وهذا ما يدعونا وما دعا غيرنا من المحدثين قبل ذلك إلى اعتبار صوت العين رخوًا لا متوسطا»⁽²⁾، أي أن فهم القدماء للتوسط يختلف عن فهم المحدثين له، مما جعل وصفهم للعين خاطئ.

أمّا الصوائت فقد أبقى تمام حسان على نظرة القدماء إليها، كونها ثلاث حركات أساسية هي: الفتحة، الضمة، والكسرة، يختلف كل منها بين الطول والقصر⁽³⁾، لكن في تصنيفه هذا يفرق بين الصوائت في العربية الفصحى والصوائت في اللهجات العامية، حيث نجده يحدد صوائت أخرى وهي: الكسرة، الخفضة، (الفتحة المائلة)، و الفتحة والرفعة (الضمة المائلة) ، و الضمة⁽⁴⁾، ولو نعود إلى الوراء نجد أن ابن جني قد تحدث عن هذا النوع من الصوائت، حيث سماها كما رأينا بالحركات الفرعية.

2- المقطع عند تمام حسّان:

يعد تحديد المقطع بوصفه وحدة صوتية هو منجز آخر من منجزات اللسانيات، «إذ لم يعرض الدرس الصوتي عند العرب لدراسة المقطع، ولم يصلنا من هؤلاء العلماء إلّا نظام التقطيع الشعري الذي يتألف من تفعيلات»⁽⁵⁾، ومن ثم فإن الدراسة المقطعية لأصوات العربية وصرفها دراسة صوتية حديثة، نالت اهتمام العلماء وعنايتهم.

(1) ينظر: حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، ص 102

(2) ينظر، مناهج البحث في اللغة، ص 130.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 136.

(4) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(5) حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، ص 127.

يعرف المقطع الصوتي بأنه «قمة إسماع غالباً ما تكون حركة مضافاً إليها أصوات أخرى عادة، تسبق القمة أو تلحقها، أو تسبقها وتلحقها»⁽¹⁾ ونقصد بالقمة نواة المقطع والتي تكون حركة قصيرة أو طويلة.

وقد اختلف اللغويون وعلماء الأصوات في ماهية المقطع وتعريفه، إلا أنه يمكن أن نحصر أهم اتجاهين في هذا المجال، حددهما تمام حسّان، وهما: الاتجاه الفونيتيكي، والاتجاه الفنولوجي، فيقول: «من الضروري أن نعترف بنوعين من أنواع المقاطع: أولها هو المقطع التشكيلي، الآخر هو المقطع الأصواتي، أمّا أول هذين فهو تجريدي مكون من حروف ، وأما الثاني فهو أصواتي محسوس مسموع مكون من أصوات»⁽²⁾.

فالاتجاه الفونيتيكي يعرف المقطع بأنه تتابع من الأصوات الكلامية في تيار الكلام له حد أعلى أو قمة إسماع تقع بين حدين أدنين من الإسماع⁽³⁾؛ أي أن المقطع هو ذلك الجزء الذي يقع عليه النبر، فيتميز عن غيره من الأصوات.

أمّا الاتجاه الفونولوجي فيعرفه بأنه وحدة تختلف من لغة إلى أخرى⁽⁴⁾. وهناك من يعرفه بأنه الوحدة الأساسية التي يظهر بداخلها نشاط الفونيم⁽⁵⁾ فكما حدد تمام حسّان بأن الدراسة الأولى مرتبطة بجهات فيسولوجية مركبة، متعلقة بالكلام، أمّا الدراسة الثانية فهي جهة مجردة مرتبطة بالقواعد مجالها للغة.

فتمام حسّان عرفه بأنه: «تغيرات عن نسق منظم من الجزئيات التحليلية ، أو خفقات صدرية في أثناء الكلام، أو وحدات تركيبية أو أشكال وكميات معينة»⁽⁶⁾، فمن خلال هذا التعريف فقد مزج تمام حسّان بين الاتجاهين؛ فإذا اعتبر المقطع نسق منظم من الجزئيات التحليلية، أي همنا سنقوم بعملية تجريدية، فيمنح لكل حرف صحيح رمزا، وكل حرف معتل رمزا آخر، وهما (ص، ع) ، أمّا إذا اعتبرناه خفقة صدرية فما يهمنا هو التدليل على هذا المقطع، وتحديد عدد المقاطع في الكلمة الواحدة⁽⁷⁾.

* أنواع المقاطع عند تمام حسّان:

(1) خالد إسماعيل حسّان، في اللسانيات العربية المعاصرة، ص 55

(2) ينظر، مناهج البحث في اللغة، ص 173.

(3) ينظر: نادية رمضان نجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، ص 76.

(4) ينظر: حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، ص 139.

(5) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(6) مناهج البحث في اللغة، ص 170.

(7) ينظر: المرجع نفسه، ص 170-171.

لقد حدد اللسانيون خمسة أنواع للمقاطع في العربية، إلا أن تمام حسان أضاف نوعًا سادسًا وهو (ع ص)، ومثل له بأداة التعريف⁽¹⁾. لتكون المقاطع المحصل عليها عند تمام حسان كالتالي:

- 1- ع ص: قصير مقفل، مثل: أداة التعريف.
 - 2- ص ع، قصير مفتوح، مثل: باء الجر المكسورة.
 - 3- ص ع ص: متوسط مقفل، مثل: لم.
 - 4- ص ع ع: متوسط مفتوح، مثل: ما.
 - 5- ص ع ع ص: طويل مقفل، مثل: باب بالسكون.
 - 6- ص ع ص ع ص: طويل مزدوج الإقفال ومثاله: عبّ بالسكون⁽²⁾.
- 3- النبر عند تمام حسان :

عالج تمام حسان هذه الظاهرة في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، في النظام الصرفي، وهو عنده: «ازدياد وضوح جزء من أجزاء الكلمة في السمع عن بقية ما حوله من أجزائها»⁽³⁾، أي هو وضوح صوت معين إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام.

ويرتبط حدوث النبر عنده بعاملين:

1. درجة علو الصوت وانخفاضه، المقيد بحركة الحجاب الحاجز، وقوة اندفاع الهواء من الرئتين ومدى اتساع الذبذبة الصوتية، فيكون علو الصوت المحقق للنبر.
2. مدى توتر إلتماس بين أعضاء النطق في مخرج الصوت⁽⁴⁾.

وينبغي أن نشير إلى أن "تمام حسان" قد قسم النبر في كتابه "مناهج البحث في اللغة" إلى نوعين، نبر صرفي، ونبر دلالي، ثم قسم النبر الصرفي إلى نبر أولي وثانوي⁽⁵⁾

(1) المرجع نفسه، ص 173.

(2) مناهج البحث في اللغة، ص 173.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 170.

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 171.

(5) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 195.

فيَعتمد تحديد النبر على المقاطع الصوتية، فيؤدي استعمال المقاطع إلى تحديد قواعد النبر، وقد حدد تمام حسان قواعد النبر الأولى والثانوي بحسب توالي المقاطع على النحو التالي(1):

1. يقع النبر على المقطع الأخير في الكلمة أو الصيغة، إذا كان هذا المقطع طويلاً: على صور: ص م ص أو ص ح ص ص ص ؛ نحو استقال أو قلَّ.

2. يقع النبر على المقطع الذي قبل الآخر إذا كان:

أ/ هذا المقطع متوسطاً، و المقطع الأخير قصيراً، نحو: حذارٍ، أخرجت، أو كان المقطع الأخير متوسطاً نحو: قاتل: ص ح ح + ص ح ص.

ب/ إذا كان ما قبل الآخر قصيراً في إحدى الحالتين:

ب1- بدئت به الكلمة؛ نحو : كتَب

ب2- سبقه المقطع الأقصر ذو الحرف الساكن الذي يتوصل إلى النطق به

بهمزة الوصل ؛ نحو: انحبس

ج – إذا كان ما قبل الآخر طويلاً أباح فيه التقاء الساكنين ولم يكن الأخير طويلاً آخر نحو: اتحاجوني.

3. يقع النبر على المقطع الثالث من الآخر، إذا كان:

أ- قصيراً متلوا بقصيرين، نحو: علَمَك.

ب-قصيراً متلوا بقصير ومتوسط ، نحو علَمَك.

ج-متوسطاً متلوا بقصيرين، نحو: بيئُك.

د-متوسطاً متلوا بقصير ومتوسط، نحو: بيئُكم.

4. يقع النبر على المقطع الرابع من الآخر، إذا كان الأخير متوسطاً، والرابع من الآخر

قصيراً وبينهما قصيران نحو: بَقْرَةٌ، حيث يغلب في المقطع الأخير أن يكون تنويناً.

أمّا النبر الثانوي الذي يكون في الكلمة أو الصيغة الطويلة نسبياً، فتبدو كما لو كانت كلمتين، ونقطة بدايته من النقطة التي وقع عليها النبر الأولي، متجهاً نحو بداية الكلمة، وقد وضع له تمام حسان ثلاث قواعد:

(1) ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها، ص 172، 175.

1/ يقع النبر الثانوي على المقطع السابق للنبر الاولي مباشرة ، إذا كان هذا المقطع السابق طويلا؛ نحو: الصّافات: ص م ص أو ص ح ص ص.

2/ يقع على المقطع الثاني قبل النبر الأولي، إذا كان هو و الذي يليه على النماذج الآتية:

أ. متوسط + متوسط، نحو: مُسْتَبَقِينَ.

ب. متوسط + قصير، نحو: مستقيم

ج. طويل + قصير ، نحو: مَدَّهَامَتَان.

3/ يقع على المقطع الثالث قبل النبر الأولي، إذا كان هو والذين يليانه قد وقعا أحد النماذج الآتية:

أ. متوسط + قصير + متوسط، نحو: يَسْتَقِيمُونَ.

ب. متوسط + قصير + قصير، نحو: منطلقون.

ج. قصير + قصير + قصير، نحو: بَقَرَتَان.

نلاحظ أن "تمام حسان" قد أكثر من القواعد، وكان بإمكانه أن يسهل العملية في تحديد النبر، كم فعل أحد الباحثين في تحديد النبر، وذلك أن النبر في العربية يحتاج إلى وحدتين نبريتين تشمل الوحدة النبرية الحركة القصيرة أو الصّامتين المتتاليتين اللذين لا تفصل حركة بينهما، و مع ملاحظة أن الحركة الطويلة في آخر الكلمة تقصر قبل تطبيق هذه القاعدة مثلا: استقال: تكون كما يلي: ع س ت ق ل: ويقع النبر هنا على المقطع الأخير لأنه يحتوي على وحدتين نبريتين.

وكلمة قلّ: تكون: ق- ل ل: يقع النبر على المقطع "قل" لأنه يحتوي على وحدتين هما الفتحة واللامين.

وإذا لم يوجد في الكلمة وحدتان نبريتان فالنبر يقع على المقطع الثالث أو الرابع، إذا اتجهنا من اليسار إلى اليمين، مثلا: علموا: ع- ل - م- ُ - نُ نجد النبر يقع على المقطع ع⁽¹⁾ والنبر الثانوي: تكون الوحدتان الأوليتان من اليسار يقع عليهما النبر الأولي، والوحدتان التاليتان لهما يقع عليهما النبر الثانوي مثلا: الضّالين: نجد وحدتين 1/ ل - ن - 2/

(1) ينظر: صلاح الدين صالح حسنين، جهود الدكتور تمام حسان الصوتية، ص 204.

ض - ل، النبر الأولي يقع على الوجدتين الأوليتين، ويقع النبر الثانوي على الوجدتين
الثانيتين (ضل)⁽¹⁾

4-التنغيم عند تمام حسان:

لقد عرفنا فيما سبق أن التنغيم هو أحد أهم القرائن اللفظية التي حددها تمام حسان
لتحديد معنى الكلام، وعرفنا أنه يعني عن علامات الترقيم، فيعد أوضح من الترقيم في
الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة.

وقد لاحظ تمام حسان أن التنغيم في اللغة العربية الفصحى غير مسجل ولا مدروس،
لذا خضعت دراسته في الوقت الحاضر لضرورة الاعتماد على العادات النطقية في
اللهجات العامية⁽²⁾، وقد حدد لتحديد درجة التنغيم معيارين هما: ⁽³⁾:

1. يعتمد على نغمة الحرف الأخير وهي إما هابطة وتكون في الإثبات، والاستفهام، والنفي
والشرط والدعاء، وإما صاعدة وتظهر في : الاستفهام بالهمزة وهل فقط، والعرض.
2. يعتمد على المدى بين أعلى نغمة وأخفضها في الصوت، وهي إما واسعة وتكون
باندفاع قوي في عمود الهواء المتجه من الرئتين إلى الخارج، فيحدث صوتا عاليا،
ويستخدم في الخطابة والتدريس، أو متوسطة وتكون باندفاع أقل للهواء، وتكون في
الكلام العادي، أو تكون ضيقة وتستخدم في العبارات البائسة والحزينة.

فقد عوّل العرب على التنغيم في تحديد معنى كلامهم، في الوقت الذي لم يكن لديهم
نظام ترقيم⁽⁴⁾، وهذا لوظيفة النغمة الفعّالة التي تؤثر على السامع وتفهمه القصد. إذ قد
يعوض التنغيم دور بعض الأدوات المحذوفة، مثل قول الشاعر ابن أبي ربيعة، الذي
استطاع حذف أداة الاستفهام (الهمزة)، دون لبس أو غموض⁽⁵⁾ :
ثم قالوا تحبها قلت بهرا عدد الرمل والحصى والتراب⁽⁶⁾

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 204، 205

(2) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 220.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 229.

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 227.

(5) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(6) ديوان عمر ابن أبي ربيعة، شرح ، يوسف شكري فرحات .ط:1. بيروت : دار الجيل ، 1992ص 97.

ومن خلال حديث "تمام حسن"، تبين أن للتنعيم دورا كبيرا في تحديد الوظائف النحوية في التراكيب اللغوية، وكلام "تمام حسن" ليس بجديد على الدرس اللغوي، لكن الجديد في كتابه هذا لما أدرج التنعيم ضمن المستوى النحوي، باعتباره قرينة من القرائن اللفظية، وهذا لغاية في نفس "تمام حسن" حيث يريد أن يضع كلامه الأول على الواقع، عندما قال إن اللغة كالجسد الواحد تتكون من أنظمة، كل نظام يخدم الآخر، فأراد أن يضع الظواهر اللغوية بحسب وظيفتها في اللغة، لا بحسب انتمائها العلمي المنهجي.

المبحث الثاني : إعادة وصف النظام الصرفي

لقد ذكرنا سابقا أن اللغة نظام من الأصوات، تدرس مفردة ومركبة على مستويين -
وقد عرفنا أحد هذه المستويات الذي يختص بدراسة الأصوات منفردة ومتجاورا
تنظم هذه الأصوات إلى بعضها البعض، فتشكل وحدات نطلق عليها المفردات، نقسمها إلى
أسماء وأفعال وحروف، اصطلاح عليها في علم اللسان الحديث بالمورفيمات، التي تدرس
ضمن النظام الصرفي، هذا النظام الذي لم يحظ باهتمام كبير، مثل النظام النحوي.
سنحاول في هذا المبحث توضيح مجال دراسته باعتبار مستوى من مستويات اللغة، ثم
نبين جديد "تمام حسان" في هذا النظام من خلال إعادة وصفه لأنظمة اللغة العربية.

1- مفهوم الدرس الصرفي وطبيعته ومجالاته:

يعد الدرس الصوتي مستوى من مستويات التحليل اللغوي، يعنى بدراسة بنية الكلمة، التي تمثلها الصيغ والمقاطع والعناصر الصوتية التي تؤدي معاني صرفية أو نحوية⁽¹⁾، وقد أطلق عليها الدارسون الأوربيون مصطلح المورفولوجي Morphology ، وهي الدراسة التي تتناول الناحية الشكلية التركيبية للصيغ والموازن الصرفية، وعلاقتها التصريفية من ناحية، والاشتقاقية من ناحية أخرى، ثم تناول ما يتصل بها من ملحقات، سواء كانت هذه الملحقات صدورا ، أو أحشاء، أو أعجازاً⁽²⁾.

فعلم الصرف يبحث في موضوعات عديدة، مثل أبنية الأفعال، والأسماء، والمشتقات، وقد حدد الباحثون مجال بحثه في الوحدات الصرفية، المسماة المورفيمات Morphemes ، دون أن يتطرق إلى مسائل التركيب النحوي Syntax ، وأهم أمثلة هذه المورفيمات هي الكلمات وأجزائها ذات المعاني الصرفية، كالسوابق واللواحق⁽³⁾.

وبحسب تقسيم علماء اللغة المحدثين إلى مستويات اللغة، فإن المباحث الصرفية شغلت المنطقة الوسطى بين المبحث الصوتي والمبحث النحوي؛ إذ إن: « علم الصرف يعتمد في مسائله وقضاياها على نتائج البحث الصوتي وهو في الوقت نفسه يخدم النحو، ويسهم في توضيح مشكلاته »⁽⁴⁾، حيث نجد أن الدرس الصرفي مقدمة للدرس النحوي، فهما متلازمان لا ينفصلان في الدرس اللغوي الحديث، كما نجد أن الصرف يعتمد على نتائج الصوتيات، وفي هذا يرى بعض الباحثين أن هذا الترابط بين هذه المستويات الثلاثة عند المحدثين كان نتيجة « تقسيمهم الدراسة اللسانية عامة على مستويات من جهة، وباختلاط الصرف بالنحو في الدراسة اللغوية القديمة من جهة أخرى، وبطبيعة البنية الصرفية نفسها، التي تتواشج مع النحو والأصوت من جهة ثالثة »⁽⁵⁾، فتقسيم اللغويين للبنية اللغوية اللغوية إلى هذه المستويات، ما هو إلا تقسيم منهجي، لأن اللغة في حقيقتها جسم واحد كل عضو يخدم الآخر.

(1) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 93

(2) ينظر: تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، ص 204.

(3) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 95- 96

(4) كمال بشر، دراسات في اللغة، ص 84

(5) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 120.

والجدير بالذكر أن المحدثين قد تناولوا الصرف والنحو تحت قسم واحد، وأطلقوا عليه مصطلح Grammar (النحو)، على أن يشمل الصرف Morphology والنظم Syntax (1)؛ وذلك أن للنظم علاقة وثيقة بالمورفولوجيا، ولكون التركيبات المورفولوجية في لغة من اللغات عادة ما تحكمها التركيبات النظمية التي يتبعها نظم الكلم (2)؛ ومن ثم يدرس الصرف والنحو على أنهما نظام واحد، أو هما جزءان لعلم واحد؛ فالنحو لا يمكن درسه دون بحث الجوانب الصرفية للغة، فقد أدرك علماء اللغة المحدثون هذا التلازم بين النحو والصرف؛ وذلك لأن « الصرف باهتمامه ببنية الكلمة إنما هو من أجل توظيفها في تركيب نحوي، وأن الصيغة أو الكلمة في ذلك الدرس الصرفي تبقى جامدة أو تدرس مفردة وتبين التغيرات في بنيتها والغرض من ذلك، وتصنف اسما أو فعلا أو حرفاً تحت أية فصيلة من فصائل التذكير والتأنيث أو التثنية والجمع أو التعريف والتكثير، فيتناولها النحوي في تركيبه في صيغة واضحة المعالم تتحكم فيها العلاقات النحوية وتمنحها الحركة والديناميكية، وتظهر قيمتها الصرفية بمقدار مساهمتها في المعاني النحوية » (3)؛ أي أن الصرف يدرس الكلمة مفردة خارجة عن السياق، أما النحو فيدرسها ضمن بنية أكبر منها وهي الجملة، حيث تظهر حركتها ومعناها الذي يحدده السياق الذي وقعت فيه.

وقد سبق القدماء علم اللغة في فهم العلاقة الحاصلة بين النحو والصرف، "فاين جني" في شرحه لكتاب "المازني" فصل الحديث في هذه القضية؛ إذ يقول: « التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت: قام بكرٌ، ورأيت بكرًا، ومررت ب بكر، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة يفضي إلى أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصا صعبا بدء قبله بمعرفة النحو، ثم جئ به بعد ليكون الارتياض في النحو موطنًا للدخول فيه، ومعنيًا على معرفة أغراضه ومعانيته على تصرف الحال » (4)

(1) نادية رمضان نجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، ص 113.

(2) محمود السمران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 227.

(3) عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 94.

(4) المصنف في شرح التصريف للمازني. ط: 1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1999، ص 4.

فكلام "ابن جني" كلام دقيق، إذ أدرك اتصال جوانب الدرس اللغوي، بل حدد موضع كل جانب من الآخر، كما أنه فرّق بين النحو والصرف، كون الصرف يدرس الكلمة الثابتة، أمّا النحو فيدرس أواخر الكلم بحسب تغير أحواله و العوامل الداخلة عليه، فأدرك تبعاً لذلك أهمية الصرف بالنسبة للنحو، فمن أراد دراسة النحو يجب عليه الابتداء بدرس الصرف.

و قد استثمر القدماء الدرس الصرفي في علم الإعراب، فأدركوا أن الإعراب لا يقوم إلا على معطيات الصرف؛ لذلك مهّدوا لأبواب الدراسة النحوية بالحديث عن الكلمة وأقسامها، وعن الشروط الصرفية التي يصح بها هذا الإعراب أو غيره، فأبي كتاب تراثي في النحو، تجده قد مهّد كتابه بهذا الفصل، فوفقوا في استثمار هذه المعطيات لصالح النحو، وفي هذا يقول "أحمد قدور": « وإن الناظر في كتبهم يرى مدى التوفيق الذي أحرزوه في استثمار المعطيات الصرفية لصالح درسه الإعرابي الذي صح أن يطلق عليه النحو؛ لأنه كان يجمع حقيقة بين خلاصة علم الصرف وقواعد الإعراب على صعيد واحد، وقد تنبه علماءنا القدامى إلى الصلة الوثقى بين الأصوات والتغيرات الصرفية، حيث قدّموا لأبواب الإدغام والإبدال ونحوها يعرض للأصوات العربية ومخارجها وصفاتها وغير ذلك»⁽¹⁾؛ ومن ذلك مثلاً: اشترط صيغة صرفية ما لتكون مبنى لباب نحوي ما، أي قرينة لفظية على ذلك الباب كاشتراط المصدر للمفعول المطلق والمفعول لأجله، والقول بالجمود للتمييز، ثم الاشتقاق للحال والنعته الحقيقي، وكاطراد صيغة المبنى للمفعول في الإسناد إلى نائب الفاعل وهلم جرا⁽²⁾.

فبالرغم من التفات القدماء إلى الفرق بين الصرف والنحو، وإدراكهم لأهمية الصرف في فهم المباحث اللغوية، إلا أن هناك من يرى بأنهم لم ينتهوا إلى العلاقة العضوية بين الدراسة الصرفية والنحوي، ولم يوظفوا الصرف في خدمة النحو، فدرسوا الصرف لذاته، فجاءت دراستهم الصرفية لا يضمها إطار مشترك مع النحو يوحى بوحدة الموضوعين، وبهذا كان نهجهم خاطئ في البحث، بالإضافة إلى ذلك هناك خلط وتأويل واضطراب في دراستهم الصرفية أدت إلى تعقيد الدرس الصرفي⁽³⁾.

(1) أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات . ط:2. دمشق: دار الفكر، 1999، ص 138.

(2) تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 86.

(3) ينظر: هادي نهر، آراء حول إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، إشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص 135.

ومن القضايا مثلا التي رأى فيها الباحثون أنها بعيدة عن الواقع اللغوي، ردّهم كل كلمة إلى أصل ثلاثي و هو (فَعَلَ)، وإرغامهم الأفعال أن تكون ستة أبواب ولو جعلوا المعتل أوله وثانيه وثالثه، أو أوله وثانيه ، أو أوله وثالثه، أو ثانيه وثالثه، والمدغم كل له باب، فلا تكون (وَعَى) من باب ضرب بل تكون بابًا وحدها⁽¹⁾

وقد أشار "عبده الراجحي" إلى أن الكتب القديمة التي أفردها أصحابها للصرف امتلأت بكثير من الفروض والتمرينات، التي يبلغ بعضها درجة الحيل والألغاز، مما يجعلها عسيرة الفهم من ناحية ومشكوكا في جدواها من ناحية أخرى⁽²⁾.

ومن هذه المشكلات وغيرها كثيرة، التي جعلت المعلم والمتعلم يعزف عن دراسة الصرف وتعلم قواعده، أضحى الصرف بحاجة إلى إعادة نظر ووصف جديد، وهذا الذي شغل الباحثون المحدثون ، خاصة بعد عودتهم من الجامعات الغربية؛ إذ حاولوا إعادة هيكلة قواعده من منظور جديد ،ليقدم للباحثين والدارسين بطرق أكثر ملاءمة مع التطور العلمي الذي حدث في المجتمع العربي، وطالبوا بضرورة الإفادة من المناهج الحديثة في دراسة الصرف العربي، ومنهم "عبده الراجحي"،الذي يرى أن الدعوة إلى رفض المناهج اللغوية الحديثة دعوة غير صحيحة، بل هي دعوة غير إنسانية ضارة بالعربية نفسها، وهي رأيه أن استثمار المناهج الحديثة مع إدراك أصول الصرف العربي،يقدم فهماً أفضل للعربية⁽³⁾.

وقد استطاع علماء اللغة الوصفيون أن يكشفوا عن جوانب علمية ايجابية في التراث اللغوي العربي، كما هيئوا العقول لقبول وصف جديد للغة العربية ،يختلف عن النموذج التقليدي⁽⁴⁾، ولكن على اللسانيين العرب قبل أن يعيدوا هيكلة النظام الصرفي العربي، أن يحسموا نظريا مسألة تداخله مع العلوم الأخرى، فالصرف مع تداخله بالنحو، يشمل جانبا من علم الأصوات و خاصة وأن التغيرات الطارئة على الصيغ تنقسم إلى ثلاثة أنواع، ليبدو الصوت أساسيا فيها وهذه التغيرات هي:

1. تغيير صرفي بحت: يتعلق بالاشتقاق.

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 135.

(2) ينظر: التطبيق الصرفي. ط: بلا. بيروت: دار النهضة العربية، 1984، ص 5

(3) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث. ط: بلا. بيروت: دار النهضة العربية، 1986، ص 160

(4) عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 99.

2. تغيير صرفي، صوتي: يشمل في تأثير التغيير الصوتي في بنية الصيغة صرفيا.

3. تغيير صوتي بحت: يتعلق بتعامل الأصوات «(1).

فعلى علماء اللغة أن يدركوا هذا التداخل نظريا وتطبيقيا، حتى يستفيدوا من نتائج الصوتيات لخدمة الصرف، خاصة وأن هناك وحدات صرفية هي نفسها وحدات صوتية، مثل الواو المتصلة بالفعل لتدل على الجمع؛ نحو " ضربوا " ، وهي هنا وحدة صرفية، وهي في الوقت نفسه فونيميا يميز بين الكلمات.

وإذا حسم علماء اللغة هذا التداخل، فسيميزون بين القضايا الصوتية والصرفية المتداخلة؛ وقد حاول بعضهم إدراك ذلك، ككمال بشر، الذي اقترح إبعاد موضوعات معينة من الدرس الصرفي وإلحاقها بدراسة الأصوات؛ من ذلك أوزان الفعل الثلاثي، وصيغ جمع التكسير وبعض الألوان من الإبدال كالذي يحدث لتاء الافتعال، إذا جاءت بعد حرف من حروف الإطباق (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء)... الخ(2).

وعلماء اللغة المحدثون، حتى يقدموا لنا هيكلًا جديدًا للصرف العربي، عليهم أن يفهموا النظرية الصرفية العربية القديمة فهما جيدًا، ويوضحوا موقفهم منها، ويبينوا الثغرات التي أضرت بهذا النظام. وهذا ما فعله بعض علماء اللغة الوصفيين المتأثرين بما يحدث في الدرس اللغوي الغربي من انتقادات للنظرية اللغوية التقليدية. فقد اشتغل اللسانيون العرب بنقد النظرية الصرفية العربية، ومن خلالها حاولوا تقديم البدائل والاقتراحات الملائمة والمسايرة للسانيات الوصفية، ومن بين هذه المحاولات محاولة "كمال بشر"، التي حصر فيها بعض العيوب التي وجدها في الدرس الصرفي العربي، من وجهة نظره، ومن بين هذه العيوب نذكر:

1. أن اللغويون العرب القدماء لم يوظفوا مباحث الصرف في فهم النحو ومسألة، فقد لاحظ "كمال بشر" أن كثير من الآثار العلمية التي جمعت بين مادتي الصرف والنحو قد درجت على أن تؤخر مسائل الصرف كلها أو جلها إلى نهاية الكتاب، و أن هذا يذهب بالصرف عن غرضه الأساسي، وهو أن يكون خادما للنحو وممهدا له(3).

(1) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 120.

(2) ينظر: دراسات في علم اللغة، ص 239.

(3) ينظر: دراسات في علم اللغة، ص 223.

2. لاحظ "كمال بشر" أن بعض مسائل الصرف محشورة حشرا أو مدسوسة في ثنايا الكلام على النحو، دون أية مناسبة واضحة، اللهم إلا التفلسف في تصريف بعض الصيغ الواردة في الكلام أو حبا في الاستطراد⁽¹⁾.

3. أن الصرف العربي التزم بمبدأين منهجين:

الأول: هو فكرة الأصل؛ بمعنى أن هناك أصلا ثابتا ترجع إليه كل الصيغ المتشابهة بطريق مباشر إن أمكن، وإلا فبطريق غير مباشر مبني على الافتراض والتأويل، وهذا الأصل هو أصل افتراضي تجريدي لا أصل تاريخي⁽²⁾.

الثاني: فكرة النظام، إذ حاول الصرفيون العرب حشد الأمثلة المتفقة في شيء والمختلفة في شيء واحد تحت نظام واحد؛ بحيث التزموا بمبدأ توحد الأنظمة Monosystemic principale، وهو مبدأ أدى دورا خطيرا في الدرس اللغوي عند العرب، وكثيرا ما جرهم إلى التأويل والتخريج والافتراض بأنهم مضطرون – باتباعه- إلى جمع الأشتات من الأمثلة تحت قاعدة عامة واحدة، وإن لم تنطبق عليها كل الانطباق، أما الدراسات الصرفية المعاصرة فتلتزم بمبدأ تعدد الأنظمة polysystemic principale⁽³⁾.

4. هناك أبواب في الصرف العربي التقليدي عولجت علاجا خاطئا، ومن هذه البواب الفعل الأجوف، والفعل الناقص وما تفرع عنهما؛ إذ أشاروا إلى أن ثمة أصلا يرجع إليه هذا الأصل، وهو افتراض متوهم لأصل حقيقي؛ وبحسب رأيه أن الذي دعاهم إلى هذا السلوك هو خضوعهم لمنهجهم العام، المتمثل في فكرة الأصول المسيطرة على أذهانهم، ومحاولة حشد مختلف الأمثلة تحت قاعدة واحدة، أو تحت نظام واحد من البحث، وإن لم تنطبق القاعدة انطباقا كاملا على بعض الأمثلة فإنهم يفسرونها تفسيراً افتراضياً، حتى تخضع الصيغة للوزن، بحسب نظرتهم، أن هذه الأفعال ينبغي أن ينتهج في دراستها أحد المنهجين: الوصفي أو التاريخي، فالمنهج الوصفي يسجل الحقائق الموجودة في الصيغة بالفعل دون تأويل أو افتراض، وهنا نكون بحاجة إلى معونة

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 222.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 240.

(3) ينظر: دراسات في علم اللغة، 223.

الدراسات الصوتية، وبهذا نقول أن (قال) ورنها (فال)، و(غزا) وزنها (فعا)، أمّا (نصر) وزنها (فعل)، أي وزن الفعل بحسب صورته الصوتية، فلا نؤول أصله⁽¹⁾.

وقد وصل "تمام حسان" إلى النظرة نفسها في ظل تفريقه بين الصيغة والميزان، وسنرى هذا عند حديثنا عن تجربة تمام حسان في مجال الصرف⁽²⁾.

أمّا المنهج التاريخي، فهو يقوم على تتبع تاريخ الصيغ المختلفة للكشف عما أصابها من تغير وما حدث لها من تطور عبر فترات التاريخ المختلفة⁽³⁾.

5. كما أخذ دعاة الوصفية على علماء الصرف القدماء جعلهم حروف الزيادة قاصرة على حروف (سألتمونيها)؛ فاقترحوا التوسع في تلك الحروف؛ لأن كل حرف في اللغة العربية صالح من الناحية العملية أن يكون زائداً؛ مثلاً دحرج أصله درج، والحرف المزيد هنا هو الحاء⁽⁴⁾.

فهناك العديد من المآخذ التي رأها الدارسون على الدرس الصرفي التراثي، اقتصرنا حديثنا على بعضها، لكن هذه المآخذ لا تقلل من شأن الدرس الصرفي العربي، لأن الصرفيين العرب قد أجادوا في دراسة الصرف إجادة ما تزال تستحوذ على إعجاب اللغويين في مختلف العالم.

فرغم أن المحدثين انتقدوا النظرية الصرفية العربية، إلا أنهم بقوا خاضعين للغة الواصفة التي قدمها البحث اللغوي القديم، وأبقوا على نظام المصطلحات والمفاهيم التي عرفتها النظرية الصرفية القديمة⁽⁵⁾، وقد قال بعضهم: « انطلقنا من المفاهيم القديمة والمصطلحات القديمة، لم نغير منها إلا ما قد يوقع فيه الغموض والالتباس أو ما بان خطؤه وعدم صلاحه اليوم »⁽⁶⁾.

فقد حاول اللسانيون العرب المحدثون تقديم بدائل لنقل الصرف العربي من كونه مباحث متفرقة إلى كونه جهازاً متشابكاً، له نظامه الخاص به.

و في هذا سنحاول أن نقف عند محاولة "تمام حسان" في إعادة هيكلة النظام الصرفي.

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 224.

(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 145.

(3) ينظر: دراسات في علم اللغة، ص 250

(4) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 153.

(5) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 124.

(6) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2- محاولة تمام حسّان في إعادة وصف النظام الصرفي:

إنّ المتأمل في النظام الصرفي عند "تمام حسّان" يجده نظاماً معقداً متشابكاً، يقوم على ثلاث دعائم هي: (1)

1. مجموعة من المعاني الصرفية ترجع إلى تقسيم الكلم، كالاسمية والفعلية والحرفية، ويرجع بعضها الآخر إلى "التصريف كالأفراد وفروعه والتكلم وفروعه و كالتذكير والتأنيث والتعريف والتكثير، ويرجع بعضها إلى مقولات الصياغة الصرفية كالطلب والصيرورة والمطاوعة والألوان، والأدواء و الحركة، والاضطراب أو إلى العلاقات النحوية كالتعدية والتأكيد.

2. طائفة من المباني Morphèmes ، تتمثل في الصيغ الصرفية وفي اللواصق والزوائد والأدوات فتدل هذه المباني على تلك المعاني أحيانا بوجودها إيجابا وأحيانا بعدمها سلبا وهو ما يسمونه Zéro morpheme ، ويسميه النحاة "الدلالة العدمية " وهي نفسها دلالة الحذف والاستتار والتقدير والمحل الإعرابي.

3. طائفة من العلاقات العضوية الايجابية وأخرى من المقابلات أو القيم الخلافية بين المعنى والمعنى وبين المبني والمبني، كالعلاقة الايجابية بين " ضَرَبُ " و " شَهْمُ " ، من حيث تشابههما في الصيغة، فهي فَعَلٌ فيهما وكالمقابلة التي تتمثل في القيمة الخلافية بين إحداهما والآخر من جهة المعنى فأولهما " مصدرا " ، وثانيهما : صفة مشبهة...". وهذه المقابلات هي عصب النظام الصرفي.

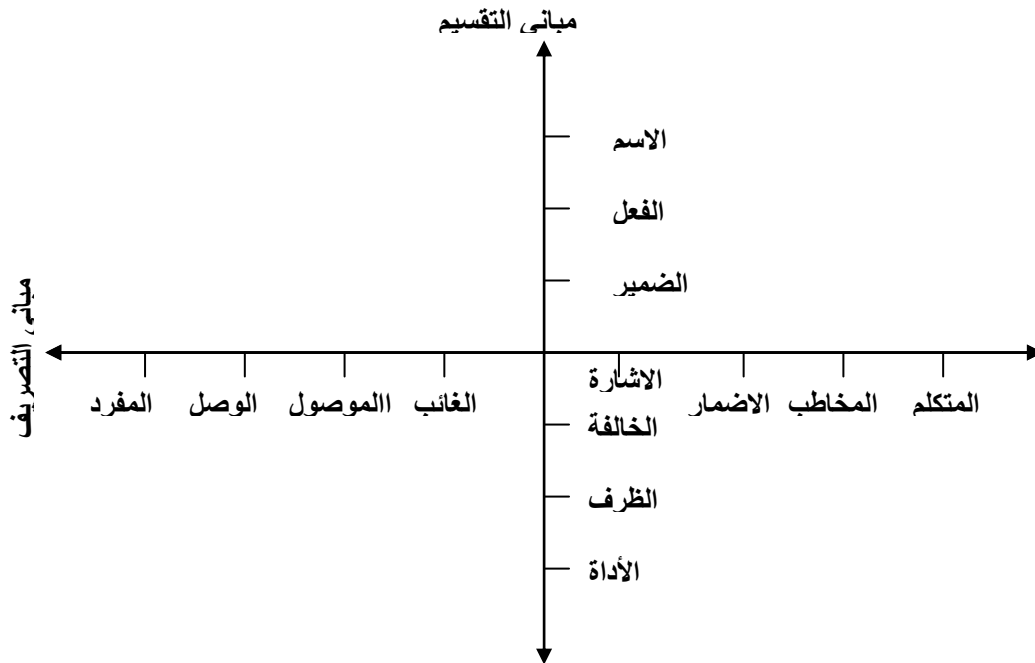
والصرف عند "تمام حسّان" يدرس ويحلل العلاقات الراسية أو الجدولية بين الكلمات داخل الجملة، ودراسة الصرف عنده لا تكون إلا دراسة رأسية⁽²⁾، وهو بذلك استطاع أن يدخل بعدا آخر غير البعد الخطي على الدراسة الصرفية، وهو البعد الرأسي أو البعد الاستبدالي أو البراديجماتي، وفي هذا يقول: « لقد رأينا أن النظام الصرفي للغة العربية الفصحى يمكن أن يوضع في صورة جدول بعده الرأسي مباني التقسيم وهي الاسم ومعناه

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 26.

(2) ينظر: المناهج البحث في اللغة، ص 223.

الاسمية، والصفة ومعناها الوصفية، والفعل ومعناه الفعلية، والضمير ومعناه الإضمار والخالفة ومعناها الإفصاح، والظرف ومعناه الظرفية والأداة ومعناها معنى التعليق بها. ورأينا كذلك أن البعد الأفقي لهذا الجدول هو مباني التصريف وهي المتكلم ومعناه المتكلم والمخاطب ومعناه المخاطب، والإضمار للإشارة ومعناها الإشارة، والغائب ومعناه الغيبة، والموصول ومعناه الوصل، والمفرد ومعناه الأفراد والمثنى ومعناه الجمع، والمجموع ومعناه الجمع، والمذكر ومعناه التذكير، والمؤنث ومعناه التأنيث، والمعرف ومعناه التعريف، والمنكر ومعناه التنكير»⁽¹⁾.

وسنستعير تجسيد بعض الباحثين لإحداثيات مباني التصريف ومباني التقسيم على خطين متعامدين وفق تصور "تمام حسّان" لاتجاه الدراسة الصرفية⁽²⁾:



وهذه العلاقة التي أقامها "تمام حسّان" بين مباني التقسيم، ومباني التصريف، تشبه العلاقة التي أقامها "دوسوسير" بين المحور النظمي والاستبدالي، وهو بذلك أراد تطبيق

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 86.

(2) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 131.

الدراسة البنيوية على المنهج الصرفي، ليحقق انتسابه الفعلي إلى هذا الاتجاه معتمدا على ما جاء به "دوسوسير" من أفكار وصفية.

وقد فرق "تمام حسن" بين المحورين؛ قائلا: « تنبني الفكرة الرأسية على الخلافات الشكلية في المادة الواحدة، أي اختلاف الصيغة الذي يتسبب عن التكييفات الصرفية المناسبة، أما الفكرة الأفقية، فمبناها على العلاقات بين الأبواب النحوية في السياق »⁽¹⁾، وهذا قريب من مفهوم المحورين: الاستبدالي والنظمي؛ فالمحور الاستبدال هو المجموعات اللغوية الحاضرة في الذهن، وهي كيانات منفصلة، تمثل القدرة على تبادل الظاهرة اللغوية، و المحور النظمي هو العلاقات التي تربط بين وحدات اللغة أثناء التعبير بها⁽²⁾. فالمحور الاستبدالي غائب، أما المحور النظمي فهو حاضر أمانا .

وقد عبّر "تمام حسن" عن المورفيم بمصطلح المباني الصرفية، التي تعبّر عن المعاني الصرفية الوظيفية، بحيث تحقق المباني بواسطة علامات تدل على المعاني⁽³⁾. و باعتبار أن المباني الصرفية والمعاني الصرفية الوظيفية، هي أمور مجردة جعلها "تمام حسن" تنتمي إلى اللغة، أما العلامات فهي تحقق وتجسيد لهذه المباني، وبالتالي فهي تنتمي إلى الكلام؛ فمثلا صيغة الاسم كمبنى صرفي تدل على معنى الاسم، تتحقق عن طريق العلامة "زيد" وهو عبارة عن مثال للاسم⁽⁴⁾، فنلاحظ أن "تمام حسن" دائما يرجع إلى ثنائية اللغة والكلام، إذ نجده يصنف مصطلحاته ضمن هذه الثنائية.

ويرى أن من بين المباني الصرفية ما يعبر عن معاني التقسيم، بحيث تعتبر هذه الأخيرة حجر الزاوية في النظام الصرفي، وهي عند القدماء تعبر عن أقسام الكلام، الذي يمثل البعد الرأسي لجدول الصرف في مقابل البعد الخطي الذي تمثله المباني التصريفية كما رأينا، فهذه الأخيرة هي المسؤولة في نظره عن التفريعات التي تتم داخل المباني التقسيمية، كالنظر إلى الأنواع المختلفة لتصريفات الاسم ولإسنادات الفعل، ولفصل الضمائر ووصلها، وذكرها وحذفها واستتارها، وبالتالي فهي عنده المسرح الأكبر للقيم الخلافية بين الصيغ المختلفة، التي هي فروع لمباني التقسيم⁽⁵⁾.

(1) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 223.

(2) ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 20.

(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 82.

(4) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص 83.

ففي مباني التصريف تظهر أوجه الاتفاق والاختلاف بين المباني، فأوجه الاتفاق هي العلاقات المشتركة بين الصيغ، أما أوجه الاختلاف فهي المقابلات التي تميز الصيغ عن بعضها؛ فمثلا صيغة الفعل "انفعل" تربطها علاقة اتفاق مع صيغة الاسم انفعال، وهي علاقة المطاوعة. أما المقابلات فنجدها بواسطة مباني التصريف فتسند الأفعال إسنادات مختلفة عن إسنادات الأسماء، وبهذا تكون معاني التصريف مجالا للقيم الخلافية التي تفتقر الصيغ على أساسها⁽¹⁾، وبالتالي فالقيم الخلافية هي تلك المقابلات التي تعتمد اللغة إلى إيجادها عند اتفاق المباني اتفاقا تاما. وقد قدم "تمام حسان في كتابه "مناهج البحث في اللغة" توضيحا للقيم الخلافية؛ فمثلا صيغة، (فَاعَل) التي تدل على مورفيم المشاركة، تختلف عن المورفيم الذي يتحقق في صيغة اسم الفاعل (فاعل)، وصيغة الأمر منه (فاعل) في المعاني الوظيفية التي تؤديها صيغة فاعل، وفي معنى الفعلية، ثم معنى الإسناد إلى الغائب في هذا الفعل، ثم هي تختلف عن هاتين الصفتين ببنائها الشكلي؛ أي بناء وسطها وآخرها على الفتح⁽²⁾.

وعندما تنتفي المقابلات، ولا تكفي الصيغة الصرفية وحدها للدلالة على المورفيم، يصبح اللجوء إلى المثال أو العلامة ضروريا، وإن لم يكن هذا المثال صالحا نلجأ للسياق⁽³⁾ مما نكتشفه لحد الآن أن تمام حسان يعتمد كثيرا على مبدأ القيم الخلافية للكشف عن أنظمة اللغة العربية.

أ- أقسام الكلم عند تمام حسان:

أشرنا فيما مضى إلى أن المباني الصرفية بحسب ما تؤديه من معنى أو ما تقوم به من وظيفة ضمن النظام الصرفي عند "تمام حسان" تقسم إلى ثلاثة أقسام، تمثل عناصر الدرس الصرفي عنده، وهذه الأقسام هي:

1. مباني التقسيم أو أقسام الكلم.

2. مباني التصريف الدالة على الجنس والعدد والنوع والشخص والتعريف، وغير ذلك.

3. مباني القرائن⁽¹⁾.

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 84

(2) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 208

(3) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وسيكون حديثنا هنا منصّباً على التقسيم الأول، فتناول فيه أقسام الكلمة من حيث الأشكال والصيغ.

وقضية مباني التقسيم من القضايا التي عالجها اللغويون المحدثون بطريقة تختلف عن الطريقة التقليدية، إذ إن علماءنا العرب القدامى قد قسموا الكلام العربي على ثلاثة أقسام فقط، هي الاسم والفعل والحرف، وهذا الذي بينه إمام النحاة "سيبويه"، حينما ابتداء كتابه بباب عنوانه بقوله (هذا باب علم ما الكلم من العربية)⁽²⁾، واقتدى به كل من جاء بعده من النحويين.

فيرى "تمام حسّان" أن هذا التقسيم مبني على أساسين، أحدهما التميّز بحسب المعنى وثانيهما بحسب المبنى؛ فأما من حيث المعنى فالاسم ما دلّ على مسمّى، و الفعل ما دلّ على حدث وزمن والحرف ما دلّ على معنى في غيره⁽³⁾، وهذا التقسيم قائم على الوظيفة التي يؤديها كل قسم من هذه الأقسام والمعنى الذي يدل عليه، أما من حيث المبنى فالأمر بحسب رأيه واضح من قول "ابن مالك":

بالجر والتنوين والنداء وال مسند لاسم تمييز حصل

بتا فعلت وأنت ، ويا أفعلي ونون أقبلنّ- فعل ينجلي

سواهما الحرف كهل وفيو لم فعل مضارع يلي كيشم⁽⁴⁾

والأمور التي ذكرها "ابن مالك" هي أمور شكلية، تمييزية، فاعتمد بذلك على جملة من القيم الخلافية الشكلية التي تميّز بين أقسام الكلم.

وهذا التقسيم الثلاثي ووجهه بالنقد والاعتراض، من قبل غير قليل من الباحثين والدارسين، ينتمي معظمهم إلى الوصفية منهجا، وحتتهم في اعتراضهم أنه تقسيم عقلي عام، لا يتطابق والحقائق اللغوية تفصيلا، ولا يصدق على جميع اللغات⁽⁵⁾، وقد رأى "إبراهيم أنيس" أن القدماء اتبعوا « ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة سموها: الاسم، والكلمة، والأداة »⁽⁶⁾، ولذلك أشاروا إلى أنه ينبغي أن

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 82، 85.

(2) الكتاب، ج1، ص 12

(3) ينظر: إعادة وصف اللغة العربية، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص 148.

(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص11، 12.

(5) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 150.

(6) من اسرار اللغة، ص 279.

يكون المرجع في تقسيم الكلمة هو اللغة موضوع الدرس فقد لا يصدق على لغة ما يصدق على أخرى⁽¹⁾، وبهذا فتقسيم اليونان قد لا يصلح للغة العربية، لذلك يرى هؤلاء أنه حان الوقت لتقسيم آخر جديد أدعى إلى الدقة العلمية وأعلق بالعمل الوظيفي للكلمة في العبارة، وأقرب إلى مقتضيات علم اللغة الحديث، فاقترحوا تبعا لذلك تقسيمات عديدة قد تتفق فيما بينها في وجوه، وتختلف في وجوه⁽²⁾.

و "تمام حسن" من الوصفين الذين أكدوا على ضرورة إعادة تقسيم الكلام العربي، حيث أشار إلى أن تقسيم النحاة القدامى الثلاثي للكلام يمكن نقده على ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، وقد بين أن بعض النحاة بنى تقسيمه على أساس المعنى، وبعضهم جعل أساس تقسيمه المبنى، فرأى أن الاعتماد على المعنى وحده أو المبنى وحده ليس هو الطريق الأمثل، بل ينبغي أن يراعى في التقسيم المعنى والمبنى معاً، فيبني على طائفة من المباني ومعها، (جنباً إلى جنب فلا تنفك عنها) طائفة أخرى من المعاني⁽³⁾.

وبناء على هذا قسم الكلمة في كتابه "مناهج البحث في اللغة" على أربعة أقسام هي: الاسم، الفعل، والضمير، والأداة⁽⁴⁾. ولكنه أعاد النظر في هذا التقسيم الرباعي بعد أن نظر في آراء النحويين القدامى، وبيّن جوانب الضعف فيها، وأعاد ترتيب بعض الكلمات التي رأى بان النحاة قد أخطأوا في تصنيفها، معتمداً في ذلك كما رأينا على السمات الشكلية والوظيفية، (المبنى والمعنى)، فأنتهى في مصنفه "اللغة العربية معناها ومبناها" إلى تقسيم جديد رأى بعضهم أنه أفاد فيه من الإشارات التي حوتها بعض المصنفات القديمة حول هذه القضية، كما أفاد من اطلاعه على المناهج الحديثة في اللسانيات⁽⁵⁾، فجمع بذلك بين طرفين لا غنى عنهما للباحث الجاد.

وقد انطلق "تمام حسن" إلى تقسيمه الجديد من مفهوم المورفيم، ودوره سواء على المستوى الصرفي أم على المستوى النحوي، حيث عرّف المورفيم بأنه اصطلاح تركيبى بنائي، وهو وحدة صرفية في نظام من المورفيمات متكاملة الوظيفية، وكل نظام من

(1) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 151.

(2) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 87.

(4) مناهج البحث في اللغة، ص 237.

(5) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 154.

المورفيمات، له علاقة بنظام الأبواب⁽¹⁾. ويتضح من هذا أن مفهوم المورفيم يستند إلى أساس وظيفي، مرتبط بالقضايا النحوية والصرفية.

وقد رأى بعض الدارسين أن من التحليل المورفولوجي يظهر أمران؛ أحدهما: بيان الوظائف أو العناصر المورفولوجية، و الثاني: بيان الوظائف النحوية وهي وثيقة الصلة بالوظائف الصرفية كما هي في اللغة العربية⁽²⁾؛ لأنه إذا حدد نوع المورفيم نعرف أي وظيفة سيؤدي. هل وظيفة المسند أو المسند إليه؟.

وعلى هذا الأساس الوظيفي قسم "تمام حسان" الكلم إلى سبعة أقسام، أطلق عليها مباني التقسيم، وهي : الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظروف، والأدوات⁽³⁾، وبين الأقسام التي تشمل عليها كل قسم من الأقسام، وسنوضح ذلك فيما سيأتي .

وفي مقالة لتمام حسان في إعادة وصف اللغة العربية، قارن بين عمله في تقسيم الكلم، وعمل القدماء من النحاة، وقد حاول أن يقرب نمودجه إلى الأفهام بطريقة تمثيلية، حيث شبه اللغة بمدينة، كما سبق وأن ذكرنا، فشبّه أقسام الكلم بالمباني، ومثل علماء اللغة برجلين دخلا هذه المدينة وقاما بوصف مبانيها، فقال عن وصف البصريين: « فأما أحد الرجلين (والمثل هنا البصريين) فقد ركب طائرة عمودية توقفت به في الجوّ فوق هذه الضاحية بمسافة قليلة مكنه من رؤية المباني المذكورة دون بقية المدينة، فاطّلع فرأى هذه المباني من ثلاث كتل، (المثل للاسم والفعل والحرف) فتأثر بذلك ورضى به وحمل ذلك في صلب معلوماته عن الضاحية»⁽⁴⁾، أي أن النحاة لما قسّموا الكلام العربي إلى ثلاثة أقسام، نظروا إلى اللغة نظرة شاملة شكلية من الخارج فلم يغوصوا في معاني هذه المعاني. أمّا عن نمودجه فقال: « أمّا الرجل الآخر (والمثل شخصي المتواضع) فلم يركب الطائرة وإنما تصد إلى هذه الكتل ماشيا فدخلها واحد بعد الأخرى فوجد كل كتلة منها مكونه من بيانات متلاصقة بحيث لا يدرك من يشرف عليها الطائرة إلا أنها كتلة واحدة حين رأى تعدد البيانات في كل كتلة ذهب يتفرس في صورة كل منها والغرض الذي تستعمل من

(1) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 209

(2) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 85- 86

(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 90.

(4) إعادة وصف اللغة العربية، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص 154.

أجله فخرج من تجربته هذه يزعم أن ما رآه راكب الطائرة ثلاثة مبان هو في الحقيقة سبعة مبانٍ لا ثلاثة، وهكذا وصل نموذجي الذي بنيته إلى جعل أقسام الكلم سبعة: الاسم- الفعل- الوصف- الضمير- الظرف- الخالفة- الأداة»⁽¹⁾

أي أن نموذج "تمام حسان" غاص في مباني اللغة وفصل الأقسام، واستقرأ أنواعها، فوجد أن المباني الثلاثة التي رآها البصريون، هي في الحقيقة سبعة مبانٍ؛ أي إن رؤيتهم عنده لم تكن دقيقة، بل كانت سطحية. فأحسن "تمام حسان" لما وصف عملهم برجل يركب طائرة، لأن رؤية الأشياء من الطائرة تكون خارجية وسطحية، والأشياء تكون بعيدة، على خلاف من يتمتع بالمناظر وهي أمامه، يتحسسها بحواسه.

لكن ما نستطيع استنتاجه من هذه المقارنة أن المباني هي نفسها، فالأقسام التي يتحدث عنها "تمام حسان" هي عند القدماء، فالفرق يكمن في تفصيل هذه الأقسام الثلاثة اعتماداً على القيم الخلفية.

وقد رأى "تمام حسان" أن النحاة في تقسيم التزموا بعبارة قالها **علي بن أبي طالب** - رضي الله عنه-: «الكلم: اسم وفعل وحرف»، أما نموذجه فقد بدأ بالاستقراء الوصفي، مبني على أسس من المعنى وأسس من المبني، وبناءً على هذا قدّم بعض الملاحظات لتقسيم النحاة للكلم من بينها⁽²⁾ ما يأتي:

1. أن ما سماه النحاة: الاسم يشتمل في الواقع على أمشاج من الكلم، يختلف سلوك كل منها عن سلوك الآخر؛ فمثلاً إذا كانت الأسماء لا تطلب مرفوعاً ولا منصوباً، فالأوصاف (اسم الفاعل، واسم المفعول، والتفضيل، والمبالغة والصفة المشبهة)، تفعل ذلك، وإذا كانت الأسماء تدل على مسمى فالضمائر (الموصولية والإشارية والشخصية) تدل على مطلق غائب أو حاضر.

2. أن ما سماه النحاة "الفعل" يبدو أيضاً في صورة مرقعة تحتاج إلى العناية، فقد اشتمل الفعل على النواسخ التي لا دلالة لها على الحدث، كما اشتمل على التعجب والمدح والذم ولا دلالة فيهما على الزمن.

(1) المرجع نفسه، ص 154، 155.

(2) ينظر: إعادة وصف اللغة العربية، ص 155.

3. لم يدرك النحاة المعنى العام الذي يندرج تحته الأدوات، فساقوا للحرف تعريفا لا يكفي لحد الحرف بخاصة، ولا الأداة بعامة إذا قالوا: « الحرف ما دلّ على معنى في غيره » دون أن يذكروا طبيعة الغير ولا طبيعة هذا المعنى.

4. وقد أقام تمام حسنّ نموذج الجديد كما وضّحنا على أساس المعنى و المبنى، فوضع لذلك مقاييس يتميز بها كل فسم عما عداه، وهذه المقاييس منها خاص بالمبنى ومنها خاص بالمعنى، لخصها تمام حسنّ في: (1)

أولا - المباني: ومقاييسها:

1. الصورة الإعرابية.
2. الصيغة الخاصة.
3. قابلية الدخول في الجدول، و الجدول عنده ثلاث أنواع:
 - أ. جدول الصاق.
 - ب. جدول تصريف.
 - ج. جدول إسناد.

4. الرسم الإملائي.

5. من حيث الاتصال باللواصق.

6. من حيث النظام وعدمه.

7. من حيث الرتبة.

ثانيا - المعاني: ومقاييسها:

1. الدلالة على المسمّى وعدمه.

2. الدلالة على حدث وضده.

3. الدلالة على الزمن وضده.

4. الدلالة على المعنى الجملي في الجملة كناية على أساليب النفي، والاستفهام والشرط... الخ.

5. التعليق: ويقصد به العلاقات النحوية كالإسناد والتخصيص، والنسبة والتبعية..

(1) ينظر: اللغة العربية معناه ومبناه، ص 87- 88.

وقد نبّه "تمام حسنّان" إلى « أن ليس معنى إيراد هذه المباني والمعاني جميعاً أن كل قسم من الكلم لا بد أن يتميز من قسميه من هذه النواحي جميعاً، إذ يكفي أن يختلف القسم عن القسم في بعض هذه المباني والمعاني »⁽¹⁾ فيكفي أن يختلف مبنيان في بعض المقاييس حتى نخرج بقسم جديد، وبوضع هذه القيم الخلافية الخاصة بالمبنى والمعنى وجد تمام حسنّان قسماً جديداً وهو الصفة تقف جنباً إلى جنب مع الاسم والفعل وتختلف عنهما، ووجد مكاناً مستقلاً لقسم جديد آخر، هو الضمير، كما وجد تقسيماً مستقلاً للخوالب، وهي عناصر وزعها النحاة بين أقسام الكلم، فلم يدركوا أنها عناصر تختلف عن باقي الأقسام ، ولها مميزات الخاصة بها ، بحيث تصلح أن تكون قسماً منفرداً⁽²⁾.

وفيما يلي أقسام الكلم وسماتها بحسب تصور "تمام حسنّان":

1. الاسم: وهو خمسة أنواع:

أ. الاسم المعين: هو الذي يسمى طائفة من المسميات في نطاق التجربة كالإعلام وكالأجسام والأعراض المختلفة.

ب. اسم الحدث: وهو يصدق على المصدر ، واسم المرة، واسم الهيئة، وهي جميعاً تدل على المصدرية.

ج. اسم الجنس: ويدخل تحته اسم الجنس الجمعي؛ كعرب وترك، واسم الجمع؛ كإبل ونساء.

د. الميمات: وهي أسماء مشتقة مبدوءة بميم زائدة، وهي اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، واستثنى منها المصدر الميمي.

هـ. الاسم المبهم: ويقصد به طائفة من الأسماء لا تدل على معيّن وتدل على عادة على الجهات، والأوقات والموازن ، والمكاييل، و المقاييس، والأعداد ونحوها، وتحتج عند تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز أو غيرها من أساليب التضام ، فمعناها معجمي لا وظيفي⁽³⁾.

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 90

(2) ينظر: المرجع نفسه ، ص 89.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 91

ومن سمات الاسم التي تميزه عن سائر الأقسام، بحسب تصور "تمام حسّان" من حيث المبنى: نجده يقبل الجر لفظاً، وفي هذه السمة لا يشاركه فيها إلا الصفات⁽¹⁾، وله صيغ خاصة حددها ابن مالك في قوله:

ومنتهى اسم خمس إن تجردا وان يزد فيه فما سبعا عدا
وغير آخر الثلاثي افتح وضم واكسر وزد تسكين ثانيه تعم
وفِعْلُ أَهْمِلُ والعكس يقل لقصدهم تخصيص فعل بِفَعْلٍ⁽²⁾

كما أنه يقبل الدخول في جدول الإلصاق فقط، إلا اسم الحدث والميميات فهي تدخل في جدول التصريف. أمّا رسمه الإملائي فهو يتميز بقبوله التنوين إملائياً، ولا يشاركه في ذلك إلا الصفات، وبخصوص اتصاله باللواصق فهو يقبل أنواعاً خاصة من اللواصق كأداة التعريف، وضمائر الجر المتصلة، وتاء التانيث والجمع، وعلامتي التثنية والجمع⁽³⁾.

أمّا التضام، الذي يقصد به تطلب كلمة لكلمة أخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداها تستدعي الأخرى، فلامس حالات خاصة من التضام، كعلاقة الإضافة المحضة بحيث يكون الاسم مكان المضاف وهو مكان لا يحل فيه الضمير ولا الصفة⁽⁴⁾.

أمّا سماته من حيث المعنى، فنجد أن الاسم يدل على مسمى، وهو بذلك يخالف كل الأقسام الأخرى، وكذلك من الأسماء ما يدل على الحدث، أمّا سمة التعليق فنجد أن الاسم يقع مسنداً إليه، أمّا من جهة التخصيص فإن الأسماء تقع معبرة عن هذه العلاقة أمّا من حيث النسبية، فإن الأسماء تجر على هذا المعنى، إما باقترانها بالحروف الجارة أو بالإضافة⁽⁵⁾.

وبذلك أخرج "تمام حسّان" من الأسماء: الصفات والضمائر، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، والإشارات، والموصولات، والظروف.

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 92.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص 88.

(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 92، 93.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 94.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص 95.

2. **الصفة:** الصفة عند "تمام حسنّان" لا تدل على مسمى بها، وإنما تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث (أي معنى المصدر)؛ وهي بهذا خارجة عن التعريف الذي ارتضاه النحاة للاسم، حين قالوا: الاسم ما دل على مسمى (1).

والصفات عند تمام حسنّان خمسة أنواع: صفة الفاعل، وصفة المفعول، وصفة المبالغة، وصفة التفصيل، والصفة المشبهة، وتختلف كل صفة منها عن الأخريات من حيث المبنى والمعنى.

فمن حيث المبنى فلكل صفة منها صيغ خاصة بها، أمّا من حيث المعنى فصفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث منقطعاً متجدداً، وصفه المفعول تدل على وصف المفعول بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد وصفة المبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث عن طريق المبالغة، و الصفة المشبهة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبوت، وصفة التفضيل تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بالحدث (2).

ومن مميزات الصفة التي حددها "تمام حسنّان" من حيث المبنى نجد أنها تقبل الجر لفظاً، وأن لها صيغاً خاصة بها مشتقة من أصولها، وإذا حدث أن اتفقت صيغة الصفة وصيغة الاسم، فنعتمد في هذا على الجدول التصريفي الذي سيحدد إن كانت صفة أو اسماً، وذلك أن الاسم لا يدخل في جدول تصريفي في حين الصفة تدخل فيه، فنجد للصفة مادة اشتقاقية مثلاً: "سَهْل" مادتها الاشتقاقية تمتد على صيغ فعلية ووصفية أخرى، مثل سَهْلٍ، أَسْهَلٍ في حين في الاسم لا نجد كأداة اشتقاقية تحته، مثلاً كلمة فُلْسٌ لا نجد تحتها فعلاً ثلاثياً ماضياً ولا مضارعاً ولا أمراً ولا صفة (3) أي إن إدخال الكلمة التي لها الصيغة المشتركة بين الاسم والصفة في جدول تصريفي هو الذي سيوضح القسم الذي تنتمي إليه. وتتشترك الصفات مع الأسماء في الإلصاق، إلا أن معنى الإلصاق في الاسم يختلف عن الإلصاق في الصفة؛ فمثلاً التنوين في الأسماء للتمكين، أمّا التنوين في الصفات فهو لتفريغ الصفة لأحدى علاقتي الإسناد والتخصيص (4).

(1) اللغة العربية معناها و مبنائها ، ص 99

(2) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 100-101.

(4) ينظر: اللغة العربية معناها و مبنائها، ص 102.

وهي بذلك تلتقي مع الاسم في قبولها أن تكون مسندا إليه ، وأن تكون مضافا أو مضافا إليه، وتلتقي مع الفعل في قبولها أن تكون مسندا، وأن تكون متعدية أو لازمة، فتضام المفعول به مباشرة أو بالحرف، وهذا التقاطع هو الذي يمنع إدراجها ضمن الأسماء، أو ضمن الأفعال، لتكون قسما منفردًا خاصًا بها⁽¹⁾.

ومن حيث المعنى، نجد أن الصفة تدل على الموصوف بالحدث، فهي بذلك تختلف عن بقية أقسام الكلم، لأن المصدر يدل على الحدث، والفعل يدل على حدث مقترن بزمن، لكن وجد "تمام حسن" أن الصفة تدل على زمن، لكنه يختلف عن زمن الفعل، وذلك أن الصفة زمنها نحوي، يظهر وظيفة الصفة في السياق، أما زمن الفعل فهو زمن نحوي، وزمن صرفي⁽²⁾.

3. **الفعل:** مباني الفعل هي: الماضي والمضارع والأمر، وهي الأقسام التي نصّ عليها النحاة القدامى. وللفعل سمات خاصة تميزه عن غيره؛ فمن حيث المبنى نجده يقبل الجزم، كما أن له صيغ محفوظة قياسية للثلاثي، وغير الثلاثي، وصيغ لما بني للمعلوم، وصيغ أخرى لما بني للمجهول، ومن السمات كذلك قبوله للدخول في جميع أنواع الجداول، ويختص الفعل بقبول التضام مع قد، وسوف، ولم، ولن و لا الناهية، وتفرد به بقبول إصاق ضمائر الرفع المتصلة به⁽³⁾.

أما من حيث المعنى فإن الفعل يدل على حدث مقترن بزمن صرفي، والفعل دائما يبدو في صورة مسند، ولا يكون مسندا إليه أبداً⁽⁴⁾.

4. **الضمير:** أدرج "تمام حسن" ضمن هذا القسم ثلاثة أقسام فرعية، وهي:

1. ضمائر الشخص.

2. ضمائر الإشارة.

3. ضمائر الموصول⁽⁵⁾

والضمائر من حيث المبنى ليست ذات أصول اشتقاقية، وهي كلها مبنيات لا تظهر عليها الحركات، وقد أشار "تمام حسن" إلى أن دلالة الضمير بأقسامه الفرعية، دلالة

(1) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 102، 103

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 104.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 106

(5) ينظر: اللغة العربية معناها و مبنائها، ص 105.

وظيفية لا معجمية ،على خلاف دلالة الأسماء، وكما أشار إلى دورها في تماسك أطراف الجملة المركبة⁽¹⁾.

5. **الخوالف:** وهي كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه، وهي عنده أربعة أنواع هي:

1/ خالفة الإحالة: وهي ما يسميه النحاة باسم الفعل.

2/ خالفة الصوت: وهي ما عرف عند النحاة باسم الصوت وتما حسان لم يجد دليلا على اسميتها لا من حيث المبنى ولا من حيث المعنى؛ فمثلا "هلاً" لزجر الخيل، و"كخ" للطفل.

3/ خالفة التعجب: ويسمونها النحاة صيغة التعجب.

4/ خالفة المدح: ويريد بها فعلي المدح والذم⁽²⁾

وأما القيم الخلافية للخوالف فهي: أنها لا يمكن أن تكون من الأفعال؛ وذلك أن صيغتي التعجب (ما أفعله، وأفعل به) لا تقبلان علامات الإعراب، ولا ترفعان الفاعل، ولا تدلان على حدث أو على زمن، ولا توصفان بالتعدي أو اللزوم، وهما أقرب إلى صيغة التفضيل منهما إلى الفعلية، ولا هما من قبيل الصفات. وأما خالفتا المدح و الذم فهما أيضا بعيدتان عن الفعلية، لأنهما لا تردان على صيغة الفعل ولا على وزنه، ولا تدلان على حدث أو زمن، ولا يلحق بهما ما يلحق الأفعال من ضمائم من أدوات، ومرفوعات ومنصوبات ومجرورات⁽³⁾.

6. **الظرف:** بدأ المؤلف بإشارة إلى أن النحاة توسعوا في فهم الظرف بصورة جعلت الظرفية تتناول الكثير من الكلمات المتباينة معنى ومبنى، ويرى أن الظروف مبانٍ تقع في نطاق المبنيات غير المتصرفة، فتتصل بأقرب الوشائج بالضمائر والأدوات، ويمثل لها بظروف الزمان: إذ، إذا، لَمَّا، أيَّان، متى، وبظروف المكان، أين، حيث، أنى⁽⁴⁾.

وتتميز الظروف كونها جميعا من المبنيات، وتكون دوما متقدمة على مدخولها، وهي لا تدخل في أي جدول إلصاق، وبذلك لا تشبه أي قسم من الأقسام، أما من حيث المعنى

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 110.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 113-115

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 116-118

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 119

فهي لا تدل على مسمى، وهي بذلك تختلف عن الأسماء، إذ أن معناها وظيفي قريب من معنى الأدوات، بحيث تؤدي وظيفة الكناية عن زمان أو مكان⁽¹⁾.

7. الأداة: ويعرف هذا القسم بأنه: " مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق، والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة"⁽²⁾، أي أن الأداة عبارة عن مبنى صرفي يغلب عليه البناء والجمود، ووظيفتها الربط بين أجزاء الجملة.

وهذه الأدوات إما أصلية وتشمل حروف المعاني من حروف الجر والنسخ والعطف⁽³⁾، وإما محوولة وهي مبان تنتمي إلى أقسام الكلام الأخرى، لكنّها حولت إلى قسم الأدوات؛ لأنها أشبهتها في أداء معان وظيفية تخص الحروف كما سماها النحاة⁽⁴⁾، وتكون هذه الأدوات ظرفية، أو اسمية، أو فعلية أو ضميرية⁽⁵⁾.

وتشترك الأدوات جميعها في أنها لا تدل على معان معجمية، ولكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق، ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة كالنفي، والتأكيد، وهلم جرا⁽⁶⁾.

وللأداة سمات خاصة بها من حيث المبنى والمعنى، فنجد أنها من حيث الرتبة، كل أداة نحفظ برتبة خاصة؛ وتعتبر الرتبة هنا قرينة لفظية تعين على تحديد المعنى المقصود بالأداة، بحيث أن الصدارة سمة للأداة وهي التي تميزها عن الظرف؛ فمثلا قولنا: " أزورك متى أهلّ رمضان " متى هنا ظرف، أما قولنا: " متى أهلّ رمضان أزورك ": فمتى هنا أداة شرط، ومن حيث الضمائم فهي لا يكتمل معناها إلا بها، فلا يفيد حرف الجر إلا مع المجرور، ولا العطف إلا مع المعطوف⁽⁷⁾.

وقد تحدث "تمام حسان" عن النواسخ التي تدخل في هذا القسم، إذ عدّها أدوات منقولة عن الفعلية وليست منها؛ لأن بعضها لا يتميز بما يتميز به الفعل من حيث المبنى

(1) ينظر: المرجع نفسه. ص 120

(2) المرجع نفسه. ص 123.

(3) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية. ص 156.

(5) ينظر: اللغة العربية مبناها ومعناها. ص 123.

(6) ينظر: المرجع نفسه. ص 125.

(7) ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها. ص 126.

والمعنى، فللفعل من حيث المبنى صيغة صرفية معينة، وبعض هذه النواسخ لا تتحقق له هذه الصيغة. (1)

ومن حيث المعنى فإن هذه الأدوات المحولة عن الفعلية ينعدم فيها معنى الإسناد، وهي لا توصف بتعد أو لزوم، وبعضها مثل (عسى، ليس، اخلوق ...)، وصيغ الشروع غير متصرفة تماما أو ناقصة التصرف، يختص بعضها بالدخول على الأفعال فنقول: كاد يفعل، وأمسى يفعل، وليس يفعل، وما فتئ يفعل، وكاد يفعل، ... إلخ، وهذا شبيهه بدخول الأدوات الأصلية على الأفعال؛ نحو سوف يفعل. (2)

هذه هي أقسام الكلم السباعية عند "تمام حسان"، التي في رأيه تتجاوز مواطن الضعف في القسمة الثلاثية عند النحاة، وقد وافقه في هذا التقسيم تلميذه "محمد حماسة"، غير أنه خالفه عندما أدرج الظروف مع القسم الخاص بالأداة، لتكون أقسام الكلم عنده ستة لا سبعة. (3)

وتجدر الإشارة إلى أن "تمام حسان" قد تأثر في تقسيمه للكلم بالتقسيم في اللغتين الإنجليزية والفرنسية، وقد جاء بهذا الرأي "أحمد قدور" عندما قال: "ويلاحظ أن التقسيم الجديد الذي أنشأه "تمام حسان" قريب من التقسيم الإنجليزي والفرنسي، فاللغات الثلاث تشترك في خمسة أقسام رئيسية هي: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير و الظرف والأداة، على حين أن العربية تنفرد بوجود قسمي الخالفة والأداة، وأن الإنجليزية والفرنسية تفردان أقساماً لحروف الجر وحروف العطف والتعجب، وأن الفرنسية تخصص للتعين أداة لا تفرد لها اللغتان العربية والإنجليزية مبنى مستقلاً". (4)

ورأي "قدور" قريب من الصواب، وذلك أن "تمام حسان" كما نعلم سليل المدرسة الإنجليزية، ولا شك أنه تأثر بقواعد اللغة الإنجليزية وحاول تطبيقها على اللغة العربية، وقد وافقه في هذا الباحث "عبد المقصود محمد عبد المقصود"، عندما نظر في مباني التقسيم الخاصة باللغتين الإنجليزية والفرنسية، ومباني التقسيم عند "تمام حسان" ومن وافقه من الصرفيين، فوجد تقارباً بينهما، فخرج بنتيجة هي أن هؤلاء قد تأثروا في

(1) ينظر: المرجع نفسه. ص 130.

(2) ينظر: المرجع نفسه. ص 131.

(3) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. ص 75.

(4) مبادئ اللسانيات. ص 174-175.

تقسيمهم للكلم بالتقسيم في اللغتين الإنجليزية والفرنسية، حيث أن مباني التقسيم في اللغة الإنجليزية ثمانية وهي: الاسم (Noun)، والضمير (Pronoun)، والصفة (Adjective)، والفعل (Verbe)، والظرف (Adverb)، وحرف الجر (Preposition)، وحرف العطف (Conjunction)، وأداة التعجب (Interjection). ومباني الاسم فيها متعددة وهي: العلم، واسم الجنس، واسم المعنى، واسم الجمع. وفروع الضمير: الضمائر الشخصية، وضمائر الإشارة، وضمائر الاستفهام، وضمائر الوصل، وضمائر التوكيد، والضمائر التوزيعية. أما اللغة الفرنسية فهي تزيد قسماً آخر هو آلة التعيين والتعريف، ووظيفتها التعبير عن التذكير والتأنيث والإفراد و التثنية والجمع.(1)

فرغم أن "تمام حسان" قد اجتهد في إيجاد تقسيم جديد، إلا أن هناك من أخذ عليه اعتماده على الرسم الإملائي في التفريق بين أقسام الكلم، ودعا إلى الاهتمام بالمنطوق، والكلام هنا على الدارس "محمد حماسة"، وذلك في قوله: "إننا في وضع القواعد ينبغي أن نقف عند حد المنطوق المسموع فحسب، ولندع الرسم الإملائي جانباً؛ لأن " الصيغة المنطوقة " تغني عنه، وإذا كانت بعض الكلمات مشتركة في صيغة واحدة مع اختلاف نوعها، ويفرق الرسم الإملائي بينها مثل: "علا" (فعل ماض) و (على) (حرف جر) فإن السياق والتضام وغيرهما تساعد على التفريق بينهما" (2) ، فمحمد حماسة يرى أن الرسم الإملائي قاصر عن الوفاء بالمنطوق، خاصة وأن الرموز الكتابية يتحكم في وضعها المتكلمون.(3)

وهناك من يرى أن تجربة "تمام حسان" لا تخرج في مضمونها وجوهرها العام عن الأقسام الثلاثة، التي أشار إليها القدماء في كتبهم، وما زالت تردد حتى اليوم على مسامع طلابنا في قاعات الدرس النحوي والصرفي، وتكمن محاولته في التفصيل في المباني الثلاثة (4) ، وهذا الرأي قريب من الصواب، وذلك أن "تمام حسان" في تقسيمه السباعي فصل المشتقات عن قسم الاسم، كما فعل قبل ذلك مع الضمير، ومثل ذلك ما فعله مع الظرف، ثم زاد قسماً جديداً هو الخالفة، وبالتالي نجد أن التقسيم الثلاثي للقدماء قد

(1) ينظر: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية. ص 156-157.

(2) العلامة الإعرابية بين القديم والحديث. ص 76.

(3) ينظر: العلامة الإعرابية بين القديم والحديث. ص 75.

(4) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية. ص 158

انطلقت منه جميع الدراسات الحديثة ودارت حوله وفصلت فيه بأخذها بعض ما يندرج تحت القسم الواحد من أنواع، وإفرادها عن جنسها، فينشأ قسم جديد.

ب-الميزان الصرفي:

الميزان الصرفي هو مقياس وضعه المتقدمون من علماء العربية، لتعرف به أبنية الكلم في ثمانية أمور: الحركات والسكنات، والأصول والزوائد، والتقديم والتأخير، والحذف وعدمه (1)، أي أنه المقياس الذي تعرف به هيئة مبنى الكلمة، فالغرض منه استخدام معيار دقيق، ذي طابع مجرد صالح لقياس جميع الأحوال التي تعتري الكلمة القابلة للتصريف، وذلك من أجل ضبط ميزانها على ضوء تنوع الصيغ.

ونحن نعلم أن علماء العرب جعلوا " للكلمة العربية أصولاً اشتقاقية ثلاثة، ولها صيغة صرفية تختلف عن صيغ أخرى لكلمات أخرى، فلما اختلفت الصيغ وكان كل منها إطاراً شكلياً لعدد كبير من الكلمات أراد النحاة أن يرمزوا لكل حرف من الأصول الثلاثة برمز يعرف بموضعه من الكلمة، فجعلوا الفاء بإزاء الأصل الأول، والعين بإزاء الأصل الثاني، وجعلوا اللام بإزاء الأصل الثالث، فسموا الأول فاء الكلمة والثاني عين الكلمة، والثالث لام الكلمة، فإذا كان في الكلمة أي حرف زائد رمزا له وللحركات بلفظه الحقيقي، وهكذا رأينا الموازين الصرفية التالية:

ضَرَبَ عَلَى وَزْنِ فَعَلَ، وانطلق على وَزْنِ انْفَعَلَ، واجتمع على وَزْنِ افْتَعَلَ، واستخرج على وَزْنِ اسْتَفْعَلَ " (2)، أي أن لكل كلمة عربية ثلاثة أحرف أصلية، وما زاد عنها فهي حروف زيادة، وحتى نقيس الكلمة علينا أن نحدد أحرفها الأصلية، ونضع أمام كل حرف أصلي رمزه الذي وضعه العلماء، وما تبقى من الزوائد توضع كما هي في الكلمة، أما إذا زادت الأصول عن ثلاثة كما في "دحرج" فإن الميزان يكون بتكرار اللام فيقال فَعَلَلْ، وإذا حذف أحد أصول الكلمة حذف ما يقابله في الميزان فيقال في قُلْ فُلْ (3). وإذا كان الفعل أجوف أرجعوا الألف إلى أصلها حتى يستقيم الوزن؛ مثلاً: قال، أصلها

(1) محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية. ص 278.

(2) تمام حسان، الخلاصة النحوية. ص 42.

(3) ينظر: المرجع نفسه. ص 43.

قَوْل، أي على وزن فَعَلَ (1) هذا هو الميزان الصرفي عند الصرفيين القدماء، فكيف نظر له المحدثون ومنهم "تمام حسان"؟

لقد كان للمحدثين نظرة مغايرة للميزان الصرفي، فخالفوا بعض ما جاء به الأقدمون من صيغ صرفية، ومن ذلك أخذهم على الصرفيين العرب جعلهم "قول وبيع" أصلاً لقال وباع، وكذا في جميع باب الأجوف، ورفضوا أن يبنى شيء على شيء على ما هو مجرد وهم أو افتراض، ويتساءلون من أين جاءوا بهذا الأصل المزعوم؟، فوجدوا أن السبب هو الميزان الصرفي، وذلك أنهم لما عرضوا الأجوف على الميزان (فَعَلَ) لم يستجب الوزن الذي وضعوه لهذه الحالة، إذ لا يمكن أن تكون (قال) (فَعَلَ)، لذلك افترضوا هذا الافتراض، وفي رأيهم أن هذا ما أوقع الصرفيين العرب في تعقيدات كثيرة، فعقدوا بذلك مسألة الإعلال (2) أي أن الصرفيين القدماء بافتراضهم هذا القلب في الأجوف قد يوقعهم في الخطأ والتأويل، خاصة إذا صادفتهم حالات مشابهة لا يصلح فيها القلب.

ويقترح علماء اللسانيات الحديثة لتفادي الأخطاء أن تقاس الكلمة " على أساس ما هي عليه فعلاً بعد التحريك أو الحذف أو الزيادة أو التغيير؛ فإن قلت (ذَهَبَ) فوزنها (فَعَلَ)، وإن قلت (صَامَ) فوزنها (فَال)، وإن قلت (دَاع) فوزنها (فَاعِ)، وإن قلت (مَرَّ) فوزنها (فَعَلَ) لأن تلفظها (مَرَر)، (...). وإن زدت حرفاً في الكلمة زدت مثله في الوزن وفي المكان نفسه نحو كَبَّرَ (فَعَلَ)، واكتحل (افتعل). " (3) 'إذا هم يرون أن توزن الكلمة على ما هي عليه لا على ما كان أصلها وفقاً للمقاييس الصرفية التقليدية، فمثلاً إن قلت (رمى) فوزنها (فَعَى) لا (فعل)، و (نَامَ) على وزن (فال)، وعلى هذا فقس.

ورأي "تمام حسان" لا يختلف عن رأي رفاقه المحدثين، حيث نجده تكلم عن الميزان الصرفي في ظل حديثه عن الصيغة، وحتى نفهم هذا علينا أن نبين معنى الصيغة عند "تمام حسان"، لأنه يعقد مقارنة بينها وبين الميزان الصرفي.

فالصيغ الصرفية عنده هي عبارة عن مبان فرعية، متفرعة عن المباني التقسيمية الثلاثة: الاسم، والفعل والصفة دون غيرها من أقسام الكلام، فلا صيغة للضمير ولا للخوالف في عمومها، ولا للظروف ولا للأدوات الأصلية، لأن مبانيها في صورها

(1) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية. ص 169.

(2) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية. ص 170.

المجردة، فكل مبنى من هذه المباني الفرعية هو قالب تصاغ الكلمات على قياسه، يسمى الصيغة الصرفية، وتحت كل مبنى أكبر (من فعل، أو اسم أو صفة) تجد طائفة من الصيغ تقع مباني متفرعة عنه، وكل صيغة من هذه الصيغ الفروع تعبر عن معنى فرعي عما يفيد المبنى الأكبر من معنى تقسيمي عام كالاسمية والوصفية والفعلية⁽¹⁾، فالصيغة بهذا مبنى صرفي ينتمي إلى أقسام الكلم، تعبر عن المعاني الصرفية الوظيفية، لتكون بذلك ذات معنى وظيفي.

وحتى يشرح "تمام حسان" الوحدة الصرفية، التي اعتمد عليها في التحليل الصرفي، قدم ثلاثة مفاهيم صرفية متشابكة العلاقات، وهذه المفاهيم هي: المبنى، المعنى، العلامة⁽²⁾، وقد عرفنا سابقاً أن المبنى والمعنى ينتميان إلى اللغة، أما العلامة فتنتهي إلى الكلام. وقد عرفنا أن الصيغة تنتمي إلى المبنى الذي يعبر عن معنى المبنى، أما العلامة فهي تنتمي إلى الكلام، فتكون الصيغة عنده جزءاً من التحليل الصرفي، ينظر إليها على أنها تلخيص شكلي لجمهرة من العلامات لا حصر لها، ترد على أسنة المتكلمين باللغة الفصحى، حيث أن الناس ينطقون العلامات ولا ينطقون هذه التلخيصات الشكلية⁽³⁾ أي أن الصيغة هي عبارة عن تجريد تقاس به العلامة التي تمثل الكلام الذي ينطق به الناس، فالصيغة ذات معنى وظيفي أما العلامة ذات معنى معجمي.

ونظرة "تمام حسان" للميزان المغايرة لنظرة القدماء، تفهم ضمن العلاقة الرابطة بين العلامة والصيغة التي وضعها الصرفيون قياساً، حيث يرى "تمام حسان" أن العلامات التي ترد في النطق قد تخضعها ظروف القواعد التي تحكم تأليف الأصوات وتجاورها في اللفظ، لمغايرة بنية الصيغة مغايرة ترجع إلى ظواهر الإعلال أو الإبدال أو النقل أو الحذف⁽⁴⁾ أي أن الكلمة تتفاعل أصواتها مع بعضها بعضاً، مما يحدث تغييراً في بنية الكلمة الأصلية، فتكون العلامة بهذا مغايرة لبنية الصيغة، فلا يكون بينهما التوازي المتوقع من حيث عدد الحروف ونسق الحركات، فلو أردنا والحالة هذه أن نقابل أصواتها الصحيحة بحروف صحيحة، وأصوات حركاتها وعللها بحركات وعلل لوصلنا إلى

(1) ينظر: اللغة العربية مبناها ومعناها. ص 133.

(2) ينظر: المرجع نفسه. ص 82.

(3) ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها. ص 144.

(4) المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

تصوير هيكل الكلمة تصويرًا قد يختلف عن مبنى الصيغة " (1) ؛ وقد مثّل لذلك بصيغة الأمر من باب ضَرَبَ (فَعَلَ يَفْعَلُ) هي أَفْعِلْ يقول: " إذا أخذنا الفعل (وقى) وهو من أفعال هذا الباب وأردنا أن نصوغ فعل الأمر منه على مثال (افعل) لوجدنا هذا الفعل يؤول إلى (قـ) ، فإذا أردنا أن نقابل الحرف الوحيد الموجود من هذا الفعل بنظيره في الصيغة لوجدنا أن ما يقف بإزائه من حروف الصيغة هو العين المكسورة (عـ) ، فإذا سألنا أنفسنا من أي الصيغ هذا الفعل (قـ) لقلنا دون تردد إن صيغته هي صيغة أَفْعِلْ ، فإذا سألنا: فما بال هذه الصيغة المكسورة تقف هنا بإزاء الفعل في صورته النهائية، فإن الجواب هو أن هذه العين المكسورة تمثل " الميزان " ولا تمثل " الصيغة " (2) ؛ معنى هذا أن الميزان هو الصورة التي وجدت عليها الكلمة دون البحث في أصلها، أما الصيغة فهي الباب الذي تنتمي إليه الكلمة في الأصل قبل الحذف والتغيير الذي طرأ عليها، أي صيغة أمر "وقى " هي "افعل" أما ميزانه فهو "ق".

فالصيغة عند "تمام حسان" عبارة عن مبنى صرفي، تنتمي إلى علم الصرف، أما الميزان فهو عبارة عن مبنى صوتي، ينتمي إلى علم الأصوات، والتفريق بين الصيغة والميزان له من الأهمية ما يكون منها للتفريق بين علمي الصرف والأصوات (3) ، ومن هنا نصل إلى أن الصيغة هي علامة صرفية، أوجدها الصرفيون تبعًا لأصل الباب، أما الميزان الصرفي فهو وزن المثال الذي نطق به المتكلم، الذي تتحكم فيه الظواهر الصوتية، فهو تحقق فعلي للصيغة في كلام أهل اللغة.

فكما قد يختلف شكل الصيغة عن شكل الميزان الصرفي، قد يتفقان؛ فالفعل (ضَرَبَ) مثلا صيغته (فَعَلَ) وميزانه (فَعَلَ)، أي هما متفقان، وقد يختلفان كما رأينا في فعل الأمر (قـ)، وقد علّق الصرفيون هذا الاختلاف على النقل والحذف فأبانوا ما يرد من ذلك في الميزان، مع التذكير أن الصيغة تحكي قصة أخرى (4) ، ولذلك أخذ "تمام حسان" على الصرفيين أنهم لم يحفلوا بالفروق بين شكل الصيغة وشكل المثال في الإعلال والإبدال؛ حيث أنهم زعموا في (قال) وهو ينتمي إلى صيغة فعل أنه على وزن (فَعَلَ)

(1) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) ينظر: المرجع نفسه. ص 145.

(3) ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها، ص 145.

(4) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

أيضا وليس على وزن (فال)، وما إصرار علماء الصرف هنا على وحدة الصيغة والميزان بمجد فتيلاً بالنسبة للأغراض العلمية للتحليل الصرفي، بل من الأجدى أن نلقي على عاتق الصيغة بيان المبنى الصرفي الذي ينتمي إليه المثال وان ننوط بالميزان أمر بيان الصورة الصوتية النهائية التي آل إليها المثال، ولو اتحد هذا وذاك لغاب من تحليلنا أحد هذين الأمرين الهامين. ومن هنا اقترح أن التحليل الصرفي كما راعى النقل والحذف في الميزان ينبغي له أن يراعي الإعلال والإبدال أيضا "(1)، وضرب لذلك أمثلة منها: استخرج، واستخار، وأقام واقترح أن تكون على وزن استفعل- استفال- وأفال على التوالي.

ج- الاشتقاق:

يعد الاشتقاق مظهراً من مظاهر نمو اللغة، ويقصد به أخذ " صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة؛ كضارب من ضرب، وحذر من حذر" (2). وقد اهتم به القدماء، ودرسوه منذ بدءوا يبحثون في اللغة، فربطوا بين الألفاظ ذات الأصوات المتماثلة والمعاني المتشابهة، واتضح لهم الأصالة والزيادة في مادة الكلمة.(3)

ويرى "تمام حسان" أن الوصفيين قد نظروا إلى مسألة الاشتقاق من وجهة نظر المعنى الوظيفي من ناحية، ثم وجهة نظر التجرد والزيادة من ناحية أخرى، فوجدوا أن المعنى الوظيفي الذي تشترك فيه المشتقات جميعاً هو صلتها بمعنى الحدث، وأصفي صورة يوجد فيها في المصدر. (4) ولذلك جعلوا أصل المشتقات هو المصدر، وهذا الرأي قال به البصريون (5) ، وذلك أن معناه يضم الحدث فقط، خلافاً للفعل الذي يضم الحدث والزمن لقول "ابن مالك":

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأمن من أمن. (6)

حيث إن معنى الحدث مشترك بين جميع المشتقات، ولكن كل مشتق يضم إلى الحدث معنى آخر كالزمن في الفعل، وفاعل الحدث في صفة الفاعل ومفعول الحدث في

(1) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها. ط: بلا. بيروت: المكتبة العصرية، 2009. ص 277.

(3) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة. ص 62.

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها. ص 166.

(5) ينظر: تمام حسان، إعادة وصف اللغة العربية أسنياً، أشغال ندوة اللسانيات. ص 158.

(6) اللغة العربية معناها ومبناها. ص 166.

صفة المفعول وهلم جرا. أما المصدر فهو اسم الحدث فقط، لذلك رآه البصريون أصلاً للاشتقاق. (1)

أما الكوفيون فنظروا إلى القضية من ناحية التجرد والزيادة، فالمجرد من بين الصيغ في نظرهم أقرب إلى الأصالة من المزيد، ولم يجدوا في صيغ الكلام أكثر تجرداً من الفعل الماضي الثلاثي المجرد المسند إلى الغائب، لذلك رأوا أن أصل المشتقات هو الفعل الماضي. (2)

لكن "حسان تمام" رفض الرأي البصري، وكذا الرأي الكوفي، فصرّح أن أصل الاشتقاق هو المادة الثلاثية الأصلية، التي لا تدل على معنى في نفسها والتي تشترك كل مجموعة من المشتقات فيها، وتحتوي على الأصول الثلاثة مع زيادة الحركات وبعض الأحرف⁽³⁾، وقد تبعه في ذلك مجموعة من الباحثين الوصفيين، وقد رأى الباحث "عبد المقصود محمد عبد المقصود" في ذلك أنهم يتبعون منهج علماء اللسانيات الحديثة، ذلك المنهج الذي لا يقبل أن تكون صيغة ما أصلاً لصيغة أخرى، بل هو لا يبحث في ذلك، ويرى أن الاشتقاق يقوم أساساً على وجود علاقة بين مجموعة من الكلمات؛ هذه العلاقة هي اشتراكها في شيء معين، هو ما يعرف بالأصول أو المادة المعجمية. (4)

وتبعاً للمنهج الذي اتبعه "تمام حسان" انتقد طريقة القدماء في الأصل الاشتقائي، ووصف طريقتهم بأنها غير مقبولة، وذلك أن الكثير من الصعوبات تقوم على الرأيين، فلذلك نجده يسأل الرأي البصري عن "كان" الناقصة وهي عندهم فعل، أليها مصدراً أم لا مصدر لها؟، فمذهبهم يرى أن "كان الناقصة" لا مصدر لها، ومع ذلك يعتبرونها مشتقة فما أصل اشتقاقها⁽⁵⁾، ورأيه في ذلك صحيح لأنه رأى بأن تحليلاتهم بعيدة عن العلمية، ولكن سنعتبر قضية كان من القضايا الشاذة التي لا يقاس عليها، ثم سأل الكوفيين أيضاً عن "يدع" و"يذر" ففي رأيهم لا ماضي لهما وهما مشتقان، إذا فما أصل اشتقاقهما؟. (6)

(1) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) ينظر: المرجع نفسه. ص 167.

(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 169.

(4) ينظر: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية. ص 174.

(5) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها. ص 167.

(6) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

في حين يرى أن المعجميين قد أفلحوا في عد أصول المادة رحم قربي بين المفردات، وعلى الصرفيين أن يتبعوا طريقتهم في جعل أصول المادة هي أصل الاشتقاق؛ ولذلك نجده يقول: " والذي أراه أجدى على دراسة هذه المشكلة (مشكلة الاشتقاق) أن يعدل الصرفيون بها عن طريقتهم إلى طريقة المعجميين، بل أن يجعلوا دراستها في إطار علم الصرف حجة لوجه علم المعجم، مبتعدين بها عن شكلية الصيغ والزوائد والملحقات ذات المعاني الوظيفية جانحين بها في اتجاه المعجم، بحيث يكون "الاشتقاق" حدودا مشتركة بين المنهجين" (1)

فتمام حسان يدعو بذلك إلى دراسة الاشتقاق على طريقة المعجميين، وتكون دراسته خالصة لعلم المعجم، وهذا ما فعله "الخليل" في كتابه "العين" حين تصدى لدراسة اللغة؛ " ففرع المشتقات لا من المصدر وإنما من الأصول الثلاثة التي نعرفها اليوم باسم أصول المادة وليس أصول الاشتقاق " (2) ، وقد اعتمد "الخليل" على هذا المبدأ في عملية التقلبات التي قام بها في كتابه العين، فلو أن " الصرف " اعترف بهذه الأصول الثلاثة في التفرع الاشتقائي لكان صدق مع نفسه؛ لأن كل التحليلات الصرفية تقوم على افتراض الأصول الثلاثة أصلا للاشتقاق وترعاها في كل التقسيمات " (3)، إذ أن الاعتماد على هذه الأصول الثلاثة سيغني عن الكثير من الجدل القائم بين الصرفيين، وسيجنب الدراسين المصاعب التي وقع فيها البصريون والكوفيون.

ولأن طريقة المعجميين قريبة من المنطق والحيادية في اتخاذ الأصول الثلاثة، من فاء الكلمة وعينها ولامها أصلا للاشتقاق لأن لا معنى فيهما، نجد "تمام حسان" يتبنى هذه النظرة قاعدة أساسية في نمودجه الصرفي، و بهذا سيضمن عدم تعارضه مع البصريين و الكوفيين، وهذا يقتضي أن تكون كلمات اللغة العربية جميعها فيماعد الضمائر والظروف والأدوات وبعض الخوالب مشتقة، وبالتالي ستصبح لدينا طائفتان من المباني: مشتقة، وصلبة، وتحت طائفة المشتقات نجد الكلمات الجامدة، والكلمات المتصرفة. (4)

(1) المرجع نفسه. ص 168، 169.

(2) تتم حسان، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية. ص 158.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها. ص 169-170.

فالكلمات المنصرفة هي التي تتضح الصلات بين بعضها بعضا بواسطة تقليب حروف مادتها على صيغ مختلفة كالأفعال والصفات (1)، أما الكلمات الجامدة فهي التي لم تؤخذ من غيرها فلا تقوم علاقة لفظية بينها وبين غيرها من حيث حروفها الأصلية (2) كرجل، وفرس وكتاب. وبهذا يكون المصدر مشتقا متصرفا، وكذلك الفعل الماضي مشتقا متصرفا.

وقد توصل "تمام حسان" إلى هذه النتيجة بعد اعتماده على الأصول الثلاثة التي لا ينتسب لها أي معنى معجمي، بل يُجعل لها معنى وظيفي، وهو ما تؤديه من دور تليخيص العلاقة بين المفردات، فهذا هو منهج "تمام حسان" في الاشتقاق (3)، وفي نظر "تمام حسان" يكون الاشتقاق دراسة صرفية مسوقة لخدمة المعجم، مثلما كانت المباني والزيادات والملحقات دراسة صرفية لخدمة النحو.

و"تمام حسان" يرى أنه إذا كانت الحروف الصحيحة (الصوامت) تنفرد بأنها أصول في الكلمات العربية، ومن ثم فهي أساس للتفريق بين مادة وأخرى من مواد المعجم؛ فإن حروف العلة التي هي المصوتات تعتبر مناطا لتقليب صيغ الاشتقاق المختلفة في حدود المادة الواحدة؛ فالفرق عندهم بين قتل وقَتْل وقَتِّل وقَتَّل وقَتِّل وقَتَّل وقَتِّل وقَتَّل ... وهلم جرا من مشتقات (ق ت ل) فرق يأتي عند تنوع حروف العلة لا الحروف الصحيحة. ومن هنا تتحمل حروف العلة بالتعاون مع أصوات الزيادة وموقعية الكمية (التشديد والمد) أخطر الوظائف في تركيب الصيغ الاشتقاقية (4).

و"تمام حسان" لما اتخذ الأصول الثلاثة أصلا للاشتقاق ليس بدعا، بل اتبع شيخ العربية "الخليل"، الذي وضع النواة الحقيقية للاشتقاق، عندما كان يأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فيعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا (5)، وقد أفاد "ابن جني" من آراء الخليل، ونبه على فكرة الاشتقاق بمعناها العلمي الحديث في الباب الذي يسميه الاشتقاق الصغير، قال: "كأن تأخذ أصلا من الأصول فتقرأه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه

(1) ينظر: المرجع نفسه. ص 169.

(2) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها. ص 72.

(5) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية. ص 178.

ومبانيه وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة من تصرفه، نحو سليم ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمي والسلامة، والسليم (...). وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته" (1)، ورأي "ابن جني" قريب من رأي علماء اللغة المحدثين، وكذلك قريب من الآراء التي دعا إليها "تمام حسان".

د- ظاهرة الإلصاق من وجهة نظر تمام حسان:

يعتبر الإلصاق عملية هامة لنمو اللغة وإثرائها، وذلك باستخدام السوابق واللواحق والزوائد المتوسطة. (2)

وقد تحدث "تمام حسان" عن طريقة الإلصاق في اللغة العربية، فرأى أن أوسع اللواحق هي الضمائر المتصلة؛ لأنها يمكن أن يستفاد منها ثلاثة معان، هي الشخص والعدد والنوع، ثم حروف المضارعة لأنها يستفاد منها الشخص والعدد ولواحق التثنية والجمع حيث يستفاد منها العدد والنوع، ثم لواحق التأنيث وهي تفيد النوع عند مقابقتها بصيغ المذكر وتفيد العدد عند مقابلة التاء بالنون، وأضيق اللواحق مجال تطبيق هي أداة التعريف. (3)

وقد رفض "تمام حسان" الإلصاق على الطريقة الغربية، ويصرح بأن العربية تأباه ويقترح الإلحاق بديلاً لذلك؛ أي إلحاق صيغة بصيغة أخرى؛ كما ألحقت صيغة "اقعنسس" بـ "احرنجم"، على الرغم من أصالة اللام في إحداها وزيادتها في الأخرى، ويسمى هذا النوع من الإلصاق خلق صيغ جديدة، فهو عبارة عن آلة لصنع المفردات. وسيظل باب الإلحاق مفتوحاً في اللغة العربية إذا أريد لهذه اللغة أن تحيا وتتطور. (4) أي أن عملية الإلحاق هي عمية خلق مصطلحات جديدة في اللغة، خاصة في حقل المصطلحات العلمية والحضارية، فتكون اللغة بحاجة مسيسة إلى هذه العملية من أجل إيجاد مصطلحات جديدة لقضايا جديدة، ليعيد انتعاش اللغة من جديد.

وقد صنف "تمام حسان" الملحقات في العربية في ثلاثة أنواع:

1. صدور: Préfixes

(1) الخصائص. ج2/ ص 133.

(2) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية. ص 177.

(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبانيها. ص 159.

(4) ينظر: المرجع نفسه. ص 152، 153.

2. أحشاء: Infixes

3. أعجاز: Suffixes (1)

فالصدر ما ألحق بأول الكلمة وتصدرها ليؤدي معنى صرفياً معيناً بتعبيره عن مورفيم أو وحدة صرفية؛ مثل حروف المضارعة، وهمزة التعدية المفتوحة، وحركة همزة الوصل في أول الافتعال والانفعال ... إلخ. (2)

أما الحشو فما جاء في وسط الكلمة ليؤدي معنى صرفياً معيناً فيها، ليعبر عن مورفيم أو وحدة صرفية معينة هي وظيفته، وأشهر الأحشاء في اللغة العربية: تاء الافتعال والتضعيف في مضعف العين من الثلاثي، والفاء المكررة في نحو هَدَّهَدَ، ومنها زيادة حرف في وسط الكلمة في الأفعال مثل دحرج من درج. وشرط الحشو أن يكون بين حرفين أصليين. (3)

أما العجز: فما ألحق بآخر الكلمة، فأدى معنى وظيفياً نحويًا أو صرفياً بتعبيره عن مورفيم خاص، يعبر عن باب من أبواب النحو أو الصرف؛ مثل الضمائر المتصلة ونون الوقاية وحركات الإعراب وحروفه وعلامات التأنيث، فجموع التكسير تشمل كثيراً من الصدور والأحشاء والأعجاز. (4)

وهذه الملحقات عنده ذات معنى وظيفي، بعيدة عن المعنى المعجمي، إذ أن في المعجم لا تجد نون الوقاية مختصة بمدخل معجمي خاص، وسوف لا تجد كذلك كاف الخطاب ولا ياء المتكلم مع ورودها مفعولاً، ومضافاً إليه، ولكنك تجد كل ذلك في النحو والصرف، اللذان يحددان وظائفهما ومعانيهما الوظيفية (5)، أي أن هذه الملحقات تؤدي معنى وظيفي صرف لتدل على معاني أبواب معينة مرتبطة بالصرف أو النحو.

هـ- حروف الزيادة عند تمام حسان:

تعتبر حروف الزيادة أحد الأمرين اللذين يفرقان بين كل صيغة وأخرى إلى جانب توزيع الحركات والعلل. (6) فالفرق بين صيغة وأخرى يكون في عدد الأحرف المزيّدة

(1) ينظر: مناهج البحث في اللغة. ص 221.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 222.

(3) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 222.

(4) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(5) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(6) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 160.

أو في حركاتها وسكناتها، مثلاً الفرق بين صيغة اسم الفاعل، واسم المفعول من الفعل غير الثلاثي هو فرق في حركة الحرف ما قبل الأخير كمستخرج، ومستخرج.

و"تمام حسان" لما عالج هذه القضية رفض طريقة النحاة في نسب المعاني لحروف الزيادة؛ كقولهم أن معنى التاء في افتعل هو الافتعال، ويسمونها تاء الافتعال، وعن أن معنى السين والتاء في استفعل هو الطلب، وهذا في رأيه خاطئ؛ لأن إسناد المعاني الوظيفية للزوائد يخرجها عن طابع الزيادة إلى طابع الإلصاق، هذا الأخير ينفرد دون العناصر كلها بالدلالة على معنى وظيفي، فالزوائد لا يمكن أن ينسب إليها معاني صرفية، وما يمكن أن ينسب إليها هو معنى الجهة في الحدث.⁽¹⁾

وفي الوقت نفسه يرى أن النحاة قد أفلحوا عندما أفردوا باباً خاصاً يسمونه "معاني صيغ الزوائد"، بحيث إنهم جعلوا المعاني الوظيفية مما تفيد الصيغ لا الزوائد، وهذا هو المنهج الأمثل لعلاج الموضوع في نظره، فالمعنى الوظيفي الصرفي للصيغة ينسب إلى الصيغة كلها لا إلى زوائدها.⁽²⁾

وبخصوص تحديد حروف الزيادة، فقد رفض فكرة النحويين القدماء في حصر حروف الزيادة في ما جمعه في كلمة "سألتمونيها"، وزعمهم أن أي حرف من غير هذه الحروف يعد حرفاً أصلياً في الصيغ الرباعية والخماسية، والذي زاده إصراراً أن النحاة لم يفسروا العلاقة التي تربط مجموعة من الكلمات الثلاثية ومجموعة من الكلمات غير الثلاثية، التي تشترك في عدد من الحروف والمعاني، وقد عدوا حروفها كلها أصلية؛ مثلاً: (قلب، شقلب)، (درج، دحرج)، (غرد، زغرد)، (بثر، بعثر).⁽³⁾

وهذه المقابلات أوجت إلى "تمام حسان" بأن حروف الزيادة ليست قاصرة عند حد سألتمونيها، بل أن كل حرف من حروف العربية يصلح أن يكون حرفاً من حروف الزيادة⁽⁴⁾؛ فمعنى هذا أن الحرف الزائد قد يكون أي حرف من الحروف الأبجدية، فيكون الفعل غير الثلاثي ذو مادة ثلاثية له المعنى نفسه مع الفعل الثلاثي، وهذا في نظره سيتيح الفرصة لخلق عدد كبير من المصطلحات الجديدة ولذلك نجده يقول: "ينبغي قبل

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 161.

(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 161.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 161، 162.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 162.

التفكير في الوسيلة -وسيلة خلق الكلمات الجديدة- أن نزع أن حروف الزيادة في اللغة الفصحى ليست قاصرة عند حروف (سألتمونيها)، فكل حرف في اللغة العربية صالح من الناحية العلمية لأن يكون زائداً لمعنى (...). فإذا أبحنا لأنفسنا زيادة الحروف دون قيد للتعبير عن مقولات التحولات العلمية المختلفة استطعنا في النهاية أن نخلق صيغاً جديدة للثلاثي المزيد تصلح كل صيغة منها باعتبارها معنى صرفياً لأن تضم تحتها العدد الكبير من العلامات أي المفردات الاصطلاحية العلمية أسماء وصيغاً وأفعالا على السواء"⁽¹⁾، أي أن "تمام حسان" بهذا سيسمح للفرد بخلق علامات جديدة تثري قاموس اللغة، وهذا الشيء يجعل اللغة محافظة على ألفاظها ونموها، وصالحة لكل عصر.

وهناك فكرة أخرى لا بد من الإشارة إليها، اشتمل عليها نموذج "اللغة العربية معناها ومبناها"، وهي فكرة تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، على نحو ما يتعدد المعنى المعجمي للكلمة الواحدة، وهذه الفكرة أشار إليها النحاة القدماء أمثال مغني اللبيب الذي فصل القضية أروع تفصيل على قول تمام حسان⁽²⁾، وهي الفكرة نفسها التي أراد "تمام حسان" معالجتها، وذلك أن المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما، ويصدق هذا الكلام على كل أنواع المباني التي سبق ذكرها من مباني التقسيم، ومباني التصريف ومباني القرائن⁽³⁾.

فمباني الأقسام قد تتعدد معانيها؛ كالمصدر مثلاً قد ينوب عن الفعل؛ نحو ضرباً زيداً، وقد ينوب عن اسم المفعول؛ نحو بدم كذب، أو اسم الفاعل؛ مثل أصبح مأوكم غوراً، أو بمعنى الظرف نحو آتيك طلوع الشمس⁽⁴⁾

والأداة مثلاً قد تتعدد معانيها؛ مثل "ما"، فتكون موصولة ونافية وكافة ومصدرية ظرفية واستفهامية وتعجبية وشرطية⁽⁵⁾، وهذا التعدد يظهر من خلال استعمال المبنى في السياق، فيفهم من خلاله المعنى الوظيفي الذي تؤديه.

(1) المرجع نفسه، ص 161.

(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 164.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 163.

(4) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص 164.

ومباني التصريف أيضا صالحة لأن تتعدد معانيها؛ فمثلا التاء نجدها مرة للتأنيث ومرة للوحدة ومرة للمبالغة... إلخ. (1). أما مباني القرائن فيكفي أن نعلم أن الاسم المرفوع مبنى صالح لأن يكون فاعلا، أو نائب فاعل، أو اسما لكان، أو خبرا لإن أو مبتدأ أو خبرا أو تابعا مرفوعا... إلخ، والكلام نفسه يقال على المنصوبات أو المجرورات. (2)

فمن خلال هذا يكون أي مبنى متعدد المعنى مادام مجردا لم يدخل في السياق أو لم يجسد في علامة، لأن العلامة لا تفيد إلا معنى واحداً تحده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية. (3)

هذه هي محاولة "تمام حسان" في إعادة هيكلة النظام الصرفي من منظور وصفي، حيث انتقد درس الصرفي العربي، وقدم تبعا لذلك البديل، فنستطيع أن نلخص محاولته في النقاط التالية:

1. أعاد تقسيم الكلم العربي، فبدل التقسيم الثلاثي جاء بالتقسيم السباعي، الذي أقامه وفق المعنى والمبنى.
2. أعاد النظر في أصل الاشتقاق، فبدل أن كان أصل الاشتقاق المصدر عند البصريين، والفعل عند الكوفيين، أصبح أصل الاشتقاق الأصول الثلاثة للمادة من فاء وعين ولام الكلمة.
3. أعاد النظر في حروف الزيادة، التي كانت مجموعة في كلمة "سألتمونيها" أصبحت حروف الأبجدية كلها صالحة أن تكون حروف زيادة.
4. أعاد النظر في الميزان الصرفي، فممن منهجه في الميزان الصرفي أن تزن الكلمة على ما هي عليه في الواقع الاستعمالي، دون افتراض أصل أو اللجوء إلى التقدير، وفي هذا الفرق بين الصيغة والميزان، لتكون الصيغة تلخيص شكلي للعلامات، أما الميزان فهو واقع الكلمة كما نطقت في المثال .
5. قدم تمام حسان ثلاثة مصطلحات مترابطة مع بعضها بعضا، وهي الصيغة، الميزان، العلامة، فالصيغة ما وضعه الصرفيون قياسا عاما، والميزان هو قياس

(1) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 165.

(3) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الكلمة بحسب نطقها، والعلامة هي ما ينطق به الناس من كلمات تجسد الميزان والصيغة.

المبحث الثالث: إعادة وصف النظام النحوي

أولا - مفهوم النظام النحوي:

يعتبر النحو قلب الأنظمة اللغوية، وذلك لكونه الرابط بين المفردات والكلمات لتكوين الجمل ذات المعنى التام، فالكلمات المفردة المستقلة لا تفيد أي معنى إن لم تدخل في تركيب لغوي تام المعنى (1)، فالنحو هو الذي يختص بدراسة التركيب أو الجملة، حتى يرتبط تعريفه بدراسة الجملة، وهذا ما وصل إليه "عبد الرحيم" في قوله: «إن النحو هو دراسة الجملة، وهذا التعبير البسيط - أي دراسة الجملة - هو غاية الدرس اللغوي كله لا شك؛ لأن اللغة الإنسانية لا تكون لغة لها معنى إلا إذا كانت موضوعة في جمل، ونحن نفكر "بجمل" كما يقولون» (2)، وكما هو واضح فعبد الرحيم يمثل جيل المحدثين الذين اقتصر على دراسة النحو في الجملة، على خلاف ما توصل إليه "ابن جني" الذي مثل الجيل الأول في كون النحو هو «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع، والتحقيق، والتكسير، والإضافة، والنسب والتركيب، وغير ذلك» (3)؛ لكن هذا المفهوم الذي طرحه "ابن جني" يعتبر مفهوما شاملا، لأنه اشتمل على عدة موضوعات من تركيب، وإعراب وأصوات وصرف، التي أخذت شكلا جديدا أكثر دقة وموضوعية عند المحدثين، الذين وظفوا المناهج الحديثة في دراسة هذه الموضوعات، لكن "عبد الرحيم" يرى أن حصر "ابن جني" للنحو في "كلام العرب دليل على إدراكه أن النحو مجاله الجملة" (4)

وقد رأى بعض الباحثين أن وظيفة النحو قديما تقتصر على الناحية الشكلية، وهي معرفة أواخر الكلمات إعرابا وبناء؛ لكن قد تنبه علماء اللغة المحدثين إلى وظيفة النحو باتصاله بالدلالة، عند اتجاهه إلى دراسة الجمل من ناحية العلاقات السياقية (5) فخرج النحو من إطار الكلمة إلى شيء أكبر منها وهي الجملة.

(1) ينظر نادية رمضان نجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، ص168.

(2) فقه اللغة في كتب العربية، ص145.

(3) الخصائص، ج1/ ص34.

(4) فقه اللغة في كتب العربية، ص151.

(5) ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص228، 229.

وبهذا تخطى دور النحو الإعراب ومشكلاته على مستوى الكلمة، بل تعداه إلى مستوى التركيب، وما يتعلق به من وظائف الكلمات والعلاقات المعنوية التي تربط مفرداته ومسائل نظم الكلام وتأليفه (1)، ليكون دور النحو في " تحليل بناء الجملة، والبحث في العلاقات التي تربط بين الكلمات في الجملة الواحدة وبيان وظائفها" (2)، وهذا التغير الحاصل في أساس التحليل النحوي جاء ضمن قرارات عديدة للنحو العربي من طرف أولئك الباحثين الذين تعلموا في الجامعات الغربية.

ولقد حظي النحو باهتمام العديد من اللغويين، فأصبح عندهم موضوع درس وتعليق وتأويل، فاختلفت إزاءه المواقف وتنوعت في شأنه طرق التقدير وتباينت مسالك التقييم وتعددت معايير إبداء الحكم فيه، وقد أرجع الباحث عبد القادر المهيري هذا الاهتمام إلى مجموعة من الأسباب نذكر منها: (3)

1- أهمية التراث وتقل حجمه؛ فالمادة الغزيرة الثرية التي تضمنتها مؤلفات النحو تدعو الباحثين إلى عدم الاستخفاف بالتراث النحوي، وتغريهم بالانكباب عليه، علمهم يجدون فيه ما لم يفتقد إليه غيره، أو تفتح أمامهم سبلا جديدة للتأويل والنفاد إلى أسسه النظرية والفلسفية؛ وبالتالي تقييمه وتبرير عدم التفريط فيه والتخلي عنه.

2- اهتمام غير العرب بهذا التراث؛ فقد اهتم عدد من المستشرقين بنشر عدد من أهم نصوصه، فهذا الذي أعاد إلى المتقنين العرب الوعي بأهميتها، ونبّههم إلى أنهم أولى بانتقالها من طي النسيان، فنشروا العديد منها ممهدين بذلك الطريق إلى دراستها. فقد انكب المحدثون على التراث العربي، وبأيديهم مناهج غربية، من بينها المنهج الوصفي الذي رأينا أنه تنامي في أواخر الستينات وبداية السبعينات في العالم العربي؛ حيث تأسس هذا الاتجاه على مجموعة من القناعات، نذكر منها: (4)

1- السير على نهج الوصفيين الغربيين في نقد النحو التقليدي وجرد لجوانب نقصه، فصار عندهم أن التراث النحوي العربي تضمن العيوب نفسها التي تضمنها التفكير الغربي.

(1) ينظر: كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص 64.

(2) محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، ص 123

(3) ينظر: نظرة في التراث اللغوي العربي، ص 101-103.

(4) ينظر امحمد الملاح، الزمن في اللغة العربية. ط: 1. الرباط: دار الأمان، 2009، ص 44

2- رسا ضمن قناعتهم تصور تأثر النحوي العربي بالمنطق الأرسطي ، وبهذا صار النحو سوريا مفتقدا الخصائص الواقعية معتمدا على مفاهيم تجريدية من قبيل التعليل والتقدير والتأويل.

3- إن النظام التعقدي لأسس النحو، بني على متون محصورة في اللغة الأدبية، وعندما واجهوا نصوصا تخالف ما قصدوه لجأوا إلى التأويل .

4- غياب التمييز بين مستويات التحليل اللغوي واختلاف المستويات التحليلية أثناء إجراء وصف أو تحليل للظواهر.

فكل ما وصف به النحو العربي « من نقائص وعيوب دفع أصحاب الاتجاه الوصفي إلى وضع شعارات تجديدية تروم نقد النحو العربي، وبناء نحو جديد للغة العربية يروم العلمية، وهي عملية يتم تصورهما استنادا إلى أسس ومعايير علم اللغة الحديث، وبشكل أخص الاتجاه البنوي»⁽¹⁾؛ حيث نجدهم يلغون كل ماله صلة بالتأويل، لرؤيتهم بأنه قريب من الفلسفة، وبعيد عن العلمية، ولذلك حاولوا بعث نفس جديد في اللغة، ووصفت بجهاز نحوي قديم دام قرونا، ولم يكدي يعرف تغييرا إلى زمن اليوم.

وكما رأينا في المباحث السابقة أن اللغويين العرب المعاصرين قد وجهوا انتقاداتهم إلى فكرة العامل؛ حيث اشتهر عن التراث اللغوي العربي أنه أخذ بمفهوم العامل في تحليله للتركيب النحوي؛ إذ يحدد به وحدات الجملة، فيبين العلاقات بينها، والتي تجعل بعض التراكيب صحيحة، وبعضها الآخر غير صحيحة، كما ارتبطت فكرة العامل بالعلامة الإعرابية، التي أرقت الكثير من الباحثين المحدثين، وحاولوا التنصل منها لما فيها من تعقيدات.

ولهذا نجد بعض روادنا اللغويين، قد قدّموا « تصورا شاملا مخالفا لما رأوه من انحصار النحو العربي في تراثنا في العلامة الإعرابية»⁽²⁾. وقد كان تصور القرائن النحوية من أبرز هذه التصورات التي قدّمت في إطار تجديد الدرس النحوي، كما رأينا في المباحث السابقة، لكن رغم ما قدّمه الباحثون من جهود لإعادة وصف الجهاز النحوي تبقى جهودهم مغامرة كبرى أقدموا عليها أمام التراث النحوي الضخم.

(1) امحمد الملاح ، الزمن في اللغة العربية ، ص 44.

(2) محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العرب، ص 203

ولهذا كان طبيعياً أن يواجه اللسانيون العرب جملة من الإشكالات المنهجية في محاولتهم هذه، ومن بين هذه الإشكالات قضية الإعراب التي قلنا أنها شكلت مدار اهتمام النحويين العرب « بوصفها ظاهرة مستمرة في اللغة العربية على خلاف اللغات الأخرى، واهتمامهم بالإعراب دفعهم إلى أن يهتموا بالكلمة أساساً من حيث هي وحدة نحوية، وأن يهملوا مفهوم الجملة. (.. .)، وإزاء هذا الإشكال كان على اللسانيين العرب المحدثين أن يدخلوا مفهوم الجملة بوصفها الوحدة اللغوية الأساسية في المستوى التركيبي، وأن يعيدوا وصف هذا المستوى من خلال مفهوم الجملة «⁽¹⁾. ولذلك ربط "عبد الرحمان" دراسة النحو بدراسة الجملة كما ذكرناه سابقاً.

ثانياً- النظام النحوي عند تمام حسان:

سنقتطع من جملة المحاولات التجديدية للجهاز النحوي أبرز محاولة، أراد صاحبها الإحاطة بجوانب الظاهرة النحوية؛ ونقصد بهذه المحاولة، ما قدمه "تمام حسان" في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها".

وسنقف في هذا المبحث عند أهم القضايا التجديدية التي لامسها "تمام حسان"، التي تحدثنا عن بعضها فيما سبق؛ مثل نظرية العامل والإعراب، فلذلك سنتجاوزها إلى قضايا أخرى؛ مثل: الزمن والجهة والجملة في نظره.

ذكرنا من قبل أن النظام النحوي عند "تمام حسان" ينبني على خمسة أسس وهي:

- « 1- طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل أو الأساليب.
- 2- مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة... الخ.
- 3- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عن تركيبها لبيان المراد منها وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص (وتحتها فروع)، والنسبة (وتحتها فروع)، والتبعية (وتحتها فروع)، وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنوية على معاني البواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية.

(¹) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة درس اللسان العربي الحديث، ص 137.

4- ما يقدمه علم الأصوات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية، أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف، وما اصطلحنا من قبل على تسميته مباني القرائن اللفظية.

5- القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق، وبين بقية أفرادها «(1)

وكما وضعنا سابقا فإن الجوانب الثلاثة الأولى للظاهرة النحوية تتصل بالدلالة من معاني نحوية عامة وخاصة، وما يربط بينهما من علاقات ، أما الجانب الرابع فقد اتصل بالجانب اللفظي للغة، أما الجانب الخامس فهو عبارة عن مقابلات تقوم بين فرد من الجوانب الأربعة السابقة وغيره من الجوانب.

وقد رأى بعض الباحثين أن مخالفة تمام حسان للتراث النحوي العربي ترد في المقام الأول «من حيث غياب التصور العام في حديث النحاة العرب ونصوصهم (...). على جوانب الظاهرة النحوية على الرغم من إحاطتهم بجميع جوانبها في درسه للتركيب النحوي للعربية بصورة تجعل الدارس يؤمن بأنهم قد صدروا عن تصور للظاهرة النحوية واضح في أذهانهم ودقيق في أحكامه ومتكامل في بنائه على الرغم من عدم نصهم عليه «(2)، ومعنى هذا الكلام أن المخالفة لا تقع في إطار وجود هذه الجوانب، لأن نحاة العرب الأوائل قد تكلموا عليها، لكن ليس بالطريقة التي أوردتها "تمام حسان" ؛ لأنه عرف كيف يضع كل جانب في مكانه لمعرفة قيمة كل واحد في التركيب، فالتراث النحوي « إذا كان يعرف قيمة العلامة الإعرابية والصيغة الصرفية والرتبة المطابقة وغير ذلك مما له دور في التركيب النحوي للعربية، وإذا كان يسجل العلاقات النحوية العامة والخاصة، فإنه لا يرتبها على هذا النحو الذي يرتبها عليه عمل اللغة العربية معناها ومبناها» (3).

فالذي جاء به "تمام حسان" ليس غريبا على اللغة العربية و أهلها، وإنما أعاد ترتيبه وذلك ظاهر في استنطاقه للنصوص التراثية، وفي ربطه بين علوم اللغة وما يخدم الجهاز النحوي، وهذا لأنه فهم أن النحو ما هو إلا: « شبكة من العلاقات السياقية التي تقوم كل علاقة منها عند وضوحها مقام القرينة المعنوية قد يعتمد وضوحها على التأخي بينها وبين

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 178

(2) محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العرب، ص 205.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

القرائن اللفظية في السياق»⁽¹⁾، وهذا الفهم جعله يقيم دراسته على أساس مجموعة من القرائن، حلت محل النظرية التراثية التي مثلتها نظرية العامل كما رأينا. وفيما يأتي سنبين جديد "تمام حسان" في مجال النحو، علما أن ما سنذكره قد لمحننا له سابقا في وصفنا " لنموذجه اللغة العربية معناها ومبناها " .

1 - مسألة الزمن عند تمام حسان:

يعتبر الزمن عنصرا أساسيا في الفعل؛ لأنه هو الذي يميزه عن الاسم والحرف، لذلك نجدهم يعرفونه على أنه " حدث مقترن بزمن " ⁽²⁾؛ أي إن حدوث الفعل مقيد بزمن، فيفيد التجدد والحدوث في زمن وقوعه والفعل عند "سيبويه": « أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبينت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه كذلك أمرا: اذهب واقتل واضرب، و معبرا، كقتل ويذهب ويضرب ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن»⁽³⁾

فمن خلال حديث " سيبويه" يتبين أنه يجعل المصدر واسم الحدث أصلا لاشتقاق الفعل، أي أن اسم الحدث يصبح فعلا بتغيير بنيته، والتغيير في الصيغة عماده الزمن، ولهذا كانت الإحالة الزمنية في الأفعال ضرورية عند القدماء ، وبهذا نجد المعادلات التالية: المصدر = حدث - زمن-، الفعل = حدث + زمن، والاسم = - حدث- زمن ، وبهذا نتوصل إلى ملامح مميزة لأقسام الكلم»⁽⁴⁾.

فقد كان التقسيم الثلاثي لأزمنة الفعل يغلب على معظم مصنفات النحو القديمة وخاصة، بالنسبة للذين سايروا "سيبويه"؛ حيث ارتبط الزمن في الفعل بثلاث حركات « وهي حركة مضت ويعبر عنها بالزمن الماضي، وحركة حاضرة وزمنها الحال، ويعبر عنها بالفعل المضارع، وحركة آتية ويعبر عنها بالمستقبل»⁽⁵⁾ .

وهناك ملامح مميز في التراث النحوي القديم يتمثل في ربط الزمن النحوي بالزمن الوجودي أو الفلكي، "فابن يعيش" يعتبر أن أساس اختلاف صيغ الفعل يرجع إلى كون

(1) تمام حسان، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص 159

(2) امحمد الملاح، الزمن في اللغة العربية، ص 31.

(3) الكتاب، ج1/ ص 12.

(4) ينظر: احمد الملاح، الزمن في اللغة العربية، ص 31.

(5) كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 153.

« أصل الأفعال أن تكون متصرفة من حيث كانت منقسمة بأقسام الزمان »⁽¹⁾، لأنه « لَمَّا كانت الأفعال مساوقة للزمان ، والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده ، وتنعدم عند عدمه، انقسمت بأقسام الزمان ،ولما كان الزمان ثلاثة: ماضي وحاضر ومستقبل، وذلك من قبيل أن الأزمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأت ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية، كانت الأفعال كذلك ماضي ومستقبل وحاضر »⁽²⁾

فكان من السهل على النحاة أن يحددوا الزمن الصرفي المرتبط بالصيغة من أول وهلة، فقسموا الأفعال بحسبه إلى ماض ومضارع وأمر، وجعلوها نظاما زمنيا وفرضوا تطبيقها على صيغ الأفعال في السياق⁽³⁾؛ إذ صادف النحاة خروج الفعل، عن صيغة في السياق لكنهم لم يستطيعوا تفسير هذه الظاهرة، فسمّوا الماضي ماضيا حتى عندما يكون معناه في السياق الاستقبال⁽⁴⁾؛ حيث أدرك "سيبويه" ظاهرة تبادل الصيغ لمواضع بعضها بعضا، لكن لم يفسرها حتى لا يخرج على القانون الذي رسمه النحاة؛ إذ يقول: « وقد تقع " بفعل " في موقع " فعلنا" »⁽⁵⁾، فتبادل الصيغ في المواقع يرد في سياقات متباينة غير موحدة تركيبيا أو دلاليا ، و"ابن جني" يرى أنه عندما تتشرب الصيغ معاني بلاغية أو أسلوبية يجوز أن يقع بعضها موقع بعض⁽⁶⁾.

وقد توصل القدماء الى أن تغيير الأبنية جعل علامة على تغيير الأزمنة ، وهو ما عبر عنه "ابن جني" قائلا «حکم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد لأنها لمعنى واحد ، غير أنه لما كان العرف في صناعتها أن تفيد أزمنتها ، خولف بين مثلها »⁽⁷⁾ ، أي أن دلالة الحدث لا تختلف مع اختلاف الصيغ ، وإنما الذي يختلف هو الزمن ، وفي هذا يقول "أبو حيان التوحيدي" على الفعل: « إنه يدل على الحدث بلفظه و على الزمان بصيغته أو كونه على شكل مخصوص لذلك تختلف دلالة الزمان باختلاف الصيغ و لا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها »⁽⁸⁾ ، فشكل الصيغة إذن لا يمكن أن يساوي إلا الزمان ، و لذلك ذهب

(1) شرح المفصل، ج7 / ص 116.

(2) المرجع نفسه ، ج7 / ص 4.

(3) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 242.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 24.

(5) الكتاب، ج3/ص 24.

(6) ينظر: الخصائص ج3/ ص 331.

(7) المرجع نفسه ، ج3/ص 331

(8) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ت: محمد حسن الشافعي. ط: 1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1998، ص 19

بعض الباحثين إلى جعل الزمن «مكونا صرفيا للأفعال بغض النظر عن السياقات التركيبية التي يمكن للصيغة أن تأتي فيها»⁽¹⁾.

فكان من السهل على النحاة أن يحددوا الزمن الصرفي المرتبط بالصيغة من أول وهلة، فقسموا الأفعال بحسبه إلى ماض و مضارع و أمر، و جعلوها نظاما زمنيا و فرضوا تطبيقها على صيغ الأفعال في السياق⁽²⁾ ؛ إذ صادف النحاة خروج الفعل عن صيغته في السياق ، لكنهم لم يستطيعوا تفسير هذه الظاهرة ، فسّموا الماضي ماضيا حتى وإن كان معناه في السياق الاستقبال⁽³⁾

فقد أدرك "سيبويه" ظاهرة تبادل الصيغ لمواضع بعضها البعض ، لكن لم يفسرها حتى لا يخرج على القانون الذي رسمه النحاة للزمن ؛ فنجده يقول : « وقد تقع "يفعل" في موقع فعلنا »⁽⁴⁾، فتبادل الصيغ في المواقع يرد في سياقات متباينة غير موحدة تركيبيا أو دلاليا ، و "ابن جني" في هذا يرى عندما تنتشر الصيغ معاني بلاغية أو أسلوبية يجوز أن يقع بعضها موقع بعض⁽⁵⁾

ومن خلال هذا الحديث يتضح أن هناك زمن صرفي مرتبط بالصيغة، وزمن نحوي مرتبط بالسياق وهو الذي يعطي للصيغة الفعلية قيمة زمنية معينة؛ فمثلا قولنا (جاء خالد) الفعل ماضي أما إذا قلنا : (إذا جاء خالد فأخبرني) ، أصبح الماضي دالا على المستقبل مع أن الفعل واحد، والصيغة واحدة⁽⁶⁾. فالنحاة القدماء توصلوا إلى هذه النتيجة لكن لم يخطر ببالهم أن يعيدوا النظر في نظام الزمن في ضوء مطالب السياق، لأنهم كانوا حريصين على القواعد التي وضعوها فنسبوا اختلاف الزمن إلى الأدوات، فقالوا : إن "لم" حرف قلب، و"إذا" ظرف لما يستقبل من الزمان⁽⁷⁾ ؛ وهذا جعل زمن الصيغ على المستوى الصرفي يتناقض مع استعمالاتها المرنة في السياق.

ولقد دفعت هذه المشكلة تمام حسان إلى التمييز بين الزمن النحوي وزمن الصيغ في مجال الصرف؛ لأنه مادام النحو « هو نظام العلاقات في السياق، فمجال النظر في الزمن

(1) محمد الملاح ، الزمن في اللغة العربية ، ص35

(2) ينظر : تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص242

(3) ينظر : المرجع نفسه ، ص243

(4) الكتاب ، ج24/3

(5) ينظر : الخصائص ، ج3/ص331

(6) ينظر: كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 153

(7) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 243.

النحوي هو السياق وليس الصيغة المنعزلة ، وحيث يكون الصرف هو نظام المباني والصيغ، يكون الزمن الصرفي قاصرا على معنى الصيغة يبدأ بها و ينتهي بها، ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السياق «(1)، وبهذا التصور نجده يجعل الزمن الصرفي وظيفة الصيغة والزمن النحوي وظيفة السياق مرتبط بقرائن معينة.

وفي طرح "تمام حسان" لقضية الزمن نجده يفرق بين عدة مصطلحات، بنى من خلالها نموذج الجديد في مفهوم زمن الفعل في اللغة العربية؛ حيث نجده يفرق بين الزمن النحوي والزمان على اعتبار أن هذا الأخير ما هو إلا « كمية رياضية من كميات التوقيت تقاس بأطوال معينة كالثواني والدقائق والساعات...» فلا يدخل في معنى الصيغ المفردة، ولا في تحديد معنى الصيغ في السياق ،ولا يرتبط بالحدث كما يرتبط الزمن النحوي، إذ يعتبر الزمن النحوي جزءا من معنى الفعل «(2)

أما مصطلح الزمن عنده فيضم أربعة أنواع وهي (3):

1. الزمن النحوي: الذي يدعى بالزمن التركيبي، وهو الدلالة الوظيفية على معنى الزمن (4) أو كما قال تمام حسان « هو وظيفة في السياق يؤديها الفعل وغيره من أقسام الكلم التي تنقل إلى معناه» (5) لأن زمن الصيغة قد يتغير عند دخوله في سياق سياق تركيبى أو عند اتصاله ببعض الأدوات لأن النحو عنده هو نظام العلاقات في السياق وبالتالي تحديد الزمن النحوي متوقف على الحالة التي وجد عليها الفعل في السياق.

2. الزمن الصرفي: هو وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق فلا يستفاد من الصفة التي تفيد موصوفا بالحدث ولا يستفاد من المصدر الذي يفيد الحدث دون الزمن (6)؛ (6)؛ أي أن الزمن الصرفي يكون محددًا بالصيغة لا يخرج عنها.

3. زمان الاقتران: يستفاد هذا الزمان من الظروف الزمانية التي ذكرناها في أقسام الكلم وهي: إذ ، وإذا، ولما وأبان، متى، ويكون بين حدثين (7).

(1) المرجع نفسه، ص 242.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 240، 241.

(4) كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 154.

(5) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 241.

(6) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(7) المرجع نفسه، ص 243.

وقد حاول "تمام حسان" استثمار إجرائية مصطلح "الجهة" كمفهوم واصف للنسق الفعلي العربي⁽¹⁾، حيث لاحظ بعض الدارسين أن هذا المفهوم قد غاب لدى رواد الاتجاه الوصفي باستثناء "تمام حسان"⁽²⁾

حيث اقترح تمام حسان ترتيباً جديداً للزمن في اللغة العربية، حدد من خلالها وجوه الاختلاف بين زمن وآخر، والاختلاف في ما سمّاه الجهة aspect ، ومعناها «تخصيص لدلالة الفعل ونحوه إمّا من حيث الزمن وإمّا من حيث الحدث»⁽³⁾ والتي تفصح عنها اصطلاحات البعد والقرب و الانقطاع والاتصال والتجدد والانتهاء والاستمرار والمقاربة والشروع والعادة والبساطة؛ والتي قصد بها الخلو من الجهة، أي عدم الجهة⁽⁴⁾.

وقد توصل "تمام حسان" إلى أن الاختلاف بين زمن وزمن هو في الواقع «اختلاف في الجهة لا في المضي والحال والاستقبال»⁽⁵⁾؛ وإن الزمن في اللغة العربية ثلاثة أقسام، ولكنها تنفرع عند اعتبار الجهة إلى ستة عشر زمناً نحوياً⁽⁶⁾.

1. الزمن في الجملة الفعلية المثبتة:

وبحسب تقسيمه للجمل، استطاع أن يحدد الزمن النحوي وجهاته، ففي الجملة الخبرية المثبتة والمؤكدّة، يقع الزمن فيها في ست عشرة صورة يظل "فعل" فيها على مضيه، و يدل "يفعل" على الحال أو الاستقبال بحسب القرينة أو الضميمة⁽⁷⁾، وبهذا وجد "تمام حسان" تسع جهات للماضي، وثلاثاً للحال وأربعاً للاستقبال، حيث أن تغيّرات الجهة في

(1) ينظر: احمد الملاح، الزمن في اللغة العربية، ص 49.

(2) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) اللغة العربية معناها ميناها، ص 257.

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ميناها، ص 245.

(5) المرجع نفسه، ص 246.

(6) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(7) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

معنى الزمن تأتي من الأدوات سواء أكانت حرفية كما في: قد، والسين، وسوف، أم نواسخ كما في كان، كاد، وطفق، الخ⁽¹⁾

أ/ الدلالة الزمنية لصيغة الماضي من خلال القرائن⁽²⁾: "صيغة فعل "

ب/ الدلالة الزمنية للمضارع: "يفعل"⁽³⁾

الزمن	القرينة	الصيغة التركيبية	الجهة
الماضي	لقد كان	لقد كان فعل	البعيد المنقطع
	أنه كان قد	إنه لقد كان فعل	القريب المتقطع
	لقد كان	لقد كان يفعل	المتجدد
	لقد	لقد فعل	المنتهي بالحاضر
	أنه مازال	أنه مازال يفعل	المتصل بالحاضر
	لقد ظل	لقد ظلّ يفعل	المستمر
	/	إنه فَعَلَ	البسيط
	لقد كاد	لقد كاد يفعل	المقارب
	لقد طفق	لقد طفق يفعل	الشروعي
الزمن	القرينة	الصيغة التركيبية	الجهة

(1) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 247.

العادي	إنه يفعل	/	الحال
التجديدي	إنه يفعل	/	
الاستمراري	إنه يفعل	/	
البسيط	ليُفعلنَّ	/	المستقبل
القريب	سيفعل	السين	
البعيد	سوف يفعل	سوف	
الاستمراري	سوف يظل يفعل	سوف يظل	

2. جهات الزمن في الجملة المنفية:

يغلب في الجملة المنفية استعمال المضارع للدلالة على الماضي، لأنه هو الذي يضام أكثر أدوات النفي (لم، و لمّا، وليس، وما ولا ولن)، حيث لا ينفي صيغة فَعَلَ منها إلا "ما"، أمّا، و" لا"، إذا دخلت على فعل لا تفيد النفي، بل تفيد الدعاء، وبالتالي نفي الماضي لا يكون لصيغة فعل إلا في حالة واحدة وهي " قد فعل " الذي يكون " ما فعل"، كما يتضح في الجدول التالي:⁽¹⁾

الجهة	الصيغة التركيبية	القرينة	الزمن
-------	------------------	---------	-------

(¹) ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها، ص247

البعيد المنقطع القريب المنقطع المتجدد	لم يكن يفعل لم يكن قد فعل ما كان يفعل/لم يكن يفعل/ كان لا يفعل	لم يكن لم يكن قد ما كان/ لم يكن كان لا	الماضي
المنتهي بالحاضر المتصل بالحاضر المستمر/ البسيط المقارب الشروعي	ما فعل لما يفعل لم يفعل لم يكذب يفعل ما فعل	ما لما لم لم يكذب ما	
العادي التجديدي/الاستمراري	ليس يفعل ما يفعل	ليس ما	
البسيط القريب البعيد الاستمراري	لا يفعل لن يفعل ما كان ليفعل لن يفعل	لا لن ما كان لن	المستقبل

فمن خلال هذه الجداول نرى أن الزمن لا يرتبط بصيغة معينة دائماً، وإنما يختار الصيغة التي تتوافر لها القرائن التي تعين على تحميلها معنى الزمن المعين المراد في السياق، ففي الجملة الخبرية المنفية رأينا أن نفي الماضي يكون بصيغة المضارع، ولهذا رأى تمام حسان بأن هذا «جعل النحاة ينسبون معنى الزمن إلى أدوات النفي مع أن الأداة لا يمكن أن تفيد زمناً وإنما يمكنها أن تفيد الجهة»⁽¹⁾.

أما في الجملة الإنشائية، فقد وجد "تمام حسان" أن الجملة الاستفهامية هي الجملة الوحيدة التي تتوافق فيها دلالة الصيغة صرفياً ونحوياً، فبدل فعل على الماضي وبدل

(¹) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 248.

"يفعل" على الحال والاستقبال بحسب الضمائم، وذلك أن الجهات نفسها الموجودة في الجملة المثبتة وجدت في الجملة الاستفهامية المسبوقة بأداة الاستفهام "هل" (1).
وكذلك بالنسبة للاستفهام من جملة النفي، حيث توضع الأداة في الأول وتبقى الدلالة الزمنية والصيغ نفسها التي كانت عليها الجملة قبل وضع الأداة (2).
أما الجمل الإنشائية الأخرى، فوجدها تقتصر على الحال أو الاستقبال، فلا دلالة فيها على الماضي، لكن رغم ذلك صيغة "فعل" تستعمل باطراد لتدل على الحال أو الاستقبال في التخصيص، كما قد يدل على الدعاء ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي: (3)

(1) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 251.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 251، 252.

نوع الجملة	الزمن	القرينة	الصيغة التركيبية	الجهة
الأمر بالصيغة	الحال الاستقبال	الآن غداً	أفعل الآن أفعل غداً	كل الجهات كل الجهات
الأمر باللام	الحال الاستقبال	الآن غداً	ليفعل الآن ليفعل غداً	كل الجهات كل الجهات
النهي	الحال الاستقبال	الآن غداً	لا تفعل الآن لا تفعل غداً	كل الجهات كل الجهات
العرض	الحال الاستقبال	الآن غداً	ألا تفعل الآن ألا تفعل غداً	// // // // // //
التخصيص	الحال الاستقبال	الآن غداً	هلاً فعلت الآن هلاً فعلت غداً	// // // // // //
التمني	الحال الاستقبال	/ /	تمنيت لو قد حدث أو أتمنى أن يحدث // // //	// // // // // //

نوع الجملة	الزمن	القرينة	الصيغة التركيبية	الجهة
الترجي	حال استقبال	الآن غداً	عساه يفعل الآن عله يفعل الآن // // غداً	كل الجهات
الدعاء	حال استقبال	/ /	رحمه الله، يرحمه الله رحمه الله	كل الجهات
الشرط	حال استقبال	الآن غداً	إن قام يد/ أن يقيم زيد الآن إن قام غداً	كل الجهات

ملاحظة:

قد يطرأ على التحضيض والتمني معنى المضي بواسطة النواسخ؛ فمثلاً (هلاً كنت قد فعلت!)، وفي هذه الحالة يكون الزمن هنا وظيفة الناسخ أكثر مما هو وظيفة سياق التخصيص أو التمني⁽¹⁾.

ومن خلال ما سبق يتضح أن "تمام حسان" قد وضع قانوناً يضبط استعمال الزمن الصرفي؛ فرأى أن زمن الصيغة الصرفية لا يتغير في جملة خبرية مثبتة أو في جملة استفهامية مثبتة، ويتعرض للتغيير في جملة خبرية منفية أو في جملة إنشائية، ولهذا رأى بعض الباحثين إلى أن الزمن «يصير محددًا بنوع الصيغة الزمنية في نوع الجملة التي تندرج فيها تلك الصيغة»⁽²⁾.

وقد دمج "تمام حسان" الصفات والمشتقات في جدول الزماني، باعتبار أنها اتخذت سمات فعلية في النظام النحوي، علماً أن هذه الصيغ خلقت خلافاً منهجية في إلحاقها بالفعلية، وذلك أن القدماء يؤكدون على عمل تلك الصيغ وهو ملحظ بارز، لكن زمنها فهو ملحظ ثانوي⁽³⁾. وبهذا يكون الأمر بسيطاً بما أن اسم الفاعل ينحو منحى "يفعل"

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 250

(2) امحمد الملاح، الزمن في اللغة العربية، ص 48.

(3) ينظر: كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 163.

ويطابقه في العمل ، إذن سيعبر عن زمنه، ولذلك نجد أحد الدارسين يصرّح قائلاً: « الحكم بانعدام الملحظ الزمني لهذه الصيغ حكم غير منصف »⁽¹⁾

ومن القدماء من نجده أعطاها ملما زمنيا، حيث سماها الكوفيون بمصطلح زمني هو الدائم، وخاصة الفراء (ت 207) الذي أكد دلالتها الزمنية، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: (كل نفس ذائقة الموت)⁽²⁾ ، فقال في معانيه: « وأكثر ما تختار العرب التثوين والنصب في المستقبل فإذا كان معناه ماضيا لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة »⁽³⁾ وفي هذا الكلام إشارة إلى الدلالة الزمنية في صيغة اسم الفاعل وهي قرينة شكلية، وهي التثوين للدلالة على الحالة، والمستقبلية، والإضافة للدلالة على زمن المضي.

أمّا "تمام حسّان" فقد أضاف علّة أخرى يجعل بها اسم الفاعل قابلا لأن يحمل الدلالة الزمنية، وهي أن هذه الصيغة صالحة لأن تدخل في علاقات سياقية كعلاقة الإسناد والتعدية في قولك: (أضارب أخوك زميله)، فأخوك فاعل وزميله مفعول به لضارب، وكلمة ضارب في هذا التركيب محتملة للحال والاستقبال، من غير تعيين لأحد بقرينة لفظية، لكنها لا بد أن تتعين لأحدهما هنا بقرينة حالية، وإلا كان في الكلام لبس⁽⁴⁾، فالقرينة الحالية تكون في المقام؛ كأن تقال الجملة أثناء وقوع الضرب، أمّا القرينة اللفظية فتكون في المقال بواسطة الظرف كأن يقال: « أضارب أخوك زميله الآن »، أما ما يعين هذه الجملة للاستقبال فأمران أيضا قرينة حالية عندما يتسع الخبر ولم يقع بعده، وقرينة لفظية بواسطة الظرف غدا⁽⁵⁾، كقوله تعالى: (ولا تقولن لشيء أني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله)⁽⁶⁾.

وإذا أضيف الوصف (اسم الفاعل، اسم المفعول، صيغة المبالغة، اسم التفصيل والصفة المشبهة) إلى ما بعده، ففي معناه من جهة الزمن احتمالان⁽⁷⁾:

(1) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) آل عمران/ 185.

(3) معاني القرآن، ت: أحمد يوسف نجاتي ومحمد عبي النجار، ط: بلا، طهران: منشورات ناصر خسر، ج2، ص202، نقلا عن: كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 164.

(4) اللغة العربية معناها ومبناها، 253.

(5) ينظر: المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

(6) الكهف/ 23.

(7) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 253

1. الدلالة على الماضي ويكون بمعونة قرينة حالية أو مقالیه مثلاً: "أبو بكر قاهر المرتدين" على اعتبار أن أبا بكر قائد عظيم عاش في زمن مضى، أمّا القرينة المقالية فتكون بالظرف: مثلاً: " هذا ضارب زيد أمس " .

2. الدلالة على مطلق الوصف؛ أي يكون الوصف خالياً من معنى الزمن كقولك: "الله واهب النعم" كما قد يخلو الوصف من معنى الزمن عند استعماله علماً، كما في طاهر ، صالح. وكذلك المصدر قد يدخل في علاقات سياقية فيفيد معنى الزمن فيكون إما على معنى على معنى الإنشاء، وإما يكون على معنى الإضافة؛ حيث إذا كان على معنى الإنشاء صار تشبيهاً بالأمر من حيث إسناده إلى المخاطب، وعدم ظهور المخاطب في الكلام، ولأنه صالح للحال أو الاستقبال، لكنه يختلف عنه، كون الأمر للأمر المخض، أما المصدر للإفصاح⁽¹⁾.

أمّا معنى الإضافة فإنه يحتمل الماضي والحال والاستقبال، وبتعيين بقرينة حالية أو مقالية، فتقول: أعجبنى ضرب زيد عمراً، فالقرينة الدالة على الماضي، هي أعجبنى ، ويعجبنى ضرب زيد عمراً الآن أو غداً، وهنا القرينة هي الظرف " الآن ، غداً " ⁽²⁾.

ويشير "تمام حسّان" إلى أن النظام الصرفي يأخذ في اعتباره الأفعال دون الصفات والمصادر، لكن القرائن الحالية والمقالية تضيف إلى الصفات والمصادر معاني جديدة لم تكن لها في الصرف، وهذا يدخل ضمن تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد⁽³⁾

لكن هناك من عاب على "تمام حسّان" إدخاله المشتقات إلى جدول الزماني، حيث قدّموا بعض الحجج التي تفند مقولته تلك، فنجد "أحمد الملاح" يقول: « لا يجوز في نظرنا الجمع بين الزمن وهو سمة فعلية بامتياز لا يمكن أن تقرن بالأشكال اللغوية التي لها سمة اسمية، فاسم الفاعل له مدخل معجمي يخص بسمتين [+ ف، + س] ، فهو بذلك ذو طبيعة مزدوجة فهو باعتبار السمة الفعلية ينتقي موضوعات كالفاعل والمفعول، ويسند إعراب النصب أو لا يسنده إلى المفعول، وباعتبار السمة الاسمية يتلقى إعراباً من العامل الذي يعمل فيه، ويحمل علامة تطابق اسمية وليس فعلية، فعندما نقول: " هؤلاء ضاربون عمراً " فالعلامة التي تظهر على اسم الفاعل تحمل سمة العدد والجنس، أمّا الشخص فلا

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 254، 255.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 255.

(3) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

يظهر في المشتقات، بل الشخص سمة تطابقية مميزة للفعال فقط، ولذلك لا يمكن للزمن بمفهومه الصرفي morphological tense أن يظهر في المشتقات، و نفس السلوك تبديه المشاركات في الانجليزية أو الفرنسية، فالمشاركات تحمل الجهة ، ولواصقها Affixes محدودة، إذ لا يمكن أن تحمل علامات تصريفية، فمثلا لدينا لاحقة [en]has written... لا يمكن أن تظهر علامة الشخص على المشاركات، ويشكل هذا التحليل حجة لصالح فرضية الربط بين علامة الشخص والزمن، فهما علامتان متعلقتان، وإذا جاز أن يدل اسم الفاعل على مقولة من المقولات الصرفية فهو دال على الجهة»⁽¹⁾، لكن تمام حسان أدرك أن الصفات ليس لها دلالة صرفية على الزمن كما يدل الفعل، ولكن عندما تدخل في سياق النص تستفيد من القرائن المقالية والمقامية لتصبح دالة على الزمن.

كما أن الباحث "أحمد الملاح" ذكر في انتقاده لتمام حسان فيما يخص الإحالة الزمنية أن مفهوم السياق النحوي الذي يتبناه "تمام حسان" عام وفضفاض وغير مقيد، فافتراض بناء الإحالة الزمنية داخل السياق النحوي لا يمكن صياغته إلا داخل نظرية تركيبية تعطي محتوى مفاهيميا دالا لمفهوم السياق والعلاقات النحوية التي يفترض أنها فاعلة في تأويل الزمن⁽²⁾. فيمكن أن نقول: إن مفهوم السياق النحوي فضفاض إذا قورن بالنظرية التركيبية التي تحلل الزمن على أساس سلاسل زمنية، لكن لا ننسى أن "تمام حسان" ينتمي إلى المدرسة السياقية الفيرثية التي تتبنى مصطلحات معينة، بحيث إذا أردنا تقديم البديل يجب أن نراعي معطيات المدرسة التي ينتمي إليها.

قبل أن نختم الكلام في قضية الإحالة الزمنية لا بد أن نشير إلى مفهوم الجهة، إذ نجد "تمام حسان" قد قدم ثلاث أنواع له وهي:⁽³⁾

1. جهة في فهم معنى الزمن ومنها ظروف الزمان، وبعض الأدوات والنواسخ.
2. جهة في فهم معنى الحدث وتكون لتقييد اسناد الحدث إلى المسند إليه ومنها المعاني المنسوبة إلى حروف الزيادة في الصيغ كالتضعيف لإفادة المبالغة في مثل كسر.
3. جهة في فهم معنى علاقة الإسناد، ويجمع تحت عنوان التخصيص والنسبية عند الكلام في التعليق النحوي، ومنها ظروف المكان و المنصوبات وحروف الجر.

(1) الزمن في اللغة العربية، ص 48.

(2) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 260

2- الجملة عند تمام حسان:

تعتبر الجملة من أهم المصطلحات اللغوية في اللسانيات العربية ، إذ حظيت باهتمام بالغ من قبل الباحثين اللغويين العرب سواء كانوا قدماء أم محدثين ، حيث اختلف في تعريفها و في تقسيمها منذ العهد الأول للنحو العربي إلى العهد الحديث ، مع الإشارة إلى أن الدراسات اللغوية العربية قد عرفت مصطلحين متقاربين في الدلالة ، وهذين المصطلحين هما الكلام و الجملة ، إذ وقف نحائنا القدماء أمامهما وقفة حائر ، فتباينت وجهات نظرهم بين مشترط الإسناد و الفائدة في المصطلحين كليهما ، و مشترط الإسناد و الفائدة في الأول فقط ، ليصلوا إلى نتيجة مفادها أن كلا المصطلحين تركيب إسنادي (1) ولعل من بين التعريفات التي نطمئن لها بحسب قول الأستاذ "رابح بومعزة" ، التعريف الذي ينتهي إلى أن الجملة هي التركيب المتضمن إسنادا أصليا مستقلا بنفسه ، حاملا في ثنياه معنى تاما يسوغ سكوت المتكلم عليه عند انتهائه على نحو لو سكت فيه المتكلم لم يكن لأهل العربية مجال لتخطئته و نسبته إلى القصور في باب الإفادة تنتهي حدودها في اقصر صورها على طرفين يقابلهما المسند و المسند إليه ، تعبر عن مراد المتكلم و تنتهي حيث تنتهي فكرته لأنه استقل لفظا و معنى ، و بذلك تشكل وحدة تبليغية تتم بها الفائدة للمخاطب (2) ؛ لأنه تعريف رضي بتعريف الاسترابادي (ت686) و "ابن هشام" (ت761) للكلام تعريفا للجملة (3) ، الذي مفاده أن: "الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي و كان مقصودا لذاته . فكل كلام جملة و لا ينعكس" (4) ، و رضي بتعريف "ابن جني" للكلام الذي يقول فيه : "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه" (5) حيث "إنه ميّز بين الكلام الذي احتوى معنى مستقلا لا يحتاج إلى تراكيب أو كلمات تتم معناه ، و بين الجملة التي تم تركيبها بفضل تضمنها للمسند و المسند إليه ، ولكنها لا تكون معنى مستقلا" (6) .

ومن بين الجهود اللغوية التي حاولت تطوير مفهوم الجملة العربية وما يرتبط بمكوناتها ما أقدم عليه الدكتور "تمام حسان" في ظل نظرية المعنى التي تتبعها في دراسة النحو ،

(1) رابح بومعزة ، الجملة و الوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي . ط: بلا . سوريا : دار و مؤسسة رسلان ، 2008، ص32.

(2) رابح بومعزة ، الجملة و الوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي ، ص33.

(3) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

(4) الاسترابادي رضي الدين محمد بن حسن ، شرح الكافية في النحو . ط: بلا . بيروت : دار الكتب العلمية، ج1/ص8

(5) الخصائص ، 17/1

(6) رابح بومعزة ، الجملة و الوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي ، ص33

ومن خلال سعيه إلى تخليص النحو من الشوائب التي تعقده و على رأسها نظرية العامل ، كما رأينا في المباحث السالفة الذكر ، معولا في ذلك على نظرية تضافر القرائن التي جعلها الملهم له في تفسير كثير من الظاهرات النحوية، كالإعراب والعامل والجملة، وقد ربط في ذلك مفهوم الجملة بفكرة الإسناد، لكن يرى أنها قرينة غير كافية لإقامة صرح العلاقات بين أجزاء التركيب العربي⁽¹⁾.

فركز في تحديده للجملة على العلاقات السياقية وعلى مفهوم التعليق، الذي أفاده من نظرية النظم عند "عبد القاهر" في كتابه "دلائل الإعجاز"، حيث يرى أن التعليق هو الإطار الضروري للتحليل النحوي⁽²⁾.

و كما قلنا فقد بنى تقسيمه للجملة على أساس الإسناد؛ حيث يقول: « علاقة الإسناد هي علاقة المبتدأ بالخبر والفعل بفاعله والفعل بنائب فاعله والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله وبعض الخوالب بضمائنها »⁽³⁾ ، ليصل في نهاية المطاف إلى تقسيم ثلاثي للجملة الإسنادية إلى جملة اسمية وجملة فعلية، وجملة وصفية⁽⁴⁾

و لاحتفال "تمام حسان" بالمعنى و اتجاهه البلاغي أديا إلى خلو الكتاب من معلومات واضحة عن تركيب الجملة العربية ، وكذا انعدام أية إشارة إلى مفهوم البساطة و التركيب في الجملة⁽⁵⁾ ، حيث أنه لم يشر إلى مفهوم الجملة البسيطة التي تعد أصغر أشكال الجملة الجملة ، تتألف في أدنى حد لها من كلمتين بينهما إسناد يكون لإحدهما فيه تعلق بالأخرى على النحو الذي به يحسن موقع الخبر و تمام الفائدة⁽⁶⁾

ولم يشر كذلك إلى مفهوم الجملة المركبة التي يقصد بها الجملة التي يكون التركيب الإسنادي فيها متعددا⁽⁷⁾

وقد اعتمد "محمد حماسة" على تقسيم "تمام حسان" للجمل وأضاف عليه بعض الأسس الجديدة، وسنحاول أن نبين أنواع الجملة عند "تمام حسان" بحسب تصور "محمد حماسة" كما يلي:

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 192.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 189.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 194.

(4) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(5) رابع بو معزة ، الجملة و الوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي ، ص 34.

(6) ينظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، 20/1.

(7) ينظر : رابع بو معزة ، الجملة و الوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي ، ص 78

1. الجملة الاسمية:

تتألف الجملة الاسمية من مسند إليه ومسند أو من مبتدأ وخبر، والمبتدأ لا بد أن يكون اسماً أو ضميراً، وأما المسند والخبر فلا بد أن يكون وصفاً أو ما ينتقل إليه من الاسم أو الجار والمجرور والظرف⁽¹⁾، والجملة الاسمية في اللغة العربية لا تشتمل على معنى الزمن، فهي جملة تصف المسند إليه بالمسند، ولا تشير إلى حدث ولا إلى زمن فإذا أردنا أن نضيف عنصراً زمنياً طارئاً إلى معنى هذه الجملة جننا بالأفعال الناسخة، فيصبح وصف المسند إليه منظوراً إليه من وجهة نظر زمنية معينة⁽²⁾. ولذلك توصف الجملة المؤلفة من اسم وما يسند إليها بأنها تراكيب تدل على معنى الثبوت والاستقرار⁽³⁾ لأنها تخلو من الزمن والتجدد، والحديث هنا عن الجملة البسيطة لا المركبة.

2- الجملة الفعلية:

تتألف الجملة الفعلية من (فعل + فاعل) أو (فعل + نائب فاعل)⁽⁴⁾، وتكون علاقة الإسناد هي العلاقة الرابطة بين جزئي هذه الجملة، باعتبارها قرينة معنوية، وعندما يتوصل المعرب إلى فهمها يستطيع تحديد أجزاء الجملة⁽⁵⁾، وشرط هذه الجملة أن يحافظ فيها على رتبة الأجزاء غداً يجب أن يتقدم الفعل و يتأخر الفاعل⁽⁶⁾. وفي هذا آراء لا نود نود الغوص فيها، وسبب ورود هذا الشرط حتى لا يقع المعرب في الخلط بين الجملة الاسمية التي مسندها جملة فعلية، وبين الجملة الفعلية التي تقدم خبرها.

3-. الجملة الوصفية:

مصطلح الجملة الوصفية يمكن أن يطلق للدلالة على معنيين مختلفين :

- 1 - الجملة التي تقع وصفاً، أو الوصف بالجملة.
- 2 - الدلالة على نوع خاص من أنواع الجملة العربية، يختلف في مقوماته و علاقته عن بقية أنواعها. وهو استخدام حديث نشأ في رحاب المحاولات النحوية التي ينهض بها بعض المجتهدين من دارسي النحو المتنورين في دار العلوم ، وتدل

(1) ينظر: محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة، ص 79.

(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 193.

(3) محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة، ص 83

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 191، 192.

(5) محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة، ص 83

(6) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الجملة الوصفية عندهم على الجملة التي تبتدئ بوصف يقع مسندا ، بعده مسند إليه مرفوع⁽¹⁾، سواء كان الرفع على الفاعلية، وذلك في صفة الفاعل، والمبالغة، وصفة التفضيل- أو على النيابة عن الفاعل - وذلك في صفة المفعول به. لتكون الجملة الوصفية مؤلفة من وصف (اسم فاعل، أو صفة مشبهة، أو صيغة مبالغة، أو اسم المفعول، اسم التفضيل) + اسم مرفوع أو ضمير شخصي منفصل للرفع مثل: أنا ناجح أخواك، ما محبوب الخائنون.... إلخ⁽²⁾.

و مقومات اعتبار هذه الجملة نوعا مستقلا من الجملة العربية، أمران أساسيان: أولهما: اعتبار الوصف نوعا مستقلا من أنواع الكلمة العربية، و هي الاعتبارات التي ذكرها تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها و مبناها".

وثانيهما: الرغبة في التخلص مما يمكن وصفه بازدواجية التحليل، و هي الازدواجية التي قد يسلم إليها الأخذ بالاتجاه الشائع في التراث النحوي في تحليل هذه الجملة؛ إذ يرى النحاة أنها تتكون من مبتدأ و فاعل، أو من مبتدأ و نائب عن الفاعل، الأمر الذي يوهم أن الجملة مكونة من مسندين إليهما دون وجود الطرف الإسنادي الثاني، و هو المسند فيها.⁽³⁾ و لكن هناك من رفض هذين الاعتبارين؛ لأن الظاهرة في رأيه أعمق و أوسع مدى؛ ذلك أنها تتصل عضويا بالمقومات المرعية في الجملة العربية، و ما لها من خصائص ذاتية، واستعمالات سياقية، و هي أمور فرضت على النحاة أنفسهم الاعتراف بوضع خاص للجملة التي نطلق عليها " الجملة الوصفية"، و إن سلكوها ضمن الجملة الاسمية، خضوعا للمنطق الشائع بينهم في التمييز بين أنواع الجملة من خلال تحديد مواقع الأطراف الإسنادية بها، والربط بين هذه الأنواع ونوع الكلمات المتصدرة فيها.⁽⁴⁾

3- ملاحظات في محاولة تمام حسان :

وبما أننا قد تعرضنا إلى قضية العلامة الإعرابية ومجموعة القرائن المعنوية واللفظية التي اعتمد عليها "تمام حسان" في تحديد الوظيفة النحوية، سنتجاوز هذه النقطة إلى بعض

(1) علي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية : الجمل " الظرفية، الوصفية، الشرطية". ط:1. القاهرة: مؤسسة المختار، 2007، ص83.

(2) محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة، ص83.

(3) علي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية، ص83، 84.

(4) ينظر: علي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية، ص85.

الملاحظات التي أجملها بعضها الباحثين في محاولة "تمام حسان" لإعادة وصف اللغة العربية، نذكر منها: (1)

1/ - أنه ليس من الخطأ أن يتوسع "تمام حسان" في تقسيم الكلمة إلى هذا العدد من الأنماط، لكن الخطأ أن يشعر الباحث القارئ أن هذا التقسيم جديد.

2/- أن تمام حسان التزم بثنائية مبنى/ معنى، في تمييز أقسام الكلم ولكنه أخلّ بالتوازن بينهما وكان إلى جانب المعنى أميل عند التعريف بهذه الأقسام.

3/- تمام حسان، درس اللغة العربية بشواهد ونصوص من كتب النحاة، فبذلك يعد منهجه وصفي تزامني، الذي يدرس الظاهرة في حقبة معينة، وكان يمكن له أن يطلق على هذا الانجاز « اللغة العربية معناها ومبناها في القرنين الأول والثاني الهجريين » حتى يستقيم النظر، هنا نوافق صاحب الانتقاد في هذه النقطة؛ لأن "تمام حسان" أعاد إحياء نصوص التراث، بإعادة قراءتها من جديد، فهو لم يعد وصف اللغة العربية كما هي الآن، لأنه أسقط منهجا غربيا حديثا على لغة الأسس لغة التراث، و بالتالي لم يعد وصف اللغة العربية بل أعاد وصف قواعدها.

4/- أن تسويغ مظاهر الشذوذ في النحو العربي لا يسدي كبير خدمة لمتكلم اللغة، بدليل أن المتكلم في هذه الأيام لن يجد مستساغا من أن يقيس على « خرق الثوب المسار » عبارات مماثلة؛ لكن ذلك مفيد في نطاق النظر اللغوي، بما يخلقه من آفاق في مجال استنتاج الظاهرة اللغوية.

5/- من الملاحظة أن مبدأ تضافر القرائن هو ضرب آخر من العامل أعمق وأشمل، وبهذا ظهر عامل جديد، بل عوامل .

لكن هذه الملاحظات لا تقلل من منزلة العمل الذي أنجزه "تمام حسان"، لأن نموذجه يعد أول دراسة متكاملة أعاد من خلالها دراسة النحو العربي القديم من منظور وصفي في الوقت الذي اكتفى فيه آخرون بتقديم ملاحظات عابرة لا ترقى إلى العمل الذي قدمه "تمام حسان".

(1) ينظر: عطا محمد موسى، الدرس النحوي في العالم العربي، ص 322، 323.

خاتمة

كانت دراستنا المعنونة بجهود اللسانيين العرب في إعادة وصف اللغة العربية وظيفيا - اللغة العربية معناها و مبنائها لتمام حسان أنموذجا - بمثابة تأريخ للسانيات في الثقافة العربية الحديثة، حيث وصلنا إلى نقطة مفادها أن اللسانيات العربية هي جزء من هذا النشاط اللساني العربي، خاصة وإنها فرضت وجودها في الجامعات وفي البحث العلمي العربي.

كما نستطيع أن نصل من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النقاط نلخصها في ما يلي:

1. أن اللسانيات العربية اعتمدت في بدايتها على البحوث الغربية وما توصلت إليه من نتائج، خاصة الاتجاه الوصفي، حيث اعتمدت على مسلماته في إعادة قراءة التراث اللغوي العربي.

2. أن اللسانيات العربية رغم تقاطعها مع اللسانيات الغربية إلا أنها اختلفت عنها في طريقة تناولها للغة، وذلك باختلاف المناخ العام الذي حكم الفكر العربي الحديث، وخاصة ما ارتبط بموضوع الوصف الذي لم يستطع تحديده، أهو اللغة الفصحى، أم اللهجات المتعددة وبهذا نجدها قد وقعت في خلط ومأزق، وبهذا وجدنا أنها لم تطبق المناهج الوصفية كما جاءت بل نجدهم يتحايلون عليها؛ لأنهم وقعوا في مشكلة أخرى وهي مطرقة المعاصرة وسندان التراث.

وحتى تحدد اللسانيات العربية معناها بين الدراسات اللسانيات استوجب عليها حل الإشكال، فتوجهت نحو التراث اللغوي العربي ونحو اللسانيات الحديثة، ومالت إلى التوفيق بين هاتين المنظومتين، فأعادت النظر في الموروث اللغوي العربي من جهة، واقتربت أنموذجا لسانيا جديدا لوصف اللغة العربية اعتمادا على النظرية اللسانية الغربية من جهة.

3. لقد مثل نقد النحو العربي باعتباره الهاجس المخيف لكثير من الدارسين، المرحلة الأولى للسانيات العربية، فقد وصلنا إلى أن فكرة العامل هي النظرية الوحيدة في التراث التي فازت باهتمام الدارسين من رفض وتجديد فيها.

4. البداية الحقة للسانيات العربية الحديثة كانت بعودة المبعوثين العرب من البلدان الغربية محملين بأفكار جديدة ومناهج حديثة، حاولوا تطبيقها على اللغة العربية،

وانطلاقاً من المناهج بنوا نقدهم للدراسات اللغوية التراثية ، ومن بين هذه الانتقادات التي وجهوها إلى النحو العربي التراثي ، نذكر :

- ارتباط النحو العربي بالمنطق الأرسطي.

- معيارية النحو العربي .فهذا الذي جعله بعيداً عن العلمية التي تسعى

إليها اللسانيات.

- قصور النظرية النحوية العربية القديمة وهذا يتطلب البحث عن البديل.

5. أن محاولة إعادة وصف اللغة العربية ، ما هي إلا نتيجة حتمية وضرورية بعد مجهودات النظرية ، التي قدمها اللغويون المحدثون إثر مجيئهم إلى بلدانهم العربية، لكن النتيجة التي وصلنا إليها بعد استقصاء محاولات أولئك الباحثين العرب، أن عملية وصفهم للغة العربية ظلت حبيسة للغة الواصفة القديمة ؛ أي إنهم لم يخرجوا عن النصوص التراثية القديمة بل ظلوا يدورون حولها.

6. يعد تمام حسان من الباحثين العرب الذين درسوا في العالم الغربي، وتشبعوا بالمناهج الغربية، وهو من الثلة القليلة التي فهمت التراث فهما جيداً ، في مقابل فهمها للمناهج الغربية ، فاستطاع أن يوظف ببراعة المنهج الوصفي السياقي -الذي أخذه عن أستاذه فيرث - لإعادة قراءة التراث اللغوي العربي.

7. نجد أن تمام حسان متأثراً بأستاذه فيرث في تطبيقه لمبادئ المدرسة السياقية واهتمامه بالمعنى في تحديد الوظائف النحوية، كما نجده أيضاً متأثراً بعبد القاهر الجرجاني في فهمه لنظرية التعليق ، وهذا واضح من خلال اعترافاته في مشروعه اللغة العربية معناها ومبناها بجهود كل منهما، ليؤكد بذلك على ضرورة الربط بين التراث اللغوي الخالد و الدرس اللغوي الحديث ،مع ضرورة الإفادة من معطيات المناهج الغربية الحديثة ،مثلما فعل في مشروعه اللغوي عندما أفاد من معطيات تراثنا اللغوي عبر مراحلها المختلفة .و في هذه النقطة علينا أن نشير إلى أن اهتمام الباحثين العرب في مجال الربط بين تراثنا اللغوي و الفكر اللغوي الحديث ما زال محدوداً جداً وعلى استحياء، فهو بحاجة إلى مزيد من الاهتمام الجاد .

8. يعدّ كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" أنموذجاً متكاملًا لإعادة وصف اللغة العربية، لأنه نظر إلى اللغة العربية على أساس أنها نظام مشكل من ثلاثة

- مستويات ، المستوى الصوتي، والصرفي، والتركيبي، وفي هذا قد تبني ما اقترحته اللسانيات البنوية من تقسيم إجرائي ومنهجي للغة.
9. حاول "تمام حسان" من خلال مشروعه إعادة صياغة قواعد اللغة العربية وبالتالي تعد محاولة خطيرة وجريئة، لأنه سيغير ما جاء به العرب القدماء من أصول نحوية ظلت مدة طويلة صامدة أمام الحملات النقدية .
10. قدّم "تمام حسان" بديلا لنظرية العامل المعتمدة في كتب النحو التراثية حيث استبدلها بنظرية تضافر القرائن التي تعد النقطة البارزة في مشروع تمام حسان وبها انطلق نقده للتراث ، و بنى عليها آراءه، لكن علينا أن نشير إلى أن "تمام حسان" في هذه النظرية لا ينكر أبدا وجود العامل، لكن يشير بأنه ليس هو العامل الوحيد لتحديد الوظائف النحوية، بل هناك جملة من القرائن تسانده في مهمة الوصول إلى المعنى ، و في هذا نستطيع أن نقول أن "تمام حسان" قد أوجد عاملا آخر بل عوامل جديدة، المتمثلة في القرائن المعنوية اللفظية، فرغم أن الرجل جاء لتيسير الدرس اللغوي العربي ، ويغني الباحث عن البحث عن العامل ، نجده يشغله بالبحث عن عوامل أخرى .
11. من خلال ما قدمه "تمام حسان" نستطيع أن نستنتج أن ما جاء به ما هو إلا إعادة لما جاء به القدماء النحويون من مقولات لغوية، إلا أنها جاءت بلغة حديثة ، فجلّ الشواهد والقواعد أخذها من كتب التراث.
12. حاول "تمام حسان" أن يربط في نموذج هذا بين المدرسة السياقية ليفرث، والنظريات التراثية. فكان تلميذا وفيا ليفرث، في تطبيقه للمنهج الوصفي الوظيفي الذي يقوم على أساس المعنى، كما كان عالما وفيا للتراث اللغوي العربي؛ لأنه لم يقدح فيه كما فعل بعضهم، بل وضّح مكانته العالية، وفي المقابل حاول تصحيح الهفوات التي رأى أنها تعيق الدرس اللغوي العربي الحديث، .
13. كما قلنا اعتمد "تمام حسان" في وصفه على المنهج البنوي في التقسيم الإجرائي للغة، فبدأ بالمستوى الصوتي وباعتباره متخرجا من المدرسة الانكليزية نجد أن دراسته كانت دراسة فونيطيقية، لكن لم يمنعه هذا من أن ينشغل بالفونولوجيا، حيث رأينا أنه دعا إلى تأسيس وصف فونولوجي لأصوات العربية .

14. أما وصفه للمستوى الصوتي، نجد أنه استند إلى نقد الدراسات الصرفية القديمة، كما استند إلى التصور الجديد للنظام الصرفي من خلال المورفولوجيا، حيث قاده هذا إلى ربط دراسة بنية الكلمة في العربية بالمنهج الصوتي وإدخال مفهوم المورفيم على هذه الدراسة وقد أضاف في تحليله هذا البعد الاستبدالي، أو كما سماه الرأسي، فنقلها من التعامل الخطي إلى التعامل البرديغماتي أو الاستعمالي.

15. في محاولته لإعادة وصف المستوى الصرفي، حاول توجيه جملة من الانتقادات للدرس الصرفي العربي، لكن يجب أن نشير إلى أن هذه الانتقادات لا تقلل من الجهد الجبار الذي بذله علماءنا الأقدمون، وذلك أن إجادتهم في هذا المجال ما زالت تستحوذ على إعجاب اللغويين في مختلف بلدان العالم على اختلاف مشاربهم.

16. لقد قدم تمام حسان مفهوما جديدا للميزان الصرفي، وكيفية تحديد صيغة الكلمة، ففرق بين الميزان الذي هو مبنى صوتي و الصيغة التي هي مبنى صرفي، فكان منهجه أن توزن الكلمة على ما هي عليه في الواقع الاستعمالي دون افتراض أصل أو اللجوء إلى تقدير.

17. رفض تمام حسان ما يراه علماء اللغة العرب بشأن الأصل الاشتقاقي، فليس المصدر كما قال البصريون، ولا الفعل كما قال الكوفيون، وإنما أصل الاشتقاق عنده هو المادة الثلاثية العارية من كل معنى، المتمثلة في فاء الكلمة و عينها و لامها، و في هذه النقطة نجده قد نهل من منهل عذب فرات فيلسوف العربية "ابن جني"، الذي نبه إلى فكرة الاشتقاق بمعناه العلمي، في باب الاشتقاق الصغير.

18. جاء تمام حسان بتقسيم جديد للكلمة العربي، معتمدا في ذلك على مبدأ القيم الخلفية، فوصل إلى سبعة أقسام بدلا من ثلاثة أقسام، لكن من الملاحظ أن هذا التقسيم الجديد موجود ضمنا في كتب التراث، فالجديد ليس في الأقسام السبعة، وإنما في التفصيل الذي قدمه لهذه الأقسام، أي أن جديد تمام حسان ليس في المعارف وإنما في المنهج أو الطريقة التي عرض فيها للأفكار اللغوية.

19. أما في إعادة وصف المستوى التركيبي فنستطيع أن نقول إنها كانت مغامرة كبرى، لأنه سيغير من قاعدة ظلت سنينا محافظة على أصالتها، وأهم ما يذكر في هذا المنحى، أن "تمام حسان" أقام دراسة للنحو على أسس نظرية التعليق التي استعارها من "عبد القاهر الجرجاني"، التي تمثل في نظره جوهر النحو، ومن خلالها استطاع أن يصل إلى نظريته الجديدة وهي نظرية تضافر القرائن والتي قصد بها تعاون قرائن لفظية ومعنوية من أجل تحديد المعنى، فنفي بذلك قدرة العلامة الإعرابية وحدها على القيام بهذه الوظيفة، وبالتالي يرفض ما جاء به القدماء من آراء تصر على أن العلامة الإعرابية هي الأساس الوحيد لصحة الكلام، لكن "تمام حسان" لا ينكر ولا يرفض العلامة الإعرابية، وإنما يدعمها بقرائن أخرى مساعدة لتحديد المعنى.

20. نستطيع أن نقول إن "تمام حسان" بتقديمه لنظرية تضافر القرائن حاول تيسير دراسة النحو، برفضه لعملية التأويل والتفسير ليستبدلها بعملية البحث عن القرائن اللفظية و المعنوية التي توصل إلي المعنى.

21. وأهم ما جاء به في هذا المستوى، تصوره الجديد للزمن حيث إنه مَيَز بين الزمن النحوي والزمن الصرفي، وبهذا وصل إلى تقسيم جديد للزمن على خلاف التقسيم الثلاثي (ماضٍ، مضارع، أمر) معتمدا في ذلك القرينة الزمنية التي قد تكون حرفا أو فعلا ناقصا.

22. وأما نظرتة للجملة باعتبارها وحدة لغوية أساسية في المستوى التركيبي فقد قدم بشأنها تقسيما جديدا للجملة انطلاقا من عملية الإسناد، فقدم ثلاثة أقسام لها، هي: جملة فعلية، يكون المسند فعل و المسند إليه اسم، أو هي الجملة التي تبتدئ بفعل. وجملة اسمية، يكون المسند فيها اسما، أو هي الجملة التي تبتدئ باسم. أما الجملة الثالثة فهي الجملة الوصفية التي تبتدئ بوصف (اسم فاعل، اسم مفعول... الخ).

23. أكيد أن أي محاولة جديدة ستفتح أمامها أبوابا من النقد، الذي سيزيد من قيمتها ولا ينقص أبدا من قدرها، وباعتبار محاولة "تمام حسان" ذات أهمية بارزة لقيت الكثير من الانتقادات التي لا تنقص منها، وإنما تفتح آفاقا واعدة لباحثين من بعده

لينطلقوا من نقاط الضعف التي سجلت فيها حتى يقدموا الجديد القيم للدرس اللغوي العربي.

24. يعد "تمام حسان" واحدا من الباحثين الذين مثلوا اللسانيات العربية وبنوا الإطار المنهجي لها ، سواء من المشرق أو المغرب، حيث إن كل واحد من هؤلاء يمثل قطبا فريدا من نوعه يستحق أن تقام عليه دراسة جادة ، خاصة أولئك الذين ظهروا بعد مرحلة السبعينات بدول المغرب ، إذ إنهم وصلوا إلى نتائج علمية في مجال اللغة تستحق الإشادة والدراسة، وما اختارنا لتمام حسان إلا نظرة لتفتح أعين الدارسين على الحراك اللساني السائد في البلاد العربية.

قائمة المصادر و المراجع

- القرآن الكريم، رواية أبي سعيد عثمان بن سعيد المصري الملقب بورش. ط:20. دمشق: دار الفجر الإسلامي، 2004.
1. إبراهيم أنيس،- الأصوات اللغوية. ط:5. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1979.
 2. _____،- دلالة الألفاظ. ط:2. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1963.
 3. _____،- في اللهجات العربية. ط:3. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1965.
 4. _____،- من أسرار اللغة. ط:6. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1978.
 5. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو. القاهرة: القاهرة: دار الآفاق، 2003.
 6. أحمد حساني، مباحث في اللسانيات (صوتي، دلالي، تركيبية). ط:بلا. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.
 7. أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات. ط:2. دمشق: دار الفكر، 1999.
 8. أحمد مختار عمر،- البحث اللغوي عند العرب. ط:8. القاهرة: عالم الكتب، 2003.
 9. _____،- البحث اللغوي عند العرب. ط:5. القاهرة: عالم الكتب، 1992.
 10. أحمد مومن، اللسانيات النشأة و التطور. ط:بلا. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.
 11. الاسترأبادي رضي الدين محمد بن حسن، شرح الكافية في النحو. ط:بلا. بيروت: دار الكتب العلمية.
 12. ألفة يوسف، المساجلة بين فقه اللغة و اللسانيات عند بعض اللغويين العرب المعاصرين. ط:1. تونس: دار سحر للنشر، 1997.
 13. امحمد الملاخ، الزمن في اللغة العربية (بنياته التركيبية و الدلالية). ط:1. الرباط: دار الأمان، 2009.
 14. أندري مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، تر: سعد زوبير. ط: بلا. الجزائر: دار الآفاق، 1999.
 15. بوقرة النعمان، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة. ط:بلا. عنابة: منشورات باجي مختار، 2006.
 16. تمام حسان،- اجتهادات لغوية. ط:1. القاهرة: عالم الكتب، 2007.
 17. _____،- الأصول: دراسات إبستمولوجية للفكر اللغوي العربي. ط:1. القاهرة: عالم الكتب، 2005.
 18. _____،- الخلاصة النحوية. ط:2. القاهرة: عالم الكتب، 2004.
 19. _____،- اللغة بين المعيارية و الوصفية. ط:بلا. المغرب: دار الثقافة. و كذا اعتمدنا على طبعة الرابعة. القاهرة: عالم الكتب، 2006.
 20. _____،- اللغة العربية معناها و مبناها. ط:3. القاهرة: عالم الكتب، 1998.
 21. _____،- مقالات في اللغة و الأدب. ط:1. القاهرة: عالم الكتب، 2006.
 22. _____،- مناهج البحث في اللغة. ط:بلا. القاهرة: دار الثقافة، 1979.
 23. تواتي بن تواتي،- المدارس اللسانية في العصر الحديث. ط:بلا. الجزائر: دار الوعي.
 24. _____،- مفاهيم في علم اللسان. ط:بلا. الجزائر: دار الوعي، 2008.
 25. الثعالبي أبو منصور، فقه اللغة و سر العربية. ط:2. بيروت: دار المعرفة، 2007.

26. الجاحظ أبو عثمان، البيان و التبيين، تحقيق: عبد السلام هارون. ط: بلا. بيروت : دار الجبر، 1998.
27. ابن الجزري، تقريب النشرفى القراءات العشر، تحقيق: جمال الدين محمد شرف. ط: بلا. القاهرة: دار الصحابة للتراث، 2002.
28. ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار. ط: بلا. بيروت : المكتبة العلمية .
29. ———، المنصف فى شرح التصريف للمازني. ط: 1. بيروت: دار الكتب العلمية ، 1999.
30. حافظ إسماعيل علوي ، اللسانيات فى الثقافة العربية المعاصرة . ط: 1. بيروت : دار الكتاب الجديد ، 2009.
31. حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند علماء العرب و الدرس الصوتى الحديث ط: 1. مصر : مكتبة زهراء الشرق ، 2005.
32. حسن خميس الملح، التفكير العلمى فى النحو العربى. ط: 1. الأردن : دار الشروق، 2002.
33. ———، رؤى لسانية فى نظرية النحو العربى. ط: 1. الأردن: دار الشروق ، 2006.
34. حلمي خليل، دراسات فى اللسانيات التطبيقية. ط: بلا. الأزايطة: دار المعرفة العلمية، 2002.
35. حليلة أحمد عميرة ، الاتجاهات النحوية لدى القدماء . ط: بلا . الأردن : دار وائل ، 2006.
36. خالد إسماعيل تمام، فى اللسانيات العربية المعاصرة. ط: بلا. القاهرة: مكتبة الآداب، 2007.
37. خالد سليمان مهنا الكندي ، التعليل النحوى فى الدرس اللغوى . ط: 1. عمان : دار الميسرة، 2007.
38. خديجة محمد الصافي ، أثر المجاز فى فهم الوظائف النحوية . ط: 1. القاهرة : دار السلام، 2009.
39. خليفة بوجادي ، اللسانيات التداولية. ط: 1. الجزائر: بيت الحكمة، 2009.
40. خوله طالب إبراهيم، مبادئ فى اللسانيات . ط: 2. الجزائر: دار النهضة، 2006.
41. ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ و تداولية الخطاب. ط: بلا. الجزائر : دار الأمل.
42. رابح بومعزة، الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية فى النحو العربى. ط: بلا. سوريا: دار ومؤسسة أرسلان ، 2008.
43. زبير الدراقي، محاضرات فى اللسانيات التاريخية و العامة. ط: بلا . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1990.
44. الزمخشري أبو القاسم جار الله، أساس البلاغة ،مراجعة: إبراهيم القلاني. ط: بلا. الجزائر : دار الهدى .
45. سامي عياد حنا، كريم زكي حسام الدين، معجم اللسانيات الحديثة. ط: بلا. القاهرة: دار النهضة ، 2001.

46. سعد عبد العزيز مصلوح ، في اللسانيات العربية المعاصرة - دراسة و مناقشات- ط:1. القاهرة : عالم الكتب ، 2004.
47. سلمى بركات، اللغة العربية ومستوياتها وأدائها الوظيفي و قضاياها ط:1. عمان: دار البداية، 2009.
48. سمير شريف استيتية ، اللسانيات: المجال، الوظيفة، المنهج . ط:1. القاهرة:عالم الكتب ، 2005.
49. سيبويه ، الكتاب ، تحقيق :عبد السلام هارون . ط:1. بيروت :دار الجيل.
50. السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق : محمد حسن الشافعي . ط:1. بيروت :دار الكتب العلمية ، 1998.
51. _____ ، المزهر في علوم اللغة و أنواعها. ط:بلا.بيروت:المكتبة العصرية، 2009 .
52. شحده فارغ و جهاد حمدان و آخرون، مقدمة في اللغويات المعاصرة. ط:1. القاهرة عالم الكتب ، 2009.
53. الشريف الجرجاني ، التعريفات . ط:بلا . بيروت : دار الكتب العلمية، 1995.
54. صالح بلعيد ، نظرية النظم . ط:بلا . الجزائر : دار هومة ، 2002.
55. _____ ، - في المناهج اللغوية و إعداد البحوث. ط: بلا.الجزائر:دار هومة، 2005.
56. صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة . ط:2.بيروت : المكتبة الأهلية ، 1962.
57. عبد الجبار توامة، زمن الفعل في اللغة العربية (قرائنه ووجهاته). ط:بلا.الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ، 1994.
58. عبد الحميد السيد ، دراسات في اللسانيات العربية . ط: 1. الأردن :دار حامد، 2004.
59. عبد الرحمن حسن عارف، تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية (الكتاب التذكري) . ط:1. القاهرة : عالم الكتب ، 2002.
60. عبد السلام المسدي، اللسانيات من خلال النصوص. ط:1. تونس:الدار التونسية، 1984.
61. _____ ، - اللسانيات وأسسها المعرفية. ط:1. تونس:المطبعة العربية ، 1986.
62. عبد القادر عبد الجليل ، علم اللسانيات الحديثة . ط:1. القاهرة :دار الصفاء ، 2002.
63. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات و اللغة العربية. ط:1. بيروت:منشورات عويدات ، 1986.
64. عبد القادر مهيري ، نظرات في التراث اللغوي العربي . ط:1. تونس :دار الغرب الاسلامي ، 1993.
65. عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، عناية : علي محمد زينو . ط:1. بيروت : مؤسسة الرسالة، 2005.
66. عبد الكريم مجاهد، دراسات في اللغة و النحو . ط:1. الأردن : دار أسامة ، 2006.
67. _____ ، - علم اللسان العربي . ط:1. الأردن :دار أسامة ، 2005.
68. عبد المقصود محمد عبد المقصود ، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية . ط:1. بيروت:الدار العربية للموسوعات ، 2006.
69. عبده الراجحي ، التطبيق الصرفي . ط:بلا . بيروت : دار النهضة، 1984.
70. _____ ، - فقه اللغة في كتب العربية . ط:بلا.بيروت :دار النهضة العربية .

71. —————، النحو العربي والدرس الحديث. ط: بلا. بيروت: دار النهضة، 1986.
72. عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين. ط: 1. الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة، 2007.
73. عبد الواحد وافي، علم اللغة. ط: 1. مصر: دار النهضة، 2005.
74. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. ط: بلا. القاهرة: كدار الطلائع، 2004.
75. عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين. ط: 1. عمان: دار الإسرائ، 2002.
76. علي أبوالمكارم، التراكيب الإسنادية. الجمل: الظرفية، الوصفية، الشرطية. ط: 1. القاهرة: مؤسسة المختار للنشر و التوزيع، 2007.
77. عمر بن أبي ربيعة، الديوان، شرح: يوسف شكري فرحات. ط: 1. بيروت: دار الجيل، 1992.
78. أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب. ط: 1. بيروت: دار صادر، 1997.
79. فاضل السامرائي، الجملة العربية و المعنى. ط: 1. القاهرة: عالم الكتب، 2006.
80. فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني في العالم العربي. ط: 1. مصر: إيتراك للنشر، 2004.
81. كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة. ط: بلا. مصر: دار النهضة، 2001.
82. كمال بشر، دراسات في علم اللغة. ط: 9. مصر: دار المعرفة، 1986.
83. كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية. ط: 1. الأردن: دار دجلة، 2009.
84. محمد إسحاق العناني، مدخل إلى الصوتيات. ط: 1. عمان: دار وائل، 2006.
85. محمد بدري عبد الجليل، تصور المقام في البلاغة العربية. ط: 1. الأردن: دار المعرفة، 2008.
86. محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث. ط: بلا. القاهرة: دار غريب، 2001.
87. —————، النحو و الدلالة. ط: بلا. القاهرة: دار غريب، 2006.
88. محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي. ط: 1. مصر: دار السلام، 2006.
89. محمد عيد، أصول النحو في نظر النحاة ورأي ابن مضاء القرطبي. ط: 4. القاهرة: عالم الكتب، 1989.
90. محمد علي عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة. ط: بلا. الجزائر: دار الهدى.
91. محمد محمد داود، العربية و علم اللغة الحديث. ط: بلا. القاهرة: دار غريب، 2001.
92. محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى و أنظمة الدلالة في العربية. ط: 2. لبنان: دار المدار الإسلامي، 2007.
93. محمود أحمد نخلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية. ط: بلا. بيروت: دار النهضة العربية، 1998.
94. محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي. ط: بلا. بيروت: دار النهضة العربية.

- 95-محمود سليمان الياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي. ط:بلا . الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.
- 96-محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة .ط:1.القاهرة :دار النشر للجامعات.2005.
- 97-محمود فهمي الحجازي، البحث اللغوي.ط:بلا.القاهرة :دار غريب.
- 98-ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق:شوقي ضيف.ط:بلا.القاهرة:دار المعارف.
- 99-ممدوح عبد الرحمن الرمالي، العربية و الوظائف النحوية.ط:بلا.مصر:دار المعرفة الجامعية، 1996.
- 100.مهدي أسعد عرار ، جدل اللفظ و المعنى.ط:1.عمان :دار وائل للنشر، 2002.
101. ميشال زكريا، الألسنية التوليدية و التحويلية(الجملة البسيطة).ط:1.بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات، 1983
- 102-ميلكا فيتش، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة:عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل .ط:2.الإسكندرية : المجلس الأعلى للثقافة، 2000.
- 103-نادية رمضان نجار، فصول في الدرس اللغوي بين القدماء و المحدثين.ط:1.الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة، 2006.
- 104-نهاد موسى، النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث.ط:1.الأردن: دار البشير، 1979.
- 105- نور الهدى لوشن، مباحث في اللغة و مناهج البحث.ط:بلا.الإسكندرية:المكتبة الجامعية ، 2001.
- 106- ابن هشام، شرح قطر الندى و بل الصدي، تحقيق :بركات يوسف هبود.ط:بلا.بيروت: دار الفكر ، 2007.
- 107- ————، معنى اللبيب عن كتب الأعراب ، تحقيق : مازن المبارك و محمد علي حمد الله.ط:بلا .لبنان :دار الفكر، 2007.
- 108-وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا و نقدا .ط:1.مصر كدار السلام، 2009.
- 109-يحيى عبابنة و آمنة الزعبي ، علم اللغة المعاصر .ط:بلا . الأردن: دار الكتاب العربي الثقافي ، 2005.
- 110-ابن يعيش، شرح المفصل .ط:بلا.القاهرة : مكتبة المتنبي.

المجلات و الدوريات :

- 111- أشغال ندوة اللسانيات و اللغة العربية . العدد :4. تونس: مركز الدراسات و الأبحاث الاقتصادية و الاجتماعية ، 1978.
- 112- أعمال ندوة تيسير النحو .، الجزائر : منشورات المجلس الأعلى للغة ، 2001.
- 113- مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية.العدد:2و3.جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.
- 114- محاضرات لسانيات عامة (اللغة العربية و آدابها)، تكوين أساتذة التعليم الأساسي . الجزائر :الديوان الوطني للتكوين و التعليم عن بعد، 2006.

الدراسات غير المنشورة :

- 115- دليلة مزوز ، الأحكام النحوية بين النحاة و علماء الدلالة ، رسالة دكتوراه، قسم الأدب العربي . بسكرة: جامعة محمد خيضر ،2007.
- 116- محمد بودية،الوظيفة في اللسانيات العربية ،مذكرة ماجستير(أدب عربي:لسانيات)، كلية الآداب . بسكرة : جامعة محمد خيضر،2008/2007.

مواقع الانترنت

- 117- حسن بن عبد الله بن محمد الغنيمان، التفكير اللساني في الفكر العربي، توطئة. www.ahlalhadeeth.com.
- 118-خالد بن عبد الكريم بسندي ، نظرية القرائن في التحليل اللغوي .www.almaktaba.net.. يوم: 2010/4/6.
- 119-صبري الصعيدي ،تمام حسان و أثره في البحث الأكاديمي المغربي . [www.lahjat . maktoob.blog.com](http://www.lahjat.maktoob.blog.com).يوم:2010./4/6.
- 120-صبري الصعيدي ، معالجة التراث في المصنفات العربية اللغوية المعاصرة .<http://www.islamolin.net>. يوم: 2010/4/6.
- 121-صبري الصعيدي ،النحو في الأصول لتمام حسان،مكة المكرمة:جامعة أم القرى 2010/4/3. يوم: www.upu.edu.so.
- 122-الطيب دبة ، خصائص النحو من النظام المغلق إلى النظام المفتوح ، مجلة التراث العربي . عدد:108. دمشق :اتحاد كتاب العرب،2008. <mailto:aru@net.sy>. يوم: 2008./6/18:
- 123-عباس علي السوسوة ،وقائع مؤتمر العربية و الدرس اللغوي ،اليمن :جامعة تعز،2003. <http://www.majma.indx>. يوم: 2010./4/24.
- 124-محمد صلاح الدين بكر ، الوصفية في الدراسات العربية القديمة و الحديثة ،www.alarabia.ws. يوم: 2010./3/3.
- 125-اللسانيات الحديثة و التفكير اللساني العربي ، قراءة وصفية في تجارب لسانية معاصرة . www.ahlalhadeeth.com.. يوم: 2009/9/5.

الصفحة	الموضوع
أ- ب- ج- د 34-12	مقدمة : إمدخل
80 -35 61-36	الفصل الأول : اللسانيات الوصفية عند العرب المحدثين المبحث الأول : اللسانيات الوصفية في العالم العربي
36-34	1- واقع اللسانيات في العالم العربي
42-37	2- اللسانيات في الثقافة العربية
47 -42	2- بداية ظهور المنهج الوصفي الساحة اللغوية العربية الحديثة
58 -47	3- الاتجاهات الوصفية الحاضرة في الخطاب اللساني العربي الحديث
80-62	المبحث الثاني: تجارب بعض رواد اللسانيات الوصفية العرب في إعادة وصف اللغة العربية.
70-63	أولا- تجربة إبراهيم أنيس
73 -70	ثانيا- تجربة عبد الرحمن أيوب
75 -73	ثالثا- تجربة محمود السعران
78 -75	رابعا- تجربة كمال بشر
182 -81	الفصل الثاني: مسيرة تمام حسان اللغوية - قراءة في جهود تمام حسان اللغوية-
109-82	المبحث الأول : تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية
87-83	أولا - نشأته و ثقافته
100 -87	ثانيا- نشاطه العلمي:
100-78	1. كتاب مناهج البحث في اللغة
106-101	2. كتاب اللغة بين المعيارية و الوصفية
108-106	3. كتاب الأصول ،دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي
111-109	3. إبداعات تمام حسان اللغوية
136-112	المبحث الثاني : قراءة في مشروع تمام حسان اللغوي- اللغة العربية معناها و مبناها-
123 -113	1- مشروع تمام حسان اللغوي
136-131	2- بنية كتاب "اللغة العربية معناها و مبناها"

134-130	3- نتائج دراسة تمام حسان
الصفحة	الموضوع
182-135	المبحث الثالث: نظرية تضافر القرائن عند تمام حسان بديلا لنظرية العامل
147-137	1- العلامة الإعرابية و نظرية العامل في التراث اللغوي العربي
152-148	2- العلامة الإعرابية ونظرية العامل عند تمام حسان
182-153	3- فكرة تضافر القرائن عند تمام حسان
153-183	3-1 - تعريف القرينة
154-154	3-2- تضافر القرائن
161-155	3-3- تصنيف القرائن عند تمام حسان
165-162	3-4- مقومات وأسس نظرية تضافر القرائن
170-165	3-5- أصالة نظرية تضافر القرائن
178-170	3-6- فكرة القرائن على ضوء نظرية النظم
179-178	3-7- القيمة اللغوية لنظرية تضافر القرائن
183-177	3-8- الترخص في القرينة.
298-183	الفصل الثالث: محاولة تمام حسان في إعادة وصف أنظمة اللغة العربية
188-184	تمهيد : مستويات النظام اللغوي
230-189	المبحث الأول : إعادة وصف النظام الصوتي
195 -190	1- الدراسات الصوتية الحديثة
207-195	2-الدرس الصوتي عند العرب القدماء
230-207	3- الدرس الصوتي عند تمام حسان
271-231	المبحث الثاني : إعادة وصف النظام الصرفي
239-232	1- مفهوم الدرس الصرفي و طبيعته و مجالاته
271-239	2- -محاولة تمام حسان في إعادة وصف النظام الصرفي
257-243	أ - أقسام الكلم عند تمام حسان
261-257	ب- الميزان الصرفي عند تمام حسان
265-262	ج- الاشتقاق
267-265	د- ظاهرة الإلصاق عند تمام حسان

271-267	هـ- حروف الزيادة عند تمام حسان
الصفحة	الموضوع
298-272	المبحث الثالث : إعادة وصف النظام النحوي
276-273	اولا - مفهوم النظام النحوي
298-276	ثانيا- النظام النحوي عند تمام حسان
293 -278	1- مسألة الزمن عند تمام حسان
297-293	2- الجملة عند تمام حسان
298-297	3- ملاحظات في محاولة تمام حسان في وصف النظام النحوي
305-299	خاتمة :
313-306	قائمة المصادر و المراجع
317-314	فهرس الموضوعات